زبغنيو بريجنسكي

رقعة الشطرنج الكبرى

السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً

طبعة ثانية

مركز الدراسات العسكرية

1999م

تقديم

بناء على توجيهات السيد العماد أول نائب القائد العام ــ نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع. قام مركز الدراسات العسكرية بترجمة وطبع كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى ".

مؤلف الكتاب "زبغينو بريجينسكي "مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي جيمي كـــارتر بين عام 1977 ــ1981 ، وهو يعمل حالياً مستشاراً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وأستاذاً لمادة السياسة الخارجية الأميركيـــة فـــي كليـــة نبتـــز للدراســـات المتقدمـــة بجامعـــة جونز هوبكتر.

يقدم كتاب رقعة الشطرنج الكبرى، نظرة جريئة ومثيرة عن استمرارية التفوق الأميركـــي في القرن الحادي والعشرين، ويتركز تحليل المؤلف على ممارسة السيطرة في أوراسيا/ أوروبا وآسيا/ معتبراً هذه المنطقة موئلاً لمعظم دول العالم من حيث تعـــداد الســـكان ووفـــرة المـــواد الطبيعية والنشاط الاقتصادي إلى جانب القوة النووية، فهي تمثل رقعة الشـــطرنج الجيوبوليتيـــة التي ترى أميركا أن عليها أن تحافظ على قدرتها على المناورة السياسية والمعالجة الديبلوماسية، وفي الوقت ذاته لا بد من الاعتراف بتفوق قوتها أو سيطرتها ومنع ظهور أي ائتلاف معاد يمكن أن يشكل تحدياً لهذا التفوق على مدى السنوات المقبلة القريبة أو البعيدة. والكتاب مفيد للقـــارئ العربي كي يطلع على مخططات السياسة الأميركية في القرن المقبل .

مركز الدراسات العسكرية

ZBIGNIEW
BRZEZINSkI

The
Grand
Chessboard
AMERIOAN PRIMAOY AND ITB
DEDBTRATEBIO IMPERATIVEB

كلمة عن الكتاب

نجد مع اقتراب القرن العشرين من النهاية، أن الولايات المتحدة تحتل في العالم دور القوة العظمى الوحيدة: فليس ثمة دولة أخرى تملك قوة عسكرية واقتصادية مماثلة لها، أو تملك مصالح تمتد عبر العالم مثلها. ومع ذلك يبقى السؤال المحرج الذي يواجه أميركا دون جواب ماذا يجب أن تكون عليه الاستراتيجية الأميركية لكي تحافظ على وضعها الاستثنائي في العالم؟ وهذا هو السؤال الذي يعالجه بريجينسكي في هذا الكتاب الواضح المعالم والذي يعتبر فتحا جديدا في هذا المجال .

يقدم كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" نظرة جيو استراتيجية مثيرة وجريئة لبريجنسكي عن التفوق الأميركي في القرن الحادي والعشرين. ويتركز تحليله على ممارسة القوة في البر الأوراسي الذي يعيش فيه الجزء الأكبر من سكان العالم، والجزء الأكبر أيضاً من الموارد الطبيعية والنشاط الاقتصادي. وإذ تمتد أوراسيا (أوروبا وآسيا) من البرتغال إلى مضيق بيرينغ ، ومن لا بلاند إلى ماليزيا، فإنها تشكل "رقعة الشطرنج الكبرى" التي سيتم فيها الاعتراف بالتفوق أو السيطرة الأميركية وتحديها في السنوات المقبله. وهو يؤكد أن المهمة التي تواجه الولايات المتحدة، هي إدارة النزاعات والعلاقات في أوروبا وآسيا والشرق والأوسط على نحو لاتصعد معه أية دولة عظمى منافسة لتهدد المصالح الأميركية أو حالة الرفاه السائد في أمريكا .

أن قلب أو مركز رقعة الشطرنج الكبرى هو تحليل بريجينسكي لأربع مناطق حرجة في آسيا وللمراهنة الأميركية على كل منها، وهي تشمل أوروبا، وروسيا وآسيا الوسطى وشرق آسيا .وعموماً فربما تبدو خطوط التحدي المحرجة مألوفة، ولكن أنهيار الاتحاد السوفيتي خلق منافسين جدد وعلاقات جديدة، كما أن بريجينسكي ينظم التشعبات الاستراتيجية للحقائق الجيوبوليتية الجديدة. فهو يشرح على سبيل المثال :

ـ لماذا ستلعب فرنساوألمانيا أدوارا أستراتيجية رئيسة،بينما لن تفعل بريطانياواليابان ذلك؟

ـ لماذا يقدم الناتو الراغب في التوسع، فرصة إلى روسيا لكي تصحح أخطاء الماضي، لماذا لا تستطيع روسيا أن تغفل هذه الفرصة ؟.

ـ لماذا يعتبر مضير أوكرانيا وأذربيجان هاماً بالنسبة إلى أميركا؟.

ـ لماذا ليست أميركا القوة العظمى العالمية الأولى فقط بل والأخيرة أيضاً؟، وماذا يترتب عليها إزاء وراثتها لهذا الدور؟.

ـ إن استنتاجات بريجينسكي المدهشة والمبتكرة تقلب غالباً الحكمة التقليدية رأساً على عقب عندما يرسي هذا الرجل قاعدة لرؤية ملزمة وجديدة للمصالح الحيوية الأميركية. ومرة ثانية، يقدم زييغنيو بريجينسكي إلى دولتنا (أميركا) مرشدا فلسفياً وعملياً للمحافظة على قوتنا العالمية التي حققناها بصعوبة، ولإدارة هذه القوة.

كلمة عن المؤلف

عمل زبغنيو بريجينسكي مستشاراً للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين عامي 1977_ 1981وهو يعمل حالياً مستشاراً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وأستاذاً (بروفسوراً) بمادة السياسة الخارجية الأميركية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز في واشنطن دي. سي وأحدث كتبه هي:"خارج السيطرة":، و"الفشل الكبير" و"خطة اللعبة" و"القوة والمبدأ".

ماذا قيل عن هذا الكتاب

"إن رقعة الشطرنج الكبرى" هو الكتاب الذي كنا ننتظره لكي نرى فيه عرضاً حاسماً واضحاً ومعمقاً عن المصالح الاستراتيجية لأميركا في عالم ما بعد الحرب الباردة. وإذ يضم هذا الكتاب مزيجاً رائعا من التحليلات التاريخية والجغرافية،والسياسية، فإنه يمثل ذلك التفكير الجيو استراتيجي بالطريقة التقليدية العظيمة لبسمارك"

"وفي نهاية المطاف، فإن كتاب " " رقعة الشطرنج الكبرى" هو عرض واضح ومقدم بشكل متآلف من إطار العمل الجديد والضروري للسياسة الخارجية الأميركية، ويربط معاً أهداف المدى القريب والمتوسط والبعيد التي يجب أن تبدأ بلادنا (أميركا) بتنفيذها الآن. وهو يلبي حاجة حيوية".

نجد في هذا الكتاب، الذي هو ذاته أحد أهم الوثائق التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة أن زبيغنيو بريجينسكي يعرض تصوره الأسطوري ووجهة نظره الفكرية الثاقبة، في إعطاء ووصف الهدف من القوة الأميركية. وفي زمن الاندفاع الجارف هذا،يبقى بريجينسكي العقل الاستراتيجي الأعظم لأميركا.

إن كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" سوف يسبب صدمة للخائف، ويغيظ صاحب الخيال الخامل، ويلهم القارئ المفكر. فبالنسبة لمن يعتقد أن أميركا يجب أن تقود الآخرين، ولكنه ليس واثقاً كيف يتم ذلك، نجد أن هذا الكتاب يقدم رؤية براغماتية (واقعية) وملزمة. أما في ما يخص المسؤولين عن وضع السياسة الأميركية _ فإنه مرجع لا يمكن الاستغناء عنه .

جعل زبغنيو بريجينسكي من نفسه أحد أبرز محللي الشؤون الدولية، وأحد الممارسين المتقدمين في فن الاستراتيجية. وهو يجمع هنا كلا هاتين السمتين ليقدم إلينا تحليلاً مثيراً لشكل العالم بعد الحرب البادرة ولدور أميركا في هذا العالم. إنه كتاب يجب أن يقرأ، ناهيك عن كونه جيداً أيضاً .

الإهداء

إلى طلابي ــ لكي يساعدهم في تشكيل عالم الغد

مدخل

كانت أوراسيا منذ أن بدأت القارات تتفاعل سياسياً في ما بينها، قبل ما يقرب من خمسمائة سنة، مركز القوة العالمية. فبطرائق مختلفة، وفي أزمنة مختلفة، كانت الشعوب التي سكنت أوراسيا _ وإن كان أغلبها من الذين تحدروا من المحيط الأوروبي الغربي _ اخترقت مناطق أخرى من العالم وأخضعتها لسيطرتها، وذلك عندما حققت دولة أوراسية منفردة ذاتها أو وضعها الخاص المتميز وتمتعت بامتيازات نجمت عن كونها قد أصبحت القوى (أو الدول) الأولى في العالم.

كان العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد تغيراً شاذاً أو حاداً في الشؤون العالمية. فلأول مرة تبرز دولة غير أوراسية لا تكون الحكم الرئيسي في علاقات القوة الأوراسية فحسب،بل لتصبح أيضاً القوة الأعظم في العالم. وكانت هزيمة الاتحاد السوفييتي وانهياره قد شكلا الخطوة الأخيرة في صعود قوة من نصف الكرة الغربي، هي الولايات المتحدة، لتصبح القوة الوحيدة، والعالمية بحق وحقيق، لأول مرة. ومهما يكن الأمر فإن أوراسيا لا تزال محتفظة بأهميتها الجيوبوليتية. فهي ليست فقط متمثلة في محيطها الغربي، أي أوروبا، التي لا تزال مركزا للكثير من القوة السياسية والاقتصادية للعالم، بل وفي منطقتها الشرقية، أي آسيا، التي أصبحت مؤخراً مركزاً حيوياً للنمو الاقتصادي والنفوذ السياسي المتعاظم. وبالتالي فإن مدى نجاح أميركا ذات النشاطات أو الأنشطة العالمية في التعامل مع القوة الاوراسية المعقدة، ولا سيما قدرتها على ان تمنع ظهور قوة أوراسية مسيطرة أو معادية يبقى أمراً رئيسياً يحدد قدرتها على ممارسة السيادة العالمية.

يترتب على ذلك أنه يجب على السياسة الخارجية الأميركية، بالإضافة إلى تطوير وصقل مختلف الأبعاد الجديدة للقوة (كالتكنولوجيا، والاتصالات، والمعلومات، ناهيك بالتجارة والمال أيضاً)، أن تحافظ على اهتمامها بالبعد الجيوبوليتي ويجب أن تستخدم نفوذها في أوراسيا بطريقة تخلق توازناً قارياً مستقراً، مع استمرار الولايات المتحدة في القيام بدور الحكم السياسي .

وهكذا، فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيادة العالمية، علماً أن هذا الصراع يتضمن الجغرافيا الاستراتيجية، أي الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتية. والجدير بالذكر هو أن مرشحين اثنين للسيادة العالمية، هما أدولف هتلر، وجوزيف ستالين اتفقا

بشكل واضح في محادثاتهما السرية في تشرين الثاني من العام 1940على استبعاد أميركا من أوراسيا. وقد تأكد كل منهما من أن إدخال القوة الأميركية إلى أوراسيا سوف يستبعد طموحاته المتصلة بالسيطرة العالمية. واشترك كل منهما أيضاً في الافتراض بأن أوراسيا هي مركز العالم وإن من يسيطر على أوراسيا هذا يسيطر على العالم. وبعد نصف قرن، أعيد تحديد القضية عبر التساؤل التالي: هل تستمر سيادة أميركا على أوراسيا، وما هي الأهداف التي يمكن لهذه السيطرة أن تحققها ؟

إن الهدف النهائي للسياسة الأميركية يجب أن يكون حيادياً ومثالياً: أي يتمثل في خلق مجتمع عالمي متعاون بشكل حقيقي، وذلك من خلال المحافظة على الاتجاهات البعيدة المدى والمصالح الجوهرية للجنس البشري، ولكن يجب في الوقت ذاته، ألا يظهر تحد أوراسي، قادر على السيطرة على أوراسيا، وبالتالي على تحدي أميركا. وهكذا، فإن الهدف الرئيسي من هذا الكتاب هو صياغة جيواستراتيجية أوراسية متكاملة وشاملة.

زبغنيو بريجينسكي

واشنطن، دي، سي،

نيسان، 1997

الفصل الأول

الهيمنة من النوع الجديد

إن الهيمنة قديمة قدم الإنسان ذاته. ولكن السيطرة العالمية الراهنة لأميركا تتميز بسرعة ظهورها، وبحجمها العالمي، وبطريقة ممارستها. فخلال قرن واحد حولت أميركا نفسها، وحولت أيضاً بواسطة ديناميات دولية، من دولة معزولة نسبيا في نصف الكرة الغربي إلى قوة تصل سلطتها إلى ارجاء العالم كلها وتمسك بهذه الأرجاء على نحو لم يسبق له مثيل قط.

الطريق القصيرة إلى سيطرة عالمية

كانت الحرب الإسبانية الأميركية عام 1898 أول حرب استيلائية لأميركا في ما وراء البحار. فقد امتدت القوة الأميركية بعيداً إلى المحيط الهادي، وإلى ما وراء هاواي و الفلبين. ومع بدء القرن العشرين كان الاستراتيجيون الأميركيون قد انخرطوا في تطوير عقائد عن السيطرة البحرية على محيطين، وبدأت البحرية الأميركية تتحدى المفهوم القائل إن بريطانيا "تحكم الأمواج". وهكذا فإن المزاعم الأميركية عن وضع خاص يجعل من أميركا الحارس الوحيد لأمن نصف الكرة الغربي، والذي كان قد ادعى في وقت سابق من القرن من خلال عقيدة مونرو، وبرز لاحقاً "بتقرير المصير الواضح" المدَّعي أيضاً من قبل أميركا، كانت قد عززت أيضاً بإنشاء قناة باناما التي سهلت السيطرة البحرية على كلا المحيطين الأطلسي والهادي.

أمنت أسس طموحات التوسع الجيوبوليتي لأميركا بسرعة تصنيع اقتصاد هذا البلد. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، كانت القوة الاقتصادية المتنامية لأميركا قد وصلت فعلاً إلى ما يعادل نحو 33 بالمئة من الدخل القومي السنوي العالمي، وبالتالي حلت مكان بريطانيا لتصبح القوة الصناعية الأولى في العالم. عززت هذه الدينامية الاقتصادية الملحوظة بثقافة عملت لصالح الاختبار العلمي والابتكار. وخلقت فرصاً غير مسبوقة لمخترعين طموحين ومحطمين للمعتقدات والمؤسسات التقليدية. ممن لم يمنعوا من متابعة أحلامهم الشخصية بواسطة الامتيازات المزخرفة أو السلطات الحاكمة المتحجرة اجتماعياً. وباختصار، فإن الثقافة القومية كانت متجانسة على نحو فريد من نوعه مع النمو الاقتصادي، وإذا اجتذب الأفراد الأكثر موهبة من الخارج، وأدخلوا بسرعة في النسيج العام للبلد فإن الثقافة سهّلت، في ضوء ذلك، توسع القوة القومية.

أمنت الحرب العالمية الأولى أول فرصة للنقل الكثيف للقوة العسكرية الأميركية إلى أوروبا. فالدولة التي كانت معزولة نسبياً حتى ذلك التاريخ استطاعت أن تنقل بسرعة بضع مئات الآلاف من الجنود عبر الأطلسي، وكان ذلك عبارة عن حملة عسكرية غير مسبوقة حجماً وتنوعاً تنقل عبر المحيط، الأمر الذي دل على ظهور لاعب رئيس جديد في المسرح الدولي. ولا يقل عن ذلك أهمية أن هذه الحرب حثت على القيام بأول جهد دبلوماسي رئيس من اجل استخدام المبادئ الأميركية في إيجاد حل للمشكلات الدولية لأوروبا. وقد مثلت نقاط ردود ولمسن الأربع عشرة عملية حقن المثالية الأميركية في علم السياسة* الطبعية الأوروبي، وعزز ذلك بالقوة الأميركية. (وقبل عقد ونصف، كانت الولايات المتحدة قد لعبت دوراً بارزاً في حل نزاع في الشرق الأقصى بين روسيا واليابان، معززة بذلك وضعها الدولي المتنامي الأهمية). وعموماً، فإن الجمع بين المثالية الأميركية والقوة الأميركية جعل من أميركا قوة ملموسة كلياً على المسرح الدولي.

وعموماً، فإذا أردنا دقة أكثر في الكلام، نقول إن الحرب العالمية الأولى كانت حرباً أوروبية غالباً ولم تكن حرباً عالمية. ولكن طابعها التدميري الذاتي سجل بداية النهاية للتفوق السياسي والاقتصادي والثقافي الأوروبي على سائر العالم. وفي أثناء الحرب، لم تكن أي دولة أوروبية قادرة بمفردها على تحقيق النصر، وبالتالي فإن نتيجة الحرب تأثرت إلى حد كبير بدخول دولة صاعدة غير أوروبية، هي أميركا، إلى النزاع. وفي ما بعد، فإن أوروبا ستصبح بدرجة متزايدة، الطرف المستهدف في سياسة القوة العالمية بعد ان كانت الطرف الفاعل في هذه السياسة.

ومهما يكن الأمر، فإن هذا التفجر السريع والقصير الأمد في الزعامة العالمية الأميركية لم يثمر انخراطا أميركيا مستمراً في شؤون العالم. وعوضا عن ذلك، فسرعان ما تراجعت أميركا إلى حالة الجمع بين الانعزالية والمثالية على نحو مشع للرغبات الذاتية. وبالرغم من أن الديكتاتورية كانت تعيد تنظيم ذاتها وتستعيد قوتها في منتصف العشرينيات والثلاثينيات في القارة الأوروبية، فإن الدولة الأميركية، التي كانت تملك آنذاك أسطولا قويا يعمل في محيطين ويتفوق بوضوح على البحرية البريطانية، بقيت غير ملتزمة بشيء وفضل الأميركيون أن يكونوا مجرد متفرجين في المسرح العالمي .

وانسجاما مع هذه النزعة وجد آنذاك المفهوم الأميركي عن الأمن، الذي استند إلى وجهة نظر ترى في أميركا مجرد جزيرة قارية. وهكذا ركزت الاستراتيجية الأميركية على حماية شواطئ أميركا، وبالتالي كانت ذات حجم قومي ضيق، ولم تعر سوى أهمية قليلة إلى

الاعتبارات الدولية أو العالمية. وظل اللاعبون الدوليون الحساسون متمثلين في الدول الأوروبية إضافة إلى اليابان التي تنامي دورها أيضا .

* ترجمة كلمة (Geopolitics) وهي تأثير العومل الاقتصادية والبشرية في سياسة الدولة الخارجية بخاصة (المترجم).

وصلت المرحلة الأوروبية في السياسة العالمية إلى النهاية الأخيرة لها في أثناء الحرب العالمية الثانية، التي كانت أول حرب عالمية حقيقة. وإذ خيضت هذه الحرب في ثلاث قارات في وقت واحد، مع حدوث صراعات شديدة والوطأة في المحيطين الأطلسي والهادي، فقد ثبت بعدها العالمي على نحو ملموس عندما اصطدم الجنود البريطانيون واليابانيون، الذين احتلوا، على التوالي جزيرة أوروبية غربية بعيدة وجزيرة شرق آسيوية بعيدة مماثلة أيضا على مسافة آلاف الأميال عن وطنيهما، وذلك على الحدود الهندية البورمية. وهكذا أصبحت أوروبا وآسيا ميدان قتال واحد.

ولو تحقق النصر في الحرب لصالح ألمانيا النازية لكان محتملاً أن تبرر دولة واحدة بوصفها القوة المتفوقة عالمياً. (وكان انتصار اليابان في المحيط الهادي سيحقق لها دوراً مسيطراً في الشرق الأقصى، ولكن كانت اليابان ستظل، في كل الاحتمالات، دولة مهينية إقليمية فقط. وعوضا عن ذلك فإن هزيمة ألمانيا تقررت نهائيا بواسطة الدولتين المنتصرتين غير الأوروبيتين تقريباً. أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اللتين أصبحتا وريثتين للمحاولة الأوروبية غير المنجزة التي هدفت إلى تحقيق سيطرة عالمية.

ثم خضعت السنوات الخمسون التالية إلى الصراع الثنائي القطب الأميركي ـ السوفييتي الهادف إلى تحقيق السيطرة العالمية. وفي بعض النواحي، نجد أن هذا الصراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مثل تحقيق نظريات الجيوبوليتيين الأكثر تشددا، وبتعبير أخر فإنه وضع أقوى قوة بحرية في العالم، تسيطر على المحيطين الأطلسي والهادي، مقابل قوة برية في العالم تتوضع في مركز البر الأوراسي (مع وجود الكتلة الصينية ـ السوفييتية المحيطة بمنطقة من اليابسة تذكر على نحو ملحوظ بحجم أو اتساع الأمبراطورية المنغولية). ولم يكن ممكنا أن يصبح البعد الجيوبوليتي أكثر وضوحا من ذلك: أي أميركا الشمالية مقابل أوراسيا، مع كون العالم في موضع رهان. فالرابح سوف يسيطر على العالم ولم يكن ثمة طرف آخر قادرا على الوقوف في الطريق بمجرد أن يتحقق النصر لأحد هذين الطرفين .

كان كل طرف مزاحم قد نشر في العالم كله دعوة أيديوليوجية اقترنت بتفـاؤل تـاريخي وبررت لكل منهما الجهود الضرورية اللازمة بينما كانت تعزز قناعة كـل طـرف بالنصـر الحتمي. ومن الواضح أن كل طرف مزاحم كان مسيطرا ضمن مجاله الخاص به، وذلك خلافاً للمرشحين الأوربيين الإمبرياليين للهيمنة العالمية ،حين لم ينجح أحد منهم قط في تأكيد تفوقـه الحاسم حتى ضمن أوربا ذاتها .واستخدام كل طرف ايديولوجيته لتعزيز سيطرته على أتباعـه ومؤيديه بطريقة تذكرنا إلى حد ما بعصر الحروب الدينية .

إن الجمع بين المجال الجيوبوليتي العالمي والطابع العالمي المزعوم للعقائد المتنافسة أعطى الصراع شدة غير مسبوقة. ولكن عاملاً إضافياً، ومشرباً أيضاً في المضامين العالمية، جعل هذا الصراع فريداً من نوعه فعلاً. فقد عنى ظهور الأسلحة النووية أن أي حرب قادمة، حتى ولـو كانت من النوع الكلاسيكي، بين المتصارعين الرئيسيين لن تؤدي إلى تدمير متبـادل فحسـب/ ولكن يمكن أن تؤدي إلى نتائج مميتة لجزء هام من البشرية كلها، وهكذا أخضعت شدة النـزاع في الوقت ذاته إلى قيود ذاتية استثنائية فرضها كلا الطرفين المتزاحمين .

وفي المجال الجيوبوليتي، كان النزاع يشنّ غالباً في المناطق المحيطية من أوراسيا ذاتهـا. وقد سيطرت الكتلة الصينية السوفييتية على معظم أوراسيا، دون أن تفرض هذا السيطرة علـى المحيطات (الأطراف المحيطية) لهذه الكتلة. نجحت أميركا الشمالية في التوضـع علـى كـلا الشاطئين الغربي الأقصى والشرقي الأقصى للقارة الأوراسية الكبرى. وإن الدفاع عـن رؤوس الجسور القارية هذه (الممثل على"الجبهة" الشرقية بحصار برلين وعلى الجبهة الشرقية بالحرب الكورية) كان بالتالي، أول اختبار استراتيجي لما أصبح يعرف بالحرب الباردة.

وفي المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة ظهرت جبهة دفاعية ثالثة، هي الجبهة الجنوبيـة، على خريطة أوراسيا. وقد أدى الغزو السوفييتي لأفغانستان إلى تسريع الرد الأميركي المزدوج الذي تمثل بالمساعدة المباشرة للمقاومة الوطنية في أفغانستان بغية إغراق الجيش السوفييتي في المستنقع الأفغاني؛ وفي البناء الواسع النطاق للوجود العسكري الأميركي في الخليج [الفارسـي] بوصفه رادعاً لأي عملية نقل أخرى نحو الجنوب للقوة السياسية أو العسكرية السوفييتية، وهكذا التزمت الولايات المتحدة بالدفاع عن منطقة الخليج [الفارسي]، وذلك على نحو مماثل للدفاع عن مصالحها الأمنية الأوراسية الغربية والشرقية .

كان الاحتواء الناجح من قبل أميركا الشمالية لجهود الكتلة الأوراسية بغية تحقيق تسلط فعال على أوراسيا كلها، وفي ضوء ارتداع كلا الجانبين حتى النهاية عن القيام بأي صدام عسـكري

مباشر خشية اندلاع الحرب النووية، قد عنى أن نتيجة الصراع ستقرر في نهاية المطاف بوسائل غير عسكرية وبالتالي فإن الحيوية الساسية، والمرونة الأيديولوجية، وألديناميـة الاقتصادية والإغراء الثقافي، أصبحت كلها الأبعاد الحاسمة .

الكتلة الصينية ــ السوفييتية والجبهات الاستراتيجية الثلاث .

أبقى التحالف المقاد من قبل أميركا على حدته، بينما انشقت الكتلة الصينية السوفييتية خلال أقل من عقدين من الزمن. وقد عزي ذلك جزئياً إلى المرونة الأكبر التي تمتع بها التحالف الديمقراطي، في مقابل الطابع الشمولي والعقائدي المتشدد، والهش، أيضاً، للمعسكر الشيوعي. فالأول انطوى على قيم مشتركة، ولكن دون نموذج عقائدي رسمي، والثاني شدد على الأفكار العقائدية مع وجود مركز تفسير واحد فقط (لم يسمح بالتغيرات الأخرى). وكان أتباع المبدأ الأميركي أضعف بكثير من أميركا ذاتها، بينما لم يستطع الأتحاد السوفييتي أن يعامل الصين بوصفها دولة تابعة له. وعزيت هذه النتيجة أيضاً إلى الحقيقة المتمثلة بان الجانب الأميركي أثبت كونه أكثر دينامية على الصعيدين الاقتصادي و التكنولوجي بينما جنح الاتحاد السوفييتي تدريجياً إلى الجمود والركود ولم يستطع التنافس على نحو فعال سواء في النمو الاقتصادي أو في التكنولوجيا العسكرية. ولم يلبث الانهيار الاقتصادي ان عزز حالة التراجع المعنوي الايديولوجي.

وفي الحقيقة فإن القوة العسكرية السوفييتية، والخوف الذي أثارته بين الغربيين، عملت لوقت طويل على التعتيم على حالة عدم التماثل الضرورية التي سادت بين الطرفين المتصارعين. فببساطة كانت أميركا أغنى بكثير وأكثر تقدماً على الصعيد التكنولوجي، وأكثر مرونة وابتكاراً على الصعيد العسكري، وأكثر إبداعاً (قدرة على الخلق) وإغراء على الصعيد الاجتماعي. وكذلك، فإن القيود الايديولوجية عملت أيضا على إضعاف القدرة الإبداعية للاتحاد السوفييتي، جاعلة نظامه أكثر قسوة مع زيادة الهدر في اقتصاده، ناهيك بجعله اقل قدرة على التنافس تكنولوجياً. وبما أن الحرب ذات القدرة التدميرية المتبادلة لم تنشب، فإن المقاييس لا بد وأن تميل لصالح أميركا في التنافس الطويل الأمد .

وكذلك فإن النتيجة أو لمحصلة النهائية تأثرت إلى حد كبير بالاعتبارات الثقافية. فقد قبل التحالف المقاد من قبل أميركا، وبدرجة كبيرة الكثير من الإسهامات الثقافية والسياسية و

الاجتماعية الأميركية بوضعها ذات طابع إيجابي. وهكذا فإن الحليقين الأهم لاميركا في المحيطين الغربي والشرقي للقارة الأوراسية، أي ألمانيا واليابان، استعادا كلاهما صحته أو عافيته الاقتصادية في سياق الإعجاب غير المكبوح بكل الأشياء الأميركية. وقد نظر إلى أميركا بوصفها تمثل المستقبل، وعلى أنها مجتمع يستحق الإعجاب والتقليد.

وفي المقابل، فقد نظر بازدراء إلى الثقافة الروسية من قبل معظم اتباعها في أوربا الوسطى، وحتى بدرجة أقوى من قبل حليفها الشرقي الرئيسي والمطمئن على نحو متزايد اي الصين. وبالنسبة إلى الأوروبيين في وسط أوربا، كانت السيطرة الروسية تعني عزلتهم عما كانوا يعتبرونه وطنهم الفلسفي والثقافي: أي عن أوربا الغربية وتقاليدها الدينية المسيحية. والأسوء من ذلك،أنها كانت تعني السيطرة من قبل شعب كان الأوربيون في أوربا الوسطى يعتبرونه ،وإن كان ذلك غير صحيح غالباً، متخلفاً ثقافياً.

أما الصينيون فتعني كلمة روسيا بالنسبة إليهم، "الأرض الجائعة"، فقد كانوا اكثر ازدراء لها حتى على نحو مكشوف. وبالرغم من أن الصينيين لم يقفوا في البداية إلا بشكل متسم بالهدوء ضد مزاعم موسكو عن كون النموذج السوفييتي ذا طابع عالمي، فما لبثوا أن أصبحوا. بعد عقد واحد من الثورة الشيوعية الصينية، يشكلون تحدياً أكيداً للسيادة الإيديولوجية لموسكو، ولدرجة بدؤوا معها يعبرون بصراحة عن ازدرائهم التقليدي لجيرانهم البربريين الشماليين .

وأخيراً، وضمن الاتحاد السوفييتي ذاته، فإن نسبة الخمسين في المئة من السكان الذين هم من غير الروس رفضوا فعلاً سيطرة موسكو. وإن اليقظة السياسية التدريجية لغير الروس كانت تعني أن ، الأوكرانيين، والجورجيين، والأرمن، والآزريين بدؤوا ينظرون إلى السلطة الروسية بوصفها شكلاً من أشكال السيطرة الإمبريالية الأجنبية التي يمارسها شعب لم يشعروا إزاءه بكونهم أقل ثقافة منه. أما في آسيا الوسطى، فربما كانت الطموحات القومية أضعف ولكن هذه الشعوب هنا كانت قد أثير حماسها بسبب الشعور المتنامي تدريجياً بالهوية الإسلامية، والذي اشتد في ضوء معرفة ما كان يحدث من تخلص من الاستعمار في أماكن أخرى .

وعلى غرار الكثير من الإمبراطوريات التي سبقته فقد تفجر الاتحاد السوفييتي من الداخل وتجزأ إلى شظايا، وإذا كان لم يسقط بسبب هزيمة عسكرية مباشرة فقد تسارع تفتته بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. وقد أثبت مصيره هذا صحة الملاحظة الجديرة بالذكر التي أشار إليها أحد العلماء إذ قال: "إن الإمبراطوريات تكون دائماً غير مستقرة سياسياً لأن الوحدات (الأجزاء) التابعة لها تفضل، بشكل دائم تقريباً،أن تحصل على درجة اكبر من الحكم الذاتي،كما أن المضادين أو المعادين للنخب (جمع نخبة) في هذه الأجزاء يعملون وبشكل دائم تقريباً أيضاً،

وكلما أتيحت لهم الفرصة، على الحصول على درجة اكبر من الحكم الذاتي. وبهذا المعني، فإن الإمبراطوريات لا تسقط؛ ولكنها تتفتت، وبشكل بطيء عادة وإن كان ذلك يحدث احياناً بسرعة ملحوظة[1].

[1] دونالد بوشالا في"تاريخ مستقبل العلاقات الدولية "مجلة"الأخلاق والشؤون الدولية" 8(1994): 183.

القوة العظمى الأولى

أصبحت الولايات المتحدة في وضع فريد من نوعه بعد انهيار غريمهـا المنـافس لهـا. وبالتالي، فهي تمثل الآن القوة العالمية الأولى و الوحيدة في آن، ومع ذلك فإن سـيادة أميركـا عالمياً تذكرنا في بعض المجالات بالإمبراطوريات السابقة، بالرغم من الأبعاد الإقليميـة التـي ميزت هذه الإمبراطوريات. وهكذا، فقد بنت هذه الإمبراطوريات قوتها علـى السـلطة التـي مارستها على أتباعها، والخاضعين لها، محمياتها ومستعمراتها، علما أنها كانت تنظر عموماً إلى الخارجين عن هذه السيطرة بوصفهم برابرة. وإلى درجة ما، فإن هذه التعابير المنطوية علـى مفارقات تاريخية ليست كلها غير ملائمة لبعض الدول التي تدور حالياً في الفلـك الأميركـي. وعلى غرار الماضي فإن الممارسة "الإمبريالية " الأميركية تشتق إلى حد كبيـر مـن التنظـيم الأمثل، ومن قدرتها على تعبئة موارد اقتصادية وتكنولوجية ضخمة ومعدة لأهداف عسـكرية، ومن الإغراء الثقافي الغامض، والمتسم في الوقت ذاته بالأهمية والذي تتصف بـه طريقـة أو أسلوب الحياة الأميركية، ومن الدينامية الحادة والتنافسية المتأصلة لدى النخـب (جمـع نخبـة) الاجتماعية والسياسية الأميركية .

كانت الإمبراطوريات السابقة تتمتع بهذه السمات عموماً. ولعل روما ترد أولاً إلى الـذهن .فقد أقيمت هذه الإمبراطورية خلال قرنين ونصف قرن تقريباً على توسع إقليمي دائـب نحـو الشمال أولاً، ومن ثم نحو الغرب والجنوب الشرقي، إضافة إلى تأكيد السيطرة البحرية الفعالـة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط كلها. فمن الناحية الجغرافية، وصلت ذروة التوسـع فـي العام 211 قبل الميلاد (انظر الخريطة). كانت روما ذات سلطة سياسية مركزية وذات اقتصـاد يتمتع بالاكتفاء الذاتي. أما سلطتها الإمبريالية فقد مورست عن تعمد وقصد عبر منظومة معقدة من التنظيمات السياسية والاقتصادية. وكذلك، فإن منظومة الطرق البرية والبحريـة المصـممة استراتيجيا، والمنطلقة من العاصمة، سمحت بإعادة الانتشار السريع وبالحشد، كلما حدث تهديـد أمني رئيس، للجيوش الرومانية المتوضعة في مختلف الدول التابعة، وفي المقاطعات الخاضـعة للدولة المركزية.

وفي ذروة الإمبراطورية نشرت الجيوش الرومانية في الخارج ما لا يقل عن 300 ألـف رجل، وهي قوة كبيرة وهامة جعلت من التفوق الروماني في التكتيك والأسلحة حقيقـة فعليـة إضافة إلى قدرة المركز على التحكم بإعادة النشر السريعة نسبياً. (ومن المدهش أن نذكر أنه في العام 1996، كانت أميركا، التي تشكل حالياً القوة العظمى ذات التعداد السكاني الأكبر بكثير من

سكان الإمبراطورية الرومانية، تحمى أماكن الامتداد الخارجية لمناطق سيطرتها بوساطة 296 ألف جندي محترف يتوضعون في ما وراء البحار .

ومهما يكن من اثر فإن القوة الإمبريالية لروما كانت قد جاءت من حقيقة نفسية مهمة. فالقول "أنا مواطن روماني "كان أرقى تعريف ممكن بالذات، ومصدر فخر واعتزاز، وطموحاً يريد كل إنسان أن يحققه. وغالباً ما كان يمنح ذلك حتى إلى الذين لم يكونوا قد ولدوا في إمبراطورية روما، وكان هذا الوضع المتميز للمواطن الروماني يعتبر تعبيراً عن تفوق ثقافي وتربوي يبرر الإحساس بأصالة السلطة الإمبريالية الرومانية. وهو لا يعني الانتماء إلى الحكم الشرعي لروما فحسب، بل كان يجعل الخاضعين لهذه السلطة راغبين في أن يتم قبولهم وتمثلهم وإدخالهم في البنية الإمبراطورية. فالتفوق الثقافي، الذي اعتبر أمراً مسلماً به من قبل الحكام ومعترفاً به من قبل الأتباع المذعنين عمل في نهاية المطاف على تعزيز القوة الإمبراطورية .

وعموماً، فإن هذه القوة الإمبريالية المثلى، والتي لم يكن ينازعها أحد استمرت 300 سنة . وباستثناء التحدي الذي فرض في مرحلة ما من قبل قرطاجة المجاورة وعلى الأطراف الشرقية للإمبراطورية اليونانية، فإن العالم الخارجي كان في معظمه بربرياً وغير منظم جيدا وغير قادر في غالب الأحيان على القيام إلا بهجمات متفرقة ومشتتة، ناهيك عن تخلفه الثقافي. وطالما كانت الإمبراطورية الرومانية قادرة على المحافظة على الحيوية والوحدة الداخليتين، فإن العالم الخارجي كان غير قادر على المنافسة .

ثمة أسباب ثلاثة رئيسة أدت إلى الانهيار الفعلي للإمبراطورية الرومانية. فالأول هو أن الإمبراطورية أصبحت كبيرة جداً ولم يعد ممكناً أن تحكم من مركز واحد، ولكن انقسامها إلى نصفين غربي وشرقي دمّر أوتوماتيكياً الطابع الاحتكاري لسلطتها. والثاني هو أن الفترة الطويلة الأمد للإحساس بالغطرسة والاعتزاز خلقت مذهب المتعة الثقافي الذي عمل بالتدريج على تآكل رغبة النخبة السياسية في العظمة. والثالث هو أن التضخم الدائم عمل بدوره على نسف قدرة النظام على المحافظة على نفسه دون تضحيات اجتماعية، الأمر الذي لم يعد المواطنون مستعدين للقيام به. وهكذا تآمر كل من التفتت الثقافي، والانقسام السياسي والتضخم المالي، لكي يجعلوا روما غير منيعة إزاء البرابرة الذين عاشوا على حدودها الخارجية .

لم تكن روما، حسب المقاييس المعاصرة الحالية، قوة عالمية حقيقية، بل كانت مجرد قوة إقليمية. ومهما يكن الأمر في ضوء الإحساس بالعزلة التي كانت سائدة في ذلك الوقت بين مختلف قارات العالم، فإن قوتها الإقليمية كانت متحفظة (أو محتواة ذاتياً، وبتعبير آخر مستهلكة

ذاتياً) ومعزولة، ولم يكن يوجد لها غريم مباشر أو حتى بعيد. وهكـذا، كانـت الإمبراطوريـة الرومانية عالماً قائماً بحد ذاته علماً أن تنظيمها السياسي المتفوق وتفوقها الثقافي جعـلا منهـا خليفة للأنظمة الإمبراطورية التي سبقتها وكانت ذات مساحات جغرافية أكبر منها .

ومع كل ذلك، لم تكن الإمبراطورية الرومانية فريدة في نوعها. فالإمبراطوريتان الرومانية والصينية ظهرتا معاً في نفس الوقت، بالرغم من أن أيا منهما لم تكن تعي وجود الأخرى. وفي العام 221 قبل الميلاد (وهو زمن الحروب البونية بين روما وقرطاجة)، نجد أن توحيد الـدول السبع الموجودة آنذاك في قوام الإمبراطورية الصينية الأولى، من قبل "تشين" حثّ علـى بنـاء الجدار العظيم في الصين الشمالية لكي يعزل المملكة الداخلية عن عالم البربر الموجود وراءها . أما إمبرطورية هان اللاحقة، التي بدأت تظهر في العام 140 قبل الميلاد، فقد كانت أكثر أهمية وتأثيراً من حيث الحجم والتنظيم. وعندما بدأت مرحلة المسيحية، كان عدد من يخضعون لسلطة هذه الإمبراطورية لا يقل عن 57 مليون إنسان. وإن هذا العدد الكبير، الذي لم يسبق له مثيـل، كان دليلاً على وجود سيطرة مركزية فعالة على نحو استثنائي، وعلى أن هذه السيطرة كانـت تمارس بوساطة نظام بيروقراطي مركزي وتأدبي. وتوسع الحكـم الإمبريـالي إلـى كوريـا (الحالية)، وأجزاء من منغوليا، ومعظم الساحل الصيني (الحالي). ولكن، وحسبما حدث لروما ، فقد أصبحت إمبراطورية هان مصابة بأمراض داخلية وتسارع أنهيارها الفعلي بسبب تقسـيمها في العام 220 قبل الميلاد إلى ثلاث ممالك مستقلة .

تضمن التاريخ اللاحق للصين دورات توحيد وتوسع، ولكن جاءت بعدها فتـرات التفتـت والتشظي. وقد نجحت الصين، أكثر من مرة، في إقامة أنظمة إمبرياليـة ذات أحتـواء ذاتـي، ومعزولة، وغير معرضة لتحديات خارجية من قبل أي منافسين. ولم يلبـث التقسـيم الثلاثـي الأطراف لمملكة هان أن انعكس اتجاهه في العام 589 بعد الميلاد، مع ظهور شيء ما قريـب من النظام الإمبريالي. ولكن فترة توكيد الذات أو التفوق الإمبريالي العظيم للصـين اصـطدمت بالمانشوريين (شعب منشوريا المنغولي) وخاصة في أثناء الحكم المبكر لسلالة تشـينغ. وفـي القرن الثامن عشر أصبحت الصين، مرة ثانية، إمبراطورية قوية الجناحين، حيث أحيط مركزها الإمبريالي (الإمبراطوري) بدول من الأتباع والمؤيدين، بما في ذلك كوريا (الحاليـة) والهنـد الصينية، وتايلاند وبورما، ونيبال. وهكذا أمتد الحكم الصيني من الشـرق الأقصـى الروسـي (حالياً) وعبر سيبيريا الجنوبية إلى بحيرة بايكال، وحتى كازاخستان (الحالية أيضاً)، ومن ثم نحو المحيط الهندي، وباتجاه الخلف عبر لاوس وفيتنام الشمالية.

وعلى غرار الحالة الرومانية، فإن هذه الإمبراطورية كانت ذات تنظيم مالي، واقتصـــادي، وثقافي، وأمني معقد. فالسيطرة على مساحة كبيرة من الأرض، وعلى ما يزيد على 300 مليون إنسان يعيشون فيها، كانت قد مورست عبر كل هذه الوسائل، ومع تشديد قــوي علــى ســلطة سياسية مركزية، ومدعومة بمنظومة خدمات للسعادة (جمع ساعي أو مراسل) فعالة إلــى حــد كبير. وكانت الإمبراطورية كلها مقسمة إلى أربع مناطق، تبدأ من العاصمة بكين (حالياً بيجين) وتصل إلى مناطق حدودية تبعد مسافات يقطعها السعاة في أسبوع وأسبوعين، وثلاثة أســابيع ، وأربعة أسابيع على التوالي. أما السلطة البيروقراطية المركزية، المدربة مهنياً، والمنتقاة علــى أساس التنافس والمهارة، فهي التي كانت تقدم مصادر القوة للوحدة .

كانت هذه الوحدة قد عززت، ودعّمت، على غرار ما حدث في روما أيضاً بإحساس قــوي التأثير ومتجذر بعمق عن التفوق الثقافي الذي ازداد قوة في ظل الكونفوشيوسية التي كانت فلسفة مفضلة إمبراطورياً، ومع التشديد على الانسجام، والتسلسل الهرمي في الســلطة والانضــباط. وعموماً فإن الصين، أو الإمبراطورية السماوية، كان ينظر إليها على أنها مركز العــالم، مــع وجود برابرة فقط على حدودها وما وراء هذه الحدود. وأن كونك صينياً يعني أنك مثقف، ولهذا السبب، فإن سائر العالم كان يدين للصين بالاحترام والإذعان لرغباتهــا. وإن هــذا الإحســاس الخاص بالتفوق تخلّل الرد الذي أعطاه الإمبراطور الصيني، حتى في مرحلة تراجع النمو فــي الصين، في نهاية القرن الثامن عشر، إلى ملك بريطانيا العظمى جورج الثالث الذي كان مبعوثوه قد حاولوا إغراء الصين على الدخول في علاقة تجارية من خــلال تقــديم بعــض المنتجــات الصناعية البريطانية، بوصفها هدايا تعبر عن حسن النية :

"نحن، الامبراطور، نأمر، بنعمة السماء، ملك إنكلترا أن يأخذ علما بتوجيهاتنا:

فالإمبراطورية السماوية، التي تحكم الجميع ضمن البحار الأربعة....

لا تثّمن الأشياء النادرة والنفيسة... وليس لها أقل حاجة إلى صناعات بلادكم.... ولذا فقــد ... أمرنا مبعوثيكم المحترمين أن يعودوا بأمان إلى وطنهم. وأنت أيها الملك، يجب عليــك أن تعمل بانسجام مع رغباتنا، وذلك بأن تقوى ولاءك لنا وأن تؤكد لنا الطاعة الدائمة ".

إن تراجع وسقوط عدة إمبرطوريات صينية عزي بصورة رئيسة إلى عوامل داخلية. فقــد انتصر المغول وفي وقت لاحق "البرابرة" الغربيون بسبب التعب الداخلي، والفســاد، ومــذهب المتعة، والانهيار الاقتصادي، إضافة إلى أن الإبداع العسكري عمــل علــى إضــعاف الإرادة الصينية ثم على انهيارها. وهكذا، استغلت القوى الخارجية سوء الأحوال الداخلية في الصــين،

وخاصة بريطانيا في حرب الأفيون في الأعوام 1839ــ1842، ثم اليابان، بعد قرن من ذلــك التاريخ، حيث خلقت، بدورها، إحساساً عميقاً، بالإذلال الثقافي الذي أثار المشاعر الصينية عبر القرن العشرين، وذلك بسبب الصدام بين إحساسهم التحذر بالتفوق الثقافي مــن ناحيــة، وبــين الحقائق السياسية المخزية لدولة الصين في فترة ما بعد الإمبراطورية من ناحية ثانيــة. وعلــى غرار إمبراطورية روما، فان الصين الإمبراطورية. تصنف حالياً بوصفها قوة إقليمية ولكن هذه الدولة كانت لها تطلعات عالمية في فترة ذروتها، وذلك بمعنى أنه لم تكن توجد آنذاك أي دولــة أخرى قادرة على تحدي هذا الوضع الإمبراطوري أو حتى على مقاومة أي توسع لاحق له، إذا كان هذا التوسع يمثل نزعة أو رغبة صينية. وكان النظام الصيني ذا احتواء ذاتي وقدرة ذاتيــة على الاستمرارية، واعتمد بصورة رئيسية على الهوية الأتنية المشتركة، بالإضافة إلــى قــدرة محدودة نسبياً في ممارسة السلطة (نقل القوة) المركزية إلى الدول الخاضعة لها والموجودة على حدودها الجغرافية أو ذات الاتنيات الأجنبية .

إن المركز الاتني الكبير والمسيطر جعل من الممكن أن تقــوم الصــين بعمليــات تجديــد إمبراطورية دورية أو عمليات إحياء وترميم نشيطة. وفي هذا المجال، كانت الصــين مختلفــة تماماً عن الإمبراطوريات الأخرى التي كانت فيها الشعوب الأقل عدداً، وذات الدوافع الأقــوى إلى الهيمنة، قادرة، خلال فترة زمنية ما على أن تفرض سيطرتها، وتستمر بها، على الســكان الآخرين من ذوي الاتنيات الأخرى. ومهما يكن الأمر، فما أن انهارت الســيطرة لمثــل هــذه الإمبراطوريات ذات البنية المركزية الصغيرة، حتى أصبحت عملية التجديد غير واردة .

ولكي نجد ما يماثل إلى حد ما التعريف الحالي للقوة العالمية، يجب أن نعود إلى الظــاهرة الهامة للإمبراطورية المغولية. فقد ظهرت هذه الإمبراطورية عبر صراع حــاد مــع خصــوم رئيسيين ومنظمين جيداً. وكانت بين هؤلاء المهزومين مملكتــا بولونيــا وهنغاريــا، وقــوات الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وعدة ولايات روسية، والخلافة في بغداد، وحتى سلالة ســنغ في الصين، في وقت لاحق .

أقام جينكيز خان وخلفاؤه، بعد أن هزم منافسيه الإقليميين، سيطرة مركزية على الأراضي التي احتلها، وبالتالي فإن علماء الجغرافيا السياسية الحاليين عرفوا هذه الكتلة من الأراضي بأنها المنطقة المركزية أو المحورية الحيوية للقوة (الدولة) العالمية. وقد امتدت هــذه الإمبراطوريــة القارية الأوراسية من شواطئ بحر الصين إلى الأناضول في آسيا الصغرى وأوروبا الوســطى (انظر الخريطة). ولم يحدث بعد ذلك أن وجدت سيطرة مركزية مماثلة على مثل هذه المساحات

الواسعة من الأراضي التي احتلتها الإمبراطورية المغولية إلا في أيام الذروة للكتلة الصينية السوفييتية الستالينية.

كانت الإمبراطوريات الرومانية، والصينية، والمغولية دولا إقليمية حققت طموحات المتطلعين إلى امتلاك سلطة أو قوة عالمية. وفي حالة روما والصين، وحسبما لا حظنا سابقاً، فقد كانت بينهما الإمبراطورية متطورة جداً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، بينما مارس المغول المنتشرون على نطاق واسع لتفوق "المركز" دوراً جامعاً هاماً. وفي المقابل، فإن الإمبراطورية المغولية حافظت على السيطرة السياسية بالاعتماد، على نحو مباشر، على الغزو العسكري الذي كان يليه التكيف مع الشروط المحلية .

كانت السلطة الإمبراطورية المغولية تعتمد إلى حدٍ كبير على السيطرة العسكرية. وإذ كانت هذه السيطرة تتحقق بالاستخدام الذكي، الذي تنعدم فيه الشفقة أو الرحمة، للتكتيك العسكري المتفوق الذي جمع بين القدرة الكبيرة في الحركة السريعة والحشد المؤقت جيداً (في الوقت المناسب)، فإن الحكم المغولي لم يكن يملك نظاماً اقتصادياً أو مالياً منظماً، ولا كانت السلطة المغولية نابعة من أي إحساس أكيد بالتفوق الثقافي. وكان الحكام المغول قليلي العدد جداً إذا أخذنا ذلك من منظور تمثيل طبقة حاكمة قادرة على التكاثر الذاتي ومهما يكن الأمر فإن غياب ذلك الإحساس، من حيث الوعي الذاتي، بالتفوق الثقافي أو حتى الاثني، هو الذي حرم النخبة الإمبراطورية من الثقة الذاتية اللازمة.

وفي الحقيقة، فإن الحكام المغول أثبتوا أنهم حساسون جداً إزاء استيعابهم تدريجياً أو ذوبانهم في الشعوب الأكثر تقدماً وثقافة التي استولوا عليها. وهكذا، فإن أحد أحفاد جينكيز خان الذي أصبح إمبراطوراً للجزء الصيني من مملكة الخان العظمى، أصبح داعية متحمساً لمذهب الكونفوشوسية، بينما أصبح حفيد آخر داعية متحمساً للإسلام في وظيفته كسلطان لبلاد الفرس ، وكذلك، أصبح حفيد ثالث من هؤلاء، الحاكم الثقافي الفارسي لآسيا الوسطى .

وهكذا، كان هذا العامل، أي استيعاب أو ذوبان الحكام في المحكومين، ومع غياب الثقافة السياسية المسيطرة، إضافة إلى المشكلات غير القابلة للحل المتعلقة بخلافة الخان الكبير الذي أسس الإمبراطورية ، هو الذي ادى الى انهيارها في نهاية المطاف. وقد أصبحت مملكة المغول كبيرة جداً ولدرجة لم يعد ممكناً معها أن تحكم من قبل مركز واحد، ولكن الحل الذي جرب في هذا المجال، أي تقسيم الإمبراطورية إلى عدة أجزاء ذاتية الاحتواء، هو الذي حثّ، وحتى بسرعة أكبر على الذوبان المحلي الأمر الذي سرّع، بدوره، التفتت الإمبراطوري. وبعد أن،

استمرت أكبر إمبراطورية برية في العالم مدة قرنين، من العام 1206 إلى العام 1405، اختفت دون أن تترك أثراً.

وبعد ذلك، أصبحت أوروبا مركز القوة العالمية من ناحية، ومركز الصراعات من أجل امتلاك القوة العالمية من ناحية ثانية. وفي الواقع، فخلال الثلاثة قرون تقريباً، استطاع المحيط الشمالي الغربي من القارة الأوراسية أو يحقق، عبر القدرة على نقل القوة البحرية ولأول مرة في التاريخ، سيطرة عالمية حقيقية عندما وصلت القوة الأوروبية، إلى كل قارات العالم، وأثبتت وجودها في هذه القارت. ويجدر بالذكر أن القائمين بهذه السيطرة من الأوروبيين الغربيين الإمبراطوريين كانوا قلة من الناحية الديموغرافية، ولا سيما إذا ما قورنوا بعدد الذين أخضعوا لهم، ومع ذلك فمع بداية القرن العشرين، وخارج نصف الكرة الغربي (الذي كان قد خضع أيضاً قبل قرنين للسيطرة الأوروبية الغربية والذي كان مأهولاً في معظمه بالمهاجرين الأوروبيين وأحفادهم)، نجد أن الصين، وروسيا، والإمبراطورية العثمانية، وأثيوبيا كانت وحدها متحررة من السيطرة الأوروبية الغربية.

السيادة الأوروبية العالمية

السيادة (السيطرة) الأوروبية على العالم

1ـ التفوق البحري البريطاني

2ـ السيطرة السياسية الأوروبية

3ـ النفوذ أو التأثير الثقافي الأوروبي

4ـ المحيط الهادي الشمالي

5ـ المحيط الهادي الجنوبي

6ـ المحيط الأطلسي الشمالي

7ـ المحيط الأطلسي الجنوبي

8ـ المحيط الهندي

9ـ المحيط الهادي الشمالي

10ـ المحيط الهادي الجنوبي.

ومهما يكن الأمر، فإن السيطرة الأوروبية الغربية لم تكن معادلة للحصول على القوة العالمية من قبل أوروبا الغربية. فالحقيقة الأساسية هي تلك المتعلقة بسيادة أوروبا عالمياً وحضارياً وبالقوة القارية الأوروبية المتشظية. وخلافا لاحتلال الأرض المركزية الأوراسية من قبل المغول أو من قبل الإمبراطورية الروسية لاحقاً، فإن الإمبريالية الأوروبية فيما وراء البحار لم تتحقق إلا عبر الاكتشافات المستمرة عبر المحيطات والتوسع في التجارة البحرية. ومهما يكن الأمر، فقد تضمنت هذه العملية أيضاً صراعاً مستمراً بين الدول الأوروبية البارزة ليس من أجل المحميات في ما وراء البحار فحسب، بل ومن اجل الهيمنة ضمن أوروبا ذاتها أيضاً. أما الحقيقة المهمة جيوبوليتياً فهي أن الهيمنة العالمية لأوروبا لم تنبثق من الهيمنة في أوروبا من قبل أي قوة (دولة) أوروبية بمفردها.

وبتعبير أوسع، نجد أن إسبانيا كانت القوة الأوروبية المسيطرة حتى منتصف القرن السابع عشر، وكانت قد ظهرت بوصفها قوة إمبريالية رئيسة في ما رواء البحار، وتتمتع بطموحات عالمية. وقد خدم الدين بوصفه عقيدة موحِّدة، ومصدراً لرغبة في القيام بالمهام التبشيرية

الإمبريالية. وفي الواقع، فقد احتاج الأمر إلى تحكيم بابوي بين إسبانيا ومنافستها البحرية، البرتغال، لكي يتم إضفاء الشرعية على التقسيم الرسمي للعالم إلى مجالات (مناطق) كولونيالية إسبانية وبرتغالية في معاهدتي توردبسيلا (1494) وساراغوسا (1529). وبرغم ذلك، فإن إسبانيا، التي واجهتها التحديات البريطانية، والفرنسية، والألمانية، لم تستطع قط ان تؤكد سيادتها الحقيقية، سواء في أوروبا الغربية ذاتها أو عبر المحيطات.

وما لبث بروز إسبانيا أن تخلى عن النفوذ لصالح فرنسا. حتى العام 1815، كانت فرنسا القوة الأوروبية المسيطرة، بالرغم من تعرضها باستمرار للخطر من قبل منافسيها الأوروبيين، سواء في القارة أو في ما وراء البحار. وفي عهد نابليون كادت فرنسا تقيم سيطرة حقيقية على أوروبا. ولو نجحت انذاك، لا ستطاعت أن تحقق متطلبات أو وضع القوة العالمية المسيطرة. ومهما يكن الأمر، فإن هزيمتها من قبل التحالف الأوروبي أعادت إقامة توازن القوى القاري.

وفي القرن التالي، وحتى الحرب العالمية الأولى، مارست بريطانيا العظمى سيطرة بحرية عالمية عندما أصبحت لندن المركز المالي والتجاري الرئيسي في العالم "وحكمت البحرية البريطانية البحار". وإذا كانت بريطانيا العظمى قد أصبحت القوة العليا في ما وراء البحار، فإن لم تستطع، شأنها شأن الطامحين الأوروبيين الذين أرادوا قبلها تحقيق الهيمنة على العالم، أن، تحكم العالم وحدها. وعوضاً عن ذلك، فقد اعتمدت بريطانيا على ديبلوماسية توازن القوى المعقدة، وفيما بعد على الوفاق الإنكليزي ـ الفرنسي لمنع السيطرة القارية من قبل روسيا أو ألمانيا.

أقيمت الإمبراطورية البريطانية فيما وراء البحار في البداية عبر الجمع بين الاكتشاف، والتجارة، والغزو. ولكنها انبثقت أيضاً، على غرار ما حدث للأسلاف الرومانيين والصينيين وللمنافسين الفرنسيين والأسبان، من ذلك الحجم الكبير لقوتها المتبقية من إدراك أهمية التفوق الثقافي البريطاني. ولم يكن هذا التفوق مجرد مسألة عجزية ذاتية من قبل الطبقة الحاكمة الإمبراطورية، بل كانت وجهة نظر ذات أفق مستقبلي اشترك فيها الكثيرون من المواطنين غير البريطانيين. وقد قال عن ذلك نيلسون مانديلا، أول رئيس أسود لدولة جنوب إفريقيا: "كنت قد ربيت أو نشأت في مدرسة بريطانية، وفي وقت كانت فيه بريطانيا موطن كل الأشياء الأفضل في العالم. ولم أنبذ جانباً ذلك التأثير الذي مارسته بريطانيا والتاريخ والثقافة البريطانيان عليّ". وعموماً، فإن التفوق الثقافي الذي أكد على نحو ناجح، وأثر بهدوء، كان له تأثير الإقلال من الحاجة إلى الاعتماد على قوات عسكرية كبيرة من أجل المحافظة على قوة المركز الإمبراطوري أو الإمبريالي. وحتى العام 1914، كانت آلاف قليلة من العسكريين والموظفين

المدنيين البريطانيين تسيطر على نحو أحد عشر مليون ميل مربع وعلى نحو 400 مليون إنسان غير بريطاني.

1ـ السيطرة البريطانية على العالم في الذرة 1860-1914

2ـ نقاط الاختناق (الممرات الإجبارية) المحيطة المسيطر عليها من قبل بريطانيا

3ـ التفوق البحري البريطاني

4ـ الأرض التي تسيطر عليها بريطانيا

5ـ المحيط الهادي الشمالي

6ـ المحيط الهادي الجنوبي

7ـ المحيط الأطلسي الشمالي

8ـ المحيط الأطلسي الجنوبي

9ـ المحيط الهندي

10-المحيط الهادي الشمالي

11-المحيط الهادي الجنوبي

وباختصار، فإن روما مارست سلطتها إلى حدٍ كبير عبر تنظيم عسكري متفوق وإغراء ثقافي. واعتمدت الصين بدرجة كبيرة على جهاز بيروقراطي كفء ليحكم إمبراطورية تستند، بدورها، إلى هوية اتنية مشتركة، معززة سيطرتها عبر إحساس متطور جداً بالتفوق الثقافي. أما الإمبراطورية المغولية فقد جمعت بين التكتيك العسكري المتقدم المستخدم في الغزو من ناحية وبين الميل أو النزعة إلى استيعاب الآخرين من ناحية ثانية بوصفهما أساساً للحكم. ولكن البريطانيين (شأنهم شأن الأسبان والألمان والفرنسيين) حققوا الظهور البارز هنا وهناك عندما كانت أعلامهم (جمع علم أو راية) تتبع تجارتهم، إضافة إلى تعزيز سيطرتهم بالتنظيم العسكري المتفوق وبالعامل الثقافي الحاسم. ولكن أي من هذه الإمبراطوريات لم يكن عالمياً. وحتى بريطانيا العظمى لم تكن قوة عالمية فعلاً. فهي لم تسيطر على أوروبا ولكنها حققت التوازن فيها. وهكذا، كانت أوروبا المستقرة ضرورية للتفوق أو البروز الدولي البريطاني، كما أن التدمير الذاتي لأوروبا هو الذي حدد حتماً نهاية السيادة البريطانية.

وفي المقابل، فإن أبعاد نفوذية القوة العالمية الأميركية حالياً هي فريدة في نوعها. فالولايات المتحدة لا تسيطر على بحار ومحيطات العالم فحسب، بل طورت أيضاً قدرة عسكرية حاسمة للسيطرة البرمائية على الشواطئ مما يمكنها من نقل قوتها بطرائق أو أساليب هامة على الصعيد السياسي. وهكذا، فإن جيوشها العسكرية تتوضع بثبات على الحدود الغربية والشرقية بأوراسيا، وهي تسيطر أيضاً عل الخليج الفارسي. اما الدائرون في فلك أميركا، الذين يتوق بعضهم إلى أن يرتبط رسمياً بواشنطن، فإنهم موجودون في كل أنحاء القارة الأوراسية، كما تبين الخريطة .

1ـ السيادة العالمية الأميركية

2ـ السيطرة الأميركية على المحيطات البحرية

3ـ النفوذ (التأثير) السياسي الأميركي

4ـ التفوق الجيوبوليتي الأميركي

5ـ المحيط الهادي الشمالي

6ـ المحيط الهادي الجنوبي

7ـ المحيط الأطلسي الشمالي

8ـ المحيط الأطلسي الجنوبي

9ـ المحيط الهندي

10ـ المحيط الهادي الشمالي

11ـ المحيط الهادي الجنوبي.

تؤمن الدينامية الاقتصادية الأميركية الشروط الضرورية لممارسة السيطرة أو السيادة العالمية. ففي البداية، وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقف الاقتصاد الأميركي بشكل متميز عن كل الاقتصادات الأخرى، حيث زادت أرقامه على نسبة50 % من الدخل القومي السنوي للعالم كله. ولكن الصحوة الاقتصادية في أوروبا الغربية واليابان، والتي تلتها الظاهرة الأوسع عن الدينامية الاقتصادية في آسيا، كانت تعني أن حصة أميركا من الدخل القومي السنوي العالمي لا بد أن تتقلص لتصبح أقل من المستويات العالية وغير المتناسبة التي وجدت في فترة ما بعد الحرب. وبرغم ذلك، فعندما انتهت الحرب الباردة اللاحقة، كانت حصة أميركا من الدخل القومي السنوي العالمي، وبشكل اكثر تحديداً، حصتها من الدخل الصناعي، قد استقرت على رقم

يبلغ نحو 30 في المئة، علماً أن هذا الرقم كان معدلاً وسطياً لهذه البلاد، ما عدا بعض السنوات الاستثنائية التي جاءت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية.

والأهم من ذلك، أن أميركا حافظت على، "وحتى وسعّت" سبقها في استثمار النجاحات العلمية في تحقيق الأهداف العسكرية، مما جعلها تلك المؤسسة العسكرية التي لا يوجد مثيل لها على الصعيد التكنولوجي، وبالتالي أصبحت الدولة الوحيدة التي يمكنها الوصول الفعال إلى كافة أنحاء العالم. وخلال كل ذلك، حافظت أميركا على مزاياها التنافسية القوية في تكنولوجيات المعلومات الحاسمة اقتصاديا. وإن السيادة الأميركية في القطاعات الحساسة من اقتصاد الغد يوحي بأن السيطرة التكنولوجية الأمريكية لا يحتمل أن تتراجع قريباً، وخاصة أن الأميركيين لا يزالوا محافظين على، أو حتى موسعين تميزهم، وسبقهم في القدرة الإنتاجية في المجالات الحاسمة اقتصادياً، على منافسيهم الأوروبيين الغربيين واليابانيين .

وبالتأكيد أيضا، فإن روسيا والصين هما قوتان تغتاظان من الهيمنة الأميركية. ففي بداية العام 1996، عبرت هاتان الدولتان عن ذلك في أثناء الزيارة التي قام بها رئيس روسيا بوريس يلتسن إلى بكين (بيجين). وعلاوة على ذلك، فإنهما تمتلكان ترسانات نووية يمكنهما أن تهدد المصالح الأميركية الحيوية. ولكن الحقيقة القاسية هي أنه في الوقت الراهن، وفي المستقبل القريب، وبالرغم من أنهما تستطيعان شن حرب نووية انتحارية، فإن أياً منهما لا تستطيع تحقيق النصر في هذه الحرب. وبما أنهما تفتقران إلى القدرة على نقل القوات إلى مسافات طويلة بغية فرض إرادتهما السياسية، ونظراً إلى كونهما متخلفتين تكنولوجياً عن أميركا، فإنهما لا تملكان الوسائل اللازمة لممارسة نفوذ سياسي مدعوم ودائم في أنحاء العالم كله، ولن يملكا قريباً مثل هذه الوسائل .

وباختصار، فإن أميركا تحتل مرتبة عليها في المجالات الحاسمة الأربعة للقوة العالمية: وهي المجال العسكري الذي تملك فيه قدرة وصول عالمية لا مثيل لها، والمجال الاقتصادي الذي تبقى فيه ذات قدرة تحرك رئيسية في النمو العالمي. حتى ولو واجهت تحديات في بعض المظاهر من قبل ألمانيا واليابان (لا تملك أي دولة منهما المزايا الأخرى للقوة العالمية): والمجال التكنولوجي حيث تحافظ فيه على المجالات الحادة والحساسة في الابتكار؛ والمجال الثقافي الذي تتمتع فيه، بالرغم من بعض السلبيات، بإغراء لا يمكن منافسته، وخاصة بين شبان العالم، الذين يرون في الولايات المتحدة دولة تملك نفوذاً سياسياً لا تقترب أي دولة أخرى من مجال القدرة على منافسته. وهكذا، فإن الجمع بين هذه المجالات الأربعة هو الذي يجعل من أميركا تلك القوة العظمى العالمية الوحيدة حصراً .

النظام العالمي الأميركي

بالرغم من أن التفوق الدولي لأميركا يشترك في أمور كثيرة مع الأنظمة الإمبريالية السابقة، فإن الفروق هي أكثر حدة. وهي تذهب إلى أبعد من الأبعاد الأرضية. فالقوة العالمية الأميركية تمارس عبر نظام عالمي ذي تصميم أميركي متميز يعكس الخبرة الداخلية الأميركية. والأمر الرئيس في هذه الخبرة الداخلية هو الطابع التعددي لكلٍ من المجتمع الأميركي ونظامه السياسي.

كانت الإمبراطوريات السابقة قد بنيت من قبل نخب (جمع نخبه) سياسية أرستقراطية وكانت تحكم في معظم الحالات من قبل أنظمة تتسم بكونها مستبدة أو مطلقة بصورة رئيسية. وكان القسم الأكبر من سكان الدول الإمبريالية أما غير متهم أو غير مبال سياسياً، أو كان، في الأزمة الحديثة، ملوثاً بالعواطف والرموز الإمبريالية. وكان السعي إلى المجد القومي (الوطني) أو "عبء الرجل الأبيض" أو ما يعرف باللغة الفرنسية بـ "المهمة التمدينية"، إذا لم نتحدث عن فرض الربح الشخصي، يخدم تعبئة الدعم للمغامرات الإمبريالية وإدامة أو استمرارية إهرام السلطة الإمبريالية المراتبية بصورة رئيسية.

أما موقف الجمهور الأميركي إزاء النقل الخارجي للقوة الأميركية فقد كان متعدد الاتجاهات. وقد دعم هذا الجمهور انخراط أميركا بالحرب العالمية الثانية لأسباب تعود في معظمها إلى تاثير الصدمة الذي أحدثه الهجوم الياباني على بيرل هاربر. ولكن دخول الولايات المتحدة في الحرب الباردة قوبل في البداية بشيء من الرفض والإكراه حتى جرى حصار برلين ونشبت الحرب الكورية. وبعد انتهاء الحرب الباردة، لم يسبب ظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية منفردة الكثير من الارتياح لدى الجمهور، ولكنه عمل فعلاً على إثارة نزعة نحو تصريف أكثر تحديداً للمسؤوليات الأميركية في الخارج. وقد أشارت استفتاءات الرأي العام التي أجريت في العامين 1995 و1996 إلى تفضيل "مشاطرة" القوة العالمية مع آخرين، عوضاً عن ممارستها من قبل قطب واحد .

وبسبب هذه العوامل الداخلية، شدد النظام العالمي الأميركي على تقنية أو أسلوب التمني أو الاختيار التعاوني (على غرار ما هو الحال لدي المنافسين المهزومين، أي ألمانيا، واليابان، ولاحقاً روسيا) إلى مدى أكبر بكثير مما كان معمولاً به في الأنظمة الإمبريالية السابقة. وعلى نحو مماثل، فإن ذلك يعتمد إلى حد كبير على الممارسة غير المباشرة للنفوذ على نخب (جمع نخبة) أجنبية غير مستقلة، بينما تتم في الوقت ذاته الاستفادة كثيراً من إغراءات المبادئ

والمؤسسات الديمقراطية. ثم تعزز كل ما ذكر سابقاً بالتأثير الحاد والملموس للسيطرة الأميركية على الاتصالات العالمية ووسائل اللهو الشعبية، والثقافة الشاملة، وكذلك بالسيطرة الملموسة جداً للتفوق التكنولوجي لأميركا ولقدرتها العسكرية على الوصول إلى كافة أنحاء العالم .

كانت السيطرة الثقافية، ولا زالت إحدى سمات القوة العالمية الأميركية التي لم تقدر حق قدرها. ومهما فكر المرء في القيم الجمالية، فإن الثقافة الشاملة في أميركا تمارس إغراء مغناطيسياً، وخاصة بالنسبة إلى شبان العالم. ويمكن أن يكون إغراؤها نابعاً من نوعية مذهب المتعة التي تحفل به أسلوب الحياة الأميركية، ولكن إغراءها العالمي لا يمكن إنكاره. فبرامج التلفزيون والأفلام الأميركية تحتل نحو ثلاثه أرباع السوق العالمية. والموسيقى الشعبية الأميركية تسيطر، هي الأخرى، على نحو مماثل، بينما نجد أيضاً أن العالم كله يقلد، وعلى نحو متزايد، الهوايات أو البدع والموديلات (جمع موديل أو موضة)، وعادات الطعام، وحتى طريقة ارتداء الملابس، والملابس ذاتها. ثم إن لغة الأنترنيت هي إنكليزية، كما أن النسبة الأكبر من الأحاديث العالمية في الحواسب تأتي أيضاً من أميركا،مما يؤثر في محتوى المحادثات العالمية. واخيراً، فقد أصبحت أميركا المكان الذي يحج إليه الساعون إلى الثقافة المتقدمة، علماً أن ثمة نصف مليون طالب أجنبي تقريباً يتدفقون إلى الولايات المتحدة، ولا يعود الكثيرون منهم إلى أوطانهم. ويمكن أن نجد خريجي الجامعات الأميركية في كل مكتب تقريباً في كل القارات .

وكذلك، فإن أسلوب الكثيرين من الساسة الديمقراطيين الأجانب يشبه أو يقلد الأسلوب الأميركي. ولم يكن جون كيندي الوحيد الذي وجد من يقلده في الخارج، ولكن حتى آخر القادة والزعماء السياسيين الأميركيين (والأقل شهرة) أصبحوا موضع دراسة دقيقة وتقليد سياسي (يقلدهم آخرون). وهكذا، فإن سياسيين من ثقافات متباينة كالبريطانيين واليابانيين (وعلى سبيل المثال، رئيس الوزراء الياباني في منتصف التسعينات ريوتارو هاشيموتو، ورئيس وزراء بريطانيا توني بلير لاحظ تقليد بليرل"جيمي" كارتر، و"بيل" كلينتون، او "بوب" دول) الذين يجدون من الملائم تماماً أن يقلدوا عادات كلينتون الداخلية (في الداخل)، ولمساته الشعبية العامة، وتقنيات أو أساليب علاقاته العامة.

إن المثاليات الديمقراطية، المترافقة بالتقاليد السياسية الأميركية، تعمل أيضاً على تعزيز ما يلاحظه أو ينظر إليه البعض بوصفه "الإمبريالية الثقافية" لاميركا. ففي عصر الانتشار الأكثر كثافة للشكل الديمقراطي من الحكومات، نجد أن، الخبرة السياسية الأميركية تميل إلى أن تستخدم بوصفها مقياساً للتقليد. فالتشديد المنتشر في العالم كله على مركزية دستور مكتوب وعلى سيادة القانون وتفضيله على النفعية السياسية، وبغض النظر عن حجم التغيير القصير الأمد في

الممارسة، اعتمد على قوة الطابع الدستوري الأميركي. وفي الأزمنة الحديثة او في السنوات القليلة الأخيرة، نجد أن تبني الدول الشيوعية السابقة لمبدأ السيطرة المدنية على العسكريين [وخاصة عندما اعتبر ذلك شرطاً مسبقاً لعضوية حلف الأطلسي (الناتو)] كان ولا يزال يتأثر إلى حدٍ كبير بالنظام الأميركي عن العلاقات المدنية العسكرية.

كان إغراء وتأثير النظام السياسي الأميركي الديمقراطي قد ترافقا أيضاً بالجاذبية المتزايدة للنموذج الاقتصادي الأميركي المعتمد على المقاولة والالتزامات الذي يشدد على التجارة الحرة العالمية والتنافس غير المقيد. وبما أن دول الرفاه الغربية، بما في ذلك مراعاتها للتشديد الألماني على "اتخاذ القرار بالتعاون" بين المتعهدين ونقابات العمال، بدأت تفقد قوة اندفاعها الاقتصادية، فإن المزيد من الأوروبيين ينشدون الآن الرأي القائل إن الأسلوب الاقتصادي الأميركي الأكثر تنافساً وحتى الأقل شفقة ورحمة (أو المعدوم الشفقة)، يجب أن يقلَّد (بفتح وتشديد اللام) إذا كانت أوروبا لا تريد أن تتخلف. وحتى في اليابان، نجد أن الفردية المتشددة في السلوك الاقتصادي أصبحت معترفاً بها بوصفها أمراً ضرورياً للنجاح الاقتصادي.

وإن التشديد الأميركي على الديمقراطية السياسية، والتطوير الاقتصادي يتحدان معاً لينقلا رسالة إيديولوجية بسيطة تغري الكثيرين: وهي أن السعي إلى النجاح الفردي يعزز الحرية ويولد الغنى أيضاً. وبالتالي، فإن المزيج الناتج عن الجمع بين المثالة والأنانية هو مزيج قوي. ويقال أيضاً إن الإنجاز الذاتي الفردي هو هبة من الله ويستطيع في الوقت ذاته ان يفيد الآخرين، إما بإعطاء المثل او بتوليد الغنى (الثروة). وتلك هي العقيدة التي تجذب الناس الذين لديهم الطاقة الطموحات، والقدرة العالية على التنافس.

وإذ يغزو الطرائق الاميركية العالم بالتدريج، فإنه يخلق الوسط الأكثر ملاءمة لممارسة الهيمنة الاميركية غير المباشرة والتي تبدو كأنها ذات طابع يوجد إجماع عليه. وعلى غرار ما هو عليه الحال في النظام الأميركي الداخلي، فإن هذه الهيمنة تتضمن بنية معقدة من المؤسسات والإجراءات المترابطة داخلياً في ما بينها، والمعدّة لتوليد الإجماع وعدم التماثل الغامض في القوة والنفوذ. وهكذا، تدعم السادة العالية الأميركية بوساطة منظومة دقيقة من التحالفات والإئتلافات تمتد في كل أنحاء العالم .

أن التحالف الأطلسي، الممثل مؤسساتياً بما يعرف بحلف الناتو، يربط دول أوروبا الأكثر إنتاجاً ونفوذاً بأميركا، جاعلاً من الولايات المتحدة مشاركاً رئيساً حتى في الشؤون الداخلية الأوروبية السائدة بين دول أوروبا. أما الروابط السياسية والعسكرية الثنائية الطرف مع اليابان ،

فإنها تربط أقوى اقتصاد آسيوي بأميركا، مع بقاء اليابان (وإن في الوقت الراهن علـــى الأقـل) محمية أميركية بصورة رئيسة. وتشترك أميركا أيضا في تلك التنظيمات المتعـــددة الأطـــراف الوليدة عبر المحيط الهادي كندوة (سوق) التعاون الاقتصادي الآسيوي ــ الباسيفيكي (APEC)، جاعلة من نفسها مشاركاً رئيساً في شؤون هذه المنطقة من العالم. وإن نصف الكـــرة الغربـــي محمي عموماً من التأثيرات الخارجية، مما يمكن أميركا من لعب دور مركزي في التنظيمـــات المتعددة الأطراف الموجودة في نصف الكرة الغربي هذا. وكذلك، فإن الترتيبات الأمنية الخاصة في الخليج [الفارسيٍ]، وخاصة بعد المهمة التأديبية المختصرة في عـــام 1991 ضـــد العـــراق، جعلت هذه المنطقة الحيوية اقتصاديا تحت الحماية العسكرية الأميركية. وحتى المجال السوفييتي السابق كان قد اخترق بترتيبات مختلفة ترعاها أميركا وتهدف إلى تعاون أوثق مع الناتو، ونذكر منها على سبيل المثال ما عرف بالشراكة من أجل السلام .

وفضلاً عن ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار، وكجزء من النظام الأميركي، الشبكة العالمية للتنظيمات المتخصصة ،وخاصة المؤسسات المالية "الدولية". وهكذا يمكن القول إن صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي يمثلان مصالح "عالمية"، كما أن بنيتهما يمكن أن تفهم على أنهـــا عالمية. أما في الواقع، فتتم السيطرة عليهما، وإلى حد كبير، من قبل أميركا، ويمكن تقفي أثرهما في مبادرة أميركية أصلا، تعود بشكل خاص إلى مؤتمر بريتون وودز عام 1944.

وخلافاً للإمبراطوريات السابقة، فإن هذا النظام العالمي المعّقد ليس هرمـــاً مراقبيـــاً أو ذا سلطات متسلسلة. ولكن الواقع هو أن أميركا تقف في مركز عالم متشابك داخلياً، علماً أن هـــذا العالم تمارس فيه القوة عبر المساومة المستمرة، والحوار، والانتشار، والســـعي إلـــى إجمـــاع رسمي، حتى بالرغم من أن القوة تنشأ فعلاً من مصدر واحد، هو، واشنطن دي. سي. وهذا هو المكان الذي يجب أن تلعب فيه اللعبة. وأن تلعب أيضاً وفق القواعد أو القوانين الداخلية لأميركا. وربما يكون أكبر ثمن يدفعه العالم لقاء مركزية العملية الديمقراطية في الهيمنة العالمية الأميركية هو درجة انجذاب الدول الأجنبية إلى المساومة السياسية الأميركية الداخلية. فضمن المدى الذي تستطيع الحكومات الأجنبية أن تتصرف فيف نجد أنها تسعى إلى تعبئة أولئك الأميركيين الـــذين تشترك معهم في هوية دينية أو اتنية خاصة. وكذلك تستخدم معظم الحكومات اللوبيات الأميركية لكي تحقق تقدماً ما في قضاياها، ولا سيما في الكونغرس، وذلك بالإضافة إلـــى نحـــو ألـــف مجموعة مصالح أجنبية خاصة مسجلة بوصفها نشيطة في العاصمة الأميركية. وتسعى أيضـــاً المجموعات الاتنية الأميركية إلى التأثير في السياسة الأجنبية الأميركيـــة، علمـــاً أن اللوبيـــات اليهودية، واليونانية، والأرمنية تقف في المقدمة بوصفها ذات تنظيمات تعتبر الأكثر فعالية .

وهكذا نجد أن السيادة الأميركية خلقت نظاماً دولياً جديداً، لم يعمل على تقديم نسخة ثانية عن الكثير من ملامح النظام الأميركي فحسب، بل عمل أيضاً على اضفاء الطابع المؤسساتي المشروع على هذه الملامح. وتشمل الملامح الرئيسة لهذا النظام ما يلي:

ـ نظام أمن جماعي، بما في ذلك قيادة وقوات موحدة (الناتو، المعاهدة الأمنية الأميركية اليابانية، الخ ...)

ـ تعاون اقتصادي إقليمي (ندوة التعاون الاقتصادي الآسيوي- الباسيفيكي، واتفاقية التجارة الحرة لأميركيا الشمالية) ومؤسسات تعاونية عالمية متخصصة (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية).

ـ إجراءات تشدد على صنع القرار الإجماعي، حتى ولو كان مسيطراً علية من قبل الولايات المتحدة.

ـ تفضيل العضوية الديمقراطية ضمن التحالفات الرئيسة.

ـ بنية دستورية وقضائية عالمية صارمة (تتراوح بين المحكمة العالمية والمحكمة الخاصة المعدة لمحاكمة جرائم الحرب في البوسنة).

كان معظم هذا النظام قد نشأ في أثناء الحرب الباردة بوصفه جزءاً من الجهد الأميركي الهادف إلى احتواء منافسه العالمي الذي هو الاتحاد السوفييتي .

وهكذا كان هذا النظام جاهزاً للاستخدام العالمي، بمجرد ان تداعى هذا المنافس، وبالتالي خرجت أميركا بوصفها القوة العالمية الأولى والوحيدة. وقد وصف أحد علماء السياسة ج. جون إيكينيري جوهر هذا النظام بما يلي:

"كان هذا الجوهر ذا علاقة بالهيمنة من حيث كونه متمركزاً حول الولايات المتحدة وبالتالي عكس الآليات السياسية والمبادئ المنظمة للأسلوب الأميركي. وكان نظاماً ليبيرالياً من خلال كونه مشروعاً، كما انه تميز بتفاعلات أو تأثيرات متبادلة. وقد كان الأوروبيون (يمكن إضافة اليابانيين هنا أيضاً) قادرين على إعادة بناء وتكامل مجتمعاتهم واقتصاداتهم بطرائق كانت متلائمة مع الهيمنة الأميركية، ولكن مع ترك فرصة لاختبارها في شروط الأنظمة السياسية ذات الحكم الذاتي وشبه المستقلة... علماً أن تطور هذا النظام المعقد خدم "تدجين" العلاقات بين الدول الغربية الرئيسة. وقد وجدت نزاعات حادة بين هذه الدول من حين إلى آخر، ولكن النقطة

المهمة هي أنه تمّ احتواء النزاع ضمن نظام سياسي تجذر بعمق، ومستقر، ومترابط على نحـــو متزايد... وبذلك أصبح التهديد بنشوب الحرب خارج الموضوع[1].

وفي الوقت الراهن، لاتوجد منافسة لهذه الهيمنة العالمية الأميركية غير المسبوقة. ولكن هل ستبقى دون تحديات في السنوات القادمة؟.

---

[1] من البحث الذي قام به بعنوان "خلق النظام الليبرالي: مناشىء واستمرارية إيجاد الحلول الغربية في فترة ما بعد الحرب" ،جامعة بنسلفانيا، فيلادلفيا، تشرين الثاني، 1995.

الفصل الثاني

رقعة الشطرنج الأوراسية

إن الجائزة الجيوبوليتية (الجغرافية السياسية) الرئيسة لأميركا هي أوراسيا. فمنذ خمسمئة سنة كانت شؤون العالم تدار من قبل القوة (الدول) والشعوب التي حاربت إحداها الأخرى من أجل السيطرة الإقليمية، وسعى كل منها إلى بسط سلطته العالمية. أما الآن فثمة قوة (دولة) غير أوراسية تبرز في أوراسيا، وبالتالي فإن السيطرة العالمية لأميركا تعتمد بشكل مباشر على المدى الزمني والمدى الفعال لاستمرار هذه السيطرة (التفوق) الأميركي على القارة الأوراسية .

ومن الواضح أن، هذا الوضع مؤقت. ولكن استمراره، وما سيأتي بعده، يتسمان بأهمية حرجة ليس للرفاه الأميركي فحسب، بل وللسلام الدولي بعامة أيضاً. وهكذا، فإن الظهور المفاجئ للقوة (الدولة) العالمية الأولى والوحيدة خلق وضعاً سيؤدي فيه الانتهاء السريع لسيطرتها، إما بسبب انسحاب أميركا من العالم أو بسبب ظهور مفاجئ أيضاً لمنافس ناجح لها، سوف يؤدي إلى حالة عدم استقرار دولي واسع النطاق. وبالفعل، فإن ذلك سوف يحفّز على انتشار فوضى عالمية. وقد كان العالم السياسي في جامعة هارفارد صموئيل ب.هانتينغتون على حق عندما أكّد بجرأة ما يلي:

"إن عالماً دون سيادة أميركية سيكون عالماً متسماً بدرجة من العنف والاضطراب أكبر وبدرجة من الديمقراطية والنمو الاقتصادي أقل من العالم الذي تستمر فيه الولايات المتحدة في ممارسة النفوذ،اكثر من أي بلد آخر، في إدارة الشؤون العالمية. وهكذا، فإن السيادة الدولية المستمرة للولايات المتحدة هي أمر رئيس ومهم لرفاه وأمن الأميركيين ولمستقبل الحرية، والاقتصادات المفتوحة، والنظام الدولي في العالم[1] ".

وفي هذا السياق، فإن كيفية "إدارة" أميركا لأوراسيا هي أمر حرج. فأوراسيا هي أكبر قارات العالم وهي محور العالم جغرافياً. والقوة (الدولة) التي تحكم أوراسيا سوف تسيطر على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدماً والأكثر انتاجاً على الصعيد الاقتصادي. وإن مجرد لمحة على الخريطة توحي أيضاً أن السيطرة على أوراسيا سوف تستوجب تبعية إفريقيا جاعلة نصف الكرة الغربي وأوقيانوسيا في وضع محيطي (ثانوي) بالنسبة إلى القارة الرئيسة في العالم. فثمة 75في المئة من سكان العالم يعيشون في أوراسيا، كما أن معظم الثروات المادية للعالم

---

[1] صموئيل ب. هانتينغتون، "لماذا تهمنا السيادة الدولية"، مجلة "الأمن الدولي" (ربيع 1993) الصفحة 83.

موجودة هنا أيضاً. ويبلغ الدخل القومي السنوي لأوراسيا نحو 60 في المئة من إجمالي الدخل القومي السنوي في العالم، كما أن مصادر الطاقة فيها تساوي تقريباً ثلاثة أرباع موارد الطاقة الإجمالية المعروفة في العالم .

وأوراسيا هي أيضاً موطن معظم دول العالم الدينامية والحازمة سياسياً. فبعد الولايات المتحدة، نجد أن أقوى ستة اقتصاديات، وأكثر ست دول إنفاقاً على التسلح العسكري موجودة في أوراسيا. وأن كل القوى (الدول) النووية المعلنة في العالم ما عدا واحدة، وكل الدول النووية غير المعلنة ما عدا واحدة موجودة أيضاً في أوراسيا. ثم إن الدولتين الأكثر سكاناً في العالم والمرشحتين للهيمنة الإقليمية وللنفوذ على العالم هما أوراسيتان. وكذلك فإن كل المتحدين المحتملين سياسياً و/أو اقتصاديا للسيادة أو السيطرة الأميركية هم أوراسيون. وبصورة إجمالية، فإن قوة أوراسيا تفوق إلى حد كبير قوة أميركا. ولكن، ولحسن حظ أميركا، فإن أوراسيا هي من الكبر (الاتساع) على نحو يصعب معه أن تتوحد سياسياً.

وهكذا، فإن أوراسياً هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية. ومع أن الجيو استراتيجية، أو الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتية، يمكن أن تقارن بالشطرنج، فإن الرقعة الشطرنجية لأوراسيا ذات الشكل البيضاوي إلى حد ما، لا يقتصر لاعبوها على اثنين، بل يتعدى ذلك إلى عدة لاعبين، يملك كل منهم حجماً مختلفاً من القوة. ولكن اللاعبين الرئيسيين يتوضعون في غرب، وشرق، ووسط، وجنوب هذه الرقعة. وإن كلا الطرفين الأقصيين الغربي والشرقي من رقعة الشطرنج هذه يحتويان على مناطق كثيفة السكان، وتضم عدة دول قوية. ففي حالة المحيط الغربي الصغير لأوراسيا، نجد أن القوة الأميركية تنتشر مباشرة عليه. وتشكل الأرض الرئيسة الشرقية مقراً للاعب مستقل ذي قوة متزايدة ويسيطر على عدد كبير جداً من السكان بينما نجد أن، أرض منافسة القوي، المقتصرة على عدة جزائر (جمع جزيرة) متجاورة، ونصف شبه جزيرة صغيرة شرق أقصوية. تؤمن مقراً أو مرتكزاً للقوة الاميركية.

1ـ القارة المركزية جيوبوليتيا في العالم والأجزاء الحيوية المحيطة به

2ـ عكست الخريطة من المنظور أو الشكل التقليدي لتصبح ذات التأثير بصري

3ـ أميركا الشمالية

4ـ المحيط الهادي الشمالي

5ـ المحيط الأطلسي الشمالي

6ـ المحيط الهادي الجنوبي

7ـ أميركا الجنوبية

8ـ المحيط الأطلسي الجنوبي

9ـ إفريقيا

10ـ أوراسيا

11ـ المحيط الهادي الشمالي

12ـ المحيط الهادي الجنوبي

13ـ أوستراليا

1ـ القارات: المساحة

2ـ بملايين الكيلومترات المربعة

3ـ أوراسيا

4ـ إفريقيا / الشرق الأوسط

5ـ أميركا الجنوبية

6ـ أميركا الشمالية

7ـ القارات: السكان

8ـ بالملايين

9ـ اوراسيا

10 إفريقيا/ الشرق الأوسط

11ـ أميركا الجنوبية

12ـ أميركا الشمالية

13ـ القارات: الدخل القومي السنوي

14ـ بمليارات الدولارات

15ـ أوراسيا

16ــ إفريقيا/ الشرق الأوسط

17ــ أميركا الجنوبية

18ــ أميركا الشمالية

1ــ رقعة الشطرنج الأوراسية

2ــ المنطقة الوسطى

3ــ المنطقة الشرقية

4ــ المنطقة الجنوبية

5ــ المنطقة الغربية

تمتد بين الطرفين الغربي والشرقي تلك الأرض الوسطى الواسعة التي يتوزع فيها السكان هنا وهناك وتعتبر غير متماسكة سياسياً ومتشظية تنظيمياً، والتي شغلها سابقاً منافس قوي للوجود الأميركي، علماً أن هذا المنافس كان في وقت ما قد التزام بطرد أميركا من أوراسيا، وإلى الجنوب من هذا السهل الأوراسي المركزي الكبير توجد منطقة تسودها الفوضى السياسية ولكنها غنية بالطاقة ويحتمل أن تكون ذات أهمية كبيرة لكلتا الدولتين الأوراسيتين الغربية والشرقية، بما في ذلك المنطقة الواقعة في أقصى الجنوب ذات الكثافة السكانية العالية والمرشحة للهيمنة الإقليمية .

إن هذه الرقعة الشطرنجية الأوراسية الغربية الشكل، والتي تمتد من لشبونة إلى فلاديفستوك، تقدم مكان وزمان "اللعبة". وهكذا، فإذا أمكن توسيع هذه المساحة المركزية على نحو متزايد إلى الدائرة أو المحيط الممتد إلى الغرب (حيث تتفوق أميركا)، وإذا لم تخضع المنطقة الجنوبية لسيطرة لاعب واحد، أو إذا لم يوحد الشرق بطريقة تدفع إلى طرد أميركا من القواعد الساحلية، فإن أميركا تستطيع، عندئذ، أن تسود. ولكن إذا عملت المنطقة الوسطى على صد المنطقة الغربية، فستصبح كيانا مفرداً حاسماً، وبالتالي فإما ستسيطر على المنطقة الجنوبية أو تشكل تحالفا مع لاعب شرقي رئيس، وعندئذ فإن السيادة الأميركية في أوراسيا سوف تتقلص على نحو درامي(حاد). وسيحدث الشيء ذاته إذا توحد لاعبان شرقيان رئيسان بشكل أو بآخر. وأخيرا ًفإذا طرد الشركاء الغربيون أميركا من قاعدتها في المحيط (الدائرة) الغربية سوف ينهي أوتوماتيكياً المشاركة الأميركية في اللعب على رقعة الشطرنج الأوراسية، حتى ولو كان ذلك يعني غالباً التبعية الفعلية للمنطقة الغربية إلى لاعب بعث من جديد وشغل المنطقة الوسطى.

إن أبعاد الهيمنة العالمية لأميركا كبيرة على نحو معترف به، ولكن عمقها قليـل، ومحّـدد بتقييدات داخلية وخارجية على حد سواء. فالهيمنة الأميركية تتضمن ممارسة نفوذ حاسم، وإن لم يكن هذا النفوذ عموماً، نوعاً من السيطرة المباشرة، على غرار مـا كـان عليـه الأمـر فـي الإمبراطوريات السابقة. فالحجم الكبير والتنوع في أوراسيا، وإلى جانب قوة بعـض دولهـا، يحدان من عمق النفوذ الأميركي، ومن حجم السيطرة الأميركية على مجرى الأحـداث. فهـذه القارة الكبيرة جداً، والكثيرة السكان، والمتنوعة الثقافات، والمؤلفة من عدد كبيـر مـن الـدول الطموحة تاريخياً، والنشيطة سياسياً لا يمكنها أن تذعن حتى لقوة عالمية مهما كانـت ناجحـة اقتصادياً أو بارزة ومتفوقة سياسياً. وإن هذا الشرط يشجع على المهارة الجيواستراتيجية، وعلى النشر المعتنى به، والانتقائي، والمدروس جيداً لموارد أميركا على رقعة الشطرنج الأوراسـية الكبيرة جداً.

وإنه لصحيح أيضاً أن أميركا التي تمارس الديمقراطية في الـداخل لا يمكنهـا أن تكـون مستبدة في الخارج. فإن ذلك يحدّ من استخدام القوة الأميركية، ولا سيما قدرتها على الترويـع العسكري. ولم يحدث قط من قبل أن استطاعت ديمقراطية شعبية أن تحقق سيادة دولية. ولكـن السعي إلى اكتساب القوة ليس هدفاً يستقطب العواطف الشعبية إلا في شروط الخطر المفاجئ أو التحدي لمشاعر الناس إزاء الرفاه الداخلي. فنكران الـذات اقتصـادياً (أي الانفـاق الـدفاعي) والتضحيات البشرية (الإصابات حتى بين الجنود المحترفين) التي يحتاج إليها الجهد المبذول في هذا المجال ليست متناغمة مع الغرائز الديمقراطية.فالديمقراطية بحد ذاتها هـي غيـر ملائمـة للتعبئة الإمبريالية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الكثير من الأميركيين لا يجندون ولايشعرون بالتعاطف مع وضـع بلادهم الجديد بوصفها القوة العظمى العالمية الوحيدة. وإن "الفرحة" السياسية المتعلقة بانتصـار أميركا في الحرب البارجة تلقى استقبالاً بارداً، وقد كانت أيضاً مدعاة لشيء من السخرية مـن قبل المعلقين ذوي التفكير الليبرالي. وفي الواقع، فثمة وجهتا نظـر محتلفتـان إزاء مضـامين الموقف الأميركي الراهن ونجاح اميركا في التنافس مع الاتحاد السوفييتي السـابق وهمـا، أي وجهتا النظر هاتان تثيران عواصف على الصعيد السياسي: فمن ناحية نجد وجهة النظر القائلة إن انتهاء الحرب الباردة هو مبرر هام لخفض الاشتباك العالمي لأميركا مع الأحداث، وبغـض النظر عن النتائج على هذا الموقف العالمي لأميركا؛ ومن ناحية ثانية، نجد وجهة النظر الأخرى القائلة إنه حان الوقت لتعددية دولية حقيقية، والتي يحب فيها على أميركا أن تتخلى عن بعـض سيادتها. وقد استقطبت كلا هاتين المدرستين ولاء وتأييد نخبة أو جمهور ملتزم .

إن ما يعقد الأزمات التي تواجه القيادة الأميركية هو التغيرات في طبيعة الوضع الـدولي ذاته: فالاستخدام المباشر للقوة يميل الآن إلى أن يكون مقيداً بدرجة أكبر مما كـان عليـه فـي الماضي. وقد عملت الأسلحة النووية على الإقلال بشكل حاد من فائدة الحرب كأداة للسياسة أو حتى بوصفها تهديداً وخطراً. وهكذا، فإن الاعتماد الاقتصادي المتبـادل بـين الـدول يجعـل الاستغلال السياسي للتهديد الاقتصادي أقل إلحاحاً. وبالتالي، فإن المناورة والديبلوماسية، وإقامة التحالف، واختيار الحلفاء، والنشر المتعمد للمؤثرات السياسية لدولة ما، أصبحت كلها عناصـر رئيسة في الممارسة (الاستخدام) الناجحة للقوة الجيواستراتيجية على رقعة الشطرنج الاوراسية .

الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية :

الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية:

إن ممارسة السيادة العالمية الأميركية يجب أن تكـون حساسـة إزاء الحقيقـة القائلـة إن الجغرافيا السياسية تبقى اعتباراً حرجاً في الشؤون الدولية. وقد روي عن نابليون أنه قال: إنـه لمعرفة الجغرافيا المتعلقة بشعب ما يجب معرفة سياسته الأجنبية. وإن فهمنا لأهمية الجغرافيـا السياسية يجب، عموماً، أن نتكيف مع الحقائق الجديدة للقوة .

وفي ما يتعلق بمعظم الشؤون الدولية، فإن السيطرة الإقليمية (على الأرض) كانـت دائمـاً تشكل بؤرة تركيز النزاع السياسي. وهكذا، فقد كان الرضا الذاتي القومي عن احتلال مسـاحة أكبر من الأرض أو الإحساس بالحرمان القومي إزاء فقدان أرض "مقدسة" يشكلان سبباً وجيهـاً لمعظم الحروب الدموية التي تم خوضها منذ نشوء القوميات. ولا نبالغ إذا قلنا أن مسألة الأرض كانت ولا تزال الحافز الرئيس الذي يدفع إلى السلوك العدواني من قبل الـدول _ الأمـم. وقـد أقيمت الإمبراطوريات أيضاً من خلال الاستيلاء على مساحات جغرافية حيوية والاحتفاظ بهـا، على غرار ما حدث في جبل طارق وقناة السويس أو سنغافورة، حيث كانت هذه الأماكن بمنزلة نقاط مرور إجباري رئيسة أو نقاط وصل في منظومة السيطرة الإمبريالية .

وعموماً، فإن الظاهرة الأكثر حدة في الربط بين القومية وامتلاك الأرض تظهر على نحو واضح في ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية. فالجهد لبناء "الرايخ الذي استمر ألف سنة" ذهب إلى أبعد من هدف إعادة توحيد الشعوب الناطقة باللغة الألمانية تحت سقف سياسي واحد وركّز أيضا على الرغبة في السيطرة على "زهرة القمح" في أوكرانيا وعلى الأراضي السلافية أيضاً،

والتي كان على شعوبها أن تقدم يداً عاملة رخيصة بوساطة الأرقاء لصالح الدولة الإمبريالية. كان اليابانيون قد تمسكوا، على نحو مماثل، بالمفهوم القائل إن الاحتلال المباشر لأرض منشوريا، ولاحقاً لجزر الهند الشرقية المنتجة للنفط، هو ضروري لتحقيق السعي الياباني إلى امتلاك القوة القومية والوضع الدولي .

وعلى نحو مماثل، ولقرون من الزمن، فإن تعريف العظمة القومية الروسية كان معادلاً لامتلاك الأرض، وحتى في نهاية القرن العشرين، نجد أن الإصرار الروسي على الاحتفاظ بالسيطرة على شعوب غير روسية كالشيشان، على سبيل المثال، الذين كانوا يعيشون حول خط نفط حيوي، كان قد برّر بالرغم أن هذه السيطرة ضرورية لموقف أو هيبة روسيا بوصفها قوة (دولة) عظمى.

تستمر الدول الأمم في كونها تشكل وحدات أساسية في النظام العالمي. وبالرغم من التراجع في المفهوم القومي للقوة (الدولة) الكبرى، ومن أن تلاشي الإيديولوجية خفّض واضعف المضمون العاطفي للسياسة العالمية، وبينما أدخلت الأسلحة النووية تقييدات رئيسة على استخدام القوة، فإن التنافس المعتمد على امتلاك الأرض لا يزال يحكم الشؤون العالمية، حتى ولو أن أشكاله تميل حالياً إلى أن تكون ذات طابع مدني بدرجة أكبر. وفي هذه المنافسة فإن الموقع الجغرافي لا يزال يشكل نقطة الانطلاق لتعريف أو تحديد الأفضليات الخارجية للدولة الأمة، كما أن حجم أو مساحة الأرض الوطنية تبقى أيضاً أحد أهم العوامل الرئيسة للهيبة والقوة .

ومهما يكن الأمر فبالنسبة إلى الدول الأمم، نجد أن قضية امتلاك الأرض بدأت تتراجع مؤخراً وتفقد أهميتها وبروزها. وفي المدى الذي لا تزال فيه النزاعات الإقليمية عاملاً مهماً في تشكيل السياسة الخارجية لبعض الدول، فهي تعتبر مسألة استياء ناجم عن التنكر لحق تقرير المصير للأخوة الاتنيين الذين يقال عنهم إنهم محرومون من حق الانضمام إلى "الوطن الام" أو مسألة تظلم من سوء التعامل المزعوم من قبل دولة جارة لأقليات اتنية أكثر مما هي ذلك السعي إلى تحقيق وضع او هيبة وطنية محسنة عبر التوسع الإقليمي .

وهكذا، نجد أيضاً على نحو متزايد،أن النخب (جمع نخبة) الوطنية الحاكمة أصبحت تعترف ان عوامل أخرى غير الأرض أصبحت أكثر أهمية في تقرير الوضع أو الهيبة الدولية لدولة ما أو تقرير درجة نفوذها الدولي. وإن المهارة الاقتصادية، وترجمتها إلى ابتكارات تكنولوجية، تستطيع أن تكون عاملاً رئيساً من عوامل القوة. واليابان ذاتها تقدم مثالاً رائعاً على ذلك.وبرغم ذلك، فإن الموقع الجغرافي لا يزال يميل إلى تقرير الافضليات الفورية للدولة المعنية، وبالتالي،

فكلما ازدادت القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة ما، ازداد أيضاً يصف قطـــر دائـــرة مصالحها الجيوبوليتية الحيوية، ونفوذها، وتدخلها، على نحو يتعدى جيرانها المباشرين .

وحتى وقت قريب جرة جدل بين المحللين الجيوبوليتيين البارزين عما إذا كانت قوة الأرض أهم من قوة البحر، وما هي المنطقة الأوراسية الأكثر حيوية للسيطرة على القارة كلها. وقد قاد أحد أبرز هؤلاء المحللين، وهو هارولد ماكيندر، النقاش في بداية القرن الحالي وخلـــص إلـــى مفاهيم لاحقة عن "المنطقة المحورية" الأوراسية (التي قيل انها تضم كل سيبيريا والجزء الأكبر من آسيا الوسطى) وفي وقت لا حق عن "الأرض المركزية" في وسط وشرق اوروبا بوصـــفها تشكل نقاط الانطلاق الحيوية لتحقيق السيطرة على القارة. وقد أضفى طابعاً شعبياً على مفهومه عن الأرض المركزية بمقولته المشهورة :

ـــ من يحكم شرق أوروبا يسيطر على الأرض المركزية ؛

ـــ ومن يحكم الأرض المركزية يسيطر على جزيرة العالم؛

ـــ ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.

أثيرت الجغرافيا السياسية من قبل بعض علماء الجغرافيا السياسية الألمان البارزين لكـــي تبرر شعار بلادهم"الامتداد الحيوي نحو الشرق" ولا سيما كارل هاوسهوفر الـــذي لاءم مفهـــوم ماكيندر مع الحاجات الاستراتيجية لألمانيا. وكان يمكن سماع الصدى ألهمجي لهذا المفهوم وفي تشديد أدولف هتلر على حاجة الشعب الألماني إلى "المـــدى الحيـــوي". وقـــد توقـــع مفكـــرون أوروبيون آخرون في النصف الأول من هذا القرن تغييراً فـــي اتجـــاه الشـــرق فـــي المركـــز الجيوبوليتي للجاذبية، على ان تصبح منطقة المحيط الهادي، ولا سيما أميركا واليابان، الوارثـــة المحتملة للسيطرة الأوروبية المتلاشية. ولإحباط هذه التغيير،فقد دافع عالم الجغرافيا السياســـية الفرنسي، وعلماء جيوبوليتيون آخرون، عن ضرورة تحقيق وحدة أكبر بين الـــدول الأوروبيـــة حتى قبل الحرب العالمية الثانية.

وفي الوقت الراهن، لم تعد قضية الجغرافيا السياسية متعلقة بكـــون هـــذا أو ذاك الجـــزء الجغرافي من أوراسيا يشكل نقطة انطلاق للسيطرة على القارة، أو يكون قوة الأرض أهم مـــن قوة البحر. ولكن الجغرافيا السياسية انتقلت من البعد الإقليمي إلى البعد العـــالمي، مـــع جعـــل السيطرة على القارة الأوراسية كلها أساساً للسيطرة على العالم. فالولايات المتحدة،التي هي دولة غير أوراسية، تتمتع إلى، بسيطرة دولية، مع وجود قوتها المنتشرة مباشرة على ثلاثـــة حـــدود محيطية للقارة الأوراسية، والتي تمارس منها نفوذاً قوياً على الدول التي تشغل المنطقة الخلفيـــة

الاوراسية. ولكن يحتمل أن يظهر منافس أو غريم محتمل لأميركا في هذه القارة ذاتها، أي أوراسيا، التي تعتبر أهم بقعة في العالم لممارسة اللعب. وهكذا، فإن التركيز على اللاعبين الرئيسيين، والتقييم الصحيح للأرض يجب أن يكونا نقطة الانطلاق لصياغة الجغرافيا الاستراتيجية الأميركية من أجل الإدارة الطويلة الأمد للمصالح الجيوبوليتية الأوراسية لأميركا.

ومن هنا نجد أن ثمة حاجة إلى خطوتين أساسيتين هما:

ـ الأولى المتمثلة في تحديد الدول الأوراسية الدينامية جيواستراتيجياً والتي تملك القوة لإحداث تغيير محتمل هام في التوزيع الدولي للقوة، ولكشف الأهداف الخارجية الرئيسة للنخب (جمع نخبة) السياسية الحاكمة وللنتائج المحتملة لسعي الدول المعنية إلى تحقيق أهدافها؛ وكذلك لتحديد الدول الأوراسية الحساسة جيوبوليتياً التي يكون لتوضعها الجغرافي و/أو وجودها تأثيرات محفزة إما على اللاعبين الجيواستراتيجيين الأكثر نشاطاً أو على الشرط الإقليمية؛

ـ الثانية، المتمثلة في صياغة سياسات أميركية معينة تعمل على التوازن والاستيعاب و/أو السيطرة على ما جاء أعلاه، وذلك على نحو يمكن معه المحافظة على المصالح الأميركية الحيوية ورفع مستواها، وكذلك تعمل على وضع مفاهيم أكثر شمولية عن الجيواستراتيجيا يمكنها أن تقيم على نطاق عالمي علاقة متبادلة بين السياسات الأميركية الأكثر وضوحاً وفعالية .

وباختصار فإن الجيواستراتيجية الأوراسية التي تأخذ بها الولايات المتحدة تتضمن الإدارة الهادفة أو الحاسمة التي تمارس على الدول الدينامية جيواستراتيجياً، والاحتواء الحذر للدول المؤثرة جيوبوليتياً، وذلك من خلال مراعاة المصالح المزدوجة لأميركا في المحافظة على الأمد القصير على قوتها العالمية الفريدة في نوعها وفي تحويل هذه القوة على المدى الطويل إلى تعاون عالمي ذي طابع مؤسساتي يتزايد مع الزمن. ولكي نضع ذلك في تعبير يعود إلى الزمن الأكثر همجية في الإمبراطوريات القديمة، نجد أن الأمور الثلاثة الكبرى للجيواستراتيجية الإمبراطورية تهدف إلى منع التصادم والمحافظة على الاعتماد الأمني المتبادل بين الأتباع الخاضعين للسيطرة، وإلى المحافظة أيضاً على هؤلاء الاتباع في وضع الإذعان وحمايتهم، ناهيك بمحاولة الإبقاء على البرابرة في وضع يمنع التحالف بينهم.

اللاعبون الجيواستراتيجيون والمحاور الجيوبوليتية

إن اللاعبين الجيواستراتيجيين النشيطين هم الدول التي تملك القدرة والإرادة القومية على ممارسة القوة أو النفوذ في ما وراء الحدود بغية تغيير، وبدرجة تؤثر في المصالح الأميركية، حالة الشؤون الجيوبوليتية الراهنة. تملك هذه الدول أيضاً المقدرة الكامنة و/أو الاستعداد لأن

تكون سريعة التأثر جيوبوليتياً. وهكذا نجد أن بعض الدول تسعى فعلاً، ولأي سبب كان، كأن تريد تحقيق الأبهة القومية أو الإنجازات الإيديولوجية، أو الطموحات الدينية، أو التوسع الاقتصادي، إلى تحقيق السيطرة الإقليمية أو الهيبة العالمية. وهي تكون مدفوعة بحوافز عميقة الجذور ومعقدة. ولعلنا نجد أفضل تعبير عنها في قول روبرت براونينغ:

"...إن هدف الإنسان يجب أن يكون أكبر مما يستطيع فعله، أو ما يعتبر بالنسبة إليه، سماء أو جنة له ؟". وهكذا، يجب على هذه الدول أن تحسب بدقة قوة أميركا، وتقرر المدى الذي تستطيع فيه أن تتجاوز هذه الدولة او تصطدم بها، وفي ضوء ذلك تضع اهدافها الاوراسية المحدودة نوعاً ما، والتي قد تتصادم أحياناً، أو تتوافق في أحيان أخرى مع سياسات أميركا. ولذا يجب أن تعير أميركا اهتماماً خاصاً إلى الدول الاوراسية التي تملك مثل هذه الحوافز.

أما المحاور الثابتة الجيوبوليتية فهي الدول التي لا تأتي أهميتها من قوتها وحوافزها بل من مواقعها الحساسة، ومن نتائج شروطها او ظروفها التي تكون غالباً غير منيعة إزاء سلوك اللاعبين الجيواستراتيجيين. وفي أغلب الأحيان، تتعثر المحاور الثابتة الجيوبوليتية بجغرافية الدول المعنية التي تعطي هذه المحاور، في بعض الحالات، دوراً خاصاً إما في تحديد طريقة الوصول إلى مناطق مهمة أو في منع الموارد عن لاعب مهم. وفي بعض الحالات الأخرى، يمكن ان تتصرف الدولة التي تشكل المحور الجيوبوليتي بوصفها درعاً دفاعياً لدولة حيوية ما او حتى لديانة ما. وفي أحيان أخرى، يمكن القول إن مجرد وجود مثل هذه الدولة ذات المحور الجيوبوليتي يعني حدوث تأثيرات سياسية وثقافية هامة جداً في لاعب جيواستراتيجي مجاور ذي فعالية أكبر.

وعموماً، فإن تحديد الدول المحورية الجيوبوليتية الاوراسية الرئيسة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وحمايتها، هو، بالتالي، سمة حرجة من سمات الجيواستراتيجية العالمية لأميركا.

يجب ان يلاحظ في البداية أنه بالرغم من ميل اللاعبين الجيواستراتيجيين كلهم إلى أن يكونوا دولاً مهمة وقوية، فلا تعتبر كل الدول المهمة والقوية بشكل آلي من اللاعبين الجيواستراتيجيين. وهكذا، فإن كان تحديد اللاعبين الجيواستراتيجيين عملاً سهلاً نسبياً، فإن إلغاء بعض الدول المهمة من اللائحة التي سترد لاحقاً يمكن أن يحتاج إلى بعض التبرير.

وفي الظروف العالمية الراهنة، يمكن أن نحدد على الأقل خمسة لاعبين جيواستراتيجيين رئيسيين وخمس دول محورية جيوبوليتية (مع كون اثنتين من هذه الدول الخمس تحملان ربما ما يؤهلهما جزئياً لتكونا من اللاعبين) في الخريطة السياسية الجديدة لأوراسيا. فرنسا، وألمانيا،

وروسيا، والصين، والهند هي من اللاعبين الرئيسيين والفعالين، بينما لا تتأهل بريطانيا العظمى، واليابان، واندونيسيا، لهذا الدور بالرغم من الاعتراف بأنها دول مهمة جداً. أما أوكرانيا، وأذربيجان، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وإيران، فإنها تلعب دور المحاور الثابتة الجيوبوليتية المهمة إلى حد حرج، بالرغم من ان تركيا وإيران تعتبران جيواستراتيجياً إلى حد ما، وضمن إمكاناتهما المحدودة عموماً. وسيقال المزيد عن كل منهما في الفصول اللاحقة .

وفي هذه المرحلة، يكفي أن نقول إن الاعبين الجيواستراتيجيين الرئيسيين والديناميين في الطرف الأقصى الغربي من اوراسيا هما فرنسا وألمانيا. وكلا هاتين الدولتين تحفزهما رؤية مستقبلية عن أوروبا الموحدة، بالرغم من أنهما تختلفان عن مدى وطريقة وجوب بقاء أوروبا مرتبطة بأميركا (شدة هذا الارتباط وأسلوبه). ولكن كلتيها تريدان تشكيل شيء ما يكون جديداً وملبياً لطموحات في أوروبل مما يؤدي إلى تغيير الأمر الواقع. وتملك فرنسا بشكل خاص مفهوما جيواستراتيجياً عن أوروبا يختلف في بعض سماته الهامة عن مفهوم الولايات المتحدة، وهي، أي فرنسا، تميل إلى الانخراط في مناورات تكتيكية معدة لجعل روسيا تلعب ضد أميركا وجعل بريطانيا العظمى تلعب ضد ألمانيا، حتى بالرغم من اعتمادها على التحالف الفرنسي الألماني لتجاوز ضعفها النسبي أو موازنته.

وفضلاً عن ذلك، فإن فرنسا وألمانيا كانتا قويتين وفعالتين بما يكفي لممارسة النفوذ ضمن نصف قطر إقليمي أوسع. ففرنسا لا تسعى إلى دور سياسي رئيس في توحيد أوروبا فحسب، ولكنها ترى نفسها أيضا بوصفها نواة لتجمع دول حوض البحر المتوسط وشمال إفريقيا التي لها اهتمامات مشتركة. وألمانيا تشعر على نحو متزايد بوضعها الخاص كأهم دولة في أوروبا، أو بوصفها القوة المحركة الاقتصادية للمنطقة، والقائد البارز في الاتحاد الأوروبي. وتشعر ألمانيا أيضا بمسؤوليتها الخاصة عن أوروبا الوسطى المتحررة حديثاً من قيودها وبطريقة تذكر على نحو غامض بالمفاهيم السابقة عن أوروبا الوسطى المقادة من قبل ألمانيا. وفضلا عن ذلك، فإن كلا الدولتين فرنسا وألمانيا تعتبران نفسيهما مالكتين لحق تمثيل المصالح الأوروبية في التعامل مع روسيا، وكذلك، فإن ألمانيا تحتفظ لنفسها، وبسبب موقعها الجغرافي، وإن نظرياً على الأقل ، بالخيار الكبير للتكيف الخاص الثنائي الطرف مع روسيا .

وفي المقابل، فإن بريطانيا العظمى ليست لاعباً جيواستراتيجياً. ولديها عدد أقل من الخيارات الرئيسة، فهي لا تملك رؤية طموحة عن مستقبل أوروبا، كما أن تراجعها النسبي قلّل أيضاً من قدرتها على لعب الدور التقليدي الذي كانت تقوم به بوصفها محققة للتوازن الأوروبي. وإن تعدد وجهات النظر فيها إزاء الوحدة الأوروبية وارتباطها بعلاقة متلاشية مع أميركا جعل

منها (أي بريطانيا العظمى) دولة غير معنية على نحو متزايد، وإن حتى الآن على الأقل، بالخيارات الرئيسة التي تواجه مستقبل أوروبا. وهكذا نجد أن لندن أخرجت نفسها، إلى حد كبير من اللعبة الأوروبية.

يذكر السير روي دينمان، أحد المسؤولين البريطانيين الكبار السابقين في اللجنة الأوروبية، في مذكراته، أن الناطق الرسمي باسم بريطانيا أكد بوضوح، في المؤتمر الذي عقد في بداية العام 1955 في مسينا، والذي عرضت فيه وجهات نظر عن تشكيل الاتحاد الأوروبي، وأمام المؤتمرين الذين اعتبروا آنذاك مهندسي مستقبل أوروبا، على ما يلي:

"إن المعاهدة المستقبلية التي تناقشونها لن تتاح لها فرصة الموافقة عليها؛ وإذا تمت الموافقة عليها فلن تتاح لها فرصة التنفيذ. وحتى إذا نفذت فسوف تكون غير مقبولة إجمالاً من قبل بريطانيا... أودعكم الآن وأتمنى لكم حظاً سعيداً."[1]

وبعد أكثر من 50 سنة تبقى هذه المقولة بصورة رئيسة ممثلة أو معبرة عن الموقف البريطاني الأساسي إزاء إقامة أوروبا الموحدة على نحو فعلي. وإن رفض بريطانيا الاشتراك في الاتحاد الاقتصادي والنقدي (المتعلق بتوحيد العملات المستعملة في عملة واحدة) والذي يجب أن يطبق اعتباراً من كانون الثاني 1999، يعكس عدم رغبة هذه الدولة في ربط (تحديد) مصيرها بمصير أوروبا. وكان جوهر هذا الموقف قد لخص في بداية أعوام التسعينات كما يلي:

ـ بريطانيا ترفض هدف التوحيد السياسي .

ـ بريطانيا تحبذ نموذج التكامل الاقتصادي المعتمد على التجارة الحرة .

ـ بريطانيا تفضل السياسة الخارجية، والأمن، وتنسيق الدفاع خارج إطار (المجموعة الأوروبية) .

ـ بريطانيا عملت نادراً على جعل نفوذها في حده الأقصى في مجال عمل أو مع المجموعة الأوروبية[2].

---

[1] روي دينمان، الفرص الضائعة (لندن، كاسيل، 1996).

[2] في مساهمة روبرت سكيديلسكي في "بريطانيا العظمى وأوروبا الجديدة"، في فصل "من الأطلسي إلى الأورال"، المحرر دافيد كاليو وغيليب غوردون (أرلينغتون، فيرجينيا) الصفحة 145.

إن بريطانيا العظمى ما تزال، بالتأكيد، مهمة لأميركا. وهي مستمرة في ممارسة درجة ما من النفوذ العالمي عبر رابطة الشعوب البريطانية (دول الكومنولث)، ولكنها ليست قوة (دولة رئيسة (كبيرة) مضطربة ولا تحفزها رؤية مستقبلية طموحة. إن صداقتها تحتاج إلى تقوية، ولكن سياساتها لا تدعو إلى إعارة اهتمام دائم. فهي لاعب جيواستراتيجي متقاعد، وتنام على حرير أمجادها الرائعة، وقد فكت اشتباكها عن المغامرات الأوروبية الكبرى التي تلعب فيها فرنسا وألمانيا أدواراً رئيسة .

أما الدول الأوروبية المتوسطة الحجم الأخرى، ومع كون معظمها أعضاء في حلف الناتو و/أو في الاتحاد الأوروبي، فهي إما أنها تتبع لزعامة أميركا أو تقف بهدوء خلف ألمانيا أو فرنسا. وليس لسياساتها تأثير إقليمي واسع، ولكنها ليست في وضع يمكنها من تغيير انحيازاتها الأساسية. وفي هذه المرحلة هي ليست في عداد اللاعبين الجيواستراتيجيين أو بين الدول المحورية الجيوبوليتية. والشيء ذاته صحيح في يتعلق بالدولة الأوروبية المركزية المهمة والمحتمل انضمامها إلى كل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، أي بولونيا. فهذه الدولة هي من الضعف بحيث لا يمكنها أن تكون لاعباً جيواستراتيجياً، وليس أمامها سوى خيار واحد هو أن تصبح متكاملة مع الغرب. وفضلاً عن ذلك فإن اختفاء الإمبراطورية الروسية القديمة وتعميق ارتباطات بولونيا لكل من حلف الأطلسي وأوروبا الجديدة يعطيان هذه الدولة أي بولونيا، أمناً غير مسبوق تاريخياً، وأن كان ذلك يحد من خياراتها الاستراتيجية.

أن روسيا، والأمر يكاد لا يحتاج إلى الحديث عنه تبقى لاعباً جيواستراتيجياً رئيساً بالرغم مما أصابها من ضعف، وربما من استمرار حالتها السيئة لزمن طويل. وإن مجرد وجودها يؤثر على نحو مكثف في الدول المستقلة حديثاً ضمن المساحة ألا وراسية الواسعة للاتحاد السوفييتي السابق. فهي تملك أهدافاً جيوبوليتية طموحة تعمل على نحو متزايد، على الإعلان عنها بصراحة. وما أن تستعيد هذه الدولة قوتها حتى تمارس تأثيرها أيضاً، وعلى حد كبير،في جيرانها الغربيين والشرقيين. وفضلاً عن ذلك، فلا تزال روسيا تضع خيارها الجيواستراتيجي في ما يخص علاقتها مع أميركا: وهل هذه الأخيرة عدو أو صديق لها؟ وربما تشعر روسيا أيضاً أنها تملك خيارات رئيسة في القارة الأوراسية في هذا المجال. إن الكثير يعتمد على كيفية تطور سياساتها الداخلية، ولا سيما عما إذا ما كانت روسيا ستصبح دولة ديموقراطية أم إمبراطورية أو راسية مرة ثانية. وفي أي حال، فهي تبقى بوضوح لاعباً، حتى ولو فقدت بعض "قطعها" (جمع قطعة أو حجر في الشطرنج)، إضافة إلى فقدان بعض المساحات الهامة في رقعة الشطرنج الأوراسية.

وعلى نحو مماثل، يكاد الأمر لا يحتاج إلى نقاش في شأن كون الصين لاعباً رئيساً. فهي قد أصبحت فعلاً قوة إقليمية هامة ويحتمل أن تكون لديها طموحات أوسع، في ضوء تاريخها الذي احتلت فيه موقع القوة (الدولة) الرئيسة، ونظرتها إلى الدولة الصينية الكبرى بوصفها مركزاً عالمياً. وإن الخيارات التي تضعها الصين بدأت فعلاً تؤثر في التوزيع الجيوبوليتي للقوة في آسيا بينما ترتبط قوتها المحركة الاقتصادية بإعطاء قوة مادية أكبر وطوحات متزايدة. وإن ظهور "الصين الكبرى" لن يترك قضية تايوان نائمة، وبالتالي، فإن ذلك سوف يؤثر حتماً على الوضع الأميركي في الشرق الأقصى. وكذلك، فإن الاتحاد السوفييتي خلق على الحدود الغربية للصين سلسلة من الدول، لا يمكن للقادة الصينيين ان يهملوا أخذها في الاعتبار. وهكذا، فإن روسيا سوف تتأثر وإلى حد كبير بالظهور الفعال للصين على المسرح الدولي.

إن المحيط الشرقي لأوراسيا يخلق تناقضاً. فاليابان هي قوة رئيسة على نحو واضح في الشؤون الدولية، وكان التحالف الأميركي الياباني قد حدد غالباً، وعلى نحو صحيح، بوصفه أهم علاقة ثنائية الطرف. وبما أن اليابان هي إحدى القوى الاقتصادية التي تقف في ذروة العالم فهي تملك القدرة على ممارسة دور قوة سياسية من الفئة الأولى. ومع ذلك، فهي لا تفعل ذلك، مبتعدة عن أي طموحات في شأن السيطرة الإقليمية، ومفضلة العمل في ظل الحماية الأميركية، وعلى غرار بريطانيا العظمى في أوروبا، فإن اليابان تفضل ألا تصبح منخرطة في سياسات البر الرئيس من قارة آسيا، بالرغم من أن السبب الجزئي لذلك يعود غالباً للعداوة المستمرة لدى كثير من الدول الآسيوية إزاء السعي الياباني إلى تحقيق أي دور سياسي بارز إقليمياً.

إن هذا الموقف السياسي الياباني المّقيد ذاتياً يسمح، بدوره، للولايات المتحدة بلعب دور أمني رئيس في الشرق الأقصى. وهكذا، فإن اليابان ليست لاعباً جيواستراتيجياً، بالرغم من قدرتها الواضحة على أن تصبح بسرعة في عداد اللاعبين الجيواستراتيجيين، ولا سيما إذا غيرت الصين أو أميركا فجأة سياستهما الراهنة، وبالتالي، فإن اليابان سوف تفرض، عندئذ، على الولايات المتحدة التزامات خاصة تخص المراعاة الحذرة للعلاقة الأميركية اليابانية. وليست السياسة الخارجية اليابانية هي التي يجب على أميركا أن تراعيها وتراقبها، بل إن القيود الذاتية على اليابان هي التي يجب على أميركا أن ترعاها بذكاء ومهارة. وبالتالي فإن أي إضعاف هام للارتباطات السياسية الأميركية اليابانية سوف يؤثر على نحو مباشر في استقرار المنطقة.

أما في ما يخص عدم إدخال إندونيسيا في لائحة اللاعبين الجيواستراتيجيين الديناميين، فالأمر أكثر سهولة من حيث تبريره. ففي جنوب شرق آسيا، تحتل أندونيسيا أهم دور بين سائر الدول، ولكن حتى في هذه المنطقة ذاتها، فإن قدرة أندونيسيا على ممارسة نفوذ هام تعتبر

محدودة بسبب حالة عدم التطور النسبي للاقتصاد الأندونيسي، وفي ضوء ما تعانيه من الشكوك في السياسة الداخلية، وبسبب توزع الجزر (جمع جزيرة) التي تتشكل الدولة منها ناهيك بحساسيتها إزاء النزاعات الاتنية التي تتفلقم عادة بسبب الدور الرئيسي التي تمارسه الأقلية الصينية في شؤونها المالية الداخلية. وفي نقطة ما،تستطيع أندونيسيا أن تصبح عقبة هامة للطموحات التوسعية الصينية في اتجاه الجنوب. وقد اصبح هذا الاحتمال معترفاً به من قبل استراليا التي كانت تخشى في وقت ما التوسع الأندونيسي، ولكنها بدأت مؤخرا تحبذ وجود تعاون أمني أسترالي أندونيسي أوثق. ولكن ثمة حاجة إلى فترة من التضامن السياسي والنجاح الاقتصادي المستمر قبل أن يصبح ممكناً النظر إلى أندونيسيا بوصفها صاحبة دور مسيطر إقليمياً.

وفي المقابل، فإن الهند هي على وشك ممارسة دور القوة الإقليمية وبالتالي فهي تنظر إلى نفسها بوصفها لاعباً عالمياً رئيساً محتملاً أيضاً. وربما يكون ذلك أمراً يتعلق بالمبالغة في تقدير إمكاناتها في المدى البعيد، ولكن الهند هي بدون شك الدولة الآسيوية الجنوبية الأقوى، وبالتالي فهي تسعى إلى الهيمنة الإقليمية بشكل ما أو بآخر. وهي أيضاً، دولة نووية شبه سرية، وقد أصبحت كذلك، لا لترويع الباكستان فحسب، بل لموازنة امتلاك الصين ترسانة نووية أيضاً. تملك الهند رؤية مستقبلية جيواستراتيجية عن دورها الإقليمي، سواء في الوقوف وجهاً لوجه أمام جيرانها أم في المحيط الهندي. ومهما يكن الأمر، فإن طموحاتها في هذه المرحلة تقتصر على التطفل محيطياً فقط على المصالح الأوراسية لأميركا، وهكذا، فهي ليست بوصفها لاعباً جيواستراتيجياً، مصدر قلق أو اهتمام جيوبوليتي، أو ليست على الأقل ناشطة في هذا المجال على غرار روسيا أو الصين.

وأوكرانيا، هي الأخرى، تحتل مكاناً جديداً وهاماً في رقعة الشطرنج الأوراسية، وبالتالي فهي دولة محورية جيوبوليتية لأن وجودها ذاته كدولة مستقلة يساعد على تحويل أو تغيير موقف روسيا. وهكذا، فإن روسيا، بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أوراسية. وروسيا، بدون أوكرانيا، تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية، ويحتمل جداً أن تجر إلى نزاعات موهنة مع الدول الآسيوية الوسطى الصاعدة التي سوف تغتاظ، عندئذ، من فقدان استقلالها الحديث، وتدعم أيضاً من قبل دول إسلامية شقيقة في الجنوب. ويحتمل أيضاً أن الصين سوف تعارض أي استعادة للسيطرة الروسية على آسيا الوسطى في ضوء اهتمامها المتزايد بالدول المستقلة حديثاً في هذه المنطقة. ومهما يكن الأمر، فإذا استعادت موسكو السيطرة على أوكرانيا، بملايينها الاثني و الخمسين ومواردها الكبيرة، ووجودها على البحر الأسود، فإن

روسيا تستعيد عندئذ، وبشكل أتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية، ممتدة عبر أوربا وآسيا. وكذلك، فإن فقدان أوكرانيا لاستقلالها سوف يترك تأثيرات نووية على أوروبا الوسطى، محولاً بولونيا إلى دولة محورية جيواستراتيجية على الحدود الشرقية لأوروبا الموحدة.

وبالرغم من صغر حجم (مساحة) أذربيجان وضآلة عدد سكانها، فإنها تعتبر، بما تملكه من مصادر طاقة كبيرة، حساسة جيوبوليتياً. فهي سدادة الزجاجة الحاوية على ثروات حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى والتي يمكن أن تصبح لا قيمة لها إذا أصبحت أذربيجان خاضعة كلياً لسيطرة موسكو. يمكن أيضاً أن يتم إخضاع الموارد النفطية الهامة جداً في أذربيجان للسيطرة الروسية بمجرد فقدان هذه الدولة لا ستقلالها. وإن أذربيجان المستقلة والمرتبطة بالأسواق الغربية بأنابيب نقل النفط التي لا تمر عبر أرض يسطر عليها الروس، تصبح أيضاً صلة وصل رئيسة بين الاقتصادات المتقدمة والمستهلكة للطاقة من ناحية وبين الجمهوريات الآسيوية الوسطى الغنية بالطاقة من ناحية ثانية. وعلى غرار ما هو عليه الحال تقريباً في أوكرانيا، فإن مستقبل أذربيجان وآسيا الوسطى هو أيضا حرج في ضوء تحديد ما يمكن وما لا يمكن ان تصبح عليه روسيا.

تنخرط تركيا وإيران في إقامة درجة ما من النفوذ في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، مستغلين تراجع او انكماش القوة الروسية. ولهذا السبب،يمكن اعتبارهما لاعبين جيواستراتيجيين. ومهما يكن الأمر، فإن كلا هاتين الدولتين تواجهان مشكلات داخلية جدية، كما أن قدرتهما على التأثير في التغيرات الإقليمية الرئيسة التي تحدث في توزع القوة هي محدودة. وهما أيضاً متنافستان، وبالتالي تميل كل منهما إلى إلغاء نفوذ الأخرى. وعلى سبيل المثال ففي أذربيجان التي حققت فيها تركيا دوراً مؤثراً نجد أن الوضع الإيراني (الناجم عن القلق إزاء التحركات القومية الأذرية الممكنة ضمن إيران نفسها) كان أكثر مساعدة للروس .

ومهما يكن الأمر، فإن كلا دولتي تركيا وإيران هما دولتان محوريتان جيواستراتيجيتان مهمتان بصورة رئيسية. فتركيا تؤمن الاستقرار في منطقة البحر الأسود وتسيطر على مداخله من اتجاه البحر الأبيض المتوسط وتوازن روسيا في القوقاز وتستمر حتى الآن في تقديم الترياق للأصولية الإسلامية، وتخدم بوصفها مرسي جنوبياً لحلف الأطلسي. أما تركيا غير المستقرة فمن المحتمل أن تثير المزيد من العنف في دول البلقان، الجنوبية كما تسهل إعادة فرض السيطرة الروسية على الدول المستقلة حديثاً في القوقاز. وكذلك، فإن إيران، وبالرغم من غموض موقفها إزاء أذربيجان، تؤمن على نحو مماثل الدعم المسبب للاستقرار في النسيج السياسي المتنوع الجديد لآسيا الوسطى. وهي تسيطر على الساحل الشرقي للخليج [العربي]، بينما يعمل استقلالها،

وبالرغم من العداء الإيراني الراهن للولايات المتحدة، كحاجز لأي تهديد روسي في المدى البعيد للمصالح الأميركية في منطقة الخليج [العربي].

وأخيراً، فإن كوريا الجنوبية هي دولة محورية جيوبوليتية في الشرق الأقصى. فارتباطاتها الوثيقة بالولايات المتحدة تمكن أميركا من حماية اليابان وبالتالي منع هذه الدولة من أن تصبح قوة عسكرية رئيسة ومستقلة، دون أن يكون لها، أي لأميركا، وجود مؤثر ضمن اليابان ذاتها. وإن أي تغيير هام في موقف كوريا الجنوبية، سواء عبر التوحيد و/أو عبر تغيير في مجال النفوذ الصيني المتوسع، سوف يغيّر بالضرورة، وعلى نحو درامي (حاد) دور أميركا في الشرق الأقصى، وبالتالي يغير دور اليابان أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوة الاقتصادية المتنامية لكوريا الجنوبية تجعل منها "منطقة" أهم بحد ذاتها، وبالتالي تصبح السيطرة على هذه المنطقة ذات قيمة متزايدة فعلاً.

إن اللائحة المذكورة أعلاه عن اللاعبين الجيواستراتيجيين والدول المحورية الجيوبوليتية ليست دائمة ولا ثابتة. ولا بد أحياناً من إضافة أو إلغاء بعض الدول. وبالتأكيد، فبعض النواحي، نجد أن تليوان أو تايلاند أو الباكستان، أو ربما كازاخستان أو أوزبكستان يجب أيضاً أن تضاف إلى الفئة الأخيرة. فالتغيرات في موقف أي منها سوف تمثل أحداثا هامة وتنطوي على تغييرات في توزيع القوة، ولكن يشك في أن النتائج المحفزة ستكون بعيدة المنال. ولعل الاستثناء الوحيد يكمن في قضية تايوان إذا اخترنا أن ننظر إليها بمعزل عن الصين. وحتى في هذه الحال، فإن هذه القضية لن تثار إلا إذا استخدمت الصين قوة رئيسة للاستيلاء على هذه الجزيرة، وفي تحد ناجح للولايات المتحدة مهددة بذلك عموماً المصداقية السياسية لأميركا في الشرق الأقصى. وأن احتمال هذا السيناريو للأحداث يبدو ضعيفاً، ولكن هذا الاعتبار يجب أن يبقى في الذهن لدى صياغة السياسة الأميركية إزاء الصين .

الخيارات الحرجة والتحديات المحتملة

إن تحديد اللاعبين الرئيسيين والدول المحورية الرئيسة يساعد في تحديد الأزمات التي تواجهها السياسة العليا لأميركا، وفي توقع التحديات الرئيسة في القارة الأوراسية الكبرى. ويمكن تلخيص هذه التحديات، قبل الانتقال إلى مناقشتها الشاملة في الفصول اللاحقة، في خمس قضايا واسعة هي كما يلي:

1ـ ما هي أوروبا التي يجب أن تفضلها أميركا وبالتالي تعمل على إيجادها؟

2ــ ما هي روسيا التي تخدم مصلحة أميركا، وماذا تفعل أميركا، وكم تستطيع أن تفعــل، في هذا المجال؟

3ــ ما هي احتمالات ظهور "البلقنة "الجديدة في أوراسيا الوسطى، وماذا يجب على أميركا أن تفعل لكي تحدّ، إلى أدنى حد، من المخاطر الناجمة عن ذلك ؟

4ــ ما هو الدور الذي يجب أن تشجع الصين على القيام به في الشرق الأقصى، وما هــي انعكاسات ذلك لا على الولايات المتحدة فحسب، بل وعلى اليابان أيضاً ؟

5ــ ما هي التحالفات الاوراسية الجديدة المحتملة، والتي يمكن أن تكون الأكثر خطراً على المصالح الأميركية وماذا يجب أن نفعل لكي نستبعدها ؟

كانت الولايات المتحدة قد أعلنت دائما عن إخلاصها لقضية أوروبا الموحدة. فمنــذ أيــام إدرارة كنيدي، كان الاتجاه السائد يدعو إلى "الشراكة المتساوية "أو "المتوازية ". وقــد أعلنــت واشنطن الرسمية دائماً عن رغبتها في رؤية أوروبا المندمجة في كيان موحّد ذي قــوة كافيــة للإسهام مع أميركا في حمل مسؤوليات وأعباء الزعامة العالمية .

كان ذلك هو الخطاب المعلن عن الموضوع ولكن في الواقع كانت الولايات المتحــدة أقــل وضوحاً وأقل إصراراً في هذا السياق. فهل تريد واشنطن فعلاً أن ترى في أوروبا ذلك الشريك المعادل لها بشكل حقيقي في الشؤون العالمية، أو أنها تفضل تحالفاً غير متعادل؟ وعلى ســبيل المثال، فهل الولايات المتحدة مستعدة لمشاطرة أوروبا في الزعامة في الشرق الأوسط، الذي هو منطقة ليست أقرب جغرافيا إلى أوروبا من أميركا فحسب، بل هو أيضاً ذلك المكان الذي توجد فيه مصالح قائمة منذ زمن طويل لعدة دول أوروبية؟ وإن قضية إسرائيل تقفز فوراً إلى الــذهن هنا.وكذلك، فإن الخلافات الأميركية الأوروبية في شأن إيران والعراق كانت قد عوملت من قبل الولايات المتحدة بوصفها قضية مثارة بين أطراف متعادلة بل كمسألة تتسم بوجود أطراف يحتل بعضها منزلة أدنى من البعض الآخر .

والغموض في شأن درجة الدعم الأميركي للوحدة الأوروبية يمتد أيضاً إلى القضية المتعلقة بكيفية تعريف هذه الوحدة، ولا سيما بما يخص أي دولة، إذا وجــدت، ســوف تقــود أوروبــا الموحدة. وقد شجعت واشنطن موقف لندن السلبي إزاء توحيد أوروبا بــالرغم مــن أنهــا، أي واشنطن، أظهرت تفضيلاً واضحاً للزعامة الألمانية، وليس الفرنسية، في أوروبا. وكــان ذلــك مفهوما في ضوء الاندفاع التقليدي للسياسة الفرنسية، ولكن كان للتفضيل تأثير في عدم تشــجيع

الظهور في الوقت المناسب لوفاق تكتيكي فرنسي بريطاني يهدف إلى مقاومة ألمانيا، وفي عدم التشجيع أيضاً للغزل الفرنسي مع موسكو بغية مواجهة التحالف الأميركي الألماني .

إن ظهور أو ولادة أوروبا موحدة فعلاً، ولاسيما إذا حدث ذلك بدعم أميركي بنّاء سوف يتطلب تغييرات هامة في بنية وأعمال حلف الأطلسي، وفي الرابطة الرئيسة بين أميركا وأوروبا. فالناتو لا يقدم آلية العمل الرئيسة لممارسة النفوذ الأميركي المتعلق بالشؤون الأوروبية فحسب، بل يقدم أيضاً الأساس للوجود العسكري الأميركي الحرج على الصعيد السياسي في أوروبا الغربية. ومهما يكن الأمر، فإن الوحدة الأوروبية سوف تتطلب تلك البنية التي تتكيّف مع الحقائق الجديدة لحلف يعتمد على طرفين متعادلين بدرجة أكبر أو أقل، عوضاً عن ذلك الحلف الذي يضم، إذا استعملنا تعابير تقليدية في هذا المجال، دولة مهيمنة ودولاً أخرى تابعة. كانت هذه القضية قد أغفلت إلى حد كبير حتى الآن، بالرغم من الخطوات المتواضعة التي اتخذت في العام 1996 لتحسين دور الاتحاد الأوروبي الغربي ضمن الناتو، ودور التحالف العسكري بين الدول الأوروبية الغربية عموماً. وهكذا، فإن الاختيار الحقيقي لأوروبا موحدة سوف يستوجب إعادة تنظيم بعيدة المدى للناتو، مما سيضعف حتماً السيادة الأميركية ضمن الحلف.

وباختصار، فإن الجيواستراتيجية الأميركية البعيدة الأمد لأوروبا سوف تخاطب على نحو واضح قضايا الوحدة الأوروبية والشراكة الحقيقية مع أوروبا. فالأميركي الذي يرغب فعلاً في أوروبا الموحدة وبالتالي الأكثر استقلالية سوف يترتب عليه أن يرمي بثقله خلف تلك القوات الأوروبية الملتزمة فعلاً بالتكامل السياسي والاقتصادي لأوروبا. وإن مثل هذه الاستراتيجية سوف تعني أيضاً التخلص من آخر بقايا أو آثار تلك العلاقة الأميركية البريطانية الخاصة التي كانت مقدسة ومبجلة في يوم ما.

وكذلك سوف يترتب على السياسة المتعلقة بأوروبا الموحدة أن تخاطب، وإن بالاشتراك مع الأوروبيين، القضية العالية الحساسية المتعلقة بالأبعاد الجغرافية لأوروبا. فكم يجب أن يمتد الاتحاد الأوروبي نحو الشرق؟ وهل يجب أن تكون الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي متماثلة أو متطابقة مع خط الجبهة الشرقية للناتو؟ فالقسم الأول هو مسألة تخص بدرجة أكبر القرار الأوروبي، ولكن أي قرار أوروبي في شأن هذه القضية سوف تكون له تأثيرات مباشرة في قرار الناتو. أما القسم الثاني، عموماً، فهو يخص الولايات المتحدة، كما أن الصوت الأميركي في الناتو سيبقى حاسماً. وفي ضوء الاجماع المتزايد في مايخص الرغبة في إدخال دول أوروبا الوسطى إلى كل من الاتحاد الأوروبي والناتو، فإن المعنى العملي لهذه المسألة يركز الاهتمام على الموقف المستقبلي لجمهوريات البلطيق وربما أيضا لموقف أوكرانيا .

وهكذا يوجد تشابك بين الأزمة الأوروبية التي نوقشت أعلاه من ناحية، وبين الأزمة الأخرى المتعلقة بروسيا. ومن السهل أن نرد على السؤال المتعلق بمستقبل روسيا بالإعلان عن تفضيل دولة روسية ديموقراطية، ومرتبطة على نحو وثيق بأوروبا. وهكذا يفترص أن تكون روسيا الديمقراطية أكثر تعاطفاً مع القيم التي تأخذ بها أميركا وأوروبا، وبالتالي، يكبر احتمال أن تصبح روسيا شريكاً صغيراً في تشكيل أوراسيا التي تكون أكثر استقراراً ورغبة في التعاون. ولكن طموحات روسيا يمكن أن تذهب إلى أبعد من حصولها على الاعتراف والاحترام بوصفها دولة ديمقراطية. ففي مؤسسة السياسة الخارجية الروسية (المؤلفة في معظمها من مسؤولين سوفييت سابقين)، لا تزال تنمو رغبة عميقة الجذوز في دور أوراسي خاص، وهي الرغبة التي تؤدي لا حقاً إلى سيطرة موسكو على دول الاتحاد السوفييتي السابق التي استقلت حديثاً.

وفي هذا السياق، فحتى السياسة الغربية الودية ينظر إليها من قبل بعض الأعضاء المؤثرين في هيئة صنع القرار الروسية على أنها معدة لحرمان روسيا من المطالبة المحقة بموقف أو دور عالمي. وعن ذلك يقول اثنان من الجيوبوليتيين الروس:

"إن الولايات المتحدة ودول حلف الناتو تعمل،في الوقت الذي تستبعد فيه مسألة احترام الذات في روسيا إلى أقصى حد ممكن، وعلى نحو ثابت ومتماسك، على تدمير الأسس الجيوبوليتية التي تستطيع، إن نظرياً على الأقل، أن تسمح لروسيا بأن تأمل تحقيق موقف القوة الثانية في السياسة العالمية، والذي كان يتمتع به الاتحاد السوفييتي".

وفضلاً عن ذلك، ينظر إلى أميركا على أنها تتبع سياسة تتم فيها إقامة:

"التنظيم الجديد للمنطقة الأوروبية الذي يتم تصميمه من قبل الغرب، والذي يبني، من حيث الجوهر، على فكرة الدعم، في هذا الجزء من العالم، لدول قومية ضعيفة وصغيرة نسبياً وجديدة، من خلال جعلها تقترب بدرجة أكبر أو أقل من الناتو والاتحاد الأوروبي، لتقوية علاقاتها بهذه التنظيمات"[1].

إن هاتين الفقرتين تحددان جيداً، وإن مع شيء من العداء، الأزمة التي تواجهها الولايات المتحدة. فإلى أي حد يجب أن تتم مساعدة روسيا اقتصادياً، الأمر الذي يقويها حتماً سياسياً

---

[1] أ. بوغاتوروف وف. كريمينوك (كلاهما يعملان مدرسين كبيرين في معهد الولايات المتحدة وكندا) في "العلاقات الراهنة والآفاق المستقبلية للتفاعل المتبادل بين روسيا والولايات المتحدة"،مجلة "المجلة المستقلة "28 حزيران، 1996.

وعسكرياً، وإلى أي حد أيضاً يجب أن تتم المساعدة في الوقت ذاته للدول المستقلة حديثاً في الدفاع عن استقلالها وتدعيمه؛ وهل تستطيع روسيا أن تكون قوية وديمقراطية في آن واحد؟ وإذا أصبحت هذه الدولة أي روسيا قوية ثانية، ألن تسعى إلى استرجاع سيطرتها الإمبريالية المفقودة، وهل تستطيع عندئذ، أن تكون إمبراطورية وديمقراطية معاً؟

إن السياسة الأميركية إزاء المحاور الجيوبوليتية الحيوية لأوكرانيا وأذربيجان لا يمكنها أن تغفل هذه القضية وهكذا تواجه أميركا أزمة صعبة في ما يخص التوازن التكتيكي والهدف الاستراتيجي. وإن استعادة العافية الداخلية لروسيا هي أمر ضروري لجعلها ديمقراطية المنحى، ولإضفاء الطابع الأوروبي الفعلي عليها. ولكن أي استعادة لقدرتها الإمبريالية سوف تكون غير ملائمة لكلا هذين الهدفين. وفضلاً عن ذلك، فعلى هذه القضية ذاتها يمكن أن تنشأ الخلافات بين أميركا وبعض الدول الأوروبية، وخاصة عندما يتوسع الناتو والاتحاد الأوروبي. فهل يجب أن تعتبر روسيا مرشحة للعضوية المحتملة في أي من هذين التنظيمين؟ وماذا عن أو كرانيا في هذه الحال؟ إن ثمن استبعاد روسيا يمكن أن يكون عالياً، ولكن نتائج إضعاف أي من الاتحاد الأوروبي والناتو يمكن أن يكون مدعاة لعدم الاستقرار .

ثمة حالة مهمة أخرى من عدم اليقين تخيم على المنطقة الكبيرة من ناحية والمائعة جيوبوليتياً من ناحية ثانية في أوراسيا الوسطى، وتزداد حدة بسبب عدم المناعة المحتملة للمحورين التركي والإيراني. ففي المنط

قة الممتدة من القرم في البحر الأسود وعلى نحو مباشر إلى الشرق على امتداد الحدود الجنوبية الجديدة لروسيا، مروراً بمقاطعة "كين جيانغ" الصينية. ثم نحو اشمال إلى شرق البحر المتوسط، ورجوعاً إلى القرم ذاته، يعيش نحو400 مليون إنسان في 25 دولة، علماً أن أغلبهم تقريباً ينتمون إلى اثنية وديانة واحدة، بينما لا تنعم أي دولة من كل هذه الدول، وبشكل عملي، بالاستقرار السياسي. إن بعض هذه الدول هو على وشك امتلاك الأسلحة النووية.

إن هذه المنطقة الكبيرة جداً والتي تمزقها الكراهية وتحيط بها دول مجاورة قوية منافسة يحتمل أن تصبح ميدان قتال رئيسياً إما للحروب بين الدول الأمم أو، وباحتمال أكبر، لممارسة أعمال العنف الأثني والديني الطويل الأمد. وإن تصرف الهند بوصفها قيداً او عنصراً مستغلاً لبعض الفرص بغية فرض إرادتها على الباكستان، سوف يؤثر إلى حد كبير في البعد الإقليمي للصراعات المحتملة. اما مصادر التوتر والإجهاد الداخلية ضمن إيران وتركيا فلا يحتمل أن تزداد سوءاً فحسب بل ستعمل أيضاً إلى حد كبير على إضعاف الدور المؤدي إلى الإستقرار

الذي تلعبه هاتان الدولتان في هذه المنطقة البركانية. وسوف تجعل هذه التطورات بدورها عملية استيعاب الدول الجديدة في آسيا الوسطى أكثر صعوبة للمجتمع الدولي بينما تؤثر أيضاً وعلى نحو سبلي في أمن منطقة الخليج [العربي] الذي" أي الأمن"تسيطر عليه أميركا. وفي أي حال فمن الممكن أن تواجه أميركا والمجتمع الدولي معاً في هذه المنطقة تحدياً سوف يفاقم الأزمة التي حدثت مؤخراً في يوغسلافيا السابقة.

1ـ المنطقة العالمية التي ينشط فيها العنف2ـ مناطق الاضطراب والنزاع والعنف 3ـ المحيط الهندي 4ـ السودان 5ـ مصر 6ـ المملكة العربية السعودية 7ـ إيران 8ـ الباكستان 9ـ الهند 10ـ الصين 11ـ أفغانستان 12ـ العراق 13ـ سورية 14ـ تركيا 15ـ البحر الأسود 16ـ بحر قزوين 17ـ توركمنستان 18ـ أوزباكستان 19ـ طاجاكستان 20ـ كورغستان 21ـ كازاخستان 22ـ روسيا.

أن التحدي الممكن للسيادة الأميركية الذي تشكله الأصولية الإسلامية يمكن أن يكون جزءاً من المشكلة في هذه المنطقة غير المستقرة. وهكذا تستطيع الأصولية الإسلامية باستغلالها العداء الديني لطريقة الحياة الأميركية والإستفادة من النزاع العربي الإسرائيلي أن تسقط عدة حكومات شرق أوسطية مؤيدة للغرب وتشكل خطراً في نهاية المطاف على المصالح الإقليمية الأميركية ولا سيما في منطقة الخليج [العربي]. ومهما يكن الأمر فما لم يتوفر تماسك سياسي، ومع عدم وجود دولة إسلامية واحدة قوية فعلاً، فإن التحدي الذي تشكله الأصولية الإسلامية سوف يفتقر إلى لب أو قلب جيوبوليتي وبالتالي سوف يزيد إحتمال تعبيره عن ذاته عبر نشر الإرهاب .

نجمت القضية الجيواستراتيجية ذات الأهمية الحرجة من ظهور الصين كقوة رئيسية، فالنتيجة الأكثر إثارة سوف تأتي من إختيار الصين، بعد تحولها إلى النظام الديمقراطي والسوق الحرة ، الدخول إلى إطار تعاون إقليمي آسيوي أكبر. ولكن لنفترض أن الصين لم تتحول إلى دولة ديمقراطية واستمرت في المقابل في النمو في القوة الاقتصادية والعسكرية يمكن عندئذ أن تظهر (الصين العظمى) مهما كانت رغبات وحسابات جيرانها. وإن أي جهد يهدف إلى منع حدوث ذلك يستطيع أن يؤدي إلى نزاع حاد مع الصين وإن مثل هذا النزاع يمكنه أن يخلق التوتر في العلاقات الأميركية اليابانية لأن أحداً لا يمكنه التأكيد أن اليابان سوف تريد أن تسير على خطا أميركا في احتواء الصين وبالتالي يمكن لذلك أن يترك تأثيرات ثورية غالباً على تحديد طوكيو لدور اليابان الإقليمي وربما يؤدي ذلك أيضاً إلى إنهاء الوجود الأميركي في الشرق الأقصى. ومهما يكن الأمر فإن للتكيف مع الصين واستيعابها ثمناً أيضاً، فقبول الصين بوصفها قوة إقليمية ليس مسألة تتعلق بمجرد تطبيق شعار ما ولا بد أن يكون ثمة خلفية لمثل

هذا البروز الإقليمي . ولكي نعبر عن هذا الموضوع بشكل مباشر يجب أن نعرف مدى ما تقبل به أميركا من تنامي نفوذ الصين وأين يتم هذا التنامي، وذلك كجزء من سياسة إدخال الصين على نحو ناجح إلى الشؤون العالمية. والسؤال الآخر هنا هو ما هي المناطق الموجودة خارج نصف قطر الاهتمامات السياسية للصين الآن والتي يمكن أن تنضم أو تسلم إلى الإمبراطورية الصينية التي تبرز إلى الوجود ثانية ؟

وفي هذا السياق فإن إبقاء الوجود الأميركي في كوريا الجنوبية يصبح مهما بشكل خاص، فبدونه يصعب أن نتصور استمرار الترتيبات الدفاعية الأميركية اليابانية في شكلها الحالي لأن اليابان سوف تضطر لأن تصبح ذات اكتفاء ذاتي أكبر من الناحية العسكرية. ولكن أي تحرك نحو إعادة توحيد الكوريتين يحتمل أن يشوش على خلفية الوجود العسكري الأميركي المستمر في كوريا الجنوبية. ويمكن لكوريا المعادة توحيدها أن تختار عدم استمرار الحماية العسكرية الأميركية وهذا يمكن أن يكون بالفعل الثمن الغالي الذي تتحمله الصين من خلال رمي ثقلها الحاسم وراء إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وباختصار فإن إدارة أو ممارسة الولايات المتحدة لعلاقتها مع الصين سوف تكون لها حتماً تأثيرات أو نتائج مباشرة على استقرار العلاقات الأمنية المثلثية الأميركية اليابانية الكورية.

وأخيراً يجب أن نلاحظ باختصار بعض حالات الطوارئ المتضمنة للإنحيازات السياسية المستقبلية وهو ما سوف يناقش بالتفصيل في فصول متعلقة به. ففي الماضي كانت الشؤون الدولية تحكم إلى حد كبير بالنزاعات بين دول منفردة على السيطرة الإقليمية وبالتالي، فإنه يمكن أن تضطر الولايات المتحدة لأن تقرر كيف تتكيف مع التحالفات الإقليمية التي تسعى إلى إخراج أميركا من أوراسيا مما يهدد موقف أو هيبة أميركا بوصفها قوة عالمية. ومهما يكن الأمر فإن قيام أو عدم قيام مثل هذه التحالفات بتحدي السيادة الأميركية سوف يعتمد في الواقع وإلى حد بعيد على مدى فعالية استجابة أو رد الولايات المتحدة على الأزمات الكبرى المحددة هنا.

من المحتمل أن يكون أخطر السيناريوهات هو الذي يتمثل في التحالف بين الصين و روسيا وربما إيران أيضا فيكون تحالفا (مضاداً للهيمنة) لا تجمعه الإيديولوجية وإنما تجمعه التظلمات أو حالات الضيم التي يكمل بعضها البعض الآخر. وسوف يذكر ذلك من حيث أبعاده بالتحدي الذي شكلته في يوم ما الكتلة الصينية السوفييتية بالرغم من أن الصين ستكون القائد في هذه المرة بينما تكون روسيا الطرف التابع. ولاستبعاد هذا الاحتمال مهما كان بعيداً عن الحدوث يقتضي أن تظهر الولايات المتحدة مهارة جيواستراتيجية على الحدود المحيطية الغربية والشرقية الجنوبية لأوراسيا في آن .

أما التحدي المحدود لدرجة أكبر على الصعيد الجغرافي، وإن كان أكثر أهمية غالباً، فهو الذي يمكن أن يضم المحور الصيني الياباني غداة انهيار الوضع الأميركي في الشرق الأقصى، ولدى حدوث تغير ثوري في النظرة العالمية لليابان فهو سيجمع قوة شعبين منتجين على نحو استثنائي، ويستطيع أن يستغل شكلاً ما من (النزعة الآسيوية) بوصفها عقيدة موحدة ضد الاميركيين. ومهما يكن الأمر فلا يبدوا محتملاً في المستقبل المنظور أن الصين واليابان سوف تشكلان تحالفاً إذا أخذنا في الاعتبار الخبرة التاريخية الحديثة، وبالتالي يجب على السياسة الأميركية البعيدة النظر في الشرق الأقصى ان تكون قادرة بالتأكيد على منع حدوث هذا الاحتمال. وكذلك فالأمر البعيد جداً، وإن لم يكن مستبعداً كلياً، هو احتمال حدوث تحالفات أوروبية كبيرة جديدة، تشمل إما التواطؤ الألماني الروسي أو الوفاق الفرنسي الروسي. وثمة سوابق تاريخية واضحة لكلا هذين التحالفين، وبالتالي يمكن لأي منهما أن يظهر إلى الوجود إذا توقفت لسبب أو لآخر عملية توحيد أوروبا أو إذا ساءت العلاقات بين أوروبا وأميركا على نحو حاد. وفي الواقع، ففي الاحتمال الأخير يمكن للمرء أن يتصور تقارباً أوروبياً روسيا يهدف إلى استبعاد أميركا من القارة وفي هذه المرحلة تبدوا كل هذه الاحتمالات غير ممكنة فهي لا تحتلج إلى إساءة شاملة لإدارة أميركا لسياستها الأوروبية فحسب بل تحتاج أيضاً إلى إعادة توجه درامية من قبل الدول الأوروبية الرئيسية.

ومهما كان المستقبل، فمن المنطقي أن نستنتج أن السيادة الأميركية على القارة الأوراسية سوف تواجه بالاضطراب والشغب وربما"على الأقل" بالعنف المتقطع، ومن المحتمل أن تكون السيادة الأميركية غير منيعة إزاء التحديات الجديدة سواء من قبل المنافسين الإقليميين أو التجمعات الجديدة. وإن النظام العالمي الأميركي المسيطر حالياً والذي نجد فيه (أن خطر الحرب مستبعد الآن) يحتمل أن يكون مستقراً فقط في تلك الأجزاء من العالم التي تعتمد فيها السيادة الأميركية الموجهة بجيواستراتيجية طويلة الأمد على أنظمة اجتماعية سياسية متناغمة ومنسجمة ومرتبطة معاً بإطارات عمل متعددة الأطراف وخاضعة للسيطرة الأميركية .

الفصل الثالث

رأس الجسر الديمقراطي

أن أوروبا هي حليف طبيعي لأميركا. وهي تشاطرها نفس القيم، وتشتركان معاً بصورة رئيسية في نفس الإرث الديني، وتمارسان نفس السياسات الديمقراطية، وهي، أي، أوروبا مسقط رأس الأغلبية العظمى من الأميركيين. وإذ تسعى أوروبا حالياً إلى دمج دولها المستقلة (التي كانت كل منها تشكل دولة/ أمة) في اتحاد اقتصادي متخطٍ للحدود و في نهاية المطاف إلى اتحاد سياسي، فهي إنما تحدد أيضاً الطريق إلى أشكال أكبر من التنظيمات ما بعد القومية والخارجة عن الرؤى الضيقة والنزعات أو الأهواء المدمرة لعصر القومية. وهي تشكل الآن فعلا المنطقة الأكثر تنظيماً في العالم على أساس تعدد الأطراف. وسوف يشكل النجاح في توحيدها السياسي كياناً واحداً يضم نحو 400 مليون إنسان يعيشون تحت سقف (ديمقراطي، ويتمتعون بمستوى معيشة مماثل للمستوى الموجود في الولايات المتحدة .وإن أوروبا الجديدة هذه ستكون حتماً قوة (دولة) عالمية .

تعمل أوروبا أيضا بوصفها نقطة انطلاق للتوسع إلى عمق أوراسيا. فتوسعها نحو الشرق يدعم الاقتصاد الديمقراطي لأعوام التسعينات. وهي سوف تضاهي في المستويين السياسي والاقتصادي البعد الحضاري الأساسي لأوروبا السابقة أو ما كان يعرف بأوروبا البطرسية (نسبة إلى بطرس الرسول) حسبما كانت قد عرفت وفق الإرث الديني القديم والمشترك لأوروبا والذي اشتق من المسيحية ذات الطقوس الغربية. كانت أوروبا هذه قد وجدت في زمن ما يعود قبل عصر القوميات. وحتى قبل التقسيم الحديثلاوروبا إلى نصفين محكومين أو مسيطر عليهما من قبل الأمريكيين والسوفييت. وان أوروبا هذه سوف تمارس جذيا مغناطيسيا على الدول الموجودة في الشرق الأبعد وتبني شبكة من الارتباطات بأوكرانيا، وبيلاروسيا، وروسيا، حيث تعتمد فيها مبادئ ديمقراطية مشتركة. وفي نهاية المطاف يمكن لأوروبا هذه أن تصبح أحد الأعمدة الحيوية لبنية أمن وتعاون أوراسية أكبر وبرعاية أميركية .

1	منظمة التعاون والأمن الأوروبية	15	يوغسلافيا	30	الاتحاد الأوروبي	45	أوكرانيا
2	بولونيا	16	الناتو	31	ألمانيا	46	كورغوستان
3	جمهورية التشيك	17	الولايات المتحدة	32	فرنسا	47	اوزبكستان
4	سلوفاكيا	18	كندا	33	إيطاليا	48	نوركستستان
5	هنغاريا	19	تركيا	34	لوكسمبورج	49	طاجكستان
6	بلغاريا	20	ايسلندا	35	هولندا	50	أرمينيا
7	رومانيا	21	نروج	36	البرتغال	51	أذربيجان
8	استونيا	22	الاتحاد الأوروبي	37	أسبانيا	52	جورجيا
9	لاتفيا	23	ايرلندا	38	المملكة المتحدة	53	سويسرا
10	ليتوانيا	24	النمسا	39	روسيا	54	ليشتنشتاين
11	ألبانيا	25	السويد	40	بيلاروسيا		
12	سلوفينيا	26	فلندا	41	أوكرانيا		
13	كروانيا	27	اليونان	42	مولدوفا		
14	البوسنة والهرسك	28	الدانمرك	43	مولدوفا		
		29	بلجيكا	44	كازاخستان		

ولكن، وقبل كل شيء فإن أوروبا هي رأس جسر جيوبوليتي رئيسي لأمريكا في القارة الاوراسية، وإن الرهان الجيواستراتيجي لأميركا هو كبير جداً. وخلافاً لارتباطات أميركا باليابان فإن الحلف الأطلسي يعمق النفوذ السياسي والقوة العسكرية الأميركيين بشكل مباشر في البر الاوراسي. وفي هذه المرحلة من العلاقات الأميركية الأوروبية حيث لا تزال الدول الأوروبية الحليفية تعتمد إلى حد كبير على الحماية الأمنية الأميركية فإن أي توسع في مساحة أوروبا يصبح أوتوماتيكياً توسعاً في حجم النفوذ الأميركي المباشر أيضاً. وفي المقابل فبدون ارتباطات وثيقة عبر الأطلسي سرعان ما تتلاشى السيادة الأميركية في اوراسيا وبالتالي فإن السيطرة الأميركية على المحيط الأطلسي وقدرتها على نقل النفوذ والقوة إلى أماكن أعمق في اوراسيا سوف يحد منهما على نحو حاد.

ومهما يكن الأمر فإن المشكلة هي أمة لا توجد فعلاً. "فأوروبا "كهذه هي رؤية، أو مفهوم، أو هدف، ولكنها لم تصبح حقيقية أو واقعاً حتى الآن. إن أوروبا الغربية هي سوق مشتركة فعلا ولكنها لا تزال بعيدة عن كونها كياناً سياسياً واحداً. ولا بد أن تتشكل أوروبا السياسية وتظهر إلى الوجود، وقد قدمت الأزمة في البوسنة برهانا مؤلما على الغياب الدائم لأوروبا، إذ كانت لا تزال ثمة حاجة إلى تقديم براهين في هذا السياق، وإن الحقيقة المرة هي أن أوروبا الغربية، وأوروبا الوسطى بدرجة أكبر أيضاً لا تزالان محميتين أميركيتين إلى حد كبير، علماً أن الدول الحليفة فيهما تذكرنا بالاقطاعات والبلدان القديمة التي كانت تدفع الجزية إلى الفاتحين، وذلك ليس بالأمر الصحيح سواء بالنسبة إلى أمريكا أو إلى الدول الأوروبية .

فالأمور تزداد سوءاً بالتراجع الأكثر انتشاراً في الحيوية الداخلية لأوروبا. فهنا نجد أن شرعية كل النظام الاجتماعي الاقتصادي الراهن وحتى الاحساس السائد من الهوية الأوروبية تبدو غير منيعة، ويمكن للمرء أن يكتشف في عدد من الدول الأوروبية وجود أزمة ثقة وفقداناً للحركة الخلاقة إضافة إلى الوضع الداخلي الذي يتسم بالانعزالية والهروبية من المآزق الكبرى للعام، وليس واضحاً ما إذا كان معظم الأوروبيين يريدون أن تكون أوروبا قوة (دولة) كبرى، أو ما إذا كانوا مستعدين لأن يفعلوا ما تحتاج إليه هذه القارة لكي تصبح قوة (دولة) كبرى. فحتى من بقي من الأوروبيين المعادين للسيطرة الأميركية والذين هم ضعفاء الآن، يثيرون السخرية والتشاؤم لأنهم اكتشفوا "الهيمنة" الأميركية فعلاً ولكنهم يرتاحون في الالتجاء إليها.

كانت القوة المحركة السياسية لتوحيد أوروبا تدفع في يوم ما بثلاثة حوافز هي "ذكريات الحربين العالميتين المدمرتين، والرغبة في استعادة الاقتصاد المزدهر، وعدم الأمن الناجم عن الخطر السوفييتي. ومهما يكن الأمر، فقد بدأت هذه الحوافز الثلاثة تتلاشى في منتصف أعوام التسعينات، فاستعادة الاقتصاد المزدهر تحققت إلى حد كبير. وفي المقابل فإن المشكلة التي تواجهها أوروبا على نحو متنام هي المتعلقة بنظام الضمان الجماعي الذي يشكل عبئاً متزايداً ويستنزف حيويتها الاقتصادية، بينما نجد أن المقاومة الانفعالية لأي إصلاح على حساب المصالح الخاصة توجه الاهتمام السياسي الأوروبي إلى الداخل وقد اختفى الخطر السوفيتي، بينما لم تترجم رغبة بعض الأوروبيين في الاستقلال عن الوصاية أو النفوذ الأميركي إلى حافز ملزم لتوحيد القارة.

ولكن القضية الأوروبية كانت ولا تزال تقوى بالقوة الدافعة البيروقراطية التي ولدتها الآلية المؤسساتية الكبيرة التي خلقتها بدورها السوق الأوروبية وخليفتها الاتحاد الأوروبي. ولا تزال فكرة الوحدة تتمتع بدعم شعبي كبير وإن كانت تميل إلى الفتور، وتفتقر إلى الحماس

والإحساس بضرورة العمل من أجلها. وعموماً فإن أوروبا الغربية الحالية تنقل انطباعاً عن أنها تضم مجموعة مجتمعات مضطربة وتفتقر إلى التركيز ومرتاحة بالرغم من الإحساس بالقلق اجتماعياً ناهيك بكونها لا تشترك في أي رؤية أكثر اتساعاً، وهكذا فإن الوحدة الأوروبية هي إجراء أو عملية ما (على غرار عملية السلام) وليست قضية بحد ذاتها .

ومع ذلك فثمة نخبتان سياسيتان حاكمتان في دولتين أوروبيتين بارزتين، هما فرنسا وألمانيا بقيتا ملتزمتين إلى حد كبير بهدف تشكيل وتحديد دولة أوروبية ستكون أوروبا بحق وحقيق. وبالتالي فهما، أي فرنسا وألمانيا، مهندستان رئيسيتان لأوروبا، وإذ تعملان معاً فإنهما تبنيان أوروبا الجديرة بماضيها وبقدرتها، ولكن كل دولة منهما تلتزم برؤية وتصميم مختلفين إلى حد ما وليست أي واحدة منهما قوية بما فيه الكفاية لكي تصبح صاحبة الكلمة الأولى في هذا المجال.

إن هذا الشرط يخلق للولايات المتحدة فرصة خاصة لتدخل الحاسم فهي ترى ضرورة الانخراط في العمل المؤدي إلى وحدة أوروبا، وإلا فإن عملية التوحيد يمكن أن تتوقف ثم تتراجع تدريجياً. ولكن أي انخراط أميركي فعال في بناء أوروبا لابد أن يقاد مع وضوح في التفكير الأميركي في ما يتعلق بنوع الدولة الأوروبية التي تفضلها أميركا وتكون مستعدة لدعمها، فهل تريدها أن تكون شريكاً مساوياً لها أم مجرد حليف صغير، وكذلك في ما يتعلق بالحجم الفعلي لكل من الاتحاد الأوربي (EU) وحلف الأطلسي (NATO). ويتطلب الأمر أيضاً التعامل بدقة مع المهندسين الرئيسيين في أوروبا (ذكر سابقاً).

العظمة والتحرير

إن فرنسا تسعى إلى أن تتجسد ثانية في أوروبا، ولكن ألمانيا تأمل في التحرر والإنعتاق عبر أوروبا، وان هذين الحافزين المختلين يسيران مسافة بعيدة نحو تفسير وتحديد جوهر التصميم البديل الفرنسي والألماني لأوروبا .

فبالنسبة إلى فرنسا تعتبر أوروبا وسيلة لاستعادة العظمة السابقة لفرنسا. وحتى قبل الحرب العالمية الثانية قلق المفكرون الفرنسيون الجديون في الشؤون الدولية إزاء التراجع المستمر لأهمية أوروبا في شؤون العالم. وفي أثناء عدة عقود من فترة الحرب الباردة، تحول هذا القلق إلى حقد على السيطرة "الانغلوساكسونية" على الغرب هذا إذا أغفلنا الازدراء لأمركة "الثقافة الغربية". وهكذا كان قلق أوروبا حقيقة حسب كلمات الجنرال ديغول "من الأطلسي إلى الاورال" هو الدواء الشافي لهذا الوضع الراهن. وبما أن أوروبا هذه والتي ستقاد من باريس سوف تعيد لفرنسا ثانية تلك العظمة التي لا يزال الفرنسيون يشعرون بها، فإنها أي أوروبا تبقى قدراً خاصاً لدولتهم .

وبالنسبة إلى ألمانيا فإن الالتزام بأوروبا هو أساس تحريرها وانعتاقها بينما تعتبر علاقتها الودية بأميركا مهمة لأمنها، وهكذا، فإن أوروبا المستقلة على نحو اكثر جزماً عن أميركا ليست خياراً قابلاً للحياة، ففي ما يتعلق بألمانيا نجد أن التحرير+ الأمن= أوروبا + أميركا. فهذه المعادلة تحدد وضع ألمانيا وسياستها مما يجعل من ألمانيا مواطناً صالحاً فعلاً لأوروبا، وفي الوقت نفسه تكون هي أي ألمانيا أقوى داعم أوروبي لأميركا.

وترى ألمانيا في التزامها المتحمس بأوروبا نوعاً من التطهر التاريخي، أو استعادة "لأوراق اعتمادها" (تعبير دبلوماسي) المعنوية والسياسة. وإذ تعيد ألمانيا نفسها إلى أوروبا، فإنها تستعيد عظمتها أيضاً بينما تحقق تلك المهمة التي لن تعبئ أوتوماتيكيا الأحقاد والمخاوف الأوروبية ضدها. وإذا كان الألمان يسعون إلى المصلحة الوطنية الألمانية، فإن ذلك يجعلهم يخاطرون بتغريب أوروبيين آخرين. أما إذا كان هؤلاء الألمان يطورون أو يحسنون المصلحة الأوروبية المشتركة فإنهم سوف يكسبون الدعم والاحترام الأوروبيين.

كانت فرنسا حليفاً موالياً ومخلصاً، مصمماً (عاقداً العزم) في القضايا الرئيسة للحرب الباردة. ووقفت كتفاً إلى كتف مع أميركا عندما نشبت الأزمات ولم يكن ثمة شك في موقف فرنسا الثابت سواء في أثناء حصاريّ برلين أو في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، ولكن دعم فرنسا لحلف الأطلسي أعيق بالرغبة الفرنسية "المتزامنة" الهادفة إلى ضمان هوية سياسية

فرنسية "المتزامنة" الهادفة إلى ضمان هوية سياسية فرنسية منفصلة، وإلى المحافظة على حرية العمل اللازمة لهذه الدولة ولا سيما في الأمور التي تخص الوضع العالمي لفرنسا أو التي لها علاقة بمستقبل أوروبا.

يوجد عنصر استحواذ خادع في انشغال النخبة السياسية الفرنسية بالمفهوم المتمثل في أن فرنسا ما تزال قوة (دولة) عالمية. فعندما أعلن رئيس الوزراء آلان جوبيه، شأنه شان من سبقوه، في الجمعية الوطنية الفرنسية في أيار 1995 أن "فرنسا تستطيع، ويجب، أن تضمن مهمتها أو دورها كقوة عالمية"، فإن الحضور أطلقوا عاصفة تصفيق تلقائية. وهكذا فإن الإصرار الفرنسي على تطوير الرادع النووي كان نابعاً غالباً من وجهة النظر القائلة إن فرنسا سوف تحسن بذلك حريتها في العمل، وتكسب في الوقت ذاته القدرة على التأثير في قرارات الحياة والموت الأميركية عن أمن التحالف الغربي ككل. ولم يكن سعى فرنسا إلى رفع مستوى وضعها في هذا المجال نابعاً عن الرغبة في الوقوف في وجه الاتحاد السوفييتي لأن الرادع النووي الفرنسي لم يكن له سوى تأثير هامشي، حتى في أفضل حالاته، على إمكانات صنع الحرب السوفييتية وقد شعرت باريس أن أسلحتها النووية الخاصة بها ستعطي فرنسا دوراً في إجراءات (عمليات) اتخاذ القرارات الأكثر خطراً والأعلى مستوى عن الحرب الباردة.

وفي التفكير الفرنسي، فإن امتلاك الأسلحة النووية عزز مطلب فرنسا بأن تصبح قوة عالمية، وأن تملك صوتاً يجب أن يحترم في كل أنحاء العالم. وهو أي هذا الامتلاك عزز على نحو ملموس وضع فرنسا بوصفها إحدى الدول أو الأعضاء الخمسة الذين يملكون حق استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي علماً أن هذه الدول الخمس كلها هي دول نووية. ومن المنظور الفرنسي، فقد كان الرادع النووي البريطاني مجرد امتداد للرادع الأميركي، خاصة في ضوء الالتزام البريطاني بعلاقة خاصة مع أميركا، وبامتناع بريطانيا عن المشاركة في الجهد الهادف إلى بناء أوروبا مستقلة (علماً أن استفادة البرنامج النووي الفرنسي إلى حد كبير من المساعدة الأميركية السرية لم تكن في رأي الفرنسيين ذات أهمية في الحسابات الاستراتيجية لفرنسا). وأخيراً فإن الرادع النووي عزز أيضاً، في الفكر الفرنسي الوضع المسيطر أو القيادي لفرنسا بوصفها دولة قارية بارزة ، أو الدولة الاوروبية الفعلية الوحيدة التي ملكت هذه الميزة .

جرى التعبير أيضاً عن الطموحات العالمية لفرنسا عبر جهودها الحاسمة الهادفة إلى المحافظة على دور أمني خاص في معظم الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية. وبالرغم من الخسارة، وبعد قتال طويل الأمد في فيتنام والجزائر والتخلي عن إمبراطورية أوسع مساحة، فإن هذه المهمة الأمنية والسيطرة الفرنسية المستمرة حتى الآن على جزر متفرقة في المحيط الهادي

(وهي التي أمنت لها أماكن للاختبارات لذرية الفرنسية المثيرة للجدل) عززتـا اقتنـاع النخبـة الفرنسية بأن فرنسا لا تزال فعلاً تملك دوراً عالمياً يجب أن تلعبه، وبالرغم من حقيقة كونها لا تشكل بصورة رئيسية سوى قوة أوروبية ذات مرتبة متوسطة في العصر ما بعد الإمبريالي .

لقد عمل كل ما ذكر أعلاه على المحافظة على طلب فرنسا وعلى حفزهـا أيضـاً علـى الإصرار على هذا الطلب المتمثل في ضرورة إسهامها في القيادة الأوروبية. فمع كون بريطانيا في حالة تهميش ذاتي، ومجرد ملحق أو امتداد للقوة الأميركية وكون ألمانيا مقسمة خلال معظم فترة الحرب الباردة، ومحرومة أو معاقبة بسبب تاريخها في القرن العشرين، استطاعت فرنسـا أن تتمسك بفكرة أو مفهوم أوروبا، وتعتبر نفسها شيئا واحداً معها وتغتصبها أو تدعي هيمنتهـا عليها بوصف هذه الأخيرة متطابقة أو منسجمة مع مفهوم فرنسا عن نفسها .

إن البلاد التي كانت أول من ابتكر فكرة الدولة الأمة ذات السيادة وحولت القومية الى ديانة مدنية وجدت أنه من الطبيعي جداً ان ترى نفسها، وبنفس الالتزام العاطفي الذي كان وظف في يوم ما في ما يعرف بـــ "الوطن" على أنها تجسيد لأوروبا مستقلة ولكنها متحدة، وهكـذا فـإن عظمة أوروبا المقادة من قبل فرنسا ستكون عندئذ عظمة فرنسا أيضاً .

إن هذا العمل أو الاحتراف الخاص، والذي ولد من رحم إحساس عميق بالمصير التاريخي وعزز بزهو ثقافي فريد في نوعه، هو ذو مضامين سياسية كبيرة. وإن المجـال الجيوبـوليتي الرئيس الذي كان على فرنسا أن تبقيه ضمن مدار نفوذها أو على الأقل تمنع السيطرة عليه من قبل دولة أقوى منها يمكن أن يرسم في شكل نصف دائرة. وهو يشمل شبه جزيـرة الإيبريـة والساحل الشمالي لغرب البحر الأبيض المتوسط وألمانيا صعوداً حتى أوروبا الوسطى والشرقية. وليس ذلك هو نصف القطر الأدنى الوحيد للأمن الفرنسي، بل هو أيضـاً المنطقـة الأساسـية للمصالح السياسية الفرنسية ولا يمكن إلا بدعم مضمون من الدول الجنوبية وبضـمان مسـاندة ألمانيا، أن يتم على نحو فعال تحقيق هدف بناء أوروبـا موحـدة ومسـتقلة تقودهـا فرنسـا. ومن الواضح، أن ألمانيا المتنامية القوة سوف تكـون حتمـاً الأصـعب انقيـاداً ضـمن هـذا المدار الجيوبوليتي.

وحسب الرؤيا الفرنسية فإن الهدف الرئيسي من أوروبا الموحدة والمستقلة يمكـن تحقيقـه بالجمع بين توحيد أوروبا بقيادة فرنسا من ناحية، وبين التقليل المتزامن والمنفذ تـدريجياً مـن السيادة الأميركية على القارة من ناحية ثانية . ولكن إذا كانت فرنسا هي التي ستشكل مسـتقبل أوروبا، فيجب أن تعمل في أن على مشاغلة ألمانيا وتقييدها، وتسعى أيضا إلى تجريد واشـنطن

شيئاً فشيئاً من قيادتها السياسية للشؤون الأوروبية. ستكون المآزق السياسية الرئيسة التي تعانيها فرنسا ذات شقين هما: أولاً: كيفية المحافظة على الالتزام الأمني الأميركي بأوروبا، والذي تعرف فرنسا أنه، أي هذا الالتزام، ما يزال ضرورياً، والعمل بثبات على الإقلال من الوجود الأميركي. ثانياً: كيفية المحافظة على الشراكة الفرنسية الألمانية بوصفها المحرك السياسي الاقتصادي المشترك للوحدة الأوروبية وذلك في الوقت الذي تستبعد فيه القيادة الألمانية في أوروبا.

1ـ المدران الجيوبوليتيان لفرنسا وألمانيا المتعلقان بالمصالح الخاصة

2ـ المدار الفرنسي للمصالح الخاصة (انظر اللون)

3ـ المدار الألماني للمصالح الخاصة (انظر اللون)

4ـ البحر الأبيض المتوسط

5ـ البحر الأسود.

لو كانت فرنسا فعلاً قوة عالمية، لما كان من الصعب حل هذه الأزمات في أثناء متابعة تحقيق أو إنجاز الهدف الرئيس لهذه الدولة. ولا توجد أي دولة أوروبية أخرى "ما عدا ألمانيا" تملك نفس هذا الطموح، أو يحفزها نفس الإحساس بالمهمة من هذا النوع. وحتى ألمانيا ربما يمكن أن يتم إغواؤها على قبول القيادة (الزعامة) الفرنسية في دولة أوروبية موحدة، ومستقلة (عن أميركا)، ولكن ذلك لا يحدث إلا إذا شعرت ألمانيا أن فرنسا هي قوة عالمية فعلاً ويستطيع أن تقدم إلى أوروبا ذلك الأمن الذي لا يستطيع أن تقدمه ألمانيا ، ولكن تستطيع أميركا تقديمه بطبيعة الحال .

ومهما يكن الأمر، فإن ألمانيا تعرف الحدود الحقيقية للقوة الفرنسية. وفرنسا أضعف بكثير من ألمانيا أقتصادياً بينما لا تستطيع مؤسستها العسكرية (حسبما أظهرت حرب الخليج في العام 1991)الدخول في المنافسة. وهي "أي فرنسا "جيدة جدا في إخماد الانقلابات العسكرية الداخلية في الدول الإفريقية التابعة لها (السائرة في مدارها)، ولكنها لا تستطيع إلا حماية أوروبا وهي لا تقدر على نقل قوات كبيرة (مهمة) بعيدا عن أوروبا. وعموما، فإن فرنسا لم تعد أكثر أو أقل من قوة (دولة) أوروبية ذات مرتبة متوسطة. وبالتالي فلكي تبني أوروبا، كانت ولا تزال ألمانيا راغبة في مشاطرة الزهو الفرنسي، ولكن ومن أجل الإبقاء على أوروبا آمنة فعلاً،فقد كانت ولا تزال راغبة أيضا في السير خلف القيادة الفرنسية بشكل أعمق. واستمرت في الإصرار على أن يكون ثمة دور رئيس لأميركا في الأمن الأوروبي .

أن هذه الحقيقة التي تعتبر مؤلمة للاحترام الذاتي الفرنسي، ظهرت على نحو أكثر وضوحاً بعد إعادة توحيد ألمانيا. وحتى هذا الوقت، كان الوفاق الفرنسي الألماني قد بدأ فعلاً في شكل قيادة سياسية فرنسية ممتطية بارتياح على الدينامية الاقتصادية الألمانية. وكان هذا الإحساس قد لاءم فعلاً كلا الطرفين. فهو لطف المخاوف الأوروبية التقليدية من ألمانيا، وكان له أثر تقوية وإرضاء الأوهام (المشاعر) الفرنسية بأن خلق انطباعاً عن أن بناء أوروبا يقاد من قبل فرنسا. ويدعم من قبل ألمانيا الغربية ذات الدينامية الاقتصادية.

كان الوفاق الفرنسي الألماني، حتى في ضوء مفاهيمه السيئة، تطوراً إيجابياً خدم أوروبا، ولكن لا يمكن المبالغة بأهمية. وقد عمل على تقديم الأساس الحرج لكل نواحي التقدم التي أنجزت حتى الآن في عملية التوحيد الصعبة لأوروبا. وهكذا، فقد كان منسجماً كلياً أيضاً مع المصالح الأميركية ومع الإبقاء على الالتزام الأميركي القائم منذ زمن طويل برفع مستوى التعاون بين دول أوروبا. وإن انهيار التعاون الفرنسي الألماني سوف يكون نكسة مميتة لأوروبا وكارثة لوضع أميركا في أوروبا .

وعموماً فإن الدعم الأميركي المبدئي مكن فرنسا وألمانيا من دفع عملية توحيد أوروبا إلى الأمام. وفضلاً عن ذلك، فإن إعادة توحيد ألمانيا زادت قوة الحافز الفرنسي لربط ألمانيا في إطار العمل الأوروبي المقيد (أو الرابط لكل الإطراف). وهكذا، ففي 6 "كانون الأول" 1990 التزم الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني بتحقيق هدف أوروبا الفيدرالية، وبعد عشرة أيام أصدر مؤتمر روما لرؤساء حكومات الدول الأوروبية المنعقد لأجل الاتحاد السياسي، وبالرغم من التحفظات البريطانية، تفويضاً واضحاً لوزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة في المجموعة الأوروبية لتحضير مسودة معاهدة عن الاتحاد السياسي. ومهما يكن الأمر، فإن إعادة توحيد ألمانيا غيرت أيضاً وعلى نحو درامي السمات الحقيقية للسياسات الأوروبية. وكانت هزيمة جيوبوليتية لروسيا وفرنسا معاً. فألمانيا الموحدة لم تتوقف فقط عن كونها شريكاً سياسياً صغيراً لفرنسا ولكنها أصبح أتوماتيكياً قوة رئيسية لا ينازعها أحد في أوربا الغربية، أو أصبحت قوة عالمية جزئية، وخاصة عبر إسهاماتها المالية الكبيرة في دعم المؤسسات الدولي الرئيسة[1]. بالتالي خلقت هذه الحقيقة الجديدة نوعاً ما من التحرر المتبادل من الوهم في العلاقة الفرنسية

(1) على سبيل المثال، وكنسبة مئوية من الميزانية العالمية، فإن ألمانيا تسهم ب 5. 28% من ميزانية الاتحاد الأوروبي و8. 22 من ميزانية الناتو، و93. 8% من ميزانية الأمم المتحدة، إضافة إلى كونها تملك أكبر نسبة من أسهم البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتطوير.

الألمانية لأن ألمانيا أصبحت الآن قادرة وراغبة في أن تضع بوضوح رؤيتها الخاصة من أوربا الموحدة وتطوير هذه الرؤية على نحو مكشوف، وذلك من منطلق كونها شريكة لفرنسا وليس بوصفها محمية لهذه الأخيرة

وفي ما يتعلق بفرنسا، فإن ما أصابها من تراجع في وزنها السياسي أملى عليها عدة نتائج سياسية. وأصبح يترتب عليها أن تستعيد "إلى حد ما" نفوذاً أكبر في حلف الأطلسي، علماً أنها كانت قد أضعفت علاقتها به احتجاجاً على السيطرة الأميركية عليه، وكان عليها أيضاً أن تستعيض عن ضعفها النسبي بمناورة دبلوماسية أكبر. فالعودة إلى حلف الأطلسي يمكن أن تمكن فرنسا من التأثير بدرجة أكبر من أميركا. وكذلك فإن الغزل مع موسكو أو لندن يمكن أن يولد ضغطاً من الخارج على أميركا وعلى ألمانيا أيضاً .

وهكذا فقد عادت فرنسا إلى البنية القيادية لحلف الأطلسي كجزء من سياسة المناورة وليس بسبب اقتناعها بذلك. ففي العام 1994، أصبحت فرنسا مرة ثانية عضواً فعالاً حقيقياً في صنع القرارات السياسية والعسكرية لحلف الناتو، وفي العام 1995 أصبح وزيرا الخارجية والدفاع الفرنسيان يحضران على نحو منتظم جلسات حلف الأطلسي. وتم ذلك لقاء ثمن: فما إن عاد الفرنسيون كلياً إلى هذا الحلف، حتى أعادوا تأكيد عزمهم على إصلاح بنية الحلف بغية خلق توازن أكبر بين القيادة الأميركية والمشاركة الأوربية لها. وأرادوا أن يكون للأوربيين (دول الحلف الأوربية) تأثير أهم ودور أكبر في هذا الحلف. وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية الفرنسية، إيرفيه دي شاريت في كلمة له بتاريخ 8 نيسان 1996 حيث قال: "بالنسبة إلى فرنسا فإن الهدف الرئيس (لإقامة العلاقات الودية) هو تأكيد الهوية الأوروبية ضمن الحلف الذي هو ذو مصداقية على الصعيد العملياتي وذو وضوح على الصعيد السياسي".

وفي الوقت ذاته، كانت باريس مستعدة تماماً لأن تستثمر تكتيكياً ارتباطاتها التقليدية بروسيا لكي تقيد السياسة الأوروبية لأميركا ولكي تحيي، كلما كان الأمر ملائماً، الوفاق الفرنسي البريطاني القديم لمواجهة وامتصاص السيادة الأوروبية المتنامية لألمانيا. واقترب وزير الخارجية الفرنسي من قول ذلك أيضاً ولى نحو واضح، في آب 1996 عندما أعلن أنه " إذا أرادت فرنسا أن تلعب دوراً دولياً، فإنها سوف تستفيد من وجود روسيا القوية، ومن مساعدة هذه الأخيرة لكي تثبت كونها قوة (دولة) عظمى" حاثاً بذلك وزير الخارجية الروسية على تأكيد هذا

الرأي عندما رد هذا الأخير عليه قائلاً "إن الفرنسيين هم الأقرب، بين دول العالم كلها إلى الأخذ بمواقف بناءة في علاقاتهم بروسيا[1] .

وهكذا فإن الدعم الفاتر الذي أظهرته فرنسا في بادىء الأمر نحو توسع حلف الأطلسي شرقاً، والذي بدا في الواقع نوعاً من الرغبة التي يعتريها الشك، كان في جزء منه تكتيكاً معداً لكسب القوة والنفوذ في تعاملها مع الولايات المتحدة. ونظراً إلى أميركا وفرنسا كانتا مؤيدتين بصورة رئيسية لتوسيع الناتو، فقد وجدت فرنسا من الملائم لها أن تلعب دوراً بارداً ولم تتردد في التعبير عن قلقها إزاء التأثير المحتمل هذه المبادرة على روسيا، وفي أن تعمل بوصفها المحاور الأوروبي الأكثر حساسية مع موسكو. وقد بدا لبعض الأوروبيين في أوروبا الوسطى أن الفرنسيين عملوا حتى على نقل ذلك الانطباع عن أنهم ليسوا ضد ممارسة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية. وهكذا، فإن الورقة الروسية لم توازن الثقل الأميركي وتنقل تلك الرسالة "غير الماكرة" جداً إلى ألمانيا فحسب، بل زادت أيضاً من الضغط على الولايات المتحدة لكي تأخذ في الاعتبار الاقتراحات الفرنسية عن إصلاح الناتو .

وأخيراً، فإن توسيع الناتو سوف يحتاج إلى الإجماع بين أعضائه البالغ عددهم 16 دولية عرفت باريس أن قبولها لم يكن حيوياً فقط للإجماع، بل هو ضروري أيضاً لأن ثمة حاجة إلى الدعم الفعلي الفرنسي لتجنب معارضة أعضاء آخرين في الحلف. وهكذا لم تكن سراً تلك النية الفرنسية التي تستهدف جعل دعم فرنسا للتوسع شرطاً لتلبية مطالب أميركا ف نهاية المطاف، لما عزمت عليه فرنسا من تغيير لميزان القوى ضمن الحلف من ناحية، وللتنظيم الأساسي له من ناحية ثانية.

كانت فرنسا غير متحمسة أيضاً في البداية إزاء دعمها لتوسع الاتحاد الأوروبي شرقاً. فهنا جاءت المبادرة من قبل ألمانيا بالدرجة الأولى، وترافقت بدعم أميركي ولكن بدون اهتمام مماثل لما قامت به أميركا في ما يتعلق بتوسيع حلف الأطلسي. وحتى بالرغم من أن فرنسا كانت تميل على غرار ما فعلت في حلف الأطلسي إلى التأكيد بأن توسيع الاتحاد الأوروبي سوف يؤمن مظلة أكثر ملائمة للدول الشيوعية السابقة، فما أن بدأت، ألمانيا تضغط من أجل توسيع أفضل للاتحاد الأوروبي ليشمل أوروبا الوسطى أيضاً حتى بدأت فرنسا في إثارة مخاوف تقنية، وطلبت أيضاً أن يعير هذا الاتحاد الأوروبي اهتماماً إلى المجنبة الجنوبية المتوسطية (نسبة إلى البحر المتوسط) الأوروبية المكشوفة. ظهرت هذه الخلافات في وقت مبكر (شهر تشرين الثاني)

---

[1] حسبما ذكرت صحيفة لونوفيل أوبزرفاتير، بتاريخ 12 آب، 1996

1994 عندما عقدت القمة الفرنسية الألمانية. وكان لهذا التشدد الفرنسي على هذه القضية الأخيرة تأثير تمثل في كسب فرنسا لدعم الأعضاء الجنوبيين في حلف الأطلسي، الأمر الذي زاد من قوة المساومة الإجمالية لفرنسا إلى أقصى حد. ولكن الثمن جاء في توسيع الثغرة في الرؤيا الجيوبوليتية المعنية عن أوروبا لدى كل من فرنسا وألمانيا، علما إن هذه الثغرة لم تضيق إلا جزئيا من قبل فرنسا عندما وافقت لاحقاً في النصف الثاني من العام 1996 على دخول بولوينا إلى حلف الناتو و الاتحاد الأوروبي معاً.

كانت الثغرة حتمية في ضوء السياق التاريخي المتغير. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت ألمانيا الديمقراطية قد أقرت بأن الوفاق الألماني الفرنسي يعتبر ضرورياً لبناء المجموعة الأوروبية في النصف الغربي من أوروبا المقسمة. وكان هذا الوفاق هاماً أيضاً لإعادة التأهيل التاريخية لألمانيا. وبالتالي، فإن قبول القادة الفرنسية بذلك كان ثمناً جيداً يجب دفعه. وفي الوقت ذاته، فإن الخطر السوفييتي المستمر آنذاك على أوروبا الغربية غير المنيعة جعل الولاء لأميركا شرطاً أساسياً للبقاء على قيد الحياة، علماً بأنه حتى فرنسا نفسها اعترفت بذلك. ولكن بناء أوروبا أكبر وأكثر توحداً، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، لم يعد بحاجة إلى التبعية لفرنسا. وبتعبير آخر، فإن هذه التبعية لم تعد ضرورية أو ملائمة عموماً. وبالتالي أصبحت الشراكة الألمانية الفرنسية النمساوية، وخاصة بعد أن أصبحت ألمانيا المعاد توحيدها الشريك الأكبر فعلاً، أكثر من صفقة جيدة لباريس، ومن هنا، أصبح يترتب على فرنسا أن تفضل ببساطة، ألمانيا بسبب كونها وسيلة الارتباط الأمني الرئيسية مع الحليف عبر الأطلسي الذي يقوم أيضاً بدور الحماية أيضاً.

ومع انتهاء الحرب الباردة، فقد اكتسبت وسيلة الارتباط هذه أهمية جديدة بالنسبة إلى ألمانيا. ففي الماضي كانت قد حمت ألمانيا من خطر خارجي وقريب جداً إضافة إلى كونها شرطاً ضرورياً لإعادة التوحيد الفعلية للبلاد. ولدى اختفاء الاتحاد السوفييتي وإعادة توحيد ألمانيا، فقد أمنت هذه الرابطة مع أميركا الآن مظلة تستطيع ألمانيا أن تعمل تحتها، وعلى نحو مكشوف، في ممارسة دورها القيادي في أوروبا الوسطى دون أن تهدد، في الوقت ذاته جيرانها. وكذلك، فإن العلاقة الأميركية أمنت أكثر من شهادة حسن سلوك عندما طمأنت جيران ألمانيا عن أن العلاقة الوثيقة معها (مع ألمانيا) تعني أيضاً وجود علاقة أوثق مع أميركا. وقد جعل كل ذلك من الأسهل على ألمانيا ان تحدد بشكل مكشوف أفضلياتها الجيوبوليتية .

تستطيع ألمانيا، التي رست بأمان في أوروبا واستقرت دون أذى، وبكثير من الأمان في ظل الوجود العسكري الأميركي الواضح، أن تعمل الآن على تطوير استيعاب اوروبا الوسطى

المحررة حديثاً في البنى الأوروبية. ولن يكون ذلك على غرار دولة أوروبا الوسطى التي خضعت في يوم ما للإمبريالية الألمانية، بل مجتمعاً أكثر اعتدالاً ومتجدداً اقتصادياً ومنشطاً بالتوظيفات المالية والتجارة الألمانية.وتعمل ألمانيا فيه بوصفها راعية للإدخال الرسمي في نهاية المطاف لاوروبا الوسطى الجديدة إلى كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. وفي ظل تامين الحلف الفرنسي الألماني المنصة الحيوية لضمان دور إقليمي أكثر حسماً، فإن المانيا لم تعد بحاجة إلى أن تخجل من تثبيت نفسها او تأكيد ذاتها ضمن أحد مدارات مصلحتها الخاصة.

وعلى خريطة أوروبا، يمكن رسم منطقة المصلحة الخاصة الألمانية في شكل مستطيل يضم في الغرب فرنسا بالتأكيد، ويمتد في الشرق إلى دول أوروبا الوسطى المتحررة حديثاً من الشيوعية، بما فيها دول البلطيق، التي تحيط بأوكرانيا وبيلا روسيا، ويصل حتى إلى روسيا. وفي الكثير من النواحي، فإن هذه المنطقة تنطبق على نصف القطر التاريخي للنفوذ الثقافي الألماني البناء، والذي كان قد حدد في مرحلة ما قبل القومية من قبل الحضريين والاستعماريين الزراعيين الألمان في شرق أوروبا الوسطى في جمهوريات البلطيق، علماً أن كل لك مسح أو ألغي في أثناء الحرب العالمية الثانية. والاهم من ذلك، فإن مناطق الاهتمام الخاص للفرنسيين (نوقشت سابقاً) وللألمان، عندما ينظر إليهما معاً، تحدد فعلاً الحدود الغربية والشرقية لأوروبا بينما يشير التداخل بينهما إلى الأهمية الجيوبوليتية الحاسمة للعلاقة الفرنسية الألمانية بوصفها القلب الحيوي لأوروبا.

إن النجاح الحرج للدور الألماني المؤكد على نحو أكثر صرامة في أوروبا الوسطى جاء من الوفاق الألماني البولوني الذي حدث في منتصف أعوام التسعينات. فبالرغم من بعض المعارضة الأولية، ما لبثت ألمانيا المعاد توحيدها (مع تدخل أميركي) أن اعترفت فعلاً بحدود ألمانيا الدائمة مع بولونيا، وعملت هذه الخطوة بدورها، على إزالة التحفظ البولوني الأهم والوحيد في ما يتعلق بإقامة علاقة أوثق بألمانيا وبعد بعض التلميحات المتبادلة الأخرى إلى النية الحسنة والتسامح، خضعت هذه العلاقة إلى تغير درامي. فلم تتفجر التجارة الالمانية البولونية فحسب (في العام 1995 تفوقت بولونيا على روسيا في كونها أكبر شريك تجاري لألمانيا في الشرق)، ولكن المانيا أصبحت أيضاً الراعي الرئيسي لبولونيا في انتمائها لعضوية الاتحاد الأوروبي، كما رعت هي وأميركا معاص عملية انتمائها إلى الناتو (حلف الاطلسي). ولا نبالغ إذا قلنا إن الوفاق الألماني البولوني أصبح يحتل في منتصف العقد الحالي أهمية جيوبوليتية في أوروبا الوسطى مضاهياً بذلك التاثير السابق للوفاق الفرنسي الألماني في أوروبا الغربية. استطاع النفوذ الألماني أن يمتد، عبر بولونيا، نحو الشمال، إلى دول البلطيق، ونحو الشرق إلى أوكرانيا وبيلاروسيا. وفضلاً عن ذلك، فإن حجم الوفاق الألماني البولوني توسع إلى حد ما

بالإدخال العرضي لبولونيا إلى المناقشات الألمانية الفرنسية الهامة المتعلقة بمستقبل أوروبا. وقد خلق ما يعرف بمثلث وايملر (الذي سمي باسم المدينة الألمانية التي جرت فيها أول استشارات عالية المستوى ثلاثية الجانب بين فرنسا وألمانيا وبولونيا، والتي، أي هذه الاستشارات، أصبحت دورية بعد ذلك) محوراً جيوبوليتياً مهما غالبا في القارة الاوروبية، يضم نحو 180 مليون نسمة من ثلاث دول وبإحساس عال بالهوية القومية. فمن ناحية، نجد أن ذلك عزز بدرية أكبر الدور الحاسم لألمانيا في أوروبا الوسطى، ولكن هذا الدور أصبح متوازناً إلى حد ما من ناحية ثانية بالمشاركة الفرنسية البولونية في الحوار ذي الاتجاهات الثلاثة.

إن القبول الأوروبي الأوسطي بالقيادة الألمانية، على غرار ما حدث، وحتى بدرجة أكبر مع دول أوروبا الصغرى الوسطى، وجد دعماً في الالتزام الألماني الواضح جداً بالتوسع نحو الشرق للمؤسسات الرئيسة في أوروبا. فإذا التزمت ألمانيا بذلك، فقد أخذت على عاتقها القيام بمهمة تاريخية تختلف كثيراص عن بعض وجهات النظر الأوروبية الغربية العميقة الجذور فعلاً. وفي هذا السياق الأخير، فقد نظر إلى الأحداث التي تتم في شرق المانيا والنمسا بوصفها تحدث بشكل ما أو بآخر خارج حدود الاهتمام الأوروبي الحقيقي. وإن هذا الموقف، الذي كان حدد بالتفصيل في بداية القرن الثامن عشر من قبل اللورد بولينغبروك الذي أكد أن العنف السياسي في الشرق لم يكن ذا تأثير في الأوروبيين الغربيين، عاد إلى الظهور ثانية في أثناء أزمة ميونخ عام، 1938 وكذلك ظهر مرة أخرى وعلى نحو مأساوي في الموقفين البريطاني والفرنسي في أثناء النزاع في منتصف أعوام التسعينات في البوسنة. ولا يزال يكمن تحت السطح في النقاشات الدائرة حاليا صفي شأن مستقبل أوروبا. وفي المقابل فإن النقاش الجدلي الحقيقي الوحيد في ألمانيا دار حول ما إذا كان يجب أن يوسع حلف الأطلسي أم الاتحاد الأوروبي أولاً، علماً بأن وزير الدفاع فضل الأول بينما دافع وزير الخارجية عن الثاني، وبذلك كانت النتيجة هي أن ألمانيا أصبحت الرائد الذي لا ينازع لأوروبا الأكبر اتساعاً والأكثر نزوعاً للوحدة. وتحدث المستشار الألماني عن العام 2000 بوصفة العام الهدف الذي سيتم فيه أول توسع نحو الشرق للاتحاد الأوروبي، كما كان وزير الدفاع الألماني بين أوائل من اقترح أن يكون العيد الذهبي (مرور 50 سنة على التأسيس) تاريخاً رمزياً ملائماً لأول توسع نحو الشرق للناتو (حلف الأطلسي). وهكذا فإن مفهوم ألمانيا عن مستقبل أوروبا اختلف عن مفهوم حلفائها الأوروبيين الرئيسيين: فالبريطانيون أعلنوا عن تفضيلم لأوروبا أكبر اتساعاً لانهم رأوا في التوسيع وسيلة لإضعاف وحدة أوروبا، والفرنسيون كانوا يخشون من أن التوسيع سوف يعزز دور ألمانيا وبالتالي فضلوا دمجاً على أساس أضيق، ودافعت ألمانيا عن كلا وجهتي النظر هاتين وبالتالي اكتسبت مكانة خاصة بين دول أوروبا الوسطى كلها.

الهدف الرئيسي لأميركا

إن القضية الرئيسية لأميركا هي كيف تبني أوروبا على أساس العلاقة الفرنسية الألمانية، أو أوروبا التي تكون قابلة للحياة وتبقى مرتبطة بالولايات المتحد ويمكنها أ، توسع حجم او أبعاد النظام الدولي الديمقراطي التعاوني الذي تعتمد عليه كثيراً الممارسة الفعالية للسيادة العالمية الأميركية. وبالتالي فالمسألة لا تكمن في الاختيار بين فرنسا والمانيا، فبدون أي منهما لن تكون هناك أوروبا أبداً.

نستنتج ثلاثة استنتاجات واسعة من المناقشة:

1ـ إن الارتباط الأميركي بقضية الوحدة الأوروبية هو ضروري لموازنة الأزمات المعنوية والهدفية الداخلية التي كانت تضعف الحيوية الاوروبية وللتغلب على الشكوك الأوروبية الواسعة الانتشار من أن أميركا تحبذ فعلاً الوحدة الأوروبية الحقيقية، ولزرق (حقن) الجرعة اللازمة من الحماس الديمقراطي في عملية أخذ الأوروبيين لهذا الأمر على عاتقهم. وهذا يتطلب التزاماً أميركياً واضح المعالم بالقبول الفعلي باوروبا كشريك عالمي لأميركا.

2ـ وفي المدى القصير المعارضة التكتيكية للسياسة الفرنسية ولدعم القيادة الألمانية تجد ما يبررها، أما في المدى البعيد، فإن الوحدة الأوروبية سوف تنطوي على، أو تأخذ هوية سياسية وعسكرية أوروبية اكثر تميزاً إذا كانت أوروبا ستصبح فعلاً حقيقة واقعة. وهذا يتطلب بدوره بعض الاستيعاب أو الحتواء المتدرج لوجهة النظر الفرنسية المتعلقة بتوزيع القوة (السلطة) ضمن المؤسسات عبر الأطلسية.

3ـ ليست فرنسا ولا ألمانيا قوتين بما يكفي لبناء أوروبا بامكاناتهما الخاصة أو للحل، بالتعاون مع روسيا، لنواحي الغموض التي تكتنف تحديد الأبعاد الجغرافية لأوروبا. فهذا يتطلب تدخلاً اميركياً نشيطاً ومركزاً وحاسماً (ذا تصميم على الفعل) ولا سيما مع الألمان في تحديد أبعاد أوروبا وبالتالي في التكيف مع تلك القضايا الحساسة (وخاصة لروسيا) من نوع الوضع النهائي لجمهوريات البلطيق وأوكرانيا.

إن لمحة واحدة على خريطة البر الأوراسي تشير إلى الأهمية الجيوبوليتية لرأس الجسر الأوروبي لأميركا، وإلى أهمية المساحة الجغرافية المتواضعة أيضاً. وإن المحافظة على رأس الجسر هذا وتوسيعه بوصفة نقطة انطلاق للديمقراطية، وكونه ذا علاقة مباشرة بامن أميركا. وعموماً فإن الثغرة الموجودة بين الاهتمام العالمي لأميركا بالاستقرار، وما يرتبط به من انتشار

للديمقراطية من ناحية وبين ما يبدو من عدم مبالاة أوروبا بهذه القضايا (بالرغم من الوضع المعلن عنه ذاتيا لفرنسا بوصفها قوة عالمية)، تحتاج إلى أن تغلق، ولا يمكن تضييقها إلا إذا أخذت أوروبا وعلى نحو متزايد بطابع أكثر كونفدرالية. إن أوروبا لا تستطيع أن تصبح دولة ــ أمة (دولة قومية) واحدة بسبب تماسك تقاليدها الوطنية المختلفة ولكن يمكنها أن تصبح كيانا يعكس على نحو تراكمي وعبر المؤسسات السياسية المشتركة قيماً ديمقراطية مشتركة ويحدد مصالحه الخاصة مع جعلها ذات طابع عام ويمارس جذباً مغناطيسياً على جيرانه من سكان المجال الأوراسي .

إذا ترك الأوروبيون لوحدهم فأنهم يخاطرون بأن يصبحوا عرضة للامتصاص أو التماهي في مشاغلهم الاجتماعية الداخلية. فاستعادة الاقتصاد المزدهر الأوروبي عتمت على التكاليف في المدى الطويل للنجاح الظاهر. وكانت هذه التكاليف مدمرة اقتصادياً وسياسياً على حد سواء. إن الأزمة الشرعية السياسية والحيوية الاقتصادية التي تواجهها أوروبا الغربية على نحو متزايد دون أن تكون قادرة على التغلب عليها هي متجذرة بعمق في التوسع على نطاق كبير للبنية الاجتماعية التي ترعاها الدولة والتي تفضل طريقة الحكم الأبوية، والحماية، والضيق في أفق التفكير. وتكون النتيجة حماية الانتاج الوطني بفرض رسوم عالية على السلع المستوردة. متمثلة في ذلك الشرط الثقافي الذي يجمع بين مذهب المتعة الهروبي والفراغ الروحي، أي الشرط الذي يمكن استغلاله من قبل الأقصويين القوميين أو أصحاب الايديولوجيات الدوغماتية. إن هذا الشرط، إذا أصبح منتشراً، قد يصبح مميتاً للديمقراطية ولفكرة أوروبا. وإن كلا هاتين السِّمتين مرتبطتان فعلاً إحداهما بالأخرى، لأن المشكلات لأوروبا سواء أكانت متمثلة في الهجرة أم في التنافس الاقتصادي التكنلوجي مع أميركا أو آسيا وبغض النظر عن الحاجة إلى إصلاح مستقر سياسيا للبنى الاجتماعية الاقتصادية لا يمكن التعامل معها على نحو فعال في سياق ذي طابع قاري متنام. وعموماً، فإن أوروبا التي هي أكبر من حجم أجزائها أي أوروبا التي ترى دوراً عالمياً لنفسها في تطوير الديمقراطية وفي الهداية الأوسع نطاقاً إلى قيم إنسانية أساسية، يتحمل لها بدرجة أكبر أن تكون غير ملائمة للتطرف السياسي وللنزاعات القومية الضيقة، أو مذهب المتعة الاجتماعي .

ولسنا بحاجة إلى إشارة المخاوف القديمة من وفاق ألماني روسي منفصل، أو إلى المبالغة في تقدير نتائج الغزل التكتيكي الفرنسي مع موسكو للتعامل مع القلق إزاء الاستقرار الجيوبوليتي لأوروبا، ولدور أميركا فيه، ونقصد بذلك القلق الناجم عن فشل الجهود التي لا تزال أوروبا تقوم بها الآن من أجل توحيدها. وإن إي فشل من هذا القبيل ربما سيترتب عليه القيام ببعض

المناورات الأوروبية الجديدة والتقليدية. وهي ستخلق بالتأكيد فرصاً لتأكيد الذات جغرافيا من قبل روسيا أم ألمانيا ومع ذلك فقد كان تاريخ أوروبا الحديث يحتوي على دروس معينة فلا يحتمل أن أحداً سيحقق نجاحاً ثابتاً في هذا المجال. ومهما يكن الأمر وفي أقل الاحتمالات، ربما ستصبح ألمانيا أكثر ثقة ووضوحاً في تحديد مصالحها الوطنية .

وفي الوقت الراهن، فإن المصالح الألمانية متوافقة مع وحتى مندمجة ضمن، مصالح الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. وكذلك، فحتى الناطقون باسم التحالف اليساري، وجماعات الخضر دافعوا عن توسيع كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. ولكن إذا كان على توحيد أوروبا وتوسيعها أن يتوقف أو يتأخر فسوف يكون ثمة سبب ما لأن نفترض أن تعريفاً أكثر التصاقاً بالوطنية لمفهوم ألمانيا عن "النظام الأوروبي" سوف يظهر إلى السطح وسيكون غالباً مؤذياً للاستقرار الأوروبي. كان وولفغانغ شاوبل، زعيم الديمقراطيين المسيحيين في مجلس النواب الألماني، والخليفة المحتمل للمستشار كول، قد عبر عن هذه الفكرة عندما أعلن أن ألمانيا لم تعد "الحصن الغربي ضد الشرق، فقد أصبحنا مركز أوروبا"، وأضاف إلى ذلك قائلاً إن "ألمانيا في فترات طويلة من العصور الوسطى كانت منخرطة في خلق النظام في أوروبا"[1]. وفي هذه الرؤية، فإن أوروبا الوسطى التي كانت خاضعة لألمانيا اقتصادياً في يوم ما، وعوضاً عن كونها منطقة أوروبية، تتفوق فيها ألمانيا اقتصادياً، سوف تصبح منطقة سيادة سياسية ألمانية مفتوحة وأساساً أو منطلقاً لسياسة ألمانية تتسم بدرجة أكبر من النزعة الأحادية الجانب، مقابل الشرق والغرب على حد سواء .

وعندئذ لن تبقى أوروبا رأس جسر أوراسيا للقوة الأميركية، ونقطة الانطلاق المحتملة لتوسع النظام العالمي الديمقراطي إلى أوراسيا. وهذا هو السبب الذي يجب من أجله الإبقاء على الدعم الأميركي الواضح والملموس لتوحيد أوروبا. وبالرغم من أن أميركا كانت قد أعلنت غالبا سواء في أثناء استعادة الاقتصاد المزدهر في أوروبا أم ضمن التحالف الأمني عبر الأطلسي، عن دعمها للوحدة الأوروبية وعن مساندتها للتعاون بين دول أوروبا، فقد تصرفت أيضا، أي أميركا، كما لو أنها تفضل التعامل في قضايا اقتصادية وسياسية مضطربة مع دول أوروبية متفردة وليس مع الاتحاد الأوروبي العتيد. وإن الأصرار الأميركي العرضي على امتلاك "صوت" ضمن عملية صنع القرار الأوروبي كان قد عزز الشكوك الأوروبية بأن أميركا تفضل

---

[1] "بوليتيكن سونداغ"، 2آب 1996.

التعاون بين الأوروبيين عندما يكونون تابعين للقيادة الأميركية، وليس عندما يصوغون سياسات أوروبا بأنفسهم. وتلك هي الرسالة الخطأ التي يجب نقلها.

إن الالتزام الأميركي بوحدة أوروبا، والذي كرر عنوة في بيان مدريد الأميركي ـ الأوروبي المشترك في كانون الأول 1995، سوف يستمر في الرنين الأجوف حتى تصبح أميركا مستعدة لا للإعلان بدون إنهاء أو غموض عن كونها جاهزة للقبول بالنتائج المترتبة على تحول أوروبا إلى أوروبا موحدة حقيقية فحسب، بل حتى تتصرف هذه الدولة على هذا الأساس أيضا. وبالنسبة إلى أوروبا فإن النتيجة الفعلية سوف تعني أن تكون هذه القارة شريكا حقيقيا لأميركا وليس مجرد حليف نفضل "وضميره "لهذه الأخيرة. وكذلك، فإن الشراكة الحقيقة تعني فعلا المشاطرة في القرارات والمسؤوليات على حد سواء. وأن الدعم الأميركي لهذه القضية سوف ينشط الحوار عبر الأطلسي، كما سيدفع الأوروبيين إلى التركيز بشكل أكثر جدية على الدور الذي يمكن لأوروبا ذات الأهمية الفعلية تلعبه في العالم .

يعتقد أنه في نقطة ما (أو في مكان وزمان معينين) يمكن أن يصبح الاتحاد الأوروبي الموحد والقوي غريما سياسيا عالميا للولايات المتحدة. ويستطيع هذا الاتحاد أن يصبح، بالتأكيد، منافسا أقتصاديا تكنولوجيا صعبا بينما يمكن أيضا لمصالحة الجيوبوليتية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى أن تتعارض مع مصالح أميركا. ولكن في الحقيقة لا يحتمل أن تظهر إلى الوجود في المستقبل المنظور أوروبا قومية وذات تفكير موحد سياسيا. فخلافا للشروط التي سادت في أميركا في زمن تشكل الولايات المتحدة ،نجد أنه توجد جذور تاريخية عميقة تمنع الدول الأمم (الدول القومية) الأوروبية مع هذا التشكل كما أن النزعة إلى أوروبا متخطية للحدود تراجعت وضعفت على نحو واضح .

إن البدائل الحقيقية في العقد أو العقدين هي إما أوروبا موسعة ومتوحدة وسائرة وإن بتردد أو تشنج أو على نحو متقطع إلى هدف الوحدة القارية، أو أوروبا الواقعة في موقف حرج والتي لا يمكنها التحرك إلى أبعد من الحالة التي تعاني من الوضع الحرج والمتشظية بالتدرج والمستأنفة للنزاعات القديمة على القوة (السلطة). وفي أوروبا ذات الموقف الحرج هذا، سيكون أمرا حتميا أن تضعف عملية دمج ألمانيا بأوروبا، وينتج، عن ذلك، تحديد ذو نزعة قومية أقوى لمصلحة الدولة الألمانية. وبالنسبة إلى أميركا، فإن الخيار هو الأفضل ولكنه خيار يتطلب تنشيط الدعم الأميركي إذا أريد له أن يحدث أو يتم .

وفي هذه المرحلة من البناء المتردد لأوروبا، فإن أميركا لا تحتاج إلى الانخراط مباشرة في نقاشات جدلية معقدة تتعلق بتلك القضايا من نوع وجوب أو عدم وجوب اتخاذ الاتحاد الأوروبي لقرارات السياسة الخارجية بالأغلبية (وهو الوضع المفضل بشكل خاص من قبل ألمانيا)، أو من نوع وجوب أو عدم وجوب امتلاك البرلمان الأوروبي لسلطات التشريع الحاسمة، وصيرورة اللجنة الأوروبية في بروكسل سلطة تنفيذية أوروبية، أو من نوع ضرورة أو عدم ضرورة تمديد مهل الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والنقدي (متعلق بالمال) الأوروبي؛ أو أخيرا من نوع ضرورة او عدم ضرورة أوروبا ذات نظام كونفدرالي واسع (فضفاض) أو كيانا متعدد الجوانب (الطبقات) مع قلب داخلي فدرالي، وحرف (إطار) خارجي أقل تماسكا إلى حد ما. تلك هي مسائل يجب على الأوروبيين أن يدرسوها بين أنفسهم علما أنه لا يتحمل أن يكون التقدم في كل هذه القضايا متساويا ولا أن تتخلله توقفات، ولا يدفع إلى الأمام من الناحية العملية الا باللجوء إلى الحلول الوسيطة المعقدة. وبرغم ذلك، فمن النطقي أن نفترض أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي سوف يظهر إلى الوجود العام 2000 وربما في البداية بين 6—10 دول من الدول الخمس عشرة الموجودة حاليا في الاتحاد الأوروبي. وسوف يسرع ذلك الدمج الاقتصادي لاوروبا خارج البعد النقدي (المتعلق بالأموال والعملات)، مما يشجع أكثر فأكثر على الدمج السياسي. وهكذا، فعلى نحو متقطع وغير منتظم ومع وجود داخلي (قلب) أكثر تماسكا وطبقة خارجية أكثر ارتخاء سوف تصبح أوروبا الواحدة، وعلى نحو متنام مع الزمن، لاعبا سياسيا هاما على رقعة الشطرنج الأوراسية. وفي أي حال لا يجوز أن تنقل أميركا ذلك الانطباع عن أنها تفضل تجمعا أوروبيا أكثر غموضا، حتى لو كان أكثر أتساعا ولكن يجب أن تكرر القول، بالكلمات والأفعال، إنها ترغب في التعامل، في نهاية المطاف، مع الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا أمنيا وسياسيا عالميا لها،وليس بوصفه مجرد سوق مشتركة إقليمية مؤلفة من دول متحالفة مع الولايات المتحدة عبر حلف الأطلسي .

ولجعل هذا الالتزام أكثر صدقية، وللذهاب إلى أبعد من مجرد الكلام عن الشراكة، يمكن اقتراح وبدء تنفيذ التخطيط المشترك مع الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بآليات صنع القرار عبر الأطلسي الثنائية الجانب والجديدة. ينطبق المبدأ ذاته على حلف الأطلسي أيضا. فالإبقاء على هذا الحلف هو حيوي للعلاقة عبر الأطلسي. وفي هذه القضية، يوجد إجماع أميركي أوروبي ساحق. فبدون حلف الأطلسي، لن تصبح أوروبا غير منيعة فحسب، بل ستصبح، وعلى نحو فوري تقريبا، متشظية سياسيا أيضا. فحلف الأطلسي هذا يضمن الأمن الأوروبي ويؤمن اطار عمل

مستقرا لمتابعة تحقيق الوحدة الأوروبية. وهذا هو الذي يجعل حلـف الأطلسـي حيويـا لهـذه الدرجة لأوروبا .

ومهما يكن من أمر، واذ تتوحد أوروبا تدريجيا وبشيء من التردد، يجب أيضا على البنية الداخلية والاجراءات المتعلقة بالناتو أن تتكيف مع ما يحدث. وفي هذه القضية، يملك الفرنسيون وجهة نظر. ولا يمكن أن تصبح لدينا في يوم ما أوروبا موحدة فعلا، ومع ذلك يبقى ذلك الحلف المقام على أساس التكامل أو الدمج بين قوة عظمى (أو دولة عظمى) و15 دولة مستقلة أخرى. وما أن تبدأ أوروبا في امتلاك هوية سياسية حقيقية خاصة بها، ومع أخذ الاتحـاد الأوروبـي، وعلى نحو متزايد، بعض وظائف الحكومة فوق القومية، حتى يجب على حلف الأطلسي أن يغير نفسه على أساس الصيغة التالية :1+1(أميركا + اتحاد أوروبي).

لن يحدث ذلك بين يوم وليلة أو فورا. ولا بد أن نكرر أن التقدم في هذا الاتجاه سوف يكون محيرا. ولكن يجب أن ينعكس مثل هذا التقدم في ترتيبات الحلف الموجود حاليا، مـثلا يصـبح غياب مثل هذا التعديل عقبه أمام التقدم اللاحق. والخطوة الهامة في هذا الاتجاه تمثلت في قرار الحلف في العام 1996 عن إفساح المجال لقوات المهام المشتركة المجمعة، مما أتـاح إمكانيـة تنفيذ بعض المبادرات العسكرية الأوروبية الصرفة المعتمدة على فن السوقيات والقيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع في الحلف. وعموما فإن الرغبة الأميركية الكبـرى فـي اسـتيعاب الطلبات الفرنسية المتعلقة بدور متزايد الأهيمة للاتحاد الأوروبي الغربي في حلـف الأطلسـي، وبخاصة في ما يتعلق بالقيادة وصنع القرار، ستكون هي الأخرى دليلا على الـدعم الأميركـي الحقيقي للوحدة الأوروبية، ويجب أن تضيق إلى حد ما الثغرة بين أميركا وفرنسـا فـي شـأن التحديد الذاتي الفعلي لدور أوروبا .

وفي المدى البعيد ولكي يكون ممكنا أن يضم الأتحاد الأوروبي الغربـي بعـض الـدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي يمكن أن تختار، لأسباب جيوبوليتية أو تاريخية مختلفة، ألا تنضم إلى عضوية حلف الأطلسي. ويمكن أن يشمل ذلك فنلندا أو السويد، أو ربمـا حتـى النمسا، وهي كلها دول حصلت على صفة المراقب في الاتحاد الأوروبي الغربي. يمكن لـدول أخرى أن تسعى إلى علاقة بهذا الاتحاد تمهيدا للانظمام إلى عضوية حلف الاطلسـي. وكـذلك يمكن للاتحاد الأوروبي الغربي أن يختار في نقطة ما أن ينافس الشراكة الناتوية (نسبة إلى حلف الناتو) على برنامج السلام في ما يتعلق بالأعضاء المستقبليين الذين سينضمون إلـى الاتحـاد الأوروبي. وسيساعد على إقامة شبكة أوسع للتعلون الأمني في أوروبا ذاته، خارج البعد الرسمي للتحالف عبر الأطلسي .

وفي الوقت ذاته، وإلى أن تظهر أوروبا أكبر توحدا، علما أن ذلك حتى في أفضل الشروط، لن يحدث في المستقبل القريب، فإن الولايات المتحدة سوف تكون مضطرة للعمل على نحو وثيق مع كل من فرنسا وألمانيا لكي تساعد على ظهور مثل مهذه الدولة الأوروبية الأكبر والأكثر توحدا. وهكذا، وفي ما يتعلق بفرنسا، فإن المأزق السياسي الرئيس لأميركا سوف يستمر في أن يكون عن كيفية إغواء فرنسا على تكامل أو اندماج سياسي وعسكري أطلسي أوثق دون التضحية بالعلاقة الأميركية ـ الألمانية. وفي ما يتعلق بألمانيا، فإن الشيء ذاته هو عن كيفية استثمار الاعتماد الأميركي على القيادة الألمانية في أوروبا أطلسية الطابع دون إثارة قلق فرنسا وبريطانيا، والدول الأوروبية الأخرى أيضا .

إن المزيد من المرونة الأميركية التي يمكن إظهارها إزاء الشكل المستقبلي للحلف سيساعد في التعبئة الفعلية لدعم فرنسي أكبر لعملية توسع هذا الحلف شرقا. وفي المدى البعيد، فإن منطقة الأمن العسكري المتكامل للناتو في كلا جانبي ألمانيا سوف تؤمن بثبات أو بصلابة أكبر حماية هذه الدولة ضمن إطار عمل متعدد الأطراف وهو ما يجب أن يكون مسألة ذات أهمية لفرنسا. وفضلا عن ذلك فإن توسع الحلف سوف يزيد من إمكانية تحول مثلث وايمار (الذي يضم ألمانيا، وفرنسا، وبولونيا) إلى وسيلة رائعة لموازنة القيادة الألمانية في أوروبا إلى حد ما. وبالرغم من أن بولونيا تعتمد على الدعم الألماني لكي تتمكن من الدخول إلى الحلف (وتغتاظ من التردد الفرنسي الراهن إزاء مثل هذا التوسع)، فما أن تصبح هذه الدولة، أي بولونيا، داخل الحلف حتى يزداد احتمال ظهور وجهة نظر جيوبوليتية فرنسية بولونية مشتركة.

وفي أي حال فلا يجوز أن تفقد واشنطن رؤيتها للحقيقة المتمثلة في أن فرنسا هي الخصم الوحيد في المدى القريب في المسائل المتعلقة بهوية أوروبا أو بالأعمال الداخلية للناتو. والأهم من ذلك، يجب ألا تغرب عن ذهنها حقيقة كون فرنسا شريكا أساسيا في المهمة الهامة للإدخال الدائم لألمانيا الديمقراطية إلى أوروبا، وهذا هو الدور التاريخي للعلاقة الفرنسية الألمانية. ويجب أن يحس توسع الاتحاد الأوروبي والناتو شرقا من أهمية هذه العلاقة بوصفها القلب الداخلي الصلب لأوروبا. وأخيرا فإن فرنسا ليست قوية بما فيه الكفاية إما للاعتراض على أميركا في وضعها للأسس الجيواستراتيجية لسياستها ازاء أوروبا، أو لتصبح هي ذاتها قائدة لأوروبا هذه، وبالتالي يمكن تحمل خصوصياتها وحتى نوبات غضبها .

وأنه لمن الملائم أيضا أن نلاحظ ان فرنسا لا تلعب دورا بناء في شمال أفريقيا وفي الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية. وهي الشريك الأساسي للمغرب وتونس بينما تمارس أيضا دورا مساعدا على الاستقرار في الجزائر. وثمة سبب داخلي جيد لمثل هذا الإنخراط الفرنسي

الآن. وهكذا فإن فرنسا تملك رهانا حيويا في استقرار شمال افريقيا وتطوره المنتظم. ولكن هذه المصلحة تفيد بدرجة أكبر أمن أوروبا. وبدون الاحساس الفرنسي بالمهمة الملقاة على عاتق فرنسا، فإن المجنبة الجنوبية لأوروبا ستكون أقل استفزازا إلى حد كبير وتشكل خطرا. وعموما فإن كل أوروبا الجنوبية تتحول على نحو متزايد إلى الإحساس بالقلق إزاء الخطر الاجتماعي السياسي الناجم عن عدم الاستقرار على امتداد الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط يرتبط تماما باهتمامات الناتو الأمنية، وكذلك يجب أن يؤخذ هذا الاعتبار في الحسبان عندما تضطر أميركا أحيانا للتكليف والتعامل مع ادعاءات فرنسا المبالغ بها عن موقفها القيادي الخاص .

أما ألمانيا فهي مسالة أخرى حيث لا يمكن إنكار دورها القيادي، ولكن يجب الحذر في ما يتعلق بأي موافقات ذات طابع شعبي (جماهيري) على دور الزعامة الألمانية في أوروبا. وقد تكون هذه الزعامة ملائمة ببعض الدول الأوروبية، كتلك الدول في أوروبا الوسطى التي تقدر المبادرة الألمانية في شأن توسع أوروبا شرقاً – ويمكن تحملها من قبل الدول الغربية مادامت مصنعة تحت عنوان السيادة الأميركية، ولكن بناء أوروبا لا يمكن أن يعتمد عليها في المدى البعيد. فالكثير من الذكريات موجود والكثير جداً من المخاوف لا يزال محتمل الظهور ثانية إلى السطح. وإن أوروبا التي تبنى وتقاد من قبل برلين، ليست ممكنة في أبسط الحالات. ولذا فإن ألمانيا تحتاج إلى فرنسا، كما أن أوروبا تحتاج إلى فرنسا، اوروبا تحتاج إلى العلاقة الفرنسية الألمانية، ولا يمكن، بالتالي، لأميركا أن تختار بين ألمانيا وفرنسا.

إن النقطة الأساسية المتعلقة بتوسع الناتو هي أن هذا التوسع هو عملية مرتبطة على نحو متكامل بتوسع أوروبا ذاتها. وإذا كان الاتحاد الأوروبي سيصبح مجتمعاً اكبر تكاملاً وطبقات خارجية أقل تكاملاً، وكانت أوروبا هذه ستعتمد في أنها على تحالف مستمر مع أميركا، فينتج عن ذلك، عندئذ، أن ذلك القطاع الاكثر تعرضاً على الصعيد الجغرافي منها، أي أوروبا الوسطى، لن يستثنى حتماً من الاشتراك في الحس الامني الذي تتمتع أو تشعر به سائر أوروبا من خلال التحالف عبر الأطلسي. وفي هذه النقطة تتفق أميركا وألمانيا. وبالنسبة إليهما، نجد أن الحافر للتوسع هو سياسي، وتاريخي وبناء. وهو لا ينبع من العداء لروسيا، ولا من الخوف من هذه الأخيرة، ولا حتى من الرغبة في عزل هذه الدولة.

ومن هنا، فلاً بد أن تعمل أميركا، وبشكل وثيق جداً، مع ألمانيا في تطوير توسع أوروبا شرقاً. وسيكون التعاون الأميركي الألماني والقيادة المشتركة القضية بهذه القضية ضروريين. وسيتم التوسع إذا شجعت الولايات المتحدة وألمانيا معاً الحلفاء الآخرين في حلف الاطلسي على الموافقة على هذه الخطوة، ثم العمل إما على التفاوض الفعال على بعض التسويات مع روسيا

إذا كانت هذه الأخيرة راغبة في ذلك (انظر الفصل الرابع)، أو علـــى التصـــرف علـــى نحـــو مضمون، ومن خلال الاقتناع الصحيح بأن مهمة بناء أوروبا لا يمكن إخضاعها لاعتراضـــات موسكو. وسوف تدعو الحاج بشكل خاص إلى الحصول على الموافقة اللازمة بالإجمـــاع لكـــل أعضاء حلف الأطلسي، ولكن أحداً من هؤلاء الأعضاء لن يكون قادراً على الرفض إذا ضغطت أميركا وألمانيا معاً عليه.

وأخيراً نجد في الرهان في هذا الجهد الدور الطويل الأمد لأميركا في أوروبا. فثمة أوروبا جديدة لا تزال تتشكل، وإذا كان على أوروبا الجديدة هذه أن تبقى، من الناحية الجغرافية، جزءاً من المجال" الأورو ــ أطلسي"نفلا بد ان يكون توسع الناتو ضرورياً. وفي الواقع، فإن السياسة الأميركية الشاملة لأوراسيا ككل لن تكون ممكنة اذا كان الجهد الهادف إلى توسيع الناتو، والذي كان قد أطلق من قبل أميركا، سيتوقف ويتعثر. وسوف يؤدي هذا الفشل إلى نزع الثقة بالقيـــادة الأميركية، وكذلك، فسوف يشتت مفهوم اوروبا المتوسعة، وسيؤدي أيضا إلى خفـــض الحالـــة المعنوية لسكان أوروبا الوسطى، وقد يستطيع إعادة تفعيل الطموحات الجيوبوليتيـــة الروســـية، النائمة او المحتضرة حالياً في شان أوروبا الوسطى. وبالنسبة إلى الغرب، فسوف يكـــون ذلـــك جرحاً ذاتياً وسيدمر حتى الموت الأفاق المستقبلية لعمود أوروبي حقيقي فـــي أي بنـــاء أمنـــي أوراسي فعلي، أما بالنسبة إلى أميركا، فلن يكون الأمر مجرد هزيمة إقليمية فحسب، بل سيكون أيضاً هزيمة عالمية.

إن الخط السفلي أو الحد الادني الموجه للتوسع التدريجي لأوروبا يجب أن يتمثل بالاقتراح القائل إنه لاحق قوة خارجية من النظام الراهن عبر الأطلسي بأن تعترض على اشتراك أي دولة أوروبية مؤهلة في النظام الأوروبي، وبالتالي في لنظام الأمني عبر الأطلسي أيضـــا، وإنـــه لا يجوز استبعاد أي دولة أوروبية مؤهلة بشكل بديهي من العضوية الفعلية فـــي أي مـــن لاتحـــاد الأوربي أو حلف الأطلسي. وبشكل خاص فإن لدول البلطيق ذات الحد الأعلى من عدم المناعة والمؤهلة على نحو متزايد كل الحق بأن تعرف أنها تستطيع أن تصبح أيضا، في نهاية المطاف، أعضاء كاملة العضوية في كلا هذين التنظيمين. وأنه في الوقت ذاته، لا يمكن تهديـــد ســـيادتها دون التأثير في مصالح أوروبا المتوسعة وشريكها الأميركي.

ومن حيث الجوهر، يجب على الغرب، ولا سيما أميركا وحلفائها الأوروبيين الغربيين، أن يقدموا جواباً عن السؤال الذي طرحه، بمهارة، فاكلاف هافل (رئيس جمهورية التشيك) في أخن بتاريخ 15 ايار من العام 1996:

"أنا أعرف أنه لا الاتحاد الأوروبي ولا حلف شمال الأطلسي يستطيعان أن يفتحا أبـــوابهم طولا الليل لكل من يطمح إلى ولوج هذه الأبواب. وأن ما يفعلاه قبل أن يصبح الوقت متـــأخراً جداً، هو أن يعطيا كل أوروبا، التي ينظر إليها كمجال للقيم المشتركة، التأكيد الواضـــح بأنهمـــا ليسا نابين مغلقين. ويجب أن يصوغا سياسة واضحة ومفصلة عن التوسع التـــدريجي، والتـــي، أي هذه السياسق لا تحتوي على جدول زمني فقط، بل تفسر أيضـــاً المنطـــق الكامـــل خلـــف هذا الجدول."

الجدول الزمني التاريخي لأوروبا

الجدول الزمني التاريخي لأوروبا

بالرغم من أن الحدود الشرقية الفعلية لأوروبا في هذه المرحلة لا يمكن تحديدها على نحو ثابت أو تثبيتها نهائياً، فإن أوروبا، وبالمعنى الأوسع للكلمة، هي حضارة مشتركة جاءت من التقاليد المسيحية المشتركة. وإن التعريف الغرب الأضيق بعداً لأوروبا كان قد اقترن بروما وميراثها التاريخي. ولكن التقاليد المسيحية لأوروبا كانت قد شملت أيضاً البيزنطية والأرثوذكسية الروسية التي انبثقت من هذه الأخيرة. وهكذا، فعلى الصعيد الثقافي نجد أن أوروبا هي أكثر من أوروبا البطرسية (نسبة إلى بطرس الرسول.)، وهذا الأخيرة هي بدورها اكبر بكثير من أوروبا الغربية، حتى بالرغم من أن هذه الأخيرة اغتصبت في السنوات الأخيرة هوية "أوروبا". وأن مجرد لمحة إلى الخريطة تؤكد لنا أن أوروبا الراهنة ليست أوروبا الكاملة. والأسوأ من ذلك، فهذه أوروبا التي يمكن لمنطقة عدم الأمن فيها والواقعة بين أوروبا وروسيا أن تمارس تأثيراً امتصاصياً (يتم فيه الشد والدفع) في الاثنين، مسبباً، وعلى نحو حتمي التوتر والتنافس.

إن أوروبا شارلمان (المقتصرة على أوروبا الغربية)، هي التي كانت ملموسة في أثناء الحرب الباردة، ولكن أوروبا هذه أصبحت الآن شاذة. ولهذا السبب فبالإضافة إلى كون أوروبا الموحدة الجديدة حضارة بحد ذاتها،يجب اعتبارها أيضاً طريقة في الحياة، أو مستوى في المعيشة، أو نظاماً يضم إجراءات ديمقراطية مشتركة، وليس محملاً بعبء النزاعات الاتنية والإقليمية. وأن أوروبا هذه في أبعادها المنظمة رسمياً هي حالياً ذات قدرة أقل بكثير من قدرتها الفعلية. وإن العديد من دول أوروبا الوسطى المستقرة سياسياً والأكثر تقدماً، علماً أنها تشكل كلها جزءاً من التقاليد البطرسية الغربية، ولاسيما جمهورية التشيك، وبولونيا، وهنغاريا، وربما سلوفينيا أيضاً، هو مؤمل ومتشوق للانضمام إلى العضوية في "أوروبا" وعلاقتها الأمنية عبر الأطلسي.

وفي الظروف الراهنة، فإن توسيع الناتو ليشمل بولونيا وجمهورية التشيك، وهنغاريا، ربما في العام 1999، يبدو محتملاً. وبعد هذه الخطوة الأولية، والهامة، يحتمل أن يكون أي توسع لاحق للحلف اما متوافقاً أو متزامناً مع توسع الاتحاد الأوروبي أو يأتي بعده،. فهذا الأخير ينطوي على عملية أكثر تعقيداً، سواء في عدد المراحل المؤهلة أو في تلبية متطلبات العضوية. وهكذا، فحتى أول عمليات دخول إلى الاتحاد الأوروبي من أوروبا الوسطى ليست محتملة قبل العام 2002 أو ربما في وقت لاحق وبرغم ذلك، فبعد أن ينضم أول ثلاثة أعضاء جدد من الناتو

إلى الاتحاد الاوروبي، فإن كلا التنظيمين أي الاتحاد الأوروبي والناتو، سوف يضطران إلى معالجة مسألة توسيع العضوية إلى جمهوريات البلطيق، وسلوفينيا، ورومانيا، وبلغاريا، وسلوفاكيا، وربما إلى أوكرانيا، أيضاً، في نهاية المطاف .

تجدر الإشارة إلى إمكانية العضوية الفعلية أصبحت تمارس تأثيراً في شؤون وسلوك الأعضاء العتيدين. وهكذا فإن المعرفة عن عدم رغبة الاتحاد الاوروبي والناتو بأن يحملا عبء نزاعات إضافية متعلقة إما بحقوق الأقليات أو بادعاءات إقليمية بين الأعضاء (المثال عن الوقوف تركيا ضد اليونان هو اكثر من كاف) كانت قد أعطت فعلاً سلوفاكيا، وهنغاريا، ورومانيا، الحافز اللازم لكي تتوصل إلى تسويات تلي المتطلبات القياسية التي وضعها مجلس أوروبا. والأمر ذاته صحيح عن المبدأ العام القائل بأن الدول الديمقراطية وحدها مؤهلة للعضوية. وإن للرغبة في عدم البقاء خارجاً تأثيراً مهماً في الدول الديمقراطية الجديدة. وفي أي حال، يجب أن يؤخذ مبدأ كون الوحدة السياسية والأمن لأوروبا غي قابلين للتجزئة على أنه أمر بديهي. وفي الحقيقة، يصعب عملياً أن نفكر في أوروبا الموحد فعلاً دون مراعاة ترتيب أمني من الآن فصاعداً إلى الدول التي هي في وضع البدء في إجراء مفاوضات الدخول مع الاتحاد الاوروبي، وتكون مدعوة لذلك، بوصفها ستخضع فعلاً لحماية الناتو المفترضة.

عضوية الاتحاد الأوروبي: تقديم طب للدخول

تقدم الدولة الأوروبية المعنية طلباً من اجل العضوية في مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس)

يطلب المجلس إلى اللجنة أن تقدم رأيها عن الطلب

اللجنة تقدم رأيها عن الطلب إلى المجلس

المجلس يقرر بالإجماع بدء المفاوضات من اجل الدخول

اللجنة تقترح، والمجلس يتبنى بالإجماع، الأوضاع التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار من قبل الاتحاد، في ما يتعلق بمقدمي الطلبات، في مفاوضات الدخول.

يقوم الاتحاد ممثلاً برئيس المجلس، بالتفاوض مع الدولة مقدمة الطلب.

تتم كتابة الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الاتحاد والدولة المعنية في مسودة معاهدة عن الدخول.

تقدم معاهدة الدخول إلى المجلس والبرلمان الأوروبي

البرلمان الأوروبي يسلم موافقته على معاهدة الدخول بالأغلبية المطلقة.

المجلس يوافق على معاهدة الدخول بالاجماع.

الدول الأعضاء والدول الطالبة توقع رسمياً معاهدة الدخول

الدول الأعضاء والدول الطالبة تصادق على معاهدة الدخول

بعد المصادقة توضع اتفاقية الدخول موضع التنفيذ

وبالتالي، يحتمل أن تتقدم عملية توسيع وتكبير النظام الأمني عبر الأطلسي إلى الأمام في مراحل مدروسة. ومع افتراض الابقاء على الالتزام الاميركي والأوروبي الغربي، فمن الممكن أن يكون الجدول الزمني، التقريي والدي رويت فيه الواقعية على نحو حذر، لهذه المراحل كما يلي:

حتى العام 1999 نستكون اول الدول الاعضاء من أوروبا الوسطى قد ادخلت إلى حلف الأطلسي، بالرغم من أن دخولها إلى الاتحاد الأوروبي ربما لن يتم قبل عام 2002 أو 2003 .

وفي الوقت ذاته، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يبدأ مفاوضات الدخول مع دول البلطيق وسوف يبدأ الناتو أيضا التحرك إلى الأمام في قضية عضوية هذه الدول إضافة إلى عضوية رومانيا، حيث يحتمل أن يكتمل الدخول في العام 2005. وفي نقطة ما من هذه المرحلة يمكن أيضا أن تصبح دول البلقان الأخرى مستوفية لشروط الدخول .

وفي وقت ما بين العامين 2005 و2010، يجب أن تصبح أوكرانيا، وخاصة إذا حققت في هذا الوقت تقدما هاما في إصلاحاتها الداخلية ونجحت في جعل نفسها ذات هوية انتماء إلى أوروبا الوسطى، مستعدة للمفاوضات جدية مع كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي .

وفي الوقت ذاته، يحتمل أن يكون قد تعمق إلى حد كبير، التعاون الفرنسي الألماني البولوني ضمن الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وخاصة في مجال الدفاع. ويمكن أن يصبح هذا التعاون مركز الثقل الغربي في أي ترتيبات أمنية أوروبية أوسع نطاقا ربما تضم، في نهاية المطاف، كلا من روسيا وأوكرانيا. وفي ضوء المصلحة الجيوبوليتية الخاصة لألمانيا وبولونيا في استقلال أوكرانيا فمن الممكن تماما أن أوكرانيا هذه سوف تسحب بالتدريج إلى العلاقة الفرنسية الألمانية البولونية الخاصة. وحتى العام 2010، يمكن للتعاون السياسي الفرنسي الألماني البولوني الأوكراني الذي يضم عددا من السكان في حدود 230 مليونا، أن يتطور إلى شراكة تحسن العمق الجيواستراتيجي لأوروبا .

ثمة أهمية كبيرة تبدو إذا كان السيناريو المذكور أعلاه سيظهر إلى الوجود بشكل معتدل أو في سياق اشتداد التوترات مع روسيا. ويجب أن تتم طمأنة روسيا باستمرار عن كـون أبـواب أوروبا مفتوحة، شأنها شأن الأبواب المؤدية إلى اشتراكها الفعلي بنظـام أمنـي موسـع عبـر الأطلسي وربما، في نقطة ما (زمن ما) من المستقبل، بالنظام الأمني عبر الأوراسي. ولاعطاء المصداقية إلى هذا الضمانات يجب أن يرفع مستوى الارتباطات التعاونية المختلفة، على نحـو مدروس جدا، بين روسيا وأوروبا، وذلك في جميع المجالات. (سوف تنـاقش علاقـة روسـيا بأوروبا، ودور أوكرانيا في هذا المجال ، على نحو أكثر تفصيلا في الفصل الرابع).

إذا نجحت أوروبا في التوحيد والتوسيع، وإذا أخذت روسيا، في الوقت ذاته، على عاتقهـا، بتضامن ديمقراطي ناجح وتحديث اجتماعي، فإنها، أي روسيا، تستطيع هي الأخرى، أن تصبح، في وقت ما مستوفية لشروط إقامة علاقة أكثر عضوية بأوروبا. وهـذا، بـدوره، يمكـن مـن الاندماج الفعلي بين النظام الأمني عبر الأطلسي والنظام الأوراسي عبر القاري. ومهما يكن من أمر، فإن مسألة العضوية الرسمية لروسيا، من حيث كونها حقيقة عملية، لن تظهر على المسرح إلا بعد وقت ربما يطول إلى حد ما، وهذا يعتبر، اذا تحقق، سببا آخر لعدم إغلاق الأبواب، على نحو يتسم بالحماقة، أمامها .

ولكني ننهي الكلام هنا نقول إنه مع ذهاب أوروبا "يالطا" (التي حدد مصيرها في مـؤتمر يالطا السابق)، إلى غير رجعة، فمن الضروري ألا تكون ثمة عودة إلى أوروبا "فرساي". وأن نهاية تقسيم أوروبا يجب ألا تسرع العودة إلى أوروبا الدول ــ الأمم (الدول القومية) المتنازعة، بل يجب أن تكون نقطة الانطلاق لتشكيل أوروبا أكبر وذات تكامل متزايد، ومعـززة بحلـف الأطلسي الموسع والتي جعلت أكثر أمنا تعلاقة أمنية بناءة مع روسيا. ومن هنا، فـإن الهـدف الجيواستراتيجي الرئيس لأميركا في أوروبا يمكن أن يلخص ببساطة تامة: فيقال لعنه عنه أنـه متمثل في التعزيز، عبر شراكة حقيقة فعلا عبر الأطلسي، لرأس الجسر الأميركي فـي القـارة الأوراسية. بحيث يمكن لأوروبا الموسعة أن تصبح نقطة انطلاق قابلة للحيـاة لنقـل النظـام الديمقراطي والتعاوني الدولي إلى أوراسيا .

الفصل الرابع

الثقب الأسود

كان انهيار أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، في نهاية العام 1991، قد خلــق "ثقبــا أسود" في مركز أوراسيا. وحدث ذلك كما لو أن "قلب" الجغرافيا السياسية أنتــزع فجــأة مــن خريطة العالم.

وبالنسبة إلى أميركا، فإن هذا الوضع الجغرافي السياسي الجديد والمحير خلق تحديا حرجا. وفهم عموما، أن المهمة الفورية يجب أن تكون متمثلة في الإقلال من احتمال حــدوث فوضــى سياسية أو العودة إلى نظام ديكتاتوري معاد في دولة منهارة لا تزال تملك ترسانة نووية قويــة. ولكن المهمة الطويلة الأمد تبقى معمولا بها وهي: كيف نشجع على التحول الديمقراطي لروسيا وعلى استعادتها لوضع اقتصادي معافي مع تجنب إعادة ظهور إمبراطورية أوراسية تستطيع أن تعيق الهدف الجيواستراتيجي الأميركي المتمثل في تشكيل نظام أوروبي أطلسي أكبــر يمكــن لروسيا أن تربط به على نحو مستقر ومأمون .

الوضع الجيوبوليتي (الجغرافي السياسي) الجديد لروسيا

كان انهيار الاتحاد السوفييتي هو المرحلة النهائية في التشظي المستمر للكتلــة الشــيوعية الصينية السوفييتية الواسعة التي ضاهت خلال فترة قصيرة، وحتــى تجــاوزت فــي بعــض المجالات، حجم مملكة جنكيز خان. ولكن هذه الكتلة الأوراسية عبر القارية الأكثر حداثة لم تدم إلا لوقت قصير، حيث ظهرت الردة الأولى من قبل يوغسلافيا تيتو وظهر التمرد الأول من قبل الصين الماوية، مما اعتبر من المؤشرات المبكرة الدالة على نقطــة ضــعف أو عــدم مناعــة المعسكر الشيوعي إزاء الطموحات القومية التي أثبتت أنه أقوى مــن الــروابط الايديولوجيــة. استمرت الكتلة الصينية السوفييتية نحو عشر سنوات، واستمر الاتحاد السوفيتي نحو سبعين سنة.

ومهما يكن من أمر، فقد كان الأمر الأهــم علــى الصــعيد الجيوبــوليتي هــو انحــلال الإمبراطورية الروسية العظمى التي حكمتها موسكو بعد أن عمرت قرونا. وقد تسرع تفتت هذه الإمبراطورية بسبب الفشل الاجتماعي الاقتصادي والسياسي العام للنظام السوفييتي، بالرغم من أن الكثير من مساوئه كان قد أخفى حتى النهاية تقريبا بوساطة السرية الشاملة والانعزال الذاتي. وبالتالي، فقد ذهل العالم بالسرعة الظاهرية للتدمير الذاتي للاتحاد السوفييتي. فخلال أســبوعين قصيرين في شهر كانون الأول من العام 1991 أعلن أولا وبجرأة عن حل الاتحاد السوفييتي من

قبل رؤساء الجمهوريات الروسية، والأوكرانية، والبيلاروسية، تم استبدال رسميا بكيان أكثر غموضا دعى رابطة الدول المستقلة التي كل الجمهوريات السوفييتية ما عدا جمهوريات البلطيق؛ ثم استقال الرئيس السوفييتي مكروها وأنزل العلم السوفييتي للمرة الأخيرة، عن برج الكرملين، وأخيرا، ظهر الاتحاد الروسي، الذي هو حاليا دولة قومية روسية تضم 150 مليون نسمة، بوصفة الخلفية الفعلي للاتحاد السوفييتي السابق، بينما أكدت الجمهوريات الأخرى، التي تضم 150 مليون نسمة أيضا، وبدرجات مختلفة، سيادتها المستقلة .

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى فوضى جيوبوليتية بارزة فخلال أسبوعين فقط، اكتشف فجأة الشعب الروسي، الذي كان عموما، أقل إحساسا من العالم الخارجي بالخطر الذي شكله اقتراب تفتت الاتحاد السوفييتي، أنه لم يعد سيد الإمبراطورية عبر القارية، وأن حدود روسيا تراجعت إلى ما كانت عليه في القوقاز في العقد الأول من القرن التاسع عشر، وفي آسيا الوسطى إلى ما كانت عليه في منتصف القرن التاسع عشر أيضا، إضافة إلى الأمر الأكثر مأساوية وألما، وهو تراجع هذه الحدود في الغرب إلى ما كانت عليه في العام 1600 تقريبا، أي بعد حكم ايفان الرهيب مباشرة. وعموما، فإن فقدان القوقاز أعاد إحياء المخاوف الاستراتيجية من النفوذ التركي المستبعد لنشاطه؛ وولد فقدان آسيا الوسطى إحساسا بالحرمان من مصادر الطاقة والمصادر المعدنية الكبيرة جدا في هذه المنطقة إضافة إلى القلق إزاء التحدي الإسلامي المحتمل؛ وكذلك فإن استقلال أوكرانيا تحدى جوهر الزعم الروسي القائل بأنها، أي روسيا، هي الحاملة الشرعية للهوية السلافية المشتركة الممنوحة إليها بقدسية خاصة. إن المساحة التي كانت تمثلها الإمبراطورية القيصرية خلال قرون من الزمن، والتي احتلها الاتحاد السوفييتي الذي تحكمه روسيا، لثلاثة أرباع القرن أصبحت الآن مشغولة من قبل اثنتي عشرة دولة، علما أن معظم هذه الدول (ما عدا روسيا) ليست مهيأة إلا بصعوبة للسيادة الحقيقية، وهي تتراوح في الحجم بين دولة أوكرانيا الكبيرة نسبيا التي يبلغ عدد سكانها 52 مليون نسمة ودولة أرمينيا التي يبلغ عدد سكانها 305 مليون نسمة فقط. وبدا أن قابليتها للحياة غير مؤكدة، بينما كانت رغبة موسكو في الاستيعاب الدائم للواقع الجديد أمر لا يمكن التنبؤ به. وكانت الصدمة التاريخية التي عانى منها الروس قد ضخمت بالحقيقة المتمثلة بأن نحو 20 مليون شخص ممن يتكلمون اللغة الروسية أصبحوا الآن مواطنين في دول أجنبية محكومة سياسيا من قبل نخب (جمع نخبة) حاكمة ذات اتجاهات قومية متنامية ومصممة على تأكيد هوياتها بعد عقود من محاولات إضفاء الطابع الروسي عليها بدرجة أكبر أو أقل من القسر .

خلق انهيار الإمبراطورية الروسية فراغاً في القوة في قلب أوراسيا.فلم يكن ثمة ضعف وفوضى فقط في الدول المستقلة حديثاً،بل إن الاضطراب في روسيا ذاتها خلق أزمة شاملة، وخاصة إذا علما أن هذا الاضطراب ترافق بمحاولة متزامنة لحل النموذج الاجتماعي الاقتصادي السوفييتي. وساءت الأساة القومية إلى حد أكبر بسبب التورط العسكري لروسيا في طاجكستان مدفوعة بمخاوف من استلام المسلمين لهذه الدولة المستقلة حديثا. ثم ازداد الوضع سوءاً بسبب التدخل الروسي المأساوي، والوحشي، والمكلف جداً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وفي تشيشينيا. وكان الأمر الأكثر ايلاماً هو تراجع الموقف أو الهيبة الدولية لروسيا إلى حد كبير، فبعد أن كانت إحدى القوتين العظميين في العالم، أصبحت الآن في نظر الكثيرين في موقع لا يزيد كثيراً عن قوة إقليمية في العالم الثالث بالرغم من امتلاكها لترسانة نووية هامة ولكنها تتقادم على نحو متزايد.

تضخم الفراغ الجيوبوليتي بسبب ازدياد أبعاد الأزمة الاجتماعي في روسيا. فالحكم الشيوعي الذي استمر ثلاثة أرباع القرن كان قد سبب أذى بيولوجياً غير مسبوق للشعب الروسي. فقد تم قتل أو موت نسبة كبيرة جداً من الأفراد الموهوبين والشجعان في الغولاغ (معسكرات العمل الجماعي)، وذلك بأعداد تعد بالماليين. وبالإضافة إلى ذلك، فخلال هذا القرن، عانت هذه البلاد أيضاً من الخراب الذي ألحقته بها الحرب العالمية الأولى، ومن القتلى في حرب اهلية طويلة الأمد، ومن وحشية الحرب العالمية الثانية وما رافقها من حرمانات. وقد فرض النظام الشيوعي معتقدات عقائدية خانقة، بينما عزلت البلاد عن سائر دول العالم، وكانت سياستها الاقتصادية منفصلة كلياً عن اهتماماتها الايكولوجية، وبالتالي فإن البيئة من ناحية، وصحة الناس من ناحية ثانية، عانتا الكثير بسبب ذلك. فوفقاً للإحصاءات الروسية الرسمية، كانت نسبة المولودين الجدد الذين يتمتعون بصحة جيدة في أعوام التسعينيات في حدود 40 في المئة فقط، بينما عاني نحو 20 في المئة من التلاميذ الروس في الصفوف الابتدائية من نوع ما من التأخر العقلي. ونقص متوسط العمر لدى الذكور إلى 5703 سنة، كما أن عدد الوفيات زاد على عدد الولادات. وهكذا، فإن الشروط الاجتماعية في روسيا كانت، في الحقيقة، مماثلة على نحو نموذجي، لما هي عليه في دولة متوسطة التصنيف من العالم الثالث.

لا يمكن للمرء أن يبالغ في وصف حالات الرعب والبلايا التي عانى منها الشعب الروسي في هذا القرن، فمن الصعب تقريباً أن نجد عائلة روسية واحدة أتيحت لها الفرصة لأن تعيش حياة حضارية عادية. ولنأخذ في الاعتبار التأثيرات الاجتماعية لتسلسل الأحداث التالية:

. الحرب الروسية اليابانية في العام 1905، التي انتهت إلى هزيمة مذلة لروسيا.

. الثورة"البروليتارية" الأولى في العام 1905، التي أشعلت نيران عنف حضري (في المدن) واسع النطاق.

. الحرب العالمية الأولى في الاعوام 1914 -1917، مع ملايين القتلى والجرحى والاضطراب الاقتصادي الشامل.

. الحرب الأهلية في الأعوام 1918-1921، التي استهلكت ثانية عدة ملاين من البشر ودمرت الأرض بما فيها.

. الحرب الروسية البولونية عامي 1919-1920، التي انتهت بهزيمة روسيا.

. بدء معسكرات العمل الجماعي في بداية أعوام العشرينيات، بما في ذلك إهلاك القسم الاعظم من النخبة التي وجدت قبل الثوة وخروجها على نطاق واسع من روسيا دون عودة.

. ممارسات العمل في التصنيع والمزارع الجماعية في بداية ومنتصف اعوام الثلاثينيات التي أدت مجاعات شاملة وإلى موت الملايين في أوكرانيا وكازخستان.

. أعمال التطهير والرعب الكبرى في منتصف ونهاية اعوام الثلاثينيات، مع حجر الماليين في معسكرات العمل وإعدام حتى مليون شخص وموت حتى عدة ملايين من سوء المعاملة.

. الحرب العالمية الثانية في الأعوام 1941-1945 نالتي ادت إلى قتل وجرح عشرات الماليين من العسكريين والمدنيين والى دمار اقتصادي واسع.

. إعادة فرض الرعب الستاليني في نهاية اعوام الأربعينيات، ومرة ثانية شمل ذلك الاعتقالات على نطاق واسع والإعدامات المتكررة.

. سياق التسلح الذي استمر 40 سنة مع الولايات المتحدة، وذلك من أعوام الأربعينيات إلى أعوام الثمانينيات، وما ترك من تأثيرات اجتماعية مفقرة.

. الحرب المضعفة أو حرب الإنهاك في أفغانستان من العام 1978حتى العام 1989؛

. التحطم الفجائي للاتحاد السوفييتي، وما تبعه من اضطرابات مدنية، وأزمة اقتصادية مؤلمة، وحرب دموية ومذلة ضد تشيشينيا.

لم يكن الأزمة في الشروط الداخلية لروسيا وفقدانها لهيبتها الدولية مهما فقد السببان اللذان أديا إلى الإحساس بالقلق والضيق، ولا سيما لدى النخبة السياسية الروسية، بل إن الوضع الجيوبوليتي لروسيا كان قد تاثر سلبيا أيضاً. ففي غرب البلاد وبنتيجة تفتت الاتحاد السوفيتي،

تغيرت حدود روسيا على نحو مؤلم جداً، وتقلص مجال نفوذها الجيوبوليتي على نحـــو حـــاد. وكانت دول البلطيق تخضع للسيطرة الروسية منذ بداية القرن الثامن عشر، كما أن فقدان مرفاي ريغا وتالين جعل وصول روسيا إلى بحر البلطيق محدوداً بدرجة أكبر وخاضعاً للتجمد الشتوي. وبالرغم من أن موسكو حاولت أن تبقي على وضع مسيطر سياسياً في جمهوريـــة بيلاروســـيا المستقلة حديثاً من الناحية الرسمية، والتي أضفي عليها الطابع الروسي بدرجة عالية، فلم يكـــن مؤكداً أن الفئة القومية (الراغبة في البقاء مع الاتحاد الروسي) لا تملك فعلاً اليد العليات في هذه الدولة أيضاً. وفي مما وراء حدود الاتحاد السوفييتي السابق، فإن انهيار حلف وارسو كان يعني أن دول أوروبا الوسطى التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي, ولا سيما بولونيا، أصبحت تنجذب بسرعة نحو حلف الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي.

كان الأمر الأكثر ازعاجاً هو فقدان أوكرانيا. فظهور دولة أوكرانية مستقلة لم يكن تحـــدياً فقط لكل الروس بحيث يجعلهم يعيدون التفكير في طبيعة هويتهم السياسية والاثنية، ولكنه مثـــل أيضاً انتكاسة جيوبوليتية للدولة الروسية. وإن رفض الاعتراف بأكثر من ثلاثمئـــة ســـنة مـــن التاريخ الإمبريالي الروسي كان يعني خسارة اقتصاد زراعي وصناعي غني جداً و52 مليـــون إنسان ارتبطوا بعلاقة وثيقة بشكل كاف اتنياً ودينياً بالروس ليجعلوا من روسيا دولة امبراطورية كبيرة وموثقة فعلاً. وهكذا، فإن استقلال أوكرانيا حرم روسيا أيضاً من وضعها المسيطر علـــى البحر الأسود حيث كانت أوديسا باباً حيوياً لروسيا تتاجر من خلاله مع حوض البحر المتوســـط والعالم الذي يقع وراءة.

وكذلك، فقد كانت خسارة أوكرانيا بالغة الأهمية جيوبوليتياً، لأنها جعلت خيارات روســـيا الجيواستراتيجية محدودة. وحتى بدون دول البلطيق وبولونيا، فإن روسيا كانت ستظل تسعى، لو أبقت سيطرتها على أوكرانيا، إلى أن تكون قائدة لامبراطورية أوراسية حاسمة، تستطيع روسيا فيها أن تحكم غير السلافيين في جنوب، وجنوب شرق الاتحاد السوفييتي السابق. ولكن، فبدون أوكرانيا وسكانها السلافيين البالغ عددهم 52 مليوناً، فإن أي محاولة من قبل موسكو لإعادة بناء الإمبراطورية الأوراسية يحتمل أن تجعل روسيا متورطة وحدها في نزاعات طويلة الأمد مـــع غير السلافيين الذين أُوقظت فيهم النزعات القومية والدينية، والحرب مع تشيشينيا ربما تكـــون، ببساطة، اول الأمثلة على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا أخذنا في الاعتبار تراجـــع معـــدلات الولادة فيروسيا، ومعدلات الولادة المتزايدة بشكل حاد بين سكان آسيا الوسطى، نجد أن أي كيان أوراسي جديد يعتمد على القوة أو الدولة الروسية وحدها، وبدون أوكرانيا، سوف يصبح حتماً ذا طابع أوروبي أقل وذا طابع آسيوي اكثر مع كل سنة تمر.

لم يكن فقدان أوكرانيا بالغ الأهمية على الصعيد الجيوبوليتي فحسب، بل كان أيضاً حـــافزاً للآخرين عل التشبه به وعلى الصعيد الجيوبوليتي أيضاً. وهكذا، فـــإن الأعمـــال الأوكرانيـــة، كإعلان أوكرانيا عن استقلالها في كانون الأول 1991، وإصرارها في المفاوضات الحرجة في بيلا فيجا على أنه يجب استبدال الاتحاد السوفييتي برابطة دول مستقلة أقل أرتباطاً مما كان عليه الامر سابقاً، والفرض المفاجئ،بما بشبه الانقلاب العسكري، لممارسة القيادة الأوكرانيـــة علـــى وحدات الجيش السوفييتي المتوضعة على الأراضي الأوكرانية، مما منع رابطة الدول المســـتقلة من أن تصبح مجرد اسم جديد لاتحاد سوفييتي أكثر كونفدرالية. وقد أدهـــش تقريـــر المصـــير السياسي لأوكرانيا، موسكو وأصبح مثالاً يحتذى به في الجمهوريات السوفييتية الأخرى، بالرغم من أن إتباع هذا الاتجاه كان في بداية يتسم بخوف أكبر مما حدث في ما بعد.

تكرر فقدان روسيا لموقعها المسيطر في بحر البلطيق وفي البحر الأسود، ولم يكـــن ذلـــك بسبب استقلال أوكرانيا فحسب، بل لأن دول القوقاز التي استقلت هي الأخرى أيضاً (جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان) حسنت الفرص لتركيا كي تعيد ممارسة نفوذها، الذي فقدته في يوم ما في الماضي، على هذه المنطقة. وقبل العام 1991، كان البحر الأسود يشكل نقطة الانطلاق لنقـــل القوات البحرية الروسية إلى البحر المتوسط. أما في منتصف أعوام التسعينات فقد ترك لروسيا شريط ساحلي صغير على البحر الأسود واستمر النقاش دون حل مع أوكرانيا في شان حقـــوق التوضع في القرم لبقايا أسطول البحر الأسود السوفييتي، بينما روقبت، في الوقت ذاته وبإثـــارة واضحة، مناورات الناتو وأوكرانيا المشتركة البحرية والتي تم فيها أيضاً الإنزال على الشوطئ، إضافة إلى تنامي الدول التركي في منطقة البحر الأسود. وقد تطرق الشك أيضاً لـــدى روســـيا إزاء تقديم تركيا لمساعدة فعالة إلى المقاومة التشيشانية.

وفي مكان ابعد باتجاه الجنوب الشرقي، أدى الجيشان (الثوران) الجيوبوليتي إلى تغيير هام مماثل في الموقف في حوض بحر قزوين وفي آسيا الوسطى عموما. فقبـــل انهيـــار الاتحـــاد السوفييتي كان بحر قزوين، فعليا، بحيرة روسية ، مع وجود قطاع جنوبي صغير ضمن محيط أو حدود إيران. ولكن، فمع ظهور أذربيجان المستقلة، ذات الاتجاه القومي القوي، والتي عـــزز موقفها بتدفق أصحاب رؤوس الأموال الغربيين المتشوقين إلى توظيف أمـــوالهم فـــي الـــنفط، وظهور كازاخستان وتوركمنستان المستقلتين أيضا، أصبحت روسيا واحدا فقـــط مـــن خمســـة مطالبين بثروات حوض قزوين. ولم يعد بإمكانها بأن تفترض بثقة أنها تستطيع التصرف بهـــذه الموارد لصالحها .

على ظهور دول آسيا الوسطى المستقلة أن الحدود الجنوبية الشرقية لروسيا أرجعت أو دفعت إلى الخلف باتجاه الشمال في بعض الأماكن لمسافة تزيد على ألف ميل (1600 كيلو متر). وأصبحت الدول الجديدة تسيطر على مخزونات معدنية ومخزونات طاقة كانت دائما ولا تزال تجتذب المصالح الأجنبية. وهكذا، فقد أصبح أمرا محتما تقريبا إن الأمر لم يعد يقتصر على النخب (جمع نخبه) الحاكمة فقط ، بل ويشمل شعوب هذه الدول، في أن تصبح، هي وشعوبها، ذوي مشاعر قومية أقوى، وربما ذوي نظرة إسلامية متزايدة الشدة أيضا. ففي كازاخستان، التي هي دولة واسعة تضم موارد طبيعية كبيرة جدا، ويسكن فيها نحو 20 مليون إنسان نصفهم تقريبا من الكازاخستانيين والنصف الآخر من السلافيين، يحتمل أن تشتد الاحتكاكات اللغوية والقومية . وإن أوزبكستان، بسكانها الأكثر تجانسا على الصعيد الاتني والبالغ عددهم 25 مليون وبقادتها الذين يشددون على الأمجاد التاريخية لبلادهم، أصبحت حازمة على نحو متزايد في تأكيد الموقع بعد الكولونيالي (الاستعماري) الجديد لهذه المنطقة. أما توركمنستان المحمية جغرافيا بكازاخستان من أي تماس مباشر بروسيا، فقد طورت ايجابيا روابط جديدة بإيران بغية الإقلال من اعتمادها السابق على منظومة الاتصالات الروسية من أجل الوصول إلى الأسواق العالمية.

كانت ولا تزال دول آسيا الوسطى، وفي ظل دعمها من الخارج من قبل تركيا وإيران، والباكستان، والمملكة العربية السعودية، غير ميالة إلى المساومة على سيادتها السياسية الجديدة حتى ولو كان ذلك مقابل تكاملها الاقتصادي المفيد مع روسيا، حسبما لا يزال يأمل الكثير من الروس في أن تفعل هذه الدول ذلك

1ـــ فقدان السيطرة الإيديولوجية والتوضع الإمبريالي .

2ـــ فقدان الممتلكات الأرضية .

3ـــ فقدان السيطرة الإيديولوجية.

وعلى الأقل، لا يمكن تجنب بعض التوتر والعداء في علاقات هذه الدول بروسيا، بينما توحي السوابق مع تشيشينيا وطاجكستان أنه لا يمكن الاستبعاد كليا لأن يحدث شيء ما أسوأ. وبالنسبة إلى الروس، فإن مجال النزاع المحتمل مع الدول الإٍسلامية على امتداد كل المجنبة الجنوبية لروسيا (التي تضم اذا أضفنا اليها تركيا، وإيران، والباكستان أكثر من 300 مليون إنسان) يجب أن تكون مصدر اهتمام جدي .

وأخيرا، ففي الوقت الذي انحلت فيه الإمبراطورية الروسية، كانت روسيا تواجه أيضا وضعا جيوبوليتيا جديدا منذرا بالسوء في الشرق الأقصى، حتى بالرغم من أنه لم تحدث أي تغيرات اقليمية (أرضية) أو سياسية. فلعدة قرون كانت الصين أضعف وأكثر من روسيا، وإن على الأقل في المجالات السياسية ــ العسكرية. ولا يستطيع أي روسي مهتم بمستقبل بلاده ومحتار ازاء التغيرات الدرامية في هذا العقد، أن يتجاهل الحقيقة المتمثلة بأن الصين هي في الطريق الى أن تصبح دولة أكثر تقدما، وأكثر دينامية، وأكثر نجاحا من روسيا. وأن القوة الاقتصادية للصين، مضافة الى الطاقة الدينامية لمليار ومئتي مليون إنسان، تعكس أو تقلب المعادلة التاريخية بين الدولتين، مع الأخذ في الاعتبار، أن المساحات الفارغة في سيبيريا تغري تقريبا باستعمارها (احتلالها) من قبل الصين. كان لا بد لهذا الواقع المضطرب الجديد أن يؤثر في الإحساس الروسي بالأمن في المنطقة الواقعة في الشرق الأقصى، وبالمصالح الروسية في آسيا الوسطى أيضا. وقبل زمن طويل كان يمكن لهذا التطور أن يلقي ظلا على الأهمية الجيوبوليتية لفقدان روسيا لأوكرانيا. وقد عبر فلاديمير لوكين، أول سفير لروسيا عين، بعد العهد الشيوعي، في الولايات المتحدة، وترأس مؤخرا لجنة الشؤون الخارجية في الدوما، عن المضامين والتأثيرات الاستراتيجية لهذا الفقدان بقوله .

"في الماضي، رأت روسيا نفسها تسير أمام آسيا بسرعة أكبر بكثير... ولا نجد أنفسنا الآن بين "أوروبا العصرية "وآسيا المتخلفة"، بل نشغل، فعلا، مكانا متوسطا غريبا ما بين "الأوروبيتين[1].

وباختصار، فإن روسيا، التي كانت حتى وقت قريب صانعة إمبراطورية إقليمية عظمى، وقائدة لكتلة إيديولوجية من دول تدور في فلكها وتمتد إلى قلب أوروبا ذاته، وفي نقطة ما إلى بحر الصين الجنوبي، أصبحت الآن دولة قومية مضطربة، دون ممرات جغرافية سهلة إلى العالم الخارجي، وربما غير منيعة إزاء النزاعات الموهنة مع جيرانها في المجنبات الغربية والجنوبية والشرقية. وإن مناطقها الشمالية غير المسكونة والتي يصعب الوصول إليها، والمجمدة على نحو دائم تقريبا، هي وحدها التي تبدو آمنة من الناحية الجيوبوليتية.

---

[1] جاء ذلك في مقال، مأزقنا الأمني في مجلة السياسة الخارجية العدد 88، خريف 1992: الصفحة 60 .

المشهد الجيواستراتيجي الدائم التغير

وهكذا، لم يكن ممكنا تجنب فترة الفوضى التاريخية في روسيا ما بعد الإمبراطورية. فالانهيار المروع للاتحاد السوفييتي، ولا سيما التفتت المذهل وغير المتوقع عموما للإمبراطورية الروسية العظمى خلق في روسيا حجما كبيرا من التفتيش عن الذات ونقاشا واسع النطاق في شأن ما يجب أن يكون عليه تحديد الذات التاريخي الراهن لروسيا، وجدلا شديدا عاما وخاصا في شأن أسئلة لا تثار عادة في معظم الدول الكبرى، والتي هي من نوع: ما هي روسيا؟ وأين هي روسيا؟ وماذا تعني روسيا بالنسبة إلى الإنسان الروسي؟.

ليست هذه الأسئلة مجرد أسئلة نظرية: فأي جواب يحتوي مضموناً جيولوجياً هاماً. فالسؤال: هل روسيا دولة قومية؟ يعتمد بشكل واضح على الاتنية الروسية، أو هل روسيا بالتعريف شيء ما أكثر من ذلك (على غرار قولنا إن بريطانيا هي اكثر من إنكلترا) وبالتالي معدة لأن تكون دولة إمبراطورية؟ وما هي- تاريخياً، واستراتيجياً، واتنيّاً – الحدود الصحيحة لروسيا؟ وهل يجب أن ينظر إلى أوكرانيا المستقلة بوصفها ضلالاً أو انحرافاً مؤقتاً عندما تُقيَّم بمثل هذه التعابير التاريخية، والاستراتيجية، والاتنية؟ (يميل الكثير من الروس إلى الإحساس بهذه الطريقة.) ولكي يكون الإنسان يجب عليه أن يكون روسياً، اتنياً (على الصعيد الاتني)، أو يستطيع أن يكون روسياً، سياسياً (على الصعيد السياسي) ولكن ليس اتنياً (أي أن يكون مواطناً روسياً، أو ما يعادل المواطن البريطاني، ولكن ليس "الإنكليزي"! وعلى سبيل المثال، فإن يلستين وبعض الروس أكدوا جدلاً (مع نتائج مأساوية) أن التشيشانيين يستطيعون، وفي الواقع يجب عليهم، أن يعتبروا روساً.

كان أحد القوميين الروس، وهو من القلائل الذين رؤوا أن النهاية تقترب، قد صرخ قائلاً في نوع من اليأس، وذلك قبل سنة من موت الاتحاد السوفييتي:

"اذا حدثت فعلاً الكارثة المخيفة، التي لايمكن التفكير فيها من قبل الشعب الروسي، وتمزقت الدولة إلى أشلاء، وانتهى الشعب، الذي سُرق، وخُدع بتاريخه الذي يعود إلى ألف سنة، عل نحو مفاجىء، وأخذ "أخوته" الجدد ما يخصهم من ممتلكات واختفوا في "مراكب إنقاذهم القومية، وأبحروا بعيداً عن الباخرة الأساسية- حسناً، فماذا نفعل نحن، وليس لدينا مكان نذهب إليه... إن ألمواطنية الروسية التي تجسد " الفكرة الروسية"، سياسياً، واقتصادياً، وروحياً ، سوف تبنى مع جديد. وسوف تجمع كل ما يمثل الأفضل من المملكة التي عمرها ألف سنة ومن التاريخ

السوفيتي خلال سنواته السبعين التي مرت في لحظة[1]. ولكن كيف؟ إن صعوبة تحديد جواب يكون مقبولاً للشعب الروسي، ويكون واقعياً أيضاً، تعقدت بالأزمة التاريخية للدولة الروسية ذاتها. وخلال تاريخها كله تقريباً فإن هذه الدولة كانت دائماً أداة توسع إقليمي وتطور اقتصادي. وكانت أيضاً دولة لم تعمد باختيارها إلى أن تكون مجرد أداة قومية، بالمعنى التقليدي الأوروبي الغربي، بل حددت لنفسها أن تكون منفذة لمهمة فوق قومية خاصة، في ضوء "الفكرة الروسية" المحددة على نحو مختلف في كل من الشروط الدينية، أو الجيوبوليتية، أو الإيديولوجية. أما الآن، وبشكل مفاجئ، فقد أصبحت هذه المهمة مرفوضة عندما تقلصت الدولة إقليميا إلى بعد إثني واحد كبير.

وفضلاً عن ذلك، فإن أزمة الدول الروسية في فترة ما بعد العهد السوفييتي (وخاصة إذا تكلمنا عن "جوهرها")، تعقدت فعلاً بسبب الحقيقة القائلة إن روسيا لم تواجه فقط بالتحدي المتمثل بكونها حرمت فجأة من مهمتها الإمبريالية، ولكن، فلكي تغلق الثغرة المتوسعة بين تخلفها الاجتماعي وتقدم الأجزاء الأخرى من أوراسيا، فقد أصبحت الآن تتعرض بضغط المحدثين (القائمين بالتحديث) الداخليين (ومستشاريهم الغربيين) لكي تنسحب من دورها الاقتصادي التقليدي بوصفها صاحبة الرأي، والمالكة والمتصرفة بالثروة الاجتماعية، ولم يدع ذلك إلى اقل من تحديد ثوري على الصعيد السياسي للدورين الدولي والداخلي للدولة الروسية. وكان ذلك مدمراً بعمق للنماذج الأكثر استقراراً في الحياة الداخلية الروسية وبالتالي أسهم في خلق شعور مسبب للخلاف والشقاق إزاء سوء التوجه الجيوبوليتي ضمن النخبة السياسية الروسية.

وفي هذا الوضع المحير، وكما يمكن أن يتوقع المرء، فإن السؤال: "إلى أين تسير روسيا وما هي روسيا؟ كان يحث على مجموعة مختلفة من الاجوبة. كان التوضع الأوراسي الواسع لروسيا قد جعل هذه النخبة تفكر منذ أمد طويل بالشروط الجيوبوليتية. وكان أول وزير خارجية لروسيا ما بعد العهد الامبراطوري والعهد الشيوعي، أندريه كوزيريف، قد أكد ثانية أسلوب التفكير المعمول به وذلك في إحدى محاولاته المبكرة التي أراد فيها أن يحدد كيف يجب على روسيا أن تتصرف أو تسلك ذاتياً على المسرح الدولي. وما كاد يمر شهر واحد على حل الاتحاد السوفييتي حتى قال: "في تخلينا عن الفكر العقائدي يجب أن نمهد للأخذ بالمذهب الذرائعي (العملي أو الواقعي)... وسرعان ما أصبحنا نفهم أن الجيوبوليتكا (علم السياسة الطبيعية أو دراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية في سياسة الدولة الخارجية خاصة أو السياسة الحكومية المبنية على أساس هذا العلم – المترجم)... تحل مكان الايديولوجيا." وعموما، يمكن القول إن

---

[1] الكسندر بروخانوف في مقال"مأساة المركزية" في مجلة روسيا، كانون الثاني، 1990 الصفحتان 4–5.

ثلاثة خيارات واسعة ومتداخلة جزئياً من المنظور الجيواستراتيجي، وكل منها متعلق فعلاً بانشغال روسيا بموقفها في مواجهة أميركا، كما أن كلاً منها أيضاً يحتوي على بعض الحالات الداخلية المعنية، كانت قد ظهرت كرد فعل على انهيار الاتحاد السوفييتي. ويمكن تصنيف هذه المدارس الفكرية المتعددة كما يلي.

1ـ أفضلية "الشراكة الاستراتيجية الناضجة" مع أميركا، التي كانت فعلاً، بالنسبة إلى بعض أنصارها شرطاً مبدئياً للسيادة المشتركة العالمية.

2ـ التشديد على "العالم الخارجي القريب" بوصفة محط اهتمام مركزي لروسيا، مع بعض التأييد لشكل ما من التكامل الاقتصادي الذي تحكمه روسيا، ولكن مع آخرين ممن يتوقعون أيضاً استعادة فعلية لإجراء ما من إجراءات السيطرة الإمبراطورية وبالتالي خلق قوة تكون أكثر قدرة على التوازن مع أميركا وأوروبا .

3ـ تحالف مضاد يضم نوعا ما من الائتلاف الاوراسي المضاد لأميركا والمعد للإقلال من التفوق الأميركي في أوراسيا.

وبالرغم من أن الخيار الأول مما تقدم كان مسيطراً في البداية بين الفريق الحاكم الجديد للرئيس يلتسين، فإن الخيار الثاني لم يلبث أن برز في المسرح السياسي بعد فترة قصيرة، وذلك لأسباب تعود جزئياً إلى كونه أفضلية حرجة من افضليات يلتسين الجيوبوليتية؛ اما الخيار الثالث فقد فرض نفسه إلى حد ما في وقت لاحق، أي حوالي منتصف أعوام التسعينيات، وذلك كرد فعل على الإحساس الذي انتشر آنذاك عن أن الجيواستراتيجيا الروسية في فترة ما بعد العهد الشيوعي كانت غير واضحة من ناحية وفاشلة من ناحية ثانية. وكما يحدث عادة، فقد أثبتت هذه الخيارات الثلاثة كلها كونها متسمة بالحماقة تاريخياً ومشتقة أو نابعة من وجهات نظر تكتنفها الأوهام فعلاً عن القوة الراهنة لروسيا، وعن قدرتها الدولية، ومصالحها الأجنبية. وفي الفترة المباشرة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، فإن وضع يلتسين الأولي مثل ذروة المفهوم "الغربي" التقديم، وإن لم يكن ناجحاً قط، في الفكر السياسي الروسي، والذي يرى: أن روسيا تنتمي إلى الغرب، ويجب أن تكون جزءا من هذا الغرب، ويجب عليها أن تقلد بقدر ما تستطيع، الغرب في تطورها الداخلي. تمسك بهذه الفكرة. يلتسين نفسه ووزير خارجيته، علماً أن يلتسين هذا كان صريحاً تماماً في إنكار الإرث الامبراطوري الروسي. وفي خطاب له في كييف في 19 تشرين الثاني،1990، وبكلمات استطاع الأوكرانيون والتشيشانيون في ما بعد أن يحولوها ضده، أعلن يلتسين ببلاغة:

"لا تطمح روسيا إلى أن تصبح مركزاً لأي نوع من الامبراطوريات الجديدة... وروسيا تفهم اكثر من الآخرين ضرر هذا الدور، لانها كانت قد أدت هذا الدور لزمن طويل قبلاً. فماذا ربحت من ذلك؟ وهل أصبح الروس أكثر حرية بنتيجة ذلك؟ أم هل اصبحوا أكثر غنى؟ أم أكثر سعادة؟... وقد علمنا التاريخ أن الشعب الذي يحكم الآخرين لايستطيع أن يكون سعيداً أو محظوظاً."

كان الموقف الودي الذي اختير بترو من قبل الغرب، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة، إزاء القيادة الروسية الجديدة مصدراً لتشجيع مجسدي الفكر الغربي أو مؤيدي الأسلوب الغربي الذين برزوا، بعد العهد السوفييتي، في مؤسسة السياسة الخارجية الروسية. فقد عملت هذه المؤسسة على تعزيز ميولها الاميركية وأغوت أعضاءها العاملين فيها شخصياً. فالقادة الجدد تعرضوا للإطراء ورفع الكلفة من قبل صانعي السياسة لدى القوة العظمى الوحيدة في العالم علماً أنه كان من السهل أن ينخدع هؤلاء القادة وبالتالي يفكرون بانهم هم أنفسهم قادة لقوة عظمى أيضاً. وعندما أطلق الأميركيون شعار "العلاقة الاستراتيجية الناضجة" بين واشنطن وموسكو، فقد بدا للروس كما لو أن علاقة مشتركة ديمقراطية أميركية روسية جديدة اكتسبت قدسية ما لتحل مكان النزاع السابق.

وستكون هذه العلاقة المشتركة ذات أبعاد عالمية. وبالتالي، فإن روسيا لن تكون الخليفة الشرعية للاتحاد السوفييتي السابق فحسب،بل ستكون أيضا الشريك الفعلي في التسوية العالمية المعتمدة على مساواة حقيقية. وبما أن القادة الروس لم يتعبوا قط من تأكيد ذلك، فإنه كان يعني أنه لايجب أن يعترف سائر العالم بأن روسيا مساوية لأميركا فحسب، بل أنه لن يتم التعامل مع أو الحل لأي مشكلة عالمية دون اشتراك روسيا و/أو بإذن منها. وبالرغم من أن ذلك لم يعلن عنه بصراحة، فإن الأمر الواضح في هذا الوهم كان يتمثل أيضاً في الفكرة القائلة إن أوروبا الوسطى يجب أن تبقى بشكل ما، أو يمكنها حتى أن تختار بأن تبقى منطقة جوار أو تقارب سياسي خاص لروسيا. وكذلك فإن حل حلف وارسو والكوميكون لن يتبعه انجذاب أعضائها السابقين سواء إلى حلف الأطلسي أو حتى إلى الاتحاد الأوروبي.

إن المساعدة الغربية، في الوقت ذاته، سوف تمكن الحكومة الروسية من القيام بإصلاحات داخلية تؤمن إخراج الدولة من الضائقة الاقتصادية وتسمح لها بتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وهكذا، فإن الانتعاش الاقتصادي لروسيا، ووضعها أو موقفها الخاص كشريك مساو لأميركا، وجاذبيتها، سوف تشجع الدول المستقلة حديثاً في رابطة الدول المستقلة، مع الملاحظة بأن روسيا الجديدة لا تهدد أو لا تشكل خطراً على هذه الدول التي تعي على نحو متزايد، عندئذ،

فوائد إقامة شكل ما من أشكال الاتحاد مع روسيا، على الدخول في تكامل اقتصادي أوثق من السابق، وثم في تكامل سياسي معها الأمر الذي يعزز عندئذ نفوذها (أي نفوذ روسيا) وقوتها.

إن المشكلة المتعلقة بهذا الأسلوب هي أنها كانت خالية من الواقعية الدولية والداخلية. وبينما نجد أن مفهوم "الشراكة الاستراتيجية الناضجة" كان يتسم بالتملق، نجد أيضاً أنه كان يتسم بالخداع. فأميركا لم تكن ميالة إلى مشاطرة روسيا في القوة العالمية، ولم تكن تستطيع أن تفعل ذلك، حتى لو أنها أرادت أن تفعل. وروسيا الجديدة كانت، ببساطة ضعيفة جداً، ومدمرة إلى حد كبير بعد ثلاثة أرباع قرن من الحكم الشيوعي، ومتخلفة جداً اجتماعيا لدرجة لم تكن معها مؤهلة لأن تصبح شريكاً عالمياً حقيقياً. ومن منظور واشنطن، فإن ألمانيا، واليابان، والصين، كانت كلها لا تقل أهمية وتأثيراً عن روسيا. وفضلا عن ذلك، ففي بعض القضايا الجيواستراتيجية المركزية ذات المصلحة القومية لأميركا، في أوروبا، والشرق الأوسط، والشرق الأقصى، لم تكن الطموحات الأميركية الروسية متماثلة، إن لم تكن حتى بعيدة جدا في المنحى والهدف. وما أن بدأت الاختلافات تطفو على السطح على نحو لا يمكن تجنبه، حتى بدأ عدم التناسب في القوة السياسية والنفوذ المالي، والابتكار التكنولوجي، والجاذبية الثقافية يجعل "الشراكة الاستراتيجية الناضجة" تبدو جوفاء، وقد دهش الكثير من الروس، وعلى نحو متزايد يوماً بعد يوم، من أن هذه الشراكة كانت معدة عمداً لخداع روسيا. ربما كان من الممكن تجنب هذا الإحباط لو أن أميركا عملت في وقت مبكر، في أثناء شهر العسل الأميركي الروسي، على الأخذ بمفهوم توسيع الناتو، وقدمت في الوقت ذاته إلى روسيا "صفقة لا يمكنها أن ترفضها" وهي، أي الصفقة، تحديداً، علاقة تعاونية خاصة بين روسيا والناتو. ولو أخذت أميركا على نحو واضح وحاسم بفكرة توسيع الحلف، ومع اشتراط وجوب انضمام روسيا إليه، فربما كان يمكن تجنب إحساس موسكو اللاحق بالاحباط إزاء "الشراكة الناضجة" وإزاء الضعف المتزايد للوضع السياسي لحاملي لواء الغرب في الكرملين .

إن لحظة فعل ذلك كانت في النصف الثاني من العام 1993، أي مباشرة بعد موافقة يلتسين العامة والصريحة في آب على رغبة بولونيا في الانضمام إلى الحلف عبر الأطلسي، واعتبار هذه الرغبة منسجمة مع "مصالح أو اهتمامات روسيا". وعوضاً عن ذلك، فإن إدارة كلينتون ، التي كانت لا تزال آنذاك تأخذ بسياسة "روسيا أولاً "، ماطلت لمدة سنتين، غير الكرملين خلالها لهجته وأصبح معاديا على نحو متزايد للمؤشرات الظاهرة، وإن بشكل متردد، عن النية الأميركية في توسع الناتو. وعندما قررت أميركا أخيراً في العام 1996 أن تجعل توسع الناتو هدفا مركزياً في سياستها الهادفة إلى تشكيل مجتمع أوروبي أطلسي أكبر وأكثر أمنا، كان

الروس قد انغلقوا على أنفسهم وأظهروا معارضة صلبة. ولذا يمكن النظر إلى العام 1993 بوصفة العام الذي فقدت فيه الفرصة التاريخية .

ولكن لا بد من الاعتراف أن الاهتمامات الروسية المتعلقة بتوسيع الناتو لم تكن كلها تفتقر إلى المشروعية كما لم تكن نابعة من حوافز سيئة النيات. فبعض الخصوم وخاصة بين العسكريين الروس، تناولوا الأمر بالعقلية التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة، ونظروا إلى توسع الناتو لا بوصفه جزءاً مكملاً لنموا أو توسع أوروبا، بل باعتباره اقترابا نحو روسيا من قبل حلف تقوده أميركا ولا يزال ذا طابع عدائي. واستمر بعض افراد نخبة السياسة الخارجية الروسية، علماً أن معظمهم كانوا بالفعل مسؤولين سوفييت سابقين في الأخذ بالنظرة الجيواستراتيجية القائمة منذ أمد طويل عن أنه لا يوجد مكان لأميركا في أوراسيا، وإن توسع الناتو كان مدفوعاً إلى حد كبير برغبة أميركا في زيادة مجال نفوذها. وكان بعض معارضتهم نابعاً أيضاً من الأمل بأن أوروبا الوسطى غير الملحقة (أو المنفصلة) ستعود يوما ما إلى مجال النفوذ الجيوبوليتي لموسكو بمجرد أن تسترد روسيا عافيتها .

ولكن الكثيرين من الديمقراطيين الروس خشوا أيضا من أن توسيع الناتو سوف يعني أن روسيا سوف تترك خارج أوروبا، وتتبذ سياسيا وتعتبر غير مستحقة لعضوية الاطار المؤسساتي للحضارة الأوروبية فانعدام الأمن الثقافي عقد المخاوف السياسية جاعلاً توسيع الناتو يبدو كما لو أنه تتويج أو دروة للسياسة الغربية القائمة منذ زمن طويل والمعدة لعزل روسيا، وتركها وحيدة في العالم وغيره منيعة إزاء مختلف أعدائها. وفضلاً عن ذلك، فإن الديمقراطيين الروس لم يستطيعوا فهم الأمور الأكثر عمقا سواء أكانت متعلقة بامتعاض سكان أوروبا الوسطى من تحكم موسكو الذي استمر أكثر من نصف قرن أو برغبتهم (رغبة هؤلاء الديمقراطيين الروس) في أن يكونوا جزءاً من منظومة أوروبية أطلسية أكبر .

وفي المقابل، فربما لم يكن ممكناً تجنب الإحباط أو الإضعاف لمؤيدي الغرب من الروس . ولسبب واحد، فإن النخبة الحاكمة الروسية الجديدة، المقسمة من الداخل، وغير القادرة سواء مع رئيسها أو مع وزير خارجيتها على تأمين قيادة جيواستراتيجية منسجمة، لم تستطع أن تحدد بوضوح ماذا تريد روسيا الجديدة من أوروبا، ولا استطاعت أيضاً أن تقيم واقعياً التقييدات أو التحديدات المفروضة على وضع روسيا الذي جرى إضافة. أما ديمقراطيو موسكو الذين خسروا المعركة سياسياً فلم يستطيعوا الوقوف في موقع من يعلن بجرأة أن روسيا الديمقراطية تعارض توسيع المجتمع الدولي الديمقراطي عبر الأطلسي، ناهيك بكونها ترغب في أن تنضم إلى هذا المجتمع أيضاً. وأن وهم الموقف العالمي الذي تشترك فيه روسيا وأميركا جعل من الصعب على النخبة السياسية في موسكو أن تتخلى عن فكرة الوضع الجيوبوليتي المتميز (يملك امتيازات)

لروسيا، وذلك ليس فقط في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق ذاتها بل وفي منطقة دول أوروبا الوسطى التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي أيضاً .

وسرعان ما انتقلت كرة اللعب بهذه التطورات إلى أيدي القوميين، الذين بدؤوا منذ العام 1994 يستعيدون أصواتهم ومعهم العسكريون الذين أصبحوا آنذاك في عدد المؤيدين المهمين جداً ليلتسين في الداخل. ولكن أصواتهم العالية وردود فعلهم الخطرة أحياناً، على طموحات سكان أوروبا الوسطى لم تعمل إلا على زيادة حدة تصميم الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي السابق، وفي ظل وعيها وإدراكها العميقين لتحررها الذي أنجز مؤخراً من الحكم الروسي، على أن تربح أو تهرع إلى سماء الناتو الآمنة .

اتسع الخلاف (الثغرة) بين واشنطن وموسكو أكثر فأكثر بسبب عدم رغبة الكرملين في إدانة فتوحات ستالين. فالرأي العام الغربي، وخاصة في اسكندينافيا وفي الولايات المتحدة أيضاً، كان منزعجاً بشكل خاص بسبب غموض الموقف الروسي إزاء جمهوريات البلطيق. فبالرغم من الاعتراف باستقلال هذه الدول وعدم الإصرار على عضويتها في رابطة الدول المستقلة، نجد أنه حتى القادة الروس الديمقراطيين لجؤوا مؤقتاً إلى التهديدات لكي يحصلوا على معاملة تفضيلية للمجموعات الكبيرة من الاستعماريين الروس الذين كانوا قد استقروا باختيارهم في هذه البلدان في أثناء السنوات الستالينية. وأصبح الجو أكثر تلبداً بالغيوم بسبب عدم رغبة الكرملين المشار إليها آنفاً في شحب الاتفاقية النازية السوفيتية السرية لعام 1939 التي كانت قد عبدت الطريق إلى الضم القسري لهذه الجمهوريات إلى الاتحاد السوفييتي. وحتى بعد خمس سنوات من انهيار الاتحاد السوفييتي، أصر الناطق باسم الكرملين (في بيان رسمي بتاريخ 10 أيلول ،1996) أن دول البلطيق "انضمت طوعاً في العام 1940 إلى الاتحاد السوفييتي. كانت النخبة الحاكمة الروسية في العهد ما بعد السوفييتي قد توقعت أيضاً، وبشكل واضح، أن الغرب سوف يساعد في، أو على الأقل لن يعيق، استعادة الدور الروسي المركزي في الفترة ما بعد العهد السوفييتي. ولذا فقد أمتعضت هذه النحبة من رغبة الغرب في مساعدة الدول التي استقلت حديثاً بعد العهد السوفييتي على دعم وتعزيز وجودها السياسي المنفصل. وحتى عندما حذر المحللون الروس الكبار للسياسة الخارجية الأميركية من أن "المواجهة مع الولايات المتحدة ... هي خيار يجب تجنبه "، فقد أكدوا، في الوقت ذاته، (ولم يكن ذلك كله غير صحيح) أن الولسايات المتحدة كانت تسعى إلى إعادة تنظيم العلاقات بين الدول في أوراسيا كلها ... حيث لم تكن توجد دولة بارزة أو قيادية في القارة، بل وجدت عدة دول متوسطة ومستقرة نسبياً، وبعض الدول ذات

القوة المعتدلة... ولكنها أقل قوة بالضرورة من الولايات المتحدة من حيث امكاناتها المنفردة أو حتى الجماعية "[1] .

وفي هذا المجال، فقد كان وضع أوكرانيا حرجا. فالميل الأميركي المتنامي، وخاصة في العام 1994، إلى إعطاء أفضلية عالية للعلاقات الأميركية الأوكرانية ولمساعدة أوكرانيا في المحافظة على حريتها القومية الجديدة كان قد نظر إليه من قبل الكثيرين في موسكو، وحتى من قبل "مؤيدي الغرب" بوصفه سياسة موجهة ضد المصلحة الروسية الحيوية التي تستهدف في نهاية المطاف إعادة أوكرانيا إلى الحظيرة العامة. أما كون أوكرانيا ستندمج ثانية "في يوم ما مع روسيا، فهو أمر لا يزال موضع إيمان به بين الكثير من النخبة السياسية الروسية. وبنتيجة ذلك، فإن التساؤل الجيوبوليتي والتاريخي لروسيا عن الموقف المنفصل لأوكرانيا تصادم وجهاً لوجه مع وجهة النظر الأميركية القائلة إن روسيا الإمبريالية لا تستطيع أن تكون روسيا ديموقراطية.[2] وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجدت أسباب داخلية صرفة لكون "الشراكة الاستراتيجية" بين "الديمقراطية " أثبتت أنها مجرد أوهام. فروسيا كانت متخلفة جداً ومدمرة جداً من قبل الحكم الشيوعي لكي تكون أو تقبل بوصفها شريكاً ديموقراطياً قابلاً للاستمرار مع الولايات المتحدة. ولم يكن ممكناً التعتيم على هذه الحقيقة المركزية (الرئيسة) بالخطب (جمع خطبة) ذات الصوت العالي أو بالكلام المنمق عن الشراكة. وفضلاً عن ذلك، فإن روسيا ما بعد العهد السوفييتي لم تقطع علاقاتها إلا جزئيا بالماضي. فكل قادتها "الديمقراطيين" تقريباً، وحتى لو كانوا غير حاملين للأوهام عن الماضي السوفييتي، لم يكونوا فعلاً من نتاج النظام السوفييتي فقط، بل كانوا أيضا أعضاء مهمين سابقين في النخبة الحاكمة لهذا النظام. ولم يكونوا منشقين سابقين على غرار ما هو عليه الأمر في بولونيا أو في جمهورية التشيك فالمؤسسات الرئيسة للسلطة السوفييتية، وبالرغم من أنها أضعفت وخفضت معنوياتها، وأفسدت، فإنها لا تزال

---

[1] بوغاتوروف وف. كريمينيون (وكلاهما من العلماء الكبار في معهد الولايات المتحدة وكندا) في مقال بعنوان "الأميركيون أنفسهم سوف لن يتوقفوا أبدا "في "المجلة الروسية المستقلة بتاريخ 28 حزيران ،1996.

[2] على سبيل المثال فحتى كبير مستشاري يلتسين، ديمتري ريوريكوف، ذكر عنه من قبل "أنتر فاكس "(20 تشرين الثاني ،1996)، أنه في المستقبل المنظور يمكن للأحداث في شرق أوكرانيا أن تواجه روسيا بمشكلة صعبة جدا. فالمظاهرات الشعبية الجماعية المعبرة عن السخط ... سوف تترافق بدعوات إلى روسيا، أو حتى بطلبات صريحة بأن تستلم المنطقة. وإن عدداً قليلا من الناس في موسكو سيكونون جاهزين لدعم مثل هذه الخطط. وهكذا، لم تهدأ الاهتمامات الغربية القلقة إزاء النيات الروسية بسبب المطالبات الروسية بالقرم وسيفاستيبول، أو إزاء تلك التصرفات الاستفزازية كالادخال المتعمد في نهاية العام 1996 لمدينة سيفاستيبول في نشرة التنبؤات المسائية عن الطقس التي تبث من التلفزيون الروسي عن المدن الروسية .

موجودة. وأن الرمز عن هذه الحقيقة وعن التمسك بالماضي الشيوعي هو الصـــرح التـــاريخي لموسكو: أي الوجود الذين لا زال مستمرا لضريح لينين. والأمر أشبه أو هو على غرار كـــون ألمانيا ما بعد النازية لا تزال محكومة من قبل "الهتلريين" النازيين من ذوي المستوى المتوســط الذين لا يزالون يرددون ببلاغة شعارات ديمقراطية، مع بقاء ضريح هتلر قائماً في وسط برلين.

إن الضعف السياسي للنخبة الديمقراطية الجديدة تعقد بالحجم الكبير للأزمـــة الاقتصـــادية الروسية. فالحاجة إلى إصلاحات شاملة، ولدت توقعات مبالغ بها المساعدة الغربيـــة، وخاصـــة الأميركية. وبالرغم من أن هذه المساعدات، وخاصة من ألمانيا وأميركا وصلت بنســب كبيـــرة وبالتدريج، فحتى في أحسن الظروف لم تستطع أن تعمل علـــى اســـتعادة العافيـــة الاقتصـــادية بسرعة. وبالتالي، فإن السخط الاجتماعي الناجم عن ذلك قدم شحنة إضافية إلى الجوقة المتنامية التي تضم نقاداً محبطين ممن ادعوا أن الشراكة مع الولايات المتحدة كانت خدعة مفيدة لأميركا ولكنها مدمرة لروسيا .

وباختصار، فلم توجد الشروط الذاتية أو الموضوعية لشراكة عالمية فعالة في السنوات التي جاءت مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. أما مؤيدو الغرب "الديمقراطيون فقد كانوا يريدون أشياء كثيرة ولكنهم لم يستطيعوا أن يقدموا إلا القليل. فهم رغبوا في شراكة متعادلة، أو في إقامة سيادة مشتركة مع أميركا (جنباً إلى جنب)، وأن تكون لهم اليد العليا نسبيا ضمن رابطة الـــدول المستقلة، وأرضا محرمة في أوروبا الوسطى. ومع ذلك، فإن ازدواجيتهم فـــي شـــأن التـــاريخ السوفييتي وافتقارهم إلى الواقعية في ما يتعلق بالقوة العالمية، وعمق الأزمة الاقتصادية، وغياب الدعم الاجتماعي على نطاق واسع كان كله يعني أنهم لم يستطيعوا تأمين الاســـتقرار أو خلـــق روسيا ديمقراطية فعلاً يؤمن وجودها تطبيق مفهوم الشراكة المتعادلة. وكان علـــى روســـيا أن تخضع لعملية إصلاح سياسي طويلة الأمد، لا تقل من حيث طول المدة عن عملية الاســـتقرار الديمقراطي، وحتى إلى عملية أطول من التحديث الاجتماعي الاقتصادي، على أن تقوم لاحقـــاً بالانتقال من التفكير الإمبريالي أو الإمبراطوري إلى العقلانية القومية في ما يتعلـــق بالحقـــائق الجيوبوليتية الجديدة ليس فقط في أوروبا الوسطى بل وبشكل خـــاص ضـــمن الإمبراطوريـــة الروسية السابقة قبل أن تستطيع إقامة شراكة مع أميركا يمكنها أن تصبح خياراً جيوبوليتياً قابلاً للحياة (الاستمرار).

وفي ظل هذه الظروف، ليس مدهشاً أن أفضلية "الخارج القريب" أصـــبحت موضـــع نقـــد رئيس بالنسبة إلى الخيار المؤيد للغرب، إضافة إلى كونها بديلاً بكراً للسياسة الخارجيـــة. وقـــد اعتمدت على الجدل القائل بأن مفهوم "الشراكة " تجاهل ما يجب أن يكون ذا أهميـــة قصـــوى

لروسيا: أي علاقاتها مع الجمهوريات السوفييتية السابقة. وهكذا جاء "الخارج القريب" ليكون صياغة مختصرة للدفاع عن السياسة التي ستشدد بصورة رئيسة على الحاجة إلى إعادة بناء نوع ما من إطارات العمل القابلة للحياة، على أن تكون موسكو في مركز اتخاذ القرار، بالنسبة إلى المجال (أو المساحة) الجيوبوليتية التي كان يشغلها الاتحاد السوفييتي. وحسب هذه المقدمة، فقد وجد اتفاق واسع النطاق عن أن سياسة التركيز على الغرب، وخاصة على أميركا، كانت تقدم القليل وتكلف الكثير جداً. وببساطة فقد جعلت من الأسهل على الغرب ان يستغل الفرص التي أوجدها انهيار الاتحاد السوفييتي.

ومهما يكن من أمر فإن المدرسة الفكرية عن "الخارج القريب" كانت مظلة واسعة أمكن تجميع عدة مفاهيم جيوبوليتية مختلفة تحتها. فهي لم تضم فقط المنتفعين الاقتصاديين، والقدريين بمن فيهم "مؤيدو الغرب" الذين اعتقدوا أن رابطة الدول المستقلة تستطيع أن تتطور إلى نموذج مقاد من قبل موسكو ومماثل للاتحاد الأوروبي، بل ضمت أيضاً آخرين ممن رؤوا في التكامل الاقتصادي واحداً من عدة أدوات لاستعادة النظام الامبراطوري الذي يستطيع ان يعمل إما تحت مظلة رابطة الدول المستقلة أو عبر ترتيبات خاصة (صيغت في العام 1996) بين روسيا وبيلاروسيا أو بين روسيا وبيلاروسيا، وكازاخستان، وكورغوستان، وشمل أيضاً الرومانسيين المحبين للسلافية الذين دافعوا عن اتحاد سلافي يضم روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا، وأخيرا أنصار فكرة الأوراسية، الغربية إلى حد ما، وبوصفها تعريفاً ملموساً للمهمة التاريخية الدائمة لروسيا.

شملت أفضلية "الخارج القريب" في أضيق أشكالها، الاقتراح العقلاني جداً عن أنه يجب على روسيا أن تركز على العلاقات مع الدول المستقلة حديثا وخاصة لأن كل هذه الدول بقيت مرتبطة بها من خلال حقائق السياسة الروسية التي تمت رعايتها على نحو متعمد بغية تطوير اعتماد اقتصادي متبادل في ما بينها. وكان لذلك هدف أو معنى اقتصادي وجيوبوليتي معاً. "فالمجال الاقتصادي المشترك" الذي تكلم عنه القادة الروس مراراً، كان حقيقة لا يمكن تجاهلها من قبل قادة الدول المستقلة حديثاً. فالتعاون وحتى التكامل إلى حد ما، كانا ضرورتين اقتصاديتين. وهكذا فلم يكن أمراً عادياً فقط، بل مرغوبا فيه، أن تطور مؤسسات مشتركة في رابطة الدول المستقلة بغية عكس (تغيير اتجاه) التمزق والتشظي الاقتصاديين اللذين نجما عن الانقسام السياسي للاتحاد السوفييتي .

وبالنسبة إلى بعض الروس، فإن تطوير التكامل الاقتصادي، كان بالتالي، رد فعل مسؤولاً سياسياً، وفعالاً وظيفياً، على ما كان قد حدث. وأن التشابه مع الاتحاد الأوروبي كان قد ذكر

غالباً على أنه أمر يتعلق بالوضع ما بعد السوفييتي. وعموما فإن استعادة الإمبراطورية كان قد رفض بوضوح من قبل المدافعين الأكثر اعتدالاً عن التكامل الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، فإن التقرير المؤثر عن الاستراتيجية المعدة لروسيا" والذي كان قد أصدر في شهر آب من العام 1992 من قبل مجلس السياستين الخارجية والدفاعية، والذي هو مجموعة من المسؤولين الحكوميين والشخصيات البارزة، كان قد دافع على نحو حاد جداً عن التكامل المشرق في فترة ما بعد العهد الإمبراطوري "بوصفه برنامجاً صحيحاً"للمجال الاقتصادي المشترك" في فترة ما بعد العهد السوفييتي .

ومهما يكن من أمر، فإن التشديد على "الخارج القريب" لم يكن مجرد عقيدة جيدة سياسياً أو تعاونا اقتصادياً إقليمياً. فمحتواه الجيوبوليتي كان ذا معان إمبراطورية او إمبريالية. وحتى تقرير عام 1992 المعتدل نسبياً تكلم عن روسيا التي استعادت عافيتها والتي سوف تقيم فعلاً شراكه استراتيجية مع الغرب، حيث سيكون لها دور"منظم الوضع في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، "والشرق الأقصى". وثمة مدافعون آخرون عن هذه الأفضلية كانوا أقل ارتباكاً أو خجلاً في التكلم بوضوح عن "الدور الحصري" لروسيا في المجال ما بعد السوفييتي وفي اتهام الغرب بالانخراط في سياسة مضادة للروس من خلال تقديمه المساعدة إلى أوكرانيا والدول الأخرى المستقلة حديثاً .

إن المثال النموذجي، وإن لم يكن قصرياً هو الجدل الذي أثاره ي. امبرتسيموف، رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية والمدافع السابق عن أفضلية الشراكة، الذي أكد بصراحة أن المجال السوفييتي السابق كان مجال نفوذ جيوبوليتي سوفييتي حصراً. وفي كانون الثاني، 1994، كرر هذا الكلام وزير الخارجية أندريه كوزيريف، الذي كان آنذلك مدافعاً نشيطاً عن أفضلية الانحياز إلى الغرب،حيث أعلن أنه يجب على روسيا أن تحافظ على وجودها العسكري في المناطق التي كانت ضمن مجال اهتمامها لقرون مضت". وفي الحقيقة، كتبت صحيفة" الازفستيا" في 8 نيسان 1994، أن روسيا كانت قد نجحت في الإبقاء على ما لا يقل عن 28 قاعدة عسكرية في أراضي الدول المستقلة حديثاً، وأن الخط الذي رسم على الخريطة ويربط القوات العسكرية الروسية المنتشرة في كالينينغراد، ومولدوفا، والقرم وأرمينيا، وطاجاكستان، وجزر الكوريل، سوف ينطبق تقريباً على الحدود الخارجية للاتحاد السوفييتي السابق.

وفي أيلول 1995، أصدر الرئيس يلتسن وثيقة رسمية عن السياسة الروسية إزاء رابطة الدول المستقلة حدد فيها الأهداف الروسية كما يلي:

"إن الهدف الرئيسي لسياسة روسيا إزاء رابطة الدول المستقلة هو خلق اتحاد دول متكامل سياسياً واقتصادياً وقادر على المطالبة بمكانه الصحيح في المجتمع العالمي... وعلى دعم روسيا بوصفها القوة القائدة في تشكيل منظومة جديدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول الرابطة وعلى أرض المجال ما بعد السوفييتي."

1ـ القواعد العسكرية الروسية في المجال السوفييتي السابق.

2ـ قواعد في حوافي الحدود السوفييتية.

يجب أن نلاحظ التشديد على البعد السياسي للجهد، وعلى الإشارة إلى الكيان الوحيد المطالب "بمكانه" في النظام العالمي، وكذلك على الدور الحاسم لروسيا ضمن الكيان الجديد. وقد أصرت موسكو،من خلال المحافظة على هذا التشديد، على أن تعزز أيضاً الروابط السياسية والعسكرية بين روسيا ورابطة الدول المستقلة المنشأة حديثاً؛ وعلى أن تكون الحدود "الخارجية" لدول هذه الرابطة خاضعة لسيطرة مركزية (المقصود سيطرة موسكو)؛ وكذلك على أن تلعب القوات الروسية دوراً حاسماً في أي أعمال تهدف إلى حفظ السلام ضمن الرابطة التي يجب أن تتوضع مؤسساتها الرئيسة في موسكو (وليس في مينسك كما اتفق سابقا في العام 1991)، إضافة إلى أن الرئيس الروسي هو الذي يرأس اجتماعات القمة لرابطة الدول المستقلة.

ولم يكن ذلك كل شيء. فقد أعلن في وثيقة أيلول أيضاً أنه:

"يجب أن يضمن البث التلفزيوني والإذاعي الروسي في الخارج القريب، كما يجب أن يدعم توزيع الصحف الروسية في المنطقة ويجب أيضاً أن تدرب روسيا الكوادر الوطنية لدول رابطة الدول المستقلة .

ويجب أن يعار اهتمام خاص إلى استعادة وضع روسيا بوصفها المركز الثقافي الرئيس في المجال ما بعد السوفييتي، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تعليم وتثقيف جيل الشباب في دول رابطة الدول المستقلة بوحي من العلاقات الودية بروسيا".

وإذ عكس مجلس الدوما الروسي هذا المزاج، فقد ذهب في بداية العام 1996 إلى أبعد من ذلك ليعلن أن حل الاتحاد السوفييتي لم يكن مشروعاً. وفضلاً عن ذلك، ففي ربيع نفس العام وقعت روسيا اتفاقيتين عن إقامة تكامل اقتصادي وسياسي أوثق بين روسيا والأعضاء الأكثر تكيفاً في رابطة الدول المستقلة. وهكذا وقعت إحداهما في جو احتفالي، وأمنت إقامة اتحاد بين روسيا وبيلا روسيا ضمن مجتمع جمهوريات ذات سيادة"جديد عرف بالحروف المختصرة (SSSR) علماً أن رمز الاتحاد السوفييتي السابق كان (SSSR) وكازاخستان وكورغوستان،

حيث تم الاتفاق على خلق"مجتمع دول متكاملة "طويل الأمد". وقد أشارت المبادرتان إلى عدم الصبر إزاء التقدم البطيء في التكامل ضمن رابطة الدول المستقلة وإلى تصميم روسيا على الاستمرار في تطويره.

إن تشديد الخارج القريب على تعزيز آليات العمل المركزية لرابطة الدول المستقلة، وذلك بالجمع بين بعض عناصر الاعتماد على الحتمية الاقتصادية الموضوعية من ناحية وبين جرعة قوية من التصميم الإمبراطوري الذاتي من ناحية ثانية. ولكن أياً منهما لم يقدم جواباً يتسم بدرجة أكبر من الفلسفة والسياسة الطبيعية على السؤال الذي لا يزال يسبب الإزعاج وهو"ما هي روسيا وما هي مهمتها الحقيقية وحجمها (أبعادها) الصحيحة؟".

كان هذا هو الفراغ الذي حاولت عقيدة الأوراسية الجذابة على نحو متزايد، وبتركيزها أيضاً على الخارج القريب، أن تملأه. وكانت نقطة الانطلاق لهذا التوجه، والتي عرفت بتعابير ثقافية وحتى غامضة هي الفرضية القائلة إن روسيا ليست على الصعيدين الجيوبوليتي أو الثقافي أوروبية تماماً ولا آسيوية تماماً، وأنها، بالتالي، ذات هوية أوراسية متميزة. وهذه الهوية موروثة عن السيطرة المكانية الفريدة في نوعها لروسيا على الكتلة البرية الكبيرة جداً بين أوروبا الوسطى وشواطئ المحيط الهادي، وموروثة أيضاً عن الدولة الإمبراطورية التي أقامتها موسكو خلال أربعة قرون في اتجاه التوسع الشرقي. وكان هذا التوسع قد ضم إلى روسيا سكاناً غير روس وغير أوروبيين مما خلق بذلك، شخصية أوراسية. ذات طابع سياسي وثقافي متميز .

إن الظاهرة الاوراسية بوصفها عقيدة، لم تنشأ في العهد بعد السوفييتي. ولكنها طفت إلى السطح لأول مرة في القرن التاسع عشر، ولكنها أصبحت أكثر انتشاراً في القرن العشرين، وذلك بوصفها بديلاً واضحاً للشيوعية السوفييتية ورد فعل على الانحطاط المزعوم للغرب. وكان المهاجرون الروس نشيطين بشكل خاص في نشر العقيدة بوصفها بديلاً للمذهب السوفييتي، بعد أن تأكدوا من أن ضعف المشاعر القومية لدى غير الروس ضمن الاتحاد السوفييتي تطلب أو احتاج إلى، عقيدة فوق قومية قوية، لئلاً يؤدي سقوط الشيوعية في نهاية المطاف إلى تفتت الإمبراطورية الروسية الكبرى القديمة.

وفي نحو منتصف العشرينيات من هذا القرن جرى توضيح هذه الحالة على نحو مقنع من قبل الأمين،. س تروبتسكوي، أحد الأنصار البارزين للمذهب الاوراسي، حيث كتب قائلاً:

"كانت الشيوعية في الحقيقة أنموذجا مموهاً للمذهب الأوروبي في تدمير الأسس الروحية والوجدانية القومية في الحياة الروسية، حيث أنها نشرت هذا الإطار المادي المرجعي الذي كان يحكم فعلاً كلاً من أوروبا وأميركا...

وأن مهمتنا هي خلق ثقافة جديدة كلياً، هي ثقافتنا الخاصة، والتي لن تشبه الحضارة الأوروبية عندما تتوقف روسيا عن أن تكون انعكاساً مشوهاً للحضارة الأوربية... وعندما تصبح مرة أخرى هي ذاتها" أي روسيا اوراسيا، التي هي الوريث الواعي، والحامل، لإرث جنكيزخان الكبير" [1] .

وجدت وجهة النظر هذه اتباعاً متشوقين في الوضع بعد السوفييتي المشوش. فمن ناحية، أدينت الشيوعية بوصفها خداعاً للأرثوذكسية (المعتقدات القومية) الروسية و"للفكرة الروسية" الصوفية الخاصة؛ ومن ناحية ثانية، رفض مؤيدو الغرب لأن هذا الغرب، وخاصة أميركا، كان ينظر إليه بوصفه فاسداً، معادياً للثقافة الروسية، ويميل إلى أن ينكر على روسيا ادعاءها ذا الجذور التاريخية والجغرافية في السيطرة حصراً على الكتلة البرية الاوراسية.

كان المذهب الاوراسي قد أعطي تفسيرا أكاديمياً في كتابات ليف غوميليف التي تقتبس كثيراً، وهذا الرجل هو مؤرخ، وجغرافي، وعالم في علم الإنسان الوصفي، كما ان كتبه" روسيا القرون الوسطى والسهل الكبير" و "ثائر أوراسيا" و "جغرافيا الاتنية والقومية في الزمن القديم"، قدمت حجة قوية للاقتراح القائل إن اوراسيا هي الموقع الجغرافي الطبيعي "للاتنية والقومية". اللتين تميز بهما الشعب الروسي، وجاءتا بنتيجة التعايش التاريخي بين السكان الروس وغير الروسي في السهول المفتوحة مما خلق كياناً اوراسيا روحياً وثقافياً فريداً في نوعه. وقد حذر غوميليف من أن التكيف مع الغرب لن يعني شيئاً للشعب الروس أقل من فقدانه "الاتنية والقومية والروح".

وجدت وجهات النظر هذه تجاوباً معها، وإن بصورة أكثر بدائية، من قبل مجموعة متنوعة من السياسيين القوميين الروس. وعلى سبيل المثال، فالنائب السابق ليلتسين، الكسندر روتسكوي، أكد "أنه من الواضح من النظر إلى الوضع الجيوبوليتي للبلاد أن روسيا تمثل الجسر الوحيد بين آسيا وأوروبا. فأي شخص يسيطر على هذا المجال الجغرافي سوف يسيطر على العالم"[1] أما المتحدي الشيوعي ليلتسين، غينادي زوغانوف، وبالرغم من عقيدته الماركسية اللينينية، فقد تقبل

---

[1] ن، س تروبتسكوي ف "ارث جنكيزخان، في مجلة التيارات الصليبية" العدد 9عام 1990، الصفحة 68.

[1] مقابلة مع مجلة "ليكسيريسو" (روما ــ 15 تموز 1994).

التشدد الصوفي في المذهب الاوراسي على الدور الروحي والتبشيري الخاص للشعب الروسي في المجالات (المساحات) الواسعة من اوراسيا مؤكداً أن روسيا وهبت في هذا السياق موهبة ثقافية فريدة في نوعها وقاعدة جغرافية ملائمة بشكل خاص لممارسة الزعامة العالمية .

وقد قدم أيضا الأنموذج البراغماتي (الواقعي) و الأكثر رزانة للمذهب الاوراسي من قبل زعيم كازاخستان نور سلطان نازار باييف. فعندما واجه في بلده انشقاقا شبه ديموغرافي بين مواطنيه الكازاخيين والمستوطنين الروس، وإذ سعى إلى إيجاد صيغة تخفف إلى حد ما من الضغوط التي مارستها موسكو من أجل التكامل السياسي، عمل على نشر مفهوم "الاتحاد الأوراسي" بوصفه بديلاً لرابطة الدول المستقلة غير الفعالة والتي تكاد تكون ملامح. وبالرغم من أن هذا الأنموذج افتقر إلى المحتوى الصوفي للتفكير الاوراسي التقليدي ولم يقدم بالتأكيد أي دور تبشيري خاص إلى اوراسيا، فقد اشتق من الفكرة القائلة أن اوراسيا المعرفة جغرافياً بتعابير مماثلة لتلك التي عرف بها الاتحاد السوفييتي، شكلت وحدة كاملة عضوية يجب أن تملك أيضاً بعداً سياسياً .

وإلى درجة ما، فقد بررت محاولة إعطاء "الخارج القريب" أعلى أفضلية في التفكير الجيوبوليتي الروسي في السياق أو المعنى القائل إن نوعاً ما من النظام والتكيف بين روسيا ما بعد العهد الإمبراطوري من ناحية، وبين الدول المستقلة حديثاً من ناحية ثانية كان ضرورة مطلقة من حيث الشروط الأمنية والاقتصادية. ومهما يكن من أمر، فالذي أعطى لمسة سريالية أو فوق واقعية إلى الكثير من النقاش الدائر حول هذا الموضوع هو الفكرة المترددة القائلة إنه بشكل ما أو بآخر، وسواء أجاء التكامل السياسي للإمبراطورية السابقة طوعياً (بسبب الاقتصاد) أو بنتيجة استعادة روسيا ،في نهاية المطاف، لقوتها الضائعة ودون أن نتحدث عن مهمة روسيا السلافية أو الاوراسية الخاصة، فإنه، أي هذا التكامل، مرغوب فيه وممكن .

وفي هذا السياق فإن المقارنة التي تثار مراراً مع الاتحاد الأوروبي تهمل ميزة حساسة هي: أن الاتحاد بالنفوذ الأوروبي، حتى مع السماح الخاص لألمانيا، لا يحكم من قبل قوة واحدة تلقي ظلاً على كل الأعضاء الآخرين، سواء من حيث الدخل القومي السنوي، أو تعداد السكان، أو مساحة الأرض. ولن يكون الاتحاد الأوروبي خليفة لإمبراطورية قومية، وخاصة لأن الأعضاء المحررين يملكون شكوكاً عميقة الجذور بأن "التكامل" هو كلمة السر للتبعية المتجددة. وحتى في هذه الحال يستطيع المرء بسهولة أن يتخيل ماذا كان يمكن أن يكون رد فعل الدول الأوروبية لو أن ألمانيا كانت قد أعلنت رسمياً أن هدفها هو تعزيز وتوسيع دورها القيادي في الاتحاد الأوروبي إلى الخطوط التي أعلنتها روسيا في أيلول 1995، والتي ذكرت سابقاً. إن

التشبيه بالأتحاد الأوروبي يعاني من نقطة ضعف أخرى أيضاً. فالاقتصاديات الاوروبية الغربية المفتوحة والمتطورة نسبياً كانت جاهزة للتكامل الديمقراطي، وقد لاحـظ معظـم الأوروبيـين الغربيين وجود فوائد اقتصادية وسياسية ملموسة في هذا التكامل. وحتى الدول الأوروبية الغربية الأفقر استطاعت أيضاً أن تستفيد من مساعدات مالية ملموسة. وفي المقابل، فإن الدول المستقلة حديثاً نظرت إلى روسيا بوصفها غير مستقرة سياسياً، ناهيك بكونها لا تزال تملك طموحات في السيطرة، وإضافة إلى كونها، على الصعيد الاقتصادي، تشكل عائقا لاشتراك هذه الـدول فـي الاقتصاد العالمي وفي الوصول إلى توظيف رؤوس الأموال الأجنبية التي تمس الحاجة إليها .

إن المعارضة لأفكار موسكو عن "التكامل " كانت قوية بشكل خاص في أوكرانيا. فسرعان ما أدرك قادتها أن مثل هذا التكامل وخاصة في التحفظات الروسية المتعلقة بشرعية الاسـتقلال الأوكراني، سوف يؤدي في نهاية المطاف، إلى فقدان السيادة القومية. وفضلاً عن ذلـك، فـإن المعاملة الروسية الثقيلة اليد للدولة الأوكرانية الجديدة، وعدم رغبة روسيا في الاعتراف بحدود أوكرانيا، وتساؤلها (أي روسيا) عن حق أوكرانيا في القرم، وإصرارها على السيطرة المتخطية للحدود على ميناء سيفاستيبول، أعطت كلها للقومية الأوكرانية حداً أو سلاحاً مميزاً ضد الروس. وان التحديد أو التعريف الذاتي للقومية (الوطن) الأوكراني، في أثناء مرحلة التشكل الحرجة في تاريخ الدولة الجديدة، كان قد صرف عن التوجه التقليدي المعادي لبولونيا أو المعادي لرومانيا، وأصبح مركزاً عوضا عن ذلك على معارضة أي اقتراحات روسية لرابطة الدول المستقلة التي تكون أكثر تكاملاً، ولأي مجتمع سلافي خاص (مع روسيا وبـيلا روسـيا)، أو مـع الاتحـاد الاوراسي، معتبراً إياها تكتيكات إمبريالية روسية .

وعموماً فإن تصميم أوكرانيا على المحافظة على استقلالها كان قد شجع بـدعم خـارجي. وبالرغم من أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، كان قد تأخر في البداية في إدراك الأهميـة الجيوبوليتية لدولة أوكرانية منفصلة، ففي منتصف أعوام التسعينيات أصبحت أميركا وألمانيا من الداعمين الأقوياء لهوية كييف المنفصلة. وفي شهر تموز 1996أعلن وزير الدفاع الأمريكي ما يلي: "لا أستطيع المبالغة في تقدير أهمية أوكرانيا بوصفها دولة مستقلة لأمـن واسـتقرار كـل أوروبا"، بينما ذهب المستشار الألماني في شهر أيلول، وبالرغم من دعمه القوي ليلتسن، إلـى ابعد من ذلك عندما أعلن أن "المكان الثابت لأوكرانيا في أوروبا لم يعد قابلاً للتحدي من قبل أي شخص... وأن أحداً لن يكون قادراً بعد الآن أن يناقش استقلال أوكرانيا وسيادتها على أرضها". وعمل صانعو السياسة الأميركيون أيضاً على وصف العلاقة الأميركية الأوكرانية بأنها" شراكة استراتيجية مستخدمين عن عمد نفس الجملة المستخدمة في وصف العلاقة الأميركية الروسية.

وبدون أوكرانيا كما لا حظناً سابقاً، فإن استعادة السيطرة الإمبراطورية على أساس رابطة الدول المستقلة أو على أساس المذهب الاوراسي لم تكن خياراً قابلاً للحياة. فـأي إمبراطوريـة دون أوكرانيا سوف تعني فعلاً دولة روسيا التي ستصبح أكثر "أسينة" (ذات طابع آسيوي) وأكثر بعداً عن أوربا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المذهب الأوراسي لم يكن جذاباً أيضاً ولا سيما لسكان آسيا الوسطى المستقلة حديثاً، علماً أن قلة منهم كانت متشوقة للاتحاد ثانية مع موسـكو. وقـد أصبحت اوزبكستان حازمة بشكل خاص في دعم اعتراضات أوكرانيا على أي رفـع لرابطـة الدول المستقلة إلى كيان متخط للحدود القومية، وفي معارضة أي مبادرات روسية معدة لتعزيز هذه الرابطة (CIS) .

كانت دول أخرى من رابطة الدول المستقلة، حذرت أيضاً من نيـات موسـكو، وبالتـالي رغبت هذه الدول في التجمع حول أوكرانيا وأوزبكستان في معارضة أو تجنب ضغوط موسكو من أجل خلق تكامل سياسي وعسكري أوثق. وفضلاً عن ذلك، فإن الإحساس بالوعي القـومي كان يتعمق في دول رابطة الدول المستقلة كلها تقريباً، علماً أن هذا الوعي تركز علـى نحـو متزايد على اعتبار أن الخضوع الماضي لموسكو هو نوع من الاسـتعمار وعلـى استئصـال مختلف مخلفاته الموروثة. وهكذا فحتى كازاخستان غير المنيعة اتنياً انضمت إلـى دول آسـيا الوسطى الأخرى في التخلي عن الأبجدية السلافية القديمة لتحل مكانها الأحرف اللاتينية علـى غرار ما تم استخدامها وتكيفها سابقاً من قبل تركيا. وفي الواقع، ففي منتصف أعوام التسعينيات ظهرت رسمياً كتلة مقادة من قبل أوكرانيا ومؤلفة من اوزربكستان، وتوركمانستان وأذربيجان، وأحياناً أيضاً من كازاخستان وجورجيا، ومولدافيا، لكي تعارض الجهود الروسية الهادفـة إلـى استخدام رابطة الدول المستقلة بوصفها أداة للتكامل السياسي .

كان للإصرار الأوكراني على تكامل اقتصادي في معظمة ومحدود فقط تأثير لاحـق فـي حرمان فكرة "الاتحاد السلافي" من أي معنى عملي. وإذ نشرت هذه الفكرة من قبل محبي النزعة السلافية، وأعطيت بروزاً بسبب دعم الكسندر سولجنتسين لها، فإنها أصـبحت أتوماتيكيـاً دون معنى على الصعيد الجيوبوليتي بمجرد رفضها من قبل أوكرانيا. وهكذا فإنها تركت بيلاروسـيا وحدها مع روسيا؛ واقتضت أيضاً تقسيما ممكنا لكازاخستان، على أن تشكل مناطقها الشـمالية التي يقطنها سكان روس جزءا محتملا من قبل هذا الاتحاد. وقد فهم أن مثل هذا الخيار لم يكن مطمئنا لحكام كازاخستان الجدد، وعمل فقط على تقوية اندفاع نزعتهم القومية في اتجـاه معـاد للروس. وفي بيلاروسيا، كان الاتحاد السلافي دون أوكرانيا لا يعني شيئاً أقل من الانضمام إلى روسيا، مما يلهب أيضاً مشاعر الامتعاض القومي على نحو أكثر حدة .

عززت هذه العوائق الخارجية لسياسة "الخارج القريب" بقيد داخلي هام هو مزاج الشعب الروسي. فبالرغم من الإثارة الكلامية والسياسية بين النخبة السياسية في ما يتعلق بالمهمة الخاصة لروسيا في مجال (مساحة) الإمبراطورية السابقة، فإن الشعب الروسي، ولأسباب تعود جزئياً إلى كونه شعر بالتعب فعلاً، ناهيك بتأثير مشاعره العامة، لم يظهر سوى القليل من الحماس لأي برنامج طموح يهدف إلى استعادة الإمبراطورية الروسية. وقد فضل الناس الحدود المفتوحة، والتجارة الحرة، وحرية الحركة، والموقع الخاص للغة الروسية ولكن التكامل السياسي، وخاصة إذا كان ينطوي على تكاليف اقتصادية أو يتطلب إراقة دماء، لم يثر إلا القليل من الحماس. كان الناس قد أسفوا لتفكك "الاتحاد" ويفضلون استعادته، ولكن رد فعل الجمهور على الحرب في تشيشينيا أشار إلى أن أي سياسة تذهب إلى أبعد من استخدام الفعالية أو القوة الاقتصادية و/أو الضغط السياسي سوف تفتقر إلى الدعم والتأييد الشعبيين .

وباختصار فإن عدم الملاءمة الجيوبوليتية الجوهرية لأفضلية "الخارج القريب" جاءت من كون روسيا غير قوية سياسيا بما فيه الكفاية لفرض إرادتها وليست جذابة اقتصادياً بما فيه الكفاية لأن تكون قادرة على إغراء الدول الجديدة. ولم تؤد الضغط الروسي إلا إلى جعل هذه الدول تسعى إلى مزيد من الارتباطات الخارجية وبالدرجة الأولى مع الغرب، وفي بعض الحالات مع الصين والدول الإسلامية الرئيسة الموجودة في الجنوب أيضاً. وعندما هددت روسيا بتشكيل كتلتها العسكرية الخاصة بها رداً على توسيع الناتو، فإنها التمست الإجابة عن السؤال "مع من" والتمست حتى الإجابة الأكثر إيلاماً: وفي أحسن الحالات، ربما مع بيلاروسيا وطاجاكستان .

كانت الدول الجديدة عموماً، تميل على نحو متزايد إلى عدم الثقة حتى بالأشكال المشروعة تماماً واللازمة من التكامل الاقتصادي مع روسيا، لأنها تخشى نتائجه السياسية المحتملة. وفي الوقت ذاته، فإن الأفكار عن المهمة الاوراسية المزعومة لروسيا والصوفية السلافية عملت فقط على عزل روسيا أكثر فأكثر عن أوروبا، وبدرجة أكبر عن الغرب، الأمر الذي أدى إلى استمرار أزمة العهد ما بعد السوفييتي وتأخير التحديث اللازم والتغريب (إضفاء الطابع الغربي) للمجتمع الروسي على امتداد الخطوط التي كان كمال أتاتورك قد أخذ بها في تركيا غداة انهيار الإمبراطورية العثمانية. وهكذا فإن خيار الخارج القريب لم يقدم إلى روسيا حلاً جيوبوليتياً بل وهماً جيوبوليتياً.

إذا لم يكن ثمة سيادة مشتركة مع أميركا ولم يكن يوجد "خارج قريب" أيضاً، فما هو الخيار الاستراتيجي المتاح لروسيا؟ وإن فشل التوجه الغربي في خلق المساواة العالمية المرغوبة بين

أميركا "وروسيا ديمقراطية"، وهي التي كانت، أي المساواة، مجرد شعار اكثر مما هي حقيقة، سبب تباطؤاً بين الديمقراطيين حيث أن الاعتراف على مضض بأن إعادة تكامل أو دمج إمبراطورية قديمة كان في أحسن الحالات احتمالاً بعيداً مما أغرى بعض الجيوبوليتيين الروس على مقاربة فكرة الأخذ بنوع ما من التحالفات المضادة الموجهة ضد وضع الهيمنة الأميركية في اوراسيا.

وفي وقت مبكر من العالم 1996 أبدل يلتسن وزير خارجيته ذي التوجه الغربي كوزيريف، بالاختصاصي الدولي والشيوعي المتشدد السابق وذي الخبرة الأكثر يفغيني بريماكوف، الذي كان اهتمامه منذ زمن طويل يوجه إلى إيران والصين. وقد فكر بعض المعلقين الروس ان توجه بريماكوف يمكن أن يسرع الجهد الهادف إلى صنع ائتلاف جديد"مضاد للهيمنة"، حيث يشكل حول القوى الثلاث مع أكبر رهان جيوبوليتي على الإقلال من السيادة الأميركية في اوراسيا . وهكذا، فإن يعض أسفار (رحلات) وتعليقات بريماكوف الأولية عززت هذا الانطباع. وفضلاً عن ذلك، فإن العلاقة الصينية الإيرانية الراهنة في تجارة السلاح والميل الروسي إلى التعاون مع جهود إيران الهادفة إلى زيادة إمكانية وصولها إلى الطاقة النووية بديا كأنهما يقدمان أرضية كاملة (ملائمة تماماً) لحوار سياسي أوثق ولتحالف فعلي في نهاية المطاف. ويمكن للنتيجة، أن تجمع، وإن نظرياً على الأقل، القوة السلافية الأبرز في العالم والقوة الإسلامية الأكثر روحاً قتالية في العالم، والقوة الآسيوية القوية والأكثر سكاناً في العالم، يخلق، عندئذ ائتلافاً قوياً .

إن نقطة الانطلاق الضرورية لأي خيار مماثل ومضاد للتحالف تشمل تجديد العلاقة الثنائية الطرف الصينية الروسية، والاعتماد على الامتعاض بين النخبتين السياسيتين في كلا الدولتين من ظهور أميركا كقوة عظمى عالمية وحيدة. ففي وقت مبكر من العام 1996، سافر يلتسن إلى بكين ووقع بياناً استنكرت فيه على نحو واضح اتجاهات "الهيمنة" العالمية، الأمر الذي اقتضى أن تتحالف الدولتان ضد الولايات المتحدة. وفي كانون الأول، رد رئيس الوزراء الصيني لي بينغ الزيارة، وكرر الطرفان معارضتهما للنظام الدولي "المسيطرة عليه"من قبل قوة واحدة ولكنهما وافقا على تعزيز التحالفات الراهنة. ورحب المعلقون الروس بهذا التطور ونظروا إليه بوصفه تغيراً إيجابياً في العلاقة الدولة للقوة، ورداً ملائماً على رعاية أميركا لتوسيع حلف الأطلسي (الناتو). وحتى ان البعض بدا فرحاً لأن التحالف الصيني الروسي سوف يعطي أميركا ما تستحقه من عقاب .

ومهما يكن من أمر، فإن الائتلاف الذي يجمع روسيا مع كل من الصين وإيران لا يمكن أن يتطور إلا إذا كانت الولايات المتحدة قصيرة النظر بما فيه الكفاية بمعاداة الصين وإيران في آن.

وبالتأكيد فإن هذا الاحتمال لا يمكن استبعاده، كما أن السلوك الأميركي في العامين 1995-1996 بدا منسجماً تقريباً مع الفكرة القائلة إن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى علاقة عدائية مع كل من طهران وبكين. ومهما يكن الأمر، فلا إيران أو الصين كانتا مستعدتين لأن تدفعا ثمنا كبيراً لتقرير فرصتهما على الصعيد الاستراتيجي مع روسيا التي كانت غير مستقرة وضعيفة في آن. وقد تأكدت هاتان الدولتان من أي ائتلاف من هذا النوع سوف يعرض للخطر،بمجرد تجاوزه لنوع ما من التنسيق التكتيكي العرضي، وصولهما إلى العالم الأكثر تقدماً وإلى قدرته المتميزة في التوظيف المالي، وكذلك إلى ما يمتلكه من تكنولوجيا عالية تحتاجان إليهما. وروسيا، في المقابل، لا تملك سوى القليل لكي تقدمه ويجعلها شريكاً يستحق المشاركة فعلاً في ائتلاف ضد الهيمنة.

وفي الحقيقة فإن هذا الائتلاف الذي يفتقر إلى أي ايديولوجية مشتركة، والذي ينطلق من مجرد عواطف أو مشاعر ضد الهيمنة، سوف يكون بصورة أساسية تحالفاً لجزء من العالم الثالث ضد معظم الأقسام المتقدمة من العالم الأولى. وإن أياً من أعضائه لن يربح كثيراً، فالصين بشكل خاص سوف تخاطر بفقدان تدفق التوظيفات المالية الكبيرة جداً إليها. وبالنسبة إلى روسيا أيضاً، فإن شبح التحالف الروسي الصيني.... سوف يزيد على نحو حاد من احتمال حرمانها، أي روسيا، من التكنولوجيا ورأس المال الغربيين، حسبما قال أحد الجيوبوليتيين الروس المهمين[1]. إن التحالف سوف يدين في نهاية المطاف، كل المشتركين فيه، سواء أكانوا اثنين أو ثلاثة يجعلهم معزولين لوقت طويل ومشتركين أيضاً في التخلف .

وفضلاً عن ذلك، فإن الصين ستكون العضو الأقدم في أي جهد روسي جدي يهدف إلى بلورة مثل هذا الائتلاف المعادي للهيمنة. وبما أن الصين هي الأكثر تعداداً من حيث السكان، والأكثر نشاطاً صناعياً والأكثر ابتكاراً، والأكثر دينامية، وتضم بعض النيات المحتملة إزاء أراض معينة في روسيا، فهي حتماً سوف تجعل روسيا في موقف الشريك الأصغر، بينما تفتقر في الوقت ذاته، إلى الوسائل (ربما إلى أي رغبة حقيقية) لمساعدة روسيا بالتغلب على تخلفها. وهكذا سوف تصبح روسيا مخفف صدمة بين أوروبا المتوسعة والصين المتطلعة إلى توسع إقليمي.

وأخيراً فقد استمر بعض خبراء الشؤون الخارجية الروسية في مداعبة الأمل بأن يسود مأزق ما في التكامل الأوروبي، بما في ذلك ربما الخلافات الغربية الداخلية في شأن الشكل

---

[1] ألكسي وغاتروف في "العلاقات الراهنة والآفاق المستقبلية للتفاعل بين روسيا والولايات المتحدة" المجلة المستقلة حزيران 1996.

المستقبلي للناتو، والتي يمكنها أن تخلق على الأقل فرصاً تكتيكية لعزل روسي ألماني أو روسي فرنسي، حيث يحدث، في أي من الحالتين، أذى لعلاقات أوروبا عبر الأطلسي بأميركا. ولم يكن هذا الاحتمال جديداً لأن موسكو، حاولت في أوقات مختلفة في أثناء الحرب الباردة لعب الورقة الألمانية أو الفرنسية. ومع ذلك فلم يكن أمراً غير معقول لبعض جيوبوليتيي موسكو أن يحسبوا أن المأزق في الشؤون الأوروبية يستطيع أن يخلق ثغرات تكتيكية يمكن أن تستغل لغير صالح أميركا.

ولكن ذلك هو كل ما كان يمكن تحقيقه بهذه الوسيلة: أي مجرد خيارات تكتيكية. فلا فرنسا ولا ألمانيا يمكن أن تتخليا عن العلاقة الأميركية. أما الغزل العرضي، وخاصة مع الفرنسيين، والذي تركّز على قضية ضيقة، فلا يمكن استبعاده، ولكن العكس الجيوبوليتي للتحالفات يجب أن يسبق بجيشان أو ثوران شامل في الشؤون الأوربية، كان يحدث انهيار في التوحيد الأوروبي وفي الارتباطات عبر الأطلسي. وحتى عندئذ، لا يحتمل أن تصبح الدول الأوربية ذات نزعة لتحقيق تحالف جيوبوليتي شامل مع روسيا التي فقدت توجهها .

وهكذا، فإن أيا من الخيارات المضادة للتحالف لا يقدم في نهاية المطاف، بديلاً قابلاً للحياة فالحل للمآزق الجيوبوليتية الجديدة لروسيا لن يوجد في التحالف المضاد، ولا يتحقق من خلال الوهم أو الانخداع بشراكة استراتيجية متعادلة مع أميركا أو الجهد الهادف إلى خلق نوع ما من البنى الجديدة المتكاملة "سياسياً واقتصادياً في المجال (المساحة) التي كان يشغلها الاتحاد السوفييتي السابق. فكل هذه الخيارات تتجنب الخيار الوحيد المتاح في الحقيقة لروسيا .

مأزق البديل الوحيد

إن الخيار الجيواستراتيجي الحقيقي الوحيد لروسيا، أو الخيار الذي يستطيع أن يعطيها دوراً دولياً حقيقيا، ويجعل فرصة تحويلها اجتماعياً وتحديثاً لذاتها متاحة بأقصى حد، هو أوروبا. وليس أي أوروبا، بل أوروبا عبر الأطلسي التي يتوسع فيها الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي (الناتو). وأن أوروبا هذه تتشكل الآن، كما رأينا في الفصل الثالث من هذا الكتاب، ومن المحتمل أيضاً أن تبقى مرتبطة على نحو وثيق بأميركا. وهذه هي أوروبا التي يجب أن تقيم روسيا علاقة معها، إذا أرادت أن تتجنب عزلة جيوبوليتية خطيرة .

وبالنسبة إلى أميركا فإن روسيا ضعيفة جداً إذا أرادت أن تكون شريكاً، ولكنها تبقى قوية جداً إذا أرادت ببساطة أن تكون مريضاً تعنى به أميركا. ويحتمل أن تصبح مشكلة بحد ذاتها، ما لم ترعى أميركا وضعاً يساعد على إقناع الروس بأن الخيار الأفضل لبلادهم هو تقوية العلاقة العضوية مع أوروبا عبر الأطلسي (أوروبا الأطلسية). وبالرغم من أن التحالف الروسي الصيني

الطويل الأمد و التحالف الاستراتيجي الروسي الإيراني غير محتملين، فالمهم بشكل واضح لأميركا هو أن تتجنب السياسات التي يمكن أن تبعد روسيا عن الأخذ بالخيار الجيوبوليتي اللازم. وضمن المدى الممكن، يجب بالتالي، أن تصاغ العلاقات الأميركية بالصين وإيران مع إبقاء تأثيرها في الحسابات الجيوبوليتية الروسية في الذهن. وعموماً فإن استمرار الأوهام الخادعة المتعلقة بالخيارات الجيواستراتيجية الكبيرة، لا يمكنه إلا تأخير الخيار التاريخي الذي يجب على روسيا أن تأخذ به لكي تنهي الضيق العميق الذي تعاني منه .

إن روسيا التي ترغب في قبول الحقائق الجديدة عن أوروبا، سواء أكانت اقتصادية أم جيوبوليتية، هي وحدها التي ستكون قادرة على الاستفادة داخليا من الحجم الموسع للتعاون الأوروبي عبر الأطلسي في التجارة والاتصالات، والتوظيف المالي، والثقافة. وإن اشتراك روسيا في مجلس أوروبا سيكون خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح. وسيكون ذلك دلالة على الارتباطات المؤسسية الأخرى بين روسيا الجديدة وأوروبا المتنامية. ويقتضي ذلك أيضا أنه إذا اتبعت روسيا هذه المسلك، فلن يكون أمامها أي خيار غير أن تحاكي، في نهاية المطاف، المنهج التي اختارته تركيا ما بعد العهد العثماني عندما قررت هذه الأخيرة أن تتخلى عن طموحاتها الإمبريالية وتسير متعمدة على طريق التحدث والأخذ بالنهج الأوروبي، والتحول إلى الديمقراطية.

لا يمكن لأي خيار آخر أن يقدم إلى روسيا الفوائد التي يمكن أن تقدمها أوروبا الحديثة، والغنية والديمقراطية المرتبطة بأميركا. فأوروبا وأميركا لا تشكلان خطراً على روسيا عندما تكون دولية ديمقراطية وليس لديها نزعة قومية توسعية. وليس لهاتين القارتين، أي أوروبا وأميركا أطماع اقليمية في روسيا، على غرار ما وجد لدى الصين في يوم ما، ولا تشتركان معها في حدود غير آمنة أو يحتمل أن يسودها العنف في أي وقت، والأمر يختلف بالتأكيد عما هو عليه الحال بالنسبة إلى روسيا وحدودها غير الواضحة اتنياً وإقليمياً (برياً) مع الدول المسلمة في الجنوب. وعلى العكس، فبالنسبة إلى أوروبا وأميركا أيضاً، نجد أن روسيا القومية والديمقراطية هي كيان مرغوب فيه جيوبوليتياً، وهي مصدر للاستقرار في المركب الاوراسي الهش .

وبالتالي تواجه روسيا المأزق المتمثل في أن الخيار لصالح أميركا وأوروبا، يتطلب لكي يمكنه تقديم فوائد ملموسة، بالدرجة الأولى، وعداً بالتخلي عن الماضي الإمبريالي، وبالدرجة الثانية، عدم مواربة إزاء توسيع روابط أوروبا السياسية و الأمنية بأميركا. فالمطلب الأول يعني التكيف مع التعددية الجيوبوليتية التي أصبحت سائدة في كل مجالات (أراضي) الاتحاد السوفييتي

السابق. وأن هذا التكيف لا يستبعد التعاون الاقتصادي، وخاصة حسب النموذج السائد في منطقة التجارة الحرة الأوروبية القديمة ،ولكنه لا يستطيع أن يشمل قيوداً على السيادة السياسية للـدول الجديدة، وذلك لسبب بسيط هو أنها لا ترغب في هذه القيود. والأمر الأهم في هذا الخصـوص هو الحاجة إلى قبول واضح وخال من الغموض من قبل روسيا لوجود أوكراني منفصـل عـن حدودها وعن كيانها القومي المتميز .

يمكن للمطلب الثاني أن يكون أكثر صعوبة في القبول. فالعلاقة التعاونيـة الحقيقيـة مـع مجتمع عبر الأطلسي لا يمكن أن تعتمد على الفكرة القائلة إن هذه الدول الديمقراطية في أوروبا التي ترغب في أن تكون جزءاً منها يمكن أن تستثني أو تستبعد إذا أراد الروس ذلك، وأن توسع هذا المجتمع من الدول يحتاج إلى تسريع، وبالتأكيد لا يجب أن يطور بناءً على الطرح المعادي للروس. ولكن لايمكن أن يوقف ولا يجب أن يوقف بسبب صياغة سياسية تعكس بذاتها فكـرة تقادم عليها الزمن عن العلاقات الأمنية الأوروبية. وعموما يجـب علـى أوروبـا المتوسـعة والديمقراطية أن تكون عملية تاريخية مفتوحة الطرف، وأن لا تخضع لحدود جغرافية اعتباطية من الناحية السياسية .

وبالنسبة إلى كثير من الروس فإن مأزق البديل الواحد يمكن أن يكون في البداية ولـبعض الزمن اللاحق صعب الحل وسوف يحتاج إلى حجم كبير من الإدارة السياسية وربما يحتاج أيضاً إلى قائد بارز وقادر على الاختبار وإلى توضيح الرؤية المستقبلية عن روسيا ديمقراطية وقومية وأوروبية وحديثة فعلاً. وربما لن يحدث ذلك خلال بعض الوقت. فالتغلب على الأزمـات فـي العهد بعد الشيوعي وبعد الإمبراطوري لا يحتاج إلى وقت أكثر مما احتاج إليه الأمر في التحول بعد العهد الشيوعي لأوروبا الوسطى فحسب، بل يحتاج أيضاً إلى ظهور قيادة سياسية مسـتقرة وبعيدة النظر. ولا يوجد أتاتورك روسي الآن في المدى المنظور. وبرغم ذلك يجب على الروس أن يدركوا في نهاية المطاف أن إعادة التحديد القومية لروسيا ليست عملية استسلام بل عمليـة تحرير[1]. وسوف يضطرون لقبول ما كان يلتسن قد قاله في كييف عام 1990 على أن المستقبل غير الأمبريالي لروسيا هو الذي يخطط له على نحو مطلق وإن روسيا غير الإمبريالية سـوف تبقى قوة كبرى تتجاوز اوراسيا التي هي أكبر وحدة إقليمية في العالم حتى الآن. وفي أي حـال فإن إعادة تحديد ما هي روسيا وأين هي فربما سوف تحدث على مراحل فقط، وسوف تحتـاج إلى وضع موقف غربي ثابت وحكيم. ويجب على أوروبا وأميركا أن تساعدا في هذا المجال.

---

[1] في بداية العام 1996 نشر الجنرال الكسندر ليبد مقالاً جيداً بعنوان (تلاشي الإمبراطورية والميلاد الجديد لروسيا في مجلة"اليوم" بتاريخ 26 نيسان 1996) وقد ذهب بعيداً في التهيئة لهذه الحالة.

وبالتالي يجب أن تقدما إلى روسيا ليس مجرد معاهدة خاصة أو ميثاقاً مع الناتو بل يجب أيضاً أن تبدأ في عملية اكتشاف مع روسيا لتشكيل النظام القاري الفعلي المتعلق بالأمن والتعاون والذي يذهب إلى أبعد من البنية غير المتماسكة لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE). وإذا عززت روسيا مؤسساتها الديمقراطية الداخلية وحققت تقدماً ملموساً في التطوير الاقتصادي المعتمد على السوق الحرة، فإن ارتباطها الأوثق من أي وقت مضى مع الناتو والاتحاد الأوروبي يجب ألا يستبعد. وفي الوقت ذاته، فالأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك بالنسبة إلى الغرب. ولاسيما إلى أميركا، هو اتباع سياسات تؤدي إلى استمرار مأزق البديل الوحيد لروسيا. فالاستقرار السياسي والاقتصادي لدول ما بعد العهد السوفييتي الجديدة هو عامل رئيسي في جعل إعادة التحديد الذاتي التاريخية لروسيا ضرورة لابد منها. وبالتالي فإن الدعم لدول ما بعد العهد السوفييتي الجديده من أجل تحقيق التعددية الجيوبوليتية في الحيز الذي كانت تشغله الإمبراطورية السوفييتية السابقة، يجب أن يكون جزءاً مكملاً للسياسة المعدة لحث روسيا على ممارسة خيارها الأوروبي على نحو غير غامض. ويوجد بين هذه الدول ثلاث ذات أهمية خاصة من الناحية الجيوبولوتية هي أذربيجان واوزبكستان وأوكرانيا .

تستطيع أذربيجان المستقلة، أن تخدم بوصفها ممرا "للوصول الغربي إلى حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى الغنيين بالطاقة. وعلى العكس فإن أذربيجان غير المستقلة أو الخاضعة للغير سوف تعني أنه يمكن فصل آسيا الوسطى عن العالم الخارجي وبالتالي جعلها غير منيعة سياسيا" إزاء الضغط الروسي الهادف إلى إعادة التكامل (الدمج). وكذلك فإن اوزبكستان التي هي الأكثر حيوية على الصعيد القومي والأكثر سكانا"ضمن دول آسيا الوسطى، تمثل عقبة رئيسة أمام أي سيطرة روسية جديدة على المنطقة، واستقلالها حرج وحساس لاستمرار وجود أو بقاء الدول الأخرى في آسيا الوسطى وهي الأقل مناعة إزاء الضغوط الروسية .

ومهما يكن الأمر، فالدولة الأكثر أهمية هي أوكرانيا وعندما يتوسع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، سوف تصبح أوكرانيا فعلاً "في وضع يجب أن تختار فيه ما إذا كانت ترغب في أن تكون جزءا" من أي هذين التنظيمين. ومن المحتمل أن ترغب أوكرانيا، وبغية تعزيز موقفها المفضل في الانضمام إلى كليهما، بمجرد أن يصبح هذان التنظيمان على حدودها وعندما تبدأ عملية تحولها الداخلي الهادفة إلى جعلها مؤهلة للعضوية فيهما. ومع أن ذلك سوف يأخذ وقتا"، فليس الوقت مبكراً جداً للغرب الذي يحسن ويعزز ارتباطاته الاقتصادية والأمنية بكييف (عاصمة أوكرانيا) ليبدأ بتحديد العقد بين العامين 2 005 و2015 على أنه الإطار الزمني المعقول لبدء الضم التدريجي لأوكرانيا، مما يقلل المخاطرة المتمثلة بأن الأوكرانيين يمكن أن

يخشوا من ان توسع أوروبا سوف يتوقف عند الحدود البولونية الأوكرانيـــة. يحتمـــل أن تقبـــل روسيا بالرغم من احتجاجاتها بتوسيع حلف الناتو في العام 1999 لكي يشمل عدة بلـــدان مـــن أوروبا الوسطى، لأن الثغرة الثقافية والاجتماعية بين روسيا وأوروبا الوسطى اتسعت كثيرا"منذ سقوط الشيوعية. وفي المقابل، فإنها سوف تجد الامر أكثر صعوبة، وعلى نحو لا يقـــارن فـــي شأن قبولها بدخول أوكرانيا إلى حلف الأطلسي (الناتو) لأنها إذا فعلت ذلك فإنـــه يعنـــي أنهـــا تعترف بأن مصير أوكرانيا لم يعد مرتبطاً عضوياً بمصير روسيا.ومع ذلك فـــإذا كـــان علـــى أوكرانيا أن تستمر في الوجود كدولة مستقلة فلابد أن تصبح جزءاً من أوروبا الوسطى وعندئـــذ سوف يترتب عليها أن تنتقل كلياً من ارتباطاتها بأوروبا الوسطى إلى الناتو والاتحاد الأوروبي. وإن قبول روسيا بهذه الارتباطات سوف يحدد عندئذ قرارها بأن تكون فعلاً جزءاً من أوروبـــا. وكذلك فإن رفض روسيا سيكون معادلاً لرفض أوروبا فـــي مـــا يتعلـــق بهويـــة ووجـــود "أو راسيين"منفردين.

إن النقطة الرئيسة التي لا يمكن أن تغرب عن الذهن هي أن اوراسيا لا تستطيع أن تكـــون في أوروبا بدون أن تكون أوكرانيا في هذه الأخيرة أيضاً، بينما تستطيع أوكرانيا أن تكون في أوروبا دون أن تكون روسيا فيها، وإذا افترضنا أن روسيا قررت أن تترك ذلك ليتقرر عرضياً، فسنجد في نهاية المطاف انه سيكون في مصلحتها (أي روسيا) أن يتم شمول أوكرانيا في البنى الأوروبية المتوسعة. وفي الواقع، فإن علاقة أوكرانيا بأوروبا يمكن أن تكون نقطة الانعطـــاف لروسيا ذاتها. ولكن ذلك يعني أيضاً أن لحظة تحطم الحسم لعلاقة روسيا بأوروبا لا تزال على مسافة زمنية ما، علماً أن الحسم هنا استخدم بمعنى أن خيار أوكرانيا لصالح أوروبا سوف يحدد قرار روسيا في ما يتعلق بالمرحلة التالية من تاريخها: فإما أن تكون جزءاً من أوروبا أيضاً أو تصبح دولة أوراسية منبوذة، فلا هي من أوروبا ولا هي من آسيا، بل تغوص في وحل نزاعات "الخارج القريب".

يجب أن يؤمل أن تستطيع العلاقة التعاونية بين أوروبا المتوسعة وروسيا، التحـــرك مـــن الارتباطات الثنائية الطرف الرسمية إلى الارتباطات الاقتصادية والسياســـية والأمنيـــة الأكثـــر عضوية وتماسكاً. وبذلك، وفي أثناء العقدين الأولين من القرن القادم، تستطيع روسيا أن تصبح أكثر فأكثر جزءاً مكملاً لأوروبا التي لا تضم أوكرانيا فحسب، بل تصل أيضـــاً إلـــى الاورال وحتى إلى ما وراء ذلك. وان الجمع وحتى العضوية بشكل ما أو آخـــر لروســـيا فـــي البنـــى الأوروبية وعبر الأطلسية سوف تفتح، بدورها، الأبواب لإدخال الدول القوقازيـــة الـــثلاث، أي جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجيان، والتي تطمح، إلى حد اليأس إلى إقامة علاقة لها مع أوروبا. لا

يمكن للمرء أن يتنبأ بالسرعة التي تستطيع أن تتحرك بها هذه العملية، ولكن ثمة شيئ واحد أكيد وهو أنها سوف تتحرك على نحو أسرع إذا رفعت البيئة الجيوبوليتية المتشكلة روسيا في هــذا الاتجاه، بينما تغلق الطريق على الاغراءات الأخرى. وكلما تحركت روسيا بسرعة أكبر نحــو أوروبا، تسارع أكثر ملء الثقب الأسود في اوراسيا بمجتمع يصبح حديثاً وديمقراطياً على نحو متزايد. وفي الواقع، فبالنسبة إلى روسيا، نجد أن مأزق البديل الوحيد لم يعد متعلقاً بصنع خيار استراتيجي، بل بمواجهة ضرورات البقاء على قيد الحياة .

الفصل الخامس

دول البلقان الأوراسية

في أوروبا نجد أن كلمة"البلقان" تنطوي على صور من النزاعات الأثنية والمنافسات الإقليمية بين قوى عظمى. وأوراسيا لها أيضاً "بلقانها"، ولكن البلقان الأوراسية أكبر بكثير، وأكثر سكاناً، وحتى أقل تجانساً دينياً واثنياً. وتقع هذه البلقان الأوراسية ضمن مستطيل جغرافي كبير يفصل بين المنطقة المركزية لعدم الاستقرار العالمي التي عرفت في الفصل الثاني من هذا الكتاب من ناحية، وبين تلك المنطقة التي تضم أقساماً من أوروبا الجنوبية الشرقية، وآسيا الوسطى وأجزاء من جنوب آسيا، ومنطقة الخليج [الفارسي] العربي، والشرق الأوسط.

تشكل البلقان الاوراسية القلب الداخلي لهذا المستطيل الكبير، وهي تختلف عن منطقتها الخارجية بشيء واحد مهم على نحو خاص هو أنها، أي هذه البلقان، هي فراغ خال من القوة. وبالرغم من أن أغلب الدول الموجودة في الخليج [الفارسي] والشرق الأوسط ليست مستقرة أيضاً، فإن القوة الأميركية هي الحكم النهائي في هذه المنطقة. وهكذا، فإن المنطقة غير المستقرة في المنطقة الخارجية هي منطقة لهيمنة قوة واحدة وبالتالي فهي تقوى بهذه الهيمنة.وفي المقابل، فإن البلقان الأوراسية هي ما تبقى فعلاً من البلقان الأقدم والأكثر تآلفاً في جنوب شرق أوروبا: وليس فقط أن كيانها السياسي غير مستقر بل أنها تحث على، وتدعو إلى، إدخال المزيد من الجيران الأقوياء، على أن كلا من هؤلاء مصمم على معارضة السيطرة على المنطقة من قبل أي طرف آخر. وإن هذا الجمع المألوف بين فراغ القوة وامتصاص القوة هو الذي يبرر التسمية الحالية أي "البلقان الأوراسية".

مثل البلقان التقليدي جائزة جيوبوليتية محتملة في الصراع على السيادة الأوروبية. فالبلقان الأوراسي الذي يضم شبكة المواصلات المتشكلة على نحو لا يمكن تجنبه، والمعدة للربط المباشر بين الأطراف الغربية والشرقية الأكثر غنى والأكثر نشاطاً في أوراسيا، يعتبر مهماً أيضاً من الناحية الجغرافية. وفضلاً عن ذلك، فهو، أي البلقان الأوراسي، مهم من منظور الطموحات الأمنية والتاريخية بالنسبة إلى ثلاث دول مجاورة تعتبر الأقوى والأقرب وهي روسيا، وتركيا، وإيران، إضافة إلى الصين التي تلمح أيضاً إلى مصلحتها السياسية المتزايدة في المنطقة. ولكن البلقان الأوراسي هو حتماً أكثر أهمية بوصفه جائزة اقتصادية محتملة أيضاً: إذ

يوجد تركيز كبير جداً من الغاز الطبيعي والاحتياطات النفطية في هذه المنطقة، إضافة إلى معادن مهمة، بما فيها الذهب.

سوف يزيد إلى حد كبير استهلاك العالم من الطاقة في العقدين أو الثلاثة عقود المقبلة. وتتوقع تقديرات وزارة الطاقة الأميركية أن الاحتياج العالمي سوف يرتفع بأكثر من 50 في المئة بين العامين 1993و2015، علماً أن أكبر زيادة في الاستهلاك ستكون في الشرق الأقصى. فالقوة الدافعة في التطور الاقتصادي لآسيا تولد فعلاً ضغوطاً قومية من أجل اكتشاف واستثمار موارد جديدة للطاقة، علماً أنه من المعروف أن منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين يحتويان على احتياطات من الغاز الطبيعي والنفط تقزم ما يوجد منها في الكويت، أو خليج المكسيك، أو بحر الشمال.

إن الوصول إلى هذه الموارد ومشاطرة الثروة المحتملة فيها تمثل أهدافاً تحرك الطموحات القومية، وتحفز على إيقاظ المصالح المشتركة، وتعيد إشعال أو إثارة المطالب التاريخية، وتحيي ثانية الطموحات الإمبريالية، وتسخن التزاحم الدولي، وكذلك، فالوضع يصبح كله أكثر هشاشة بسبب الحقيقة المتمثلة بأن المنطقة لا تعاني من فراغ القوة فحسب، بل ومن عدم الاستقرار الداخلي أيضاً. ويعاني كل من بلدانها من صعوبات داخلة جدية وخطرة، ولكل من هذه الدول حدود هي إما موضع مطالبة من قبل دول مجاورة أو مناطق امتعاض وغيظ اتنيين، وقلما توجد فيها دول متجانسة، كما أن بعضها أصبح منخرطاً في عنف إقليمي (يتعلق بالأرض)، أو اتني، أو ديني.

المرجل الإتني

يشمل البلقان الأوراسي تسع دول تنطبق مواصفاتها بشكل ما أو بآخر على ما جاء أعلاه، ودولتين أخريين تعتبران مرشحتين محتملتين في هذه السياق. فالدول التسع هي كازاخستان، وقيرغيزيا، وطاجكستان، وتوركمنستان، وأوزبكستان، وأذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا، [علماً أن كل هذه الدول كانت تشكل سابقاً جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق] وأفغانستان. أما الدولتان المرشحتان إلى هذه اللائحة أيضاً فهما تركيا وإيران، حيث أن كلتيهما تتمتعان بظروف سياسية واقتصادية تجعلهما أكثر قابلية للحياة والاستمرار من الدول الأخرى، وكلتاهما تعتبران منافستين نشيطتين على النفوذ الإقليمي ضمن البلقان الأوراسي، وبالتالي فهما لاعبان جيواستراتيجيان مهمان في المنطقة. وفي الوقت ذاته، فكلتاهما غير منيعتين غالباً إزاء النزاعات الاتنية الداخلية.

وإذا كانت إحداهما أو كلتاهما ستصبحان غير مستقرتين، فإن المشـكلات الداخليـة فـي المنطقة سوف تصبح غير قابلة للسيطرة عليها، بينما يمكن أن تكون الجهود الهادفة إلى الحد من السيطرة الإقليمية من قبل روسيا على هذه المنطقة،عقيمة.

إن دول القوقاز الثلاث، أي أرمينيا، وجورجيا، وأذربيجان، يمكن أن يقال عنها إنها معتمدة على عشائر أو شعوب تاريخية فعلية. ونتيجة لذلك، فإن الاتجاهات القومية فيها تميـل إلـى أن تكون سائدة وقوية، وكذلك، فإن النزاعات الداخلية فيها كانت ولا تزال تميل إلى أن تكون تحدياً رئيساً لازدهارها ورفاهيتها. وفي المقابل، فإن الدول الخمس الجديدة في آسيا الوسطى يمكن أن يقال عنها إنها لا تزال فعلاً في مرحلة بناء الدولة، وبالتالي لا تزال الهويات القبلية والاتنية قوية فيها، مما يجعل من الخلاف أو الشقاق الداخلي صعوبة رئيسة. وفي أي نوع من هـذه أو تلـك الدول، نجد أن نقاط الضعف المذكورة أغرت الدول المجاورة لها، والتي هي أكثر قـوة وذات تفكير إمبريالي، باستغلالها.

ليس البلقان الاوراسي فسيفساء اتنياً، فحدود دوله كانت قد رسمت اعتباطياً من قبل رسامي الخرائط السوفييت في اعوام العشرينيات والثلاثينيات، عنـدما أقيمـت رسـمياً الجمهوريـات السوفييتية المعنية. (أما افغانستان التي لم تكن قط جزءاً من الاتحاد السوفييتي، هي الاسـتثناء). وكانت حدود هذه الدول قد حددت غالباً حسب مبدأ اتني، ولكن هـذه الحـدود عكسـت أيضـاً مصلحة الكرملين في المحافظة على المنطقة الجنوبية من الامبراطورية الروسية مقسمة داخلياً، وبالتالي أكثر خضوعاً.

1- الجماعات الإتنية الرئيسة في آسيا الوسطى 2- أوزبكستانيون 3- كازاخيون 4- طاجيكيون 5- روس أوكرانيون 6- توركمان 7- (قيرغيزيون) 8- بحر قزوين 9- توركمنستان10- أوزبكستان 11- طاجكستان12 - كازاخستان13- قيرغيزيا14- بحر أورال

	أفغانستان	أرمينيا	أذربيجان	جورجيا	كازاخستان	قيرغيزيا	طاجكستان	توركمنستان	أوزبكستان
	2103	306	708	507	1704	408	602	401	2301
	4504	7204	7101	7301	6803	6801	69	6504	6808
	باشتون (38%)طاجيك (25%) هازاريون 19% أوزبكستانيون 6%	أرمن 93% أزريون (3%) روس 2% آخرون 2%	أزريون(90 %) داغستانيون 302 روس 205% أرمن 203% أخرون 2%	جيورجيون 701% أرمن 801% روس 603% أزريون 507% أوسياتنيون 3% أبخازيون 108% آخرون 5%	كازاخستانيون 4109% % روس 37% أوكرانيون 502% ألمانيون 407 % أوزبكستان 201% تتريون 2% آخرون 7%	قيرغيزيون 204% روس 2105 % أوزبكستانيون 1209 % أوكرانيون 205% ألمانيون 204% آخرون 803%	طاجيكستانيون 6409% أوزبكستانيون 25% روس 305 % آخرون 2%	توركمانيون 7303 % روس 908% أوزبكستانيون 9% كازاخستانيون 2% آخرون 509%	أوزبكستانيون 7104% روس 803% طاجيكستانيون 407% كازاخستانيون 401% تترون 204% كاراكالباكيون 201% آخرون 7%
	غير معروف	801	1308	6	5502	804	805	1301	5405
(بمليارات الدولارات)									
الصادرات الرئيسية	قمح دواجن فواكه سجاد صوف أحجار كريمة (جواهر)	ذهب ألمنيوم معدات نقل معدات كهربائية	نفط، غاز مواد كيمياوية معدات لحقول النفط أقمشة قطن	عصير فواكه شاي خمور معدات ميكانيكية معادن حاوية على الحديد معادن غير حاوية على الحديد	نفط معادن حاوية على الحديد معادن غير حاوية على الحديد مواد كيميائية حبوب صوف لحم فحم	صوف مواد كيميائية قطن معادن حاوية على الحديد معادن غير حاوية على الحديد أحذية معدات ميكانيكية تبغ	قطن ألمنيوم فواكه زيت نباتي أقمشة (منسوجات)	غاز طبيعي قطن (**) منتجات بترولية (**) كهرباء أقمشة (منسوجات) سجاد	قطن ذهب طبيعي أسمدة معادن على أقمشة (منسوجات) منتجات غذائية

(×) معادل القوة الشرائية: 1944، حسب تقدير مؤسسة البنك الدولي للعام 1992.

(××) إنى توركمنستان هي عاشر أكبر منتج عاشر للقطن في العالم، ولديها خامس أكبر احتياطات من الغاز الطبيعي والاحتياطات النفطية الهامة الأخرى.

وهكذا، رفضت موسكو اقتراحات القوميين في آسيا الوسطى عن جمع مختلف شعوب آسيا الوسطى (لم تكن توجد لدى معظمهم آنذاك حوافز قومية) في وحدة أو كيان سياسي واحد، على أن يدعى، "توركستان" مفضلة، عوضاً عن ذلك، أن تخلق خمس "جمهوريات" منفصلة، يكون لكل منها اسم جديد مميز وحدود متشابكة. ويفترض انطلاقاً من حساب مماثل، أن الكرملين تخلى عن خطط إقامة اتحاد قوقازي موحّد. وبالتالي، فليس مدهشاً أنه لدى الانهيار السوفيتي، لم يكن أي من الدول الثلاث في القوقاز أو من الدول الخمس في آسيا الوسطى مستعداً كلياً لموقف أو حالة الاستقلال الجديدة ولا للتعاون الإقليمي اللازم.

ففي القوقاز سرعان ما تورطت أرمينيا التي يقل عدد سكانها عن أربعة ملايين إنسان وأذربيجان التي يزيد عد سكانها على ثمانية ملايين إنسان في حرب مفتوحة (معلنة) بسبب منطقة ناغورنو ـــ كاراباخ، التي تقع ضمن أذربيجان ولكن تقطنها أغلبية أرمينية. وأدى النزاع

إلى القيام بأعمال تطهير اتنية واسعة النطاق حيث هرب مئات آلاف اللاجئين والمطرودين في كل الإتجاهات. وإذا أخذنا في الاعتبار الحقيقة المتمثلة بأن أرمينيا مسيحية وأذربيجان مسلمة، يمكن أن ننظر إلى هذا النزاع بوصفه ذا طابع ديني. وجعلت هذه الحرب المدمرة اقتصادياً من الصعب جداً على أي من الدولتين أن تؤسس نفسها كدولة مستقلة مستقرة. ودفعت أرمينيا إلى أن تعتمد بدرجة أكبر على روسيا التي قدمت إليها مساعدة عسكرية هامة،بينما اضطرت أذربيجان إلى القبول أو التراضي بالحصول على الاستقلال والاستقرار الداخلي مقابل فقدان ناغورنو-اراباخ.

تركت عدم مناعة أذربيجان تأثيرات إقليمية واسعة لأن موقع هذه الدولة يجعلها ذات أهمية جيوبوليتية. ويمكن أن توصف بأنها "السدادة" الهامة حيوياً والمسيطرة على عنق الزجاجة التي تحتوي على ثروات حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى. وهكذا، فإن أذربيجان المستقلة، والناطقة باللغة التركية، والحاوية على خطوط أنابيب النفط الذاهبة منها إلى دولة تركيا التي ترتبط بها اتنياً وتدعمها سياسياً، سوف يمنع روسيا من ممارسة احتكار الوصول إلى المنطقة وبالتالي سوف يحرمها من الفعالية (النفوذ) السياسي الحاسم على سياسات الدول الجديدة في آسيا الوسطى. ومع ذلك، فإن أذربيجان معرضة كثيراً للضغوط من روسيا القوية في الشمال ومن إيران في الجنوب. ويوجد عدد من الأذريين يبلغ ضعف ما هو موجود منهم في أذربيجان، وثمة من يقدر هذا العدد بعشرين مليوناً، في شمال غرب إيران. وإن هذه الحقيقة تجعل إيران خائفة من ظهور حركة انفصالية محتملة بين سكانها الأذريين وبالتالي فهي تشعر بازدواجية وتناقض إزاء سيادة أذربيجان بالرغم من أن الدولتين تدينان بالدين الإسلامي. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت أذربيجان هدفا للضغوط الروسية والإيرانية الهادفة إلى الحد من تعاملها مع الغرب .

وخلافا لأرمينيا وأذربيجان، للتين تعتبران متجانستين تماماً ضمن كل منهما على الصعيد الاتني، فإن نحو 30 في المئة من سكان جورجيا البالغ عددهم ستة ملايين إنسان هم من الأقليات.

وفضلاً عن ذلك، إن هذه المجتمعات الصغيرة التي هي ذات طابع قبلي في التنظيم والهوية تشعر بامتعاض قوي إزاء السيطرة الجورجية. لدى حل الاتحاد السوفييتي، ستفاد الأوسيتيانيون والأبخلزيون من النزاع السياسي الداخلي في جورجيا وحاولوا الانفصال عنها كما أن روسيا دعمتهم بهدوء لكي تجبر جورجيا على الاستجابة للضغوط الروسية الهادفة إلى إبقائها ضمن رابطة الدول المستقلة (التي أرادت جورجيا في البداية أن تنسحب منها) ولكي تقبل بالقواعد العسكرية الروسية على الأرض الجيورجية بغية إحكام إغلاق المنطقة في وجه تركيا .

وفي آسيا الوسطى، انت العوامل الداخلية أكثر أهمية في تفاقم عدم الاستقرار. من الناحيتين الثقافية واللغوية، انت أربع دول من الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى جزءاً من العالم التوركي (وليس التركي، أن التوركي يتعلق بأسرة من اللغات تشمل التركية والأذربيجانية والتركمانية، والقيرغيزية الخ ... لمترجم). طاجكستان هي لغوياً وثقافياً فارسية، ينما أفغانستان (وهي خارج الاتحاد السوفييتي السابق) هي باتانية، طاجيكية، وباشتونية، ضافة إلى الفسيفساء الأتنية الفارسية وكل الدول الست تدين بالإسلام. قد كان أغلب هذه الدول، بر السنين ،تحت تأثير النفوذ العابر (المتتالي) للإمبراطوريات الفارسية، التركية، الروسية، لكن هذه التجربة لم تخدم تربية روح المصلحة الإقليمية المشتركة بينها. على العكس، إن التركيب الاتني المختلف لهذه الدول يجعلها غير منيعة إزاء النزاعات الداخلية والخارجية مما يغري بتدخل الدول المجاورة الأكثر قوة .

ومن الدول الخمس المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، عتبر كازاخستان وأوزبكستان الدولتين الاكثر أهمية. على الصعيد الإقليمي، إن كازاخستان هي الدرع وأوزبكستان هي الروح بالنسبة إلى حركات اليقظة القومية المختلفة في المنطقة. المساحة الجغرافية لكازاخستان وموقعها يحميان الدول الأخرى من الضغط الفعلي الروسي المباشر، ما دامت كازاخستان تملك وحدها حدوداً مشتركة مع روسيا. مهما يكن الأمر فإن سكانها البالغ عددهم نحو 18 مليوناً يضمون نحو 35 % من الروس (لكن تعداد السكان الروسي في المنطقة كلها يتناقص باستمرار) ونحو 20% أيضاً من غير الكازاخستانيين، تلك حقيقة جعلت الأمور صعبة على الحكام الكازاخستانيين الجدد، الذين هم أنفسهم ذوو نزعات قومية متنامية ولكنهم لا يمثلون سوى نصف عدد السكان الإجمالي في البلاد تقريباً في متابعة هدف بناء الدولة على أساس الاتنية واللغة .

إن الروس القاطنين في الدولة الجديدة ممتعضون من القيادة الكازاخستانية الجديدة، بما أنهم كانوا يشكلون الطبقة الاستعمارية الحاكمة سابقاً، لكونهم أفضل ثقافة واستقراراً، هم يخشون فقدان امتيازاتهم. فضلاً عن ذلك، هم يميلون إلى أن ينظروا إلى القومية الكازاخستانية الجديدة بازدراء من الناحية الثقافية لا يمكن اخفاؤه غالباً. ومع كون كلا المنطقتين الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من كازاخستان محكومتين بكثافة من قبل الاستعماريين الروس ،فإن كازاخستان هذه سوف تواجه خطر الانفصال الإقليمي (التقسيم) إذا ساءت العلاقات الكازاخستانية الروسية إلى حد خطر. في الوقت ذاته، فإن بضع مئات الآلاف من الكازاخستانيين يقطنون في الجانب الروسي من حدود الدولة وفي أوزبكستان الشمالية الشرقية، أي الدولة التي ينظر إليها الكازاخستانيون بوصفها المنافس الرئيسي لهم على قيادة آسيا الوسطى.

إن أوزبكستان، هي في الحقيقة، المرشح الرئيسي للقيادة الإقليمية في آسيا الوسطى. بالرغم من كونها أصغر حجماً وأقل امتلاكاً للموارد الطبيعية من كازاخستان، لديها تعداد أكبر من السكان (نحو 25 مليوناً)، ما أن الأهم من ذلك بكثير هو وجود تجانس سكاني لديها أكبر بكثير مما هو عليه في كازاخستان. مع وجود معدل ولادات محلي أكبر من معدل الخروج التدريجي للروس الذين كانوا مسيطرين سابقاً، سرعان ما سيصبح نحو 75 في المئة من سكانها من الأوزبكستانيين، ع بقاء أقلية روسية غير كبيرة فقط ولا سيما في العاصمة طشقند .

بالإضافة إلى ذلك، إن النخبة السياسية في البلاد تحدد عمداً هوية الدولة الجديدة على أنها تنحدر مباشرة من أمبراطورية تيمورلانك الواسعة الأرجاء التي وجدت في القرون الوسطى (1336ــ1404) التي كانت عاصمتها، سمرقند، قد أصبحت مركزاً إقليمياً مشهوراً لتدريس الدين، الفلك والفنون. وإن هذا الإرث يضفي على أوزبكستان الحديثة طابعاً من الاستمرارية التاريخية ومن حمل المهام التاريخية أعمق مما هو لدى جيرانها. في الواقع، فإن بعض القادة الأوزبكستانيين يرون في دولتهم مركزاً قوميا لكيان آسيوي متوسط واحد، ع افتراض كون طشقند عاصمة له. على نحو يفوق أي دولة أخرى في آسيا الوسطى، جد أن النخبة السياسية في أوزبكستان، مع شعب هذه الأخيرة أيضاً، دأت تعمل فعلاً على تحديث دولتها القومية وهي مصممة، الرغم من الصعوبات الداخلية على عدم العودة إلى الوضع الاستعماري السابق .

إن هذا الشرط يجعل أوزبكستان قائداً يرعى مشاعر القومية الحديثة ما بعد الاثنية، إضافة إلى أنها تصبح هدفاً لبعض الاضطراب وعدم الاستقرار بين جيرانها. ولكن، فحتى عندما يسرع قادة أوزبكستان الخطى (جمع خطوة) في بناء الدولة والدفاع عن الوصول إلى درجة أكبر في الاكتفاء الذاتي الإقليمي، نجد أن التجانس القومي الأكبر نسبيا فيها، والوعي القومي الأكثر قوة لديها، يوحيان بالخوف بين حكام تركمانستان، وقيرغيزيا، وطاجاكستان، وحتى كازاخستان، من أن تستطيع القيادة الإقليمية الأوزبكستانية من التطور إلى السيطرة الإقليمية. وإن هذا القلق يمنع التعاون الإقليمي بين الدول الجديدة ذات السيادة، والذي لا يشجعه الروس في أي حال، وبالتالي تستمر عدم المناعة الإقليمية. وعموماً، فإن أوزبكستان، شأنها شأن الدول الأخرى، ليست متحررة كلياً من التوتر الأتني. فثمة أجزاء من جنوب أوزبكستان، وخاصة حول مركزي سمرقند وبخاري المهمين تاريخياً وثقافياً، توجد فيها تجمعات سكانية كبيرة من الطاجاكستانيين الذين لا يزالون مستائين من الحدود التي كانت موسكو قد رسمتها. ولعل ما يعقد الأمور أكثر فأكثر هو وجود الأوزبكستانيين في طاجاكستان الغربية، ووجود كل من الأوزبكستانيين و الطاجاكستانيين في وادي فرغانة الهام اقتصاديا في قيرغيزيا (حيث نشب عنف اتني دموي في السنوات الأخيرة)، ناهيك بوجود الأوزبكستانيين في شمال أفغانستان .

وفي الدول الثلاث الأخرى في آسيا الوسطى التي خرجت من الحكم الاستعماري الروسي، وهي قيرغيزيا، وطاجاكستان، وتركمانستان، نجد أن الثلث فقط متماسك نسبيا علـــى الصـــعيد الاتني. وإن نحو 75 % من عدد السكان البالغ 405 مليونا هم من التركمان، علماً أن الـــروس والأوزبكستانيين يشكل كل منهما أقل من 10% وعموماً، فـــإن الموقـــع الجغرافـــي المحمـــي لتركمانستان يجعلها بعيدة نسبيا من روسيا، علما أن أوزبكستان وإيران تشكلان صلة جغرافيـــة أكبر بمستقبل هذه الدولة. وما أن يتم تمديد أنابيب النفط في المنطقة، حتـــى يمكـــن القـــول إن احتياطات تركمنستان الكبيرة فعلا من الغاز الطبيعي تعد بمستقبل مزدهر لشعب هذه الدولة .

إن سكان قيرغيزيا البالغ عددهم 5 ملايين نسمة هم أكثر تنوعا إلى حد كبير. فالقيرغيزيون أنفسهم يشكلون نحو 55% من إجمالي السكان، و الأوزبكستانيون يشكلون نحو 13% ، علماً أن الروس انخفض عددهم مؤخرا من 20% إلى ما يزيد قليلاً على 15% . أما قبل الاستقلال، فقد كان الروس يؤلفون النخبة التقنية الهندسية المثقفة، وبالتالي فإن خروجهم من البلاد سبب ضررا لاقتصادها. وبالرغم من كون قيرغيزيا غنية بالمعادن وتتمتع بجمال طبيعة اخاذ دعا الكثيـــرين إلى تسميتها بسويسرا آسيا الوسطى (وهكذا يحتمل أن تصبح قبلـــة للســـواح)، فـــإن موقعهـــا الجيوبوليتي الذي تنحصر فيه بين الصين وكازاخستان، يجعلها معتمدة إلى حد كبير على الدرجة التي يمكن فيها لكازاخستان نفسها أن تنجح في المحافظة على استقلالها .

ولكن طاجاكستان أكثر تجانساً إلى حد ما على الصعيد الاتني. فمن سكانها البالغ عـــددهم 6,5 مليوناً، ثمة أقل من الثلثين من الطاجاكستانيين وأكثر من 25% من الأوزبكستانيين (الذين ينظر إليهم بشيء من العداء من قبل الطاجاكستانيين) بينما يشكل الروس الباقون نحو ثلاثة فـــي المئة فقط. ومهما يكن الأمر، وعلى غرار ما هو عليه الحال في الأماكن الأخرى، نجد أنه حتى المجتمع الأتني المسيطر (الذي يشكل الأكثرية) مقسم على نحو حاد وحتى علـــى نحـــو متســـم بالعنف، على امتداد الخطوط القبلية علما أن القومية المعاصرة يقتصر وجود أنصـــارها غالبـــاً على النخبة السياسية في المدن. ونتيجة لذلك، فالاستقلال لم يخلق صراعاً مدنيا فحسب بل خلق أيضاً عذراً لروسيا كي تستمر في نشر جيشها في البلاد. والوضع الأتني يصبح أكثـــر تعقيـــداً أيضا بسبب الوجود الكثيف للطاجاكستانيين عبر الحدود، في شمال شـــرق أفغانســـتان. وفـــي الحقيقة، فهناك عدد من الطاجاكستانيين الأثنيين الذين يعيشون في أفغانستان يعادل من يعيشون منهم في طاجاكستان، علماً أن ذلك يشكل عاملاً آخر لصالح نسف الاستقرار الإقليمي.

إن حالة الفوضى الراهنة في أفغانستان هي إرث سوفييتي أيضاً بالرغم من أن هذه الـــبلاد ليست جمهورية سوفييتية سابقة. فبعد أن تشظت أو تجزأت بسبب الاحتلال السوفييتي وحـــرب

العصابات الطويلة الأمد، لم تعد أفغانستان دولة أمة أو دولة قومية إلا بالإسم فقط. فسكانها البالغ عددهم 22 مليوناً أصبحوا مقسمين على نحو حاد على امتداد الخطوط الأثنية مع تنامي الانقسامات بين الباشتونيين، والطاجاكستانيين، والهازاريين. وفي الوقت ذاته، فإن الجهاد ضد المحتلين الروس جعل الدين بعداً حاسماً في الحياة السياسية للبلاد، حيث أدخل الحمى العقائدية إلى لخلافات السياسية الحادة أصلاً. ولذا يجب ألا ينطر إلى أفغانستان بوصفها جزءاً من اللغز أو المشكلة المحيرة الاتنية في آسيا الوسطى فحسب، بل بوصفها جزءاً هاما على الصعيد السياسي من البلقان الأوراسي أيضاً .

وبالرغم من أن كل دول آسيا الوسطى السوفييتية سابقا، بما فيها أذربيجان، يسكنها المسلمون غالبا، فإن النخب (جمع نخبة) السياسية فيها، والتي لا تزال غالبا من نتاج الفتوة السوفييتية، هي غير متدينة تقريبا من حيث المظهر كما أن الدول تعتنق العلمانية رسميا. ومهما يكن الأمر، فبما أن سكان هذه الدول انتقلوا سابقا من الهوية العشائرية أو القبلية التقليدية بصورة رئيسية إلى الوعي القومي الأكثر حداثة، فمن المحتمل أن يصبحوا الآن مشردين في الوعي الإسلامي المتنامي الشدة. وفي الحقيقة فإن الإحياء أو الانتعاش الإسلامي، الذي حرض عليه من الخارج ، ليس من قبل إيران فحسب، بل ومن قبل المملكة العربية السعودية أيضاً، يحتمل أن يصبح الحافز المحرك للنزعات القومية الجديدة التي تنتشر على نحو متزايد والمصممة على معارضة أي تكامل أو دمج جديد تحت السيطرة الروسية، وبمعنى آخر السيطرة الملحدة .

وفي الواقع، فإن عملية الأسلحة يحتمل أن تثبت كونها معدية أيضاً للمسلمين الذين بقوا ضمن روسيا نفسها. فتعدادهم يبلغ 20 مليون إنسان، أي أكثر بمرتين من عدد الروس غير المتأثرين (نحو 905 مليوناً) الذين يستمرون في العيش تحت الحكم الأجنبي في دول آسيا الوسطى المستقلة. وإن المسلمين الروس الذين يشكلون نحو 13% من سكان روسيا، وإنه لأمر حتمي تقريبا أنهم سيصبحون أكثر جزما في مطالبتهم بحقوقهم في هوية دينية وسياسية متميزة. وحتى إذا لم تأخذ هذه المطالبة شكل السعي إلى الاستقلال الكامل، على غرار ما حدث في تشيشينيا، فهي سوف تتداخل مع الأزمات التمثلة في أن روسيا، سوف تستمر، في ضوء تورطها الإمبريالي الذي حدث مؤخراً ووجود أقليات روسية في الدول الجديدة في مواجهة آسيا الوسطى.

إن الأمر المؤدي إلى تزايد خطر في عدم استقرار البلقان الأوراسي وجعل الوضع أكثر تفجيراً فيه هو لحقيقة المتمثلة بوجود دولتين قوميتين متجاورتين، لكل منهما اهتمامات إمبريالية، وثقافية، واقتصادية عبر التاريخ في المنطقة هما تركيا وإيران، تتسمان بكونهما تعانيان من

الهشاشة في توجههما الجيوبوليتي ناهيك بكونهما غير منيعتين داخلياً. وإذا ما أصبحت هاتان الدولتان غير مستقرتين، فمن المحتمل تماماً أن المنطقة كلها سوف تغرق في فوضى كثيفة شاملة، مع خروج النزاعات الاتنية والإقليمية الراهنة عن السيطرة، ناهيك بما حدث فعلا من خلل حاد في توازن القوى الهش أصلاً في المنطقة. فتركيا وإيران ليستا فقط لاعبين جيواستراتيجين هامين، بل هما محوران جيوبوليتيان أيضاً، حيث أن ظروفهما الداخلية الخاصة، تعد بالغة الأهمية لمصير المنطقة. وكلتاهما قوتان متوسطتا الحجم، ولديهما طموحات إقليمية قوية وإحساساً بأهميتهما التاريخية. ومع ذلك، فإن التوجه الجيوبوليتي المستقبلي وحتى التماسك القومي لكلا هاتين الدولتين لا يزالان غير أكيدين.

إن تركيا، التي هي دولة ما بعد إمبريالية، لا تزال في طور إعادة تحديد هويتها، وبالتالي فهي تتعرض للجذب إلى ثلاثة اتجاهات: فمؤيدو التحديث فيها يودون أن تصبح دولة أوروبية ولذا فهم يتطلعون إلى الغرب، والإسلاميون يميلون في اتجاه الشرق الأوسط؛ والمجتمع الإسلامي ولذا فهم يتطلعون إلى الجنوب؛ والقوميون ذوو الفكر التاريخي يرون في الشعوب التو ركية، (سبق أن ذكرنا أن هذه الشعوب تضم الأتراك والأذربيجانيين والتركمان والقيرغيزيين.. الخ... المترجم) لحوض بحر قزوين وآسيا الوسطى مهمة جداً لتركيا المسيطرة إقليمياً وبالتالي، فهم يتطلعون إلى الشرق. وهكذا فإن كلا من وجهات النظر هذه تفترض أو تحدد محوراً استراتيجياً مختلفاً، وإن الصراع أو الصدام بينهما يثير أو يدخل، لأول مرة منذ الثورة الكمالية، درجة أو مقداراً ما من الشك إلى الدور الإقليمي لتركيا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيا نفسها يمكن أن تصبح على الأقل ضحية جزئية للنزاعات الاتنية في المنطقة. وبالرغم من أن معظم سكانها البالغ عددهم 65 مليوناً هم من الأتراك، مع كون نحو 80% من هؤلاء ينتمون إلى الاتنيات التوركية، بالرغم من وجود مجموعة مختلفة من الجر كس، والألبانيين والبوسنيين، والبلغاريين والعرب بينهم)، فإن 20% أو ربما أكثر هم من الأكراد. وإذ يتركز الأكراد الأتراك في المناطق الشرقية من تركيا، فقد جذبوا على نحو متزايد إلى الصراع من أجل الاستقلال القومي الذي يقوده الأكراد العراقيون والإيرانيون. وعموماً، فإن أي حالات توتر داخلية ضمن تركيا في ما يتعلق بالاتجاه العام في البلاد سوف تشجع بدون شك، الأكراد على الضغط بعنف أكثر من أجل الحصول على وضع قومي شرعي منفصل.

إن التوجه المستقبلي لإيران يتسم بكونه أكثر إشكالية وتعقيداً. فالثورة الشيعية الأصولية التي انتصرت في نهاية أعوام السبعينيات يمكن أن تدخل أو هي دخلت فعلاً مرحلة "الاعتدال النسبي"، الأمر الذي يعزز الشك في ما يتعلق بالدور الجيواستراتيجي لإيران. فمن ناحية أولى،

نجد أن انهيار الاتحاد السوفييتي الملحد فتح الباب أمام دول الجوار المستقلة حديثاً والموجودة في شمال إيران، إلى الهداية الدينية، ولكن نجد أيضاً، من ناحية ثانية، أن عداء إيـران للولايـات المتحدة جعل إيران تميل إلى التبني وإن تكتيكياً على الاقل، للتوجه المؤيد لموسكو، والذي تعزز باهتمامات إيران المتعلقة بتأثير استقلال أذربيجان مؤخرا في تماسكها الداخلي.

وقد نجم هذا الاهتمام من عدم مناعة إيران إزاء حالات التوتر الاتني. فمن سكانها البـالغ عددهم 65 مليوناً (وهو رقم مماثل تقريباً لعدد، سكان تركيا)، يوجد أكثر من النصف بقليل من الفرس، ونحو الرابع تقريباً من الأذريين،بينما يتوزع الباقون بين الأكراد، والتركمان، والعرب، والبالوشيين (baluchis)، وقبائل أخرى. وباستثناء الأكراد والأذريين، فإن الآخرين لا يملكون القدرة على تهديد السيادة القومية لإيران، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الدرجـة العاليـة مـن الوعي القومي وحتى الإمبريالي بين الفرس. ولكن ذلك يمكن أن يتغير بسرعة، ولا سيما فـي حال حدوث أزمة سياسية جديدة في الاتجاهات الإيرانية الراهنة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحقيقة ذاتها المتمثلة بوجود عدة دول مستقلة حديثاً في المنطقـة، وأن مليون تشيشاني استطاعوا أن يدافعوا بحزم عن طموحاتهم السياسية، تـرتبط بكونهـا ذات تأثير معدي على الأكراد وعلى كل الأقليات الاتنية الأخرى في إيران. وإذا نجحت أذربيجان في التطور السياسي والاقتصادي المستقر، فربما سوف يصبح الأذريون ملتزمين، على نحو متزايد، بفكرة أذربيجان الكبرى. وهكذا، يمكن لعدم الاستقرار السياسي والانقسامات فـي طهـران أن تتوسع وتقوى لتصبح تحدياً لتماسك الدولة الإيرانية، مما يوسع أيضاً، وعلى نحو حـاد، حجـم وقوة الرهانات على ما يحدث في البلقان الاوراسي .

الصراع المتعدد الأطراف

كان البلقان التقليدي في أوروبا قد أثار تنافساً حاداً بين ثلاثة متنافسـين إمبريـاليين هـم الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية النمساوية الهنغارية، والإمبراطورية الروسـية. وكـان يوجد أيضاً ثلاثة مشتركين غير مباشرين ممن شعروا بالقلق إزاء احتمـال تـأثر مصـالحهم الأوروبية سلبياً بانتصار خصوم معينين لهم: فألمانيا خشيت مـن القـوة الروسـية، وفرنسـا عارضت النمسا، هنغاريا، وبريطانيا العظمى فضلت رؤية سـيطرة الإمبراطوريـة العثمانيـة الضعيفة على الدردنيل، على ظهور أي من المتصارعين الرئيسيين الآخرين في موقع السيطرة على البلقان. وفي أثناء القرن التاسع عشر، عملت هذه القوى على احتواء النزاعات البلقانية دون إيذاء المصالح الحيوية لأي منها، ولكنها، أي هذه القوى، فشلت أن تفعل ذلك في العـام 1914، مما أدى إلى نتائج كارثية على الجميع.

وإن التنافس الحالي ضمن البلقان الأوراسي يضم أيضاً وعلى نحو مباشر ثلاث قوى متجاورة هي"روسيا وتركيا وإيران بالرغم من أن الصين يمكن أن تصبح فعلاً خصماً رئيسياً أيضاً. وكذلك انخرط في التنافس ولكن من مكان أبعد، كل من أوكرانيا والباكستان والهند وأمريكا البعيدة. ولم يكن كل من هؤلاء المتصارعين الثلاثة الرئيسيين والمشتبكين على نحو مباشر في الصراع مدفوعاً بما يرغب فيه من فوائد جيوبوليتية واقتصادية مستقبلية فحسب، بل كانت تحثه على ذلك دوافع تاريخية قوية أيضاً. كان كل منهم إما قوة مسيطرة سياسياً أو قوة مسيطرة ثقافياً في المنطقة. وكان كل منهم ينظر بشيء من الشك إلى الآخرين. وبالرغم من عدم احتمال نشوب حرب مباشرة بين الأطراف، فإن التأثير التراكمي لتنافسهم الخارجي يمكن أن يسهم في خلق الفوضى في المنطقة.

وبالنسبة إلى الروس، فإن موقفهم المعادي للأتراك يميل إلى الإفراط. فوسائل الإعلام الروسية تصور الأتراك على أنهم يريدون السيطرة على المنطقة، بوصفهم مثيري المقاومة المحلية لروسيا (مع بعض التبرير في حالة تشيشينيا) وباعتبارهم مهددين لأمن روسيا لدرجة يخرج فيها التهديد عن حده قياساً بالإمكانات الفعلية لروسيا. ويرد الأتراك بالمثل فينظرون إلى دورهم بوصفه دور من يحرر أخوته من الاضطهاد الروسي الطويل الأمد. وكذلك، فقد كان الأتراك والإيرانيون (الفرس) متنافسين تاريخيين في المنطقة، كما أن هذا التنافس عاد إلى الساحة في السنوات الأخيرة، في ظروف حملت فيها تركيا صورة البديل العلماني والحديث للمفهوم الإيراني عن المجتمع الإسلامي. وبالرغم من أنه يمكن القول عن كل من هذه الأطراف الثلاثة وانه يسعى على الأقل إلى تحقيق مجال ما من النفوذ، ففي حالة روسيا، نجد أن طموحات موسكو تملك اندفاعاً أوسع بكثير بسبب ذكرياتها الجديدة نسبياً عن السيطرة الإمبريالية، ووجود بضعة ملايين روسي في المنطقة ورغبة الكرملين في إعادة جعل روسيا قوة عالمية رئيسية. وعموماً، فإن بيانات السياسة الخارجية لموسكو أوضحت أنها تنظر إلى المجال (المسلحة) الكاملة للاتحاد السوفييتي السابق بوصفها منطقة اهتمام جيواستراتيجي خاص للكرملين، وبالتالي يجب أن يستبعد منها أي نفوذ خارجي سياسي، أو حتى اقتصادي. وفي المقابل، فبالرغم من أن الطموحات التركية إلى النفوذ الإقليمي تنطوي على بعض آثار ماض إمبريالي، وإن كان مغرقاً في القدم، (وصلت الإمبراطورية العثمانية إلى الذروة في العام 1590 باستيلائها على القوقاز واذربيجان، بالرغم من أنها لم تكن تضم آسيا الوسطى)، فهي، أي هذه الطموحات، أكثر تجذراً في الجانب الاتني اللغوي من الهوية الذاتية للشعوب التوركية. ومع الأخذ في الاعتبار للقوتين العسكرية والسياسية المحدودتين لتركيا، يمكن القول ببساطة إن مجال النفوذ السياسي الشامل

لهذه الدولة لا يمكن تحقيقه. وفي الواقع فإن تركيا ترى نفسها قائداً محتملاً للمجتمع الهش الذي يتكلم اللغات التوركية، وتستفيد حتى النهاية من حداثتها الجذابة نسبياً، ومن صلاتها اللغوية، ووسائل اقتصادها القادرة على جعلها القوة الأكثر نفوذاً في عمليات بناء الدول التي تنشط حالياً في المنطقة.

أما طموحات إيران فهي أكثر غموضاً، ولكنها ليست في المدى الطويل أقل خطراً من طموحات روسيا. فالإمبراطورية الفارسية بعيدة جداً في الذاكرة. وفي ذروتها،أي في نحو العالم 500 قبل الميلاد، كانت تضم الأراضي الحالية للدول القوقازية الثلاث، أي توركمانستان و أوزبكستان وطاجاكستان، إضافة إلى أفغانستان وتركيا والعراق وسورية ولبنان، وإسرائيل (يقصد المؤلف فلسطين .... المترجم). وبالرغم من أن الطموحات الجيوبوليتية الراهنة لإيران هي أضيق من طموحات تركيا، إذ تشير بصورة رئيسية إلى أذربيجان وأفغانستان فقط، فإن كل السكان المسلمين في المنطقة، حتى ضمن روسيا ذاتها هم هدف الاهتمام الديني الإيراني. وفي الواقع، فإن إحياء الإسلام في آسيا الوسطى أصبح جزءاً عضوياً من طموحات الحكام الحاليين لإيران .

إن الاهتمامات التنافسية لروسيا وتركيا وإيران ممثلة على الخريطة: ففي حالة الاندفاع الجيوبوليتي لروسيا نرى السهمين الموجهين مباشرة إلى جنوب أذربيجان وكازاخستان، وفي حالة تركيا نرى سهماً واحداً موجهاً نحو الشرق عبر أذربيجان وبحر قزوين في آسيا الوسطى وفي حالة إيران نرى سهمين مسددين إلى الشمال في أذربيجان وإلى الشمال الشرقي في توركمانستان وأفغانستان وطاجاكستان. وأن هذه الأسهم ليست مائلة فقط، بل يمكن أن تتقاطع أيضا.

المنطقة الإثنية اللغوية التوركية

1ــ روسيا 2ــ البحر الأسود 3ــ بحر قزوين 4ــ تركيا 5ــ إيران

وفي هذه المرحلة، فإن دور الصين محدود جداً وأهدافها أقل وضوحاً. وهي تبرر ذلك في أنها تفضل مواجهة مجموعة من دول مستقلة نسبياً في الغرب على مواجهة إمبراطورية روسية. ففي الحد الأدنى تخدم الدول الجديدة بوصفها مخففات صدمة، ولكن الصين قلقة أيضا من أن أقلياتها التوركية في مقاطعة كسينجيانغ يمكنها أن تنظر إلى الدول المستقلة حديثا في آسيا الوسطى بوصفها مثالا جذابا يحتذى به. ولهذا السبب، فقد سعت الصين إلى ضمانات من

كازاخستان بأن نشاط الأقلية عبر الحدود سوف يقمع. وفي المدى الطويل، فإن مصادر الطاقة في المنطقة ستكون موضع اهتمام خاص من قبل بكين، كما أن الوصول المباشر إلى هذه المصادر غير الخاضعة لسيطرة موسكو يجب أن يكون هدفاً رئيساً للصين. وهكذا، فإن الاهتمام الجيوبوليتي الشامل للصين يميل إلى التصادم مع سعي روسيا إلى دور حاسم وهو مكمل للطموحات التركية و الإيرانية .

وبالنسبة إلى أوكرانيا، فإن قضاياها الرئيسة هي الطابع المستقبلي لرابطة الدول المستقلة والوصول الأسهل إلى مصادر الطاقة، الأمر الذي سيقلل اعتمادها، أي أوكرانيا، على روسيا. وفي هذا الخصوص فإن علاقات أوثق لأوكرانيا بكل من أذربيجان وتركمانستان، وأوزبكستان أصبحت هامة لكييف (عاصمة أوكرانيا)، علما أن الدعم الأوكراني للدول الأكثر استقلالاً في التفكير هو امتداد لجهود أوكرانيا الهادفة إلى تعزيز استقلالها عن موسكو. وبالتالي نجد أن أوكرانيا كانت ولا تزال تدعم جهود جورجيا لكي تصبح الطريق الغربي لصادرات النفط الأذري. وقد تعاونت أوكرانيا أيضاً مع تركيا لكي تضعف النفوذ الروسي في البحر الأسود ودعمت الجهود التركية الهادفة إلى توجيه تدفق النفط من آسيا الوسطى إلى الموانئ التركية .

إن تورط الباكستان والهند لا يزال بعيداً جداً، ولكن أياً من هاتين الدولتين لا يظهر عدم مبالاة إزاء ما يمكن أن يحدث في دول البلقان الأوراسية الجديدة. فبالنسبة إلى الباكستان، نجد أن الاهتمام الرئيسي هو كسب عمق جيواستراتيجي عبر النفوذ السياسي في أفغانستان، ومنع إيران من ممارسة مثل هذا النفوذ في أفغانستان وطاجاكستان والاستفادة في نهاية المطاف من بناء أي خط أنابيب نفطي يربط آسيا الوسطى بالبحر العربي. أما الهند، وفي رد فعلها على الباكستان وربما بسبب اهتمامها بالنفوذ الطويل الامد للصين في المنطقة، فإنها تنظر على نحو أكثر إيجابية إلى النفوذ الإيراني في أفغانستان وإلى وجود روسي أكبر في الاراضي السوفييتية السابقة. وبالرغم من بعد الولايات المتحدة، ومع رهانها على صيانة التعددية الجيوبوليتية في أوراسيا ما بعد السوفييتية، فهي تبدو في الخلفية كلاعب مهم ذي أهمية متزايدة، وإن بشكل غير مباشر، علماً بأن هذا اللاعب ليس مهماً بتطوير مصادر المنطقة فحسب، بل وفي منع روسيا من الإستئثار في السيطرة على المجال الجيوبوليتي لهذه المنطقة أيضاً. وإذ تفعل أميركا ذلك فهي لا تتابع أهدافها الجيواستراتيجية الأوراسية الكبرى فحسب، بل تمثل أيضاً مصلحتها الاقتصادية المتنامية إضافة لمصلحة أوروبا والشرق الأقصى في كسب أو تأمين وصول غير محدود إلى هذه المنطقة التي كانت مغلقة حتى الآن. وهكذا ففي الرهان في هذه المشكلة المحيرة، توجد قوة جيوبوليتية، ووصول إلى ثروة كبيرة كامنة، وإنجاز لمهام قومية، أو دينية،

وأمن. ومهما يكن الأمر فإن التركيز في هذا الصراع هو على الوصول. فحتى انهيار الاتحاد السوفييتي، كان الوصول إلى هذه المنطقة حكراً على موسكو. فكل خطوط السكك الحديدية وأنابيب نقل الغاز والنفط، وحتى السفر جواً، كانت توجه أو تقاد عبر المركز. وبطبيعة الحال فإن الجيوبوليتيين الروس يفضلون أن تبقى كذلك، مادامو يعرفون ان أي طرف يسيطر ويتحكم بالوصول إلى المنطقة هو الطرف الذي يحتمل أن يربح الجائزة الجيوبوليتية والاقتصادية .

إن هذا الاعتبار هو الذي جعل قضية أنابيب النفط مركزية وهامة جداً لمستقبل حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى. فإذا استمرت خطوط النفط الرئيسية إلى المنطقة في المرور عبر أراضي روسية إلى مخرج روسي على البحر الأسود في نوفوراسيسك، فسوف تجعل النتائج السياسية لهذا الشرط الآخرين يشعرون بها، حتى بدون أن تلعب القوى الروسية المكشوفة أي لعبة. وستبقى المنطقة غير مستقرة سياسياً، مع كون موسكو في موقع قوى تقرر منه كيف يتم تقاسم الثروة الجديدة للمنطقة. وفي المقابل، فإذا عبر خط نفطي آخر بحر قزوين إلى أذربيجان، وثم إلى البحر المتوسط عبر تركيا، وذهب خط آخر إلى البحر العربي عبر أفغانستان فلن تكن قوة واحدة حكراً على الوصول. إن الحقيقة المقلقة هي أن بعض العناصر في النخبة السياسية الروسية تتصرف كما لو أنها تفضل ألا تطور أبداً مصادر المنطقة إذا لم تملك روسيا سيطرة كاملة على الوصول. فلتبق الثروة غير مستثمرة إذا كان البديل هو أن توظيف الأموال الأجنبية سوف يؤدي إلى وجود مباشر أكثر اتساعاً للمصالح الاقتصادية الأجنبية، وبالتالي للمصالح السياسية الأجنبية أيضاً. وعموماً فإن موقف التملك هذا متجذر في التاريخ، وسوف يحتاج الأمر إلى وقت وضغوط خارجية حتى يمكن تغييره.

إن التوسع القيصري إلى القوقاز، وآسيا الوسطى، حدث خلال فترة زمنية امتدت نحو 300 سنة، ولكن انتهاء هذا التوسع الذي تم مؤخراً كان مفاجئاً على نحو مروع. فعندما تراجعت حيوية الإمبراطورية العثمانية، اندفعت الإمبراطورية الروسية إلى الجنوب، على امتداد شواطئ بحر قزوين باتجاه بلاد فارس "إيران" فاحتلت خانات استراخان عام 1556، ثم وصلت بلاد الفرس عام 1607. واستولت على القرم في الفترة 1774-1784، ثم احتلت مملكة جورجيا عام 1801 وقهرت القبائل المنتشرة في سلسلة جبال القوقاز (لقيت مقاومة عنيدة من قبل التشيشانيين وحدهم) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم أكملت احتلال أرمينيا في العام 1878 .

كان احتلال آسيا الوسطى مسألة تتعلق بالتغلب على إمبراطورية منافسة أكثر مما هو إخضاع، بصورة رئيسة، لخانات (جمع خانة وهي منطقة يحكمها الخان-كما يحكم الأمير الإمارات - المترجم) وإمارات قادرة على إظهار مقاومة مؤقتة ومعزولة فقط. وقد احتلت

أوزبكستان وكاراخستان عبر سلسلة من الحملات العسكرية في فترة الأعوام ما بين 1801-1881 مع اقتحام نوركمانستان وإشراكها في حملات استمرت من عام 1873 إلى عام 1886. ومهما يكن من أمر، ففي العام 1850 اكمل بصورة رئيسة الاستيلاء على معظم آسيا الوسطى، بالرغم من أنه حدثت فترات دورية مؤقتة من المقاومة المحلية حتى في أثناء المرحلة السوفييتية.

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تراجع تاريخي درامي. فخلال أسابيع قليلة فقط من شهر كانون الأول عام 1991 تقلصت مساحة روسيا الآسيوية بنجو 20 في المئة، وانخفض عدد السكان الذين تسيطر عليهم روسيا في آسيا من 75 مليوناً إلى نحو ثلاثين مليون فقط. وفضلاً عن ذلك، فثمة 18 مليون قاطن في القوقاز فصلوا أيضاً عن روسيا. ولعل ما جعل هذه التراجعات أكثر إيلاماً للنخبة السياسية الروسية هو إدراكها أن القدرة الاقتصادية لهذه المناطق أصبحت الآن موجهة من قبل مصالح أجنبية وبوسائل مالية معدة للتوظيف في التطوير، والاستثمار للموارد التي كانت حتى وقت قريب تحت تصرف روسيا أو متاحة لها وحدها.

ومع ذلك فإن روسيا تواجه مأزقاً هو أنها ضعيفة جداً من الناحية السياسية ولا تستطيع أن تغلق المنطقة كلياً على الخارج، وفقيرة جداً من الناحية المالية ولا تستطيع أن تطور هذه المنطقة بإمكاناتها فقط. وفضلاً عن ذلك، فقد تأكد القادة الروس ذوي الحساسية الدقيقة أن الانفجار الديمغرافي (السكاني) في الدول الجديدة يعني ان فشلهم في المحافظة على النمو الاقتصادي سوف يخلق في نهاية المطاف وضعاً متفجراً على امتداد كل الحدود الجنوبية لروسيا. ويمكن لتجربة روسيا في أفغانستان وتشيشينيا أن تتكرر على امتداد كل خط الحدود الذي يصل بين البحر الأسود ومنغوليا، خاصة مع الأخذ في الاعتبار الانبعاث الثوري القومي والإسلامي الذي يحدث الآن بين الشعوب التي كانت تخضع للحكم الروسي سابقاً. وهكذا يجب على روسيا أن تجد طريقة ما للتكيف مع الواقع بعد الإمبريالي الجديد، بينما تسعى إلى احتواء الوجودين التركي والإيراني، وإلى منع انجذاب الدول الجديدة إلى منافسيها الرئيسيين، وإلى عدم تشجيع تشكيل تعاون إقليمي مستقل فعلاً في آسيا الوسطى، وإلى الحد من النفوذ الجيوبوليتي الأمريكي في العواصم التي استعادت سيادتها. ولم تعد القضية تتعلق باستعادة النظام الإمبريالي، التي ستكون مكلفة جداً وسوف تقاوم بشراسة، ولكنها تنطوي، عوضاً عن ذلك على خلق شبكة من العلاقات التي ستقيد الدول الجديدة وتحافظ على الوضع الروسي المسيطر جيوبوليتياً واقتصادياً.

إن الإدارة المختارة لإنجاز هذه المهمة كانت بصورة رئيسة، رابطة الدول المستقلة، بالرغم من الاستعمال، في بعض الأماكن للقوة العسكرية الروسية، كما أن الاستخدام الماهر للدبلوماسية الروسية المعروفة بـ"قسم واحكم" خدم مصالح الكرملين أيضاً، واستخدمت موسكو نفوذها أيضاً

لكي تحصل من الدول الجديدة على أقصى درجة من التقيد برؤيتها أو وجهة نظرها عن "رابطة الدول " المتكاملة على نحو متزايد، وضغطت من أجل نظام سيطرة موجه مركزيا على الحدود الخارجية لرابطة الدول المباشرة، ومن أجل تكامل عسكري أوثق ضمن إطار عمـل السياسـة الخارجية المشتركة! ومن أجل توسيع لاحق لشبكة خطوط أنابيب النفط (كانت السوفييتية أصلاً) لكي تشمل أي خطوط جديدة يمكن أن تمد خارج روسيا. وعموماً، فـإن التحلـيلات السياسـية أوضحت أن موسكو تنظر إلى المنطقة بوصفها مجالها الجيوبوليتي الخاص، حتى بالرغم مـن أنها لم تعد جزءاً مكملاً لإمبراطوريتها .

ثمة مؤشر إلى نيات جيوبوليتية روسية يظهر في أجزاء الكرملين على إبقاء وجود عسكري روسي في أراضي الدول الجديدة. وقد استفادت موسكو من الحركـة الانفصـالية الأبخاريـة لتحصل على حقوق توضع لقواتها في جورجيا، كما أضفت الشرعية على وجودها العسكري في أراضي أرمينيا باستغلال حاجتها إلى الدعم في الحرب ضد أذربيجـان، واسـتخدمت ضـغطاً سياسياً ومالياً لكي تحصل على موافقة كازاخستان على القواعد الروسية، وبالإضافة إلى ذلـك، فإن الحرب الأهلية في طاجاكستان مكنت من استمرار وجود الجيش السوفييتي فيها.

استمرت موسكو من خلال تحديد سياستها، في التوقع الواضح بأن شبكة علاقاتها بعد العهد الإمبريالي بآسيا الوسطى سوف تقوي نسيج سيادة وعلاقة الدول الجديدة الضعيفة على المستوى الفردي (الأحادي)، وأن هذه الشبكة سوف تضع هذه الدول في موقع تبعية أو إلحاق بـالمركز القيادي لرابطة الدول المستقلة "المتكاملة "أو المدمجة. و لإنجاز هذا الهدف، فإن روسيا لم تشجع الدول الجديدة على خلق (تشكيل) جيوشها المنفصلة الخاصة بها، وعلى تعزيز استخدام صفاتها الأصلية المميزة (التي تستبدل فيها بالتدريج الأبجدية السلافية بالأبجدية اللأتينية)، وعلى تنميـة ارتباطات وثيقة بالأجانب، وعلى تطوير (مد) خطوط أنابيب نفطية جديدة تصل مباشـرة إلـى البحرين العربي والمتوسط وإذا نجحت هذه السياسة، فإن روسيا تسـتطيع أن تسـيطر علـى علاقاتها الأجنبية وتقرر مشاطرة أو تقاسم العائدات .

وفي متابعة هذا الهدف فإن الناطقين باسم الهيئات الروسية الرسمية يستشهدون غالباً، كمـا رأينا في الفصل الرابع، بالاتحاد الأوروبي الذي يعتبرونه مثالاً على ذلك. وفي الحقيقـة، فـإن السياسة الروسية عموماً إزاء دول آسيا الوسطى والقوقاز تـذكرنا بـدول المجتمـع الأفريقـي الفرانكفوني (الناطقة باللغة الفرنسية)، حيث تقرر الوحدات العسكرية الفرنسـية والمسـاعدات المقدمة من فرنسا إلى ميزانيات هذه الدول وفق سلوكها وسياستها في الفترة ما بعد الاستعمارية. وبينما نجد أن استعادة أقصى درجة ممكنة من النفوذ السياسي والاقتصادي الروسي في المنطقة

هو الهدف العام، وإن تعزيز رابطة الدول المستقلة هي الآلية الرئيسة لتحقيق هذا الهدف. ونجد أيضاً أن الأهداف الجيوبوليتية الرئيسية لموسكو في عملية الإلحاق السياسية تبدو مركزة على دولتي أذربيجان وكازاخستان. ولكي يكون الهجوم المعاكس السياسي لموسكو ناجحاً يجب عليها أن تغلق الوصول إلى المنطقة، ولكن يجب أيضاً في الوقت ذاته أن تخترق درعها الجغرافي .

وبالنسبة إلى روسيا، فقد كانت ولا تزال أذربيجان هدفاً مفضلاً. فإلحاقها سوف يساعد في فصل أو قطع آسيا الوسطى عن الغرب، وخاصة عن تركيا، مما يزيد عندئذ، نفوذ روسيا مقابل أوزبكستان وتركمانستان المتمردتين عليها والرافضتين لأي تحكيم من هذا القبيل. ولذا فإن التعاون التكتيكي مع إيران في ما يتعلق بتلك القضايا المثيرة للجدل مثل كيفية تقسيم التنازلات المتعلقة بالحفر في قاع بحر قزوين يخدم الهدف العام المتمثل في إجبار باكو على التكيف مع رغبات موسكو. وكذلك، فإن أذربيجان الخاضعة لموسكو سوف تسهل أيضاً تعزيز الموقع الروسي المسيطر في كل من جورجيا وأرمينيا .

إن كازاخستان تعتبر هدفاً رئيساً مغرياً بشكل خاص أيضاً لأن عدم مناعتها الاتنية تجعل من المستحيل على حكومة كازاخستان أن تتغلب على المواجهة المكشوفة مع موسكو، وتستطيع موسكو أن تستغل أيضاً مخاوف الكازاخستانيين من دينامية الصين المتنامية، ناهيك عن احتمال تنامي أشياء هؤلاء الكازاخستانيين من إضفاء الطابع الصيني على مقاطعة كسينجيانغ المجاورة في الصين. وسيكون الإلحاق التدريجي لكازاخستان تأثير جيوبوليتي يتمثل بالجذب الأتوماتيكي تقريبا لقيرغيزيا وطاجاكستان إلى مجال سيطرة موسكو، بينما يتم أيضاً تعرض كلاً من أوزبكستان وتوركمانستان إلى مزيد من الضغط الروسي المباشر .

ومهما يكن من أمر، فإن الاستراتيجية الروسية تسير في عكس اتجاه طموحات كل الدول الموجودة في آسيا الوسطى تقريباً، وإن النخب (جمع نخبة) السياسة في هذه الدول لن تسلم طوعا القوة والامتيازات التي اكتسبتها بنتيجة الاستقلال. وإذ يتخلى الروس المحليون بالتدريج عن مواقعهم المتميزة سابقاً، فإن النخب الجديدة تزداد اهتماماً بالغاً في السيادة، التي هي عملياً دينامية، ومعدية (ناقة للعدوى) اجتماعياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السكان الذين كانوا سلبيين سياسياً في يوم ما يصبحون الآن أكثر قومية، خارج جورجيا وأرمينيا، وأكثر إحساساً أيضاً بهويتهم الإسلامية .

أما في ما يتعلق بالشؤون الخارجية، فإن كلا الدولتين جورجيا وأرمينيا (وبالرغم من اعتماد الأخيرة على الدعم الروسي في حربها مع أذربيجان) سوف تودان أن تصبحا بالتدريج على علاقة أقوى بأوروبا. وكذلك فإن دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد، بالإضافة إلى أن أذربيجان، سوف تود أن تزيد إلى اقصى حد على أراضيها من الوجود الاقتصادي المتمثل

برأس المال الأوروبي والياباني، ومؤخرا الكوري، آملة بذلك أن تسرع إلى حد كبير تطورها الاقتصادي، وتعزز استقلالها. ولذا، فهي ترحب أيضا بزيادة دور تركيا وإيران حيث ترى في هاتين الدولتين قوة موازنة للقوى الروسية وجسراً إلى العالم الإسلامي الكبير في الجنوب .

وهكذا لم ترفض أذربيجان، بتشجيع من كلا الدولتين تركيا وأميركا، الطلبات الروسية من أجل إقامة قواعد عسكرية فحسب، بل تحدت أيضاً الطلبات الروسية من أجل تمديد خط أنابيب نفطي واحد إلى مرفأ روسيي على البحر الأسود، مختارة، عوضاً عن ذلك، حلاً مزدوجاً يشمل خط أنابيب ثانياً عبر جورجيا إلى تركيا. (ثمة خط أنابيب نحو الجنوب عبر إيران يمول من قبل شركة أميركية كان لا بد من التخلي عنه بسبب المقاطعة المالية الأميركية للصفقات مع إيران). وفي العام 1995 ووسط كثير من التبجح افتتح خط حديدي يربط بين توركمانستان وإيران مما مكن أوروبا من المتاجرة مع آسيا الوسطى عبر خط حديدي متجنبة روسيا كلها. وقد وجدت لمسة من الدراما الرمزية في إعادة الافتتاح هذه لطريق الحرير القديم، حيث لم تعد روسيا قادرة على فصل أوروبا عن آسيا.

أصبحت أوزبكستان أيضاً حازمة على نحو متزايد في معارضتا لجهود روسيا الهادفة إلى "التكامل". وقد أعلن وزير خارجيتها بصراحة في آب عام 1996 أن أوزبكستان تعارض خلق مؤسسات متخطية للحدود القومية في رابطة الدول المستقلة، حيث يمكن، استخدامها بوصفها أدوات للسيطرة المركزية. وقد أثار موقفه ذو الطابع القومي القوي استنكار الصحافة الروسية :"ثمة توجه متشدد مؤيد للغرب في الاقتصاد، كالطعن القاسي بمعاهدات التكامل الملائمة جداً ضمن رابطة الدول المستقلة، والرفض الحاسم للإنضمام حتى إلى الاتحاد الجمركي، والسياسة القومية المبرمجة المعادية للروس حتى رياض، (جمع روضة) الأطفال التي تستخدم اللغة الروسية يتم إغلاقها).... فإن هذا الوضع جذاب جداً بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي تمارس في منطقة آسيا سياسة إضعاف روسيا[1].

وحتى كازاخستان أصبحت تفضل، في رد فعلها على الضغوط الروسية، طريقاً ثانياً غير روسي لتدفق نفطها. وقد عبّر ذلك أومر سيريك كازينوف، مستشار الرئيس الكازاخستاني، بقوله:

ثمة حقيقة هي أن تفتيش كازاخستان عن خطوط نفطية بديلة، جاء رداً على تصرفات روسيا التي شملت الحد من الشحن بحراً لنفط كازاخستان إلى نوفوراسيسك ولنفط تيومين إلى

---

[1] زافترا 28 (حزيران 1996)

مصفاة بافلودار. وإن جهود توركمنستان الهادفة إلى إقامة خط أنابيب لنقل الغاز إلــى إيــران تعزى في جزء منها إلى الحقيقة المتمثلة في أن دول رابطة الدول المستقلة تدفع 60% فقط من السعر العالمي أو لا تدفع شيئاً[1] إن توركمانستان، ولنفس السبب، كانت ولا تزال تكتشف آفاق إقامة خط أنابيب نفطي عبر أفغانستان والباكستان إلى البحر العربي، بالإضافة إلى بناء فعــال لخطوط حديدية جديدة تربطها بكازاخستان وأوزبكستان في الشمال وبــإيران وأفغانســتان فــي الجنوب. وقد دارت محادثات تمهيدية واستكشافية بين الكازاخستانيين، والصينيين، واليابانيين في شأن مشروع خط أنابيب طموح يمتد من آسيا الوسطى إلى بحر الصين .

وهكذا، فمع وجود التزامات غربية طويلة الأمد عن توظيف أموال في الغاز والنفط تصــل في أذربيجان إلى نحو 13مليار دولار وفي كازاخستان إلى ما يزيد على 20 مليار دولار (أرقام عام 1996)، ونجد أن الطرف أن طوق العزلة الاقتصادية والسياسية لهذه المنطقة ينكسر فــي وجه الضغوط الاقتصادية العالمية والخيارات المالية الروسية المحدودة .

كان للخوف من روسيا تأثير في دفع دول آسيا الوسطى إلى تعاون إقليمي أكبــر مــدى. فالاتحاد الاقتصادي في آسيا الوسطى الذي شكل في كانون الثاني 1993، وعانى في البداية من الركود ، لم يلبث أن استعاد نشاطه وفعاليته بالتدريج .

1ــ خطوط أنابيب تصدير النفط الممتدة إلى بحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط

2ــ الطرق المأخوذة في الاعتبار أو التي هي قيد الإنشاء

3ــ البحر العربي 4- الهند 5- الباكستان - خط أنابيب أتو كال 6- نيبال 7- الصين 8- أفغانستان 9- كابول 10- طاجاكستان 11- دوشانبية 12- قيرغيزيا 13- بخارى 14- ألماآتا 15- طشقند 16- أوزباكستان 17- شاردذو 18- اشــغابات 19- توركمانســتان 20- بحــر قزوين 21- إيران 22- خط أنابيب إيراني عراقي 23- طهران 24- العــراق 25- المملكــة العربية السعودية 26- مصــر 27- إســرائيل 28- لبنــان 29- بغــداد 30- ســوريا 31- كيهان 32- تركيا 33- انقرة 34- استنبول 35- البحر الأسود 36- البوسفور 37- أذربيجان 38- خط أنابيب أزري 39- أذربيجان 40- بحر قزوين 41- خط أنابيب تشيشينيا 42- خط أنابيب نوفاراسيسك 43- أوكرانيا 44- بيلاروسيا 45- روسيا 46- حقل نفــط تنغيــز 47- كازاخستان 48- بحر آرال 49- هيران 50- الأردن 51- نوفاراسيسك .

---

[1] "ماذا تريد روسيا في منطقة عبر القوقاز وآسيا الوسطى" "المجلة المستقلة" 24كانون الثاني ،1995.

وحتى الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نازاربابيف، كان يدافع في البداية عن "الاتحاد الأوراسي" الجديد، ثم تحول بالتدريج إلى الأفكار عن إقامة تعاون آسيوي مركزي أوثق، وتعاون عسكري متزايد بين دول المنطقة، ودعم لجهود أذربيجان الهادفة إلى تمرير نفط بحر قزوين وكازاخستان عبر تركيا، والانضمام إلى معارضة الجهود الروسية والإيرانية الهادفة إلى منع التقسيم القطاعي (حسب قطاعات أو نسب معينة) للموارد المعدنية في الجرف القاري لبحر قزوين بين الدول الموجودة على سواحله.

ومع الأخذ في الاعتبار للحقيقة المتمثلة في أن حكومات المنطقة تميل إلى أن تكون ذات طابع استبدادي في الحكم، فربما يتمثل الأمر الأكثر أهمية هنا في ما تم من مصالحات أو تسويات شخصية بين القادة الرئيسين. فقد كان مألوفاً ومعروفاً للجميع أن رؤساء كازاخستان، وأوزبكستان وتوركمانستان، ما كانوا يحبون أحدهم الآخر (وهو ما أصبح واضحاً تماماً للزوار الأجانب)، كما أن الخصومات الشخصية كانت قد سهلت على الكرملين أن يجعل احدهم يلعب ضد الآخر. وفي منتصف أعوام التسعينات، تأكد لهؤلاء الرؤساء الثلاثة أن التعاون الأوثق في ما بينهم كان ضرورياً للمحافظة على ما تحقق لهم من استقلال وسيادة، وبالتالي بدؤوا في الانخراط في مشاهد او عروض ذات طابع جماهيري حاد يعربون فيها عن علاقات وثيقة حسب زعمهم، ويشددون على أنهم سيعملون لاحقاً على تنسيق سياساتهم الخارجية .

ولكن الأمر الأكثر أهمية لا يزال متمثلاً في ظهور ائتلاف غير رسمي ضمن رابطة الدول المستقلة تقوده أوكرانيا وأوزبكستان، وتمليه فكرة رابطة الدول "المتعاونة" و "وغير المتكاملة". ولذا، فإن أوكرانيا وقعت اتفاقيات عن التعاون العسكري مع أوزبكستان، وتوركمنستان، وجورجيا؛ وفي أيلول من العام1996، انخرط وزير خارجية اوكرانيا، وأوزبكستان حتى في العمل الرمزي جداً الذي تمثل في إصدار بيان يطلبان فيه بألا تنعقد مؤتمرات قمة رابطة الدول المستقلة برئاسة الرئيس الروسي حصراً، وبالتالي يجب أن تكون هذه الرئاسة دورية .

كان للمثل أو السابقة التي وضعتها أوكرانيا وأوزبكستان تأثير حتى على القادة الذين كانوا أكثر احتراماً للاهتمامات المركزية لموسكو. ولا بد ان الكرملين كان منزعجاً بشكل خاص إذ سمع كلا من رئيس كازاخستان نور سلطان نازاربابيف ورئيس جورجيا إدوارد شيفاردنادزة يعلنان في أيلول 1996 أنهما سوف يتركان رابطة الدول المستقلة "إذا تهدد استقلال بلديهما. وعموماً، وفي مواجهة سلبية لرابطة الدول المستقلة، نجد أن دول آسيا الوسطى، وأذربيجان، رفعت مستوى نشاطها في منظمة التعاون الاقتصادي التي هي تجميع آخر أقل تماسكاً نسبياً للدول الإسلامية في المنطقة، بما فيها تركيا، وإيران، والباكستان، ومعدة لتعزيز الروابط المالية

والاقتصادية والنقلية بين أعضائها. وكانت موسكو قد انتقدت علناً هذه المبادرات حيث رأت فيها، وهي محقة تماماً في ذلك، عامل إضعاف لعضوية الدول المعنية في رابطة الدول المستقلة.

وفي اتجاه مماثل، كان ثمة تحسن متزايد في الارتباطات بتركيا وإلى حد أقل بإيران. فالدول الناطقة باللغة التوركية قبلت بتشوق عروض تركيا عن التدريب العسكري لكوادر الضباط الوطنيين الجدد، ومخططاتها لاستقبال نحو 10 آلاف طالب. وهكذا، فإن مؤتمر القمة الرابع للدول الناطقة باللغة التوركية والذي عقد في طشقند في تشرين الأول 1996 وتم التحضير له بمساندة تركيا ركز كثيراً على تحسين ارتباطات النقل وزيادة التجارة، وكذلك على المستويات الثقافية المشتركة، والتعاون الثقافي مع تركيا. وكانت كلا الدولتين إيران وتركيا ناشطتين بشكل خاص في مساعدة الدول الجديدة في البرمجة التلفزيونية، مما سيترك تأثيراً مباشراً في جمهور كبير من المشاهدين.

أما الاحتفال الذي أقيم في ألما آتا، عاصمة كازاخستان، في كانون الأول 1996، فقد كان يرمز بصورة خاصة إلى ارتباط تركيا عاطفياً باستقلال دول المنطقة. وفي مناسبة الذكرى الخامسة لاستقلال كازاخستان، وقف الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى جانب الرئيس نازاربايف وأماطا اللثام عن عمود مطلي بالذهب يبلغ ارتفاعه 28 متراً ومتوج بصورة محارب أسطوري كارزاكي– توركي يمتطي حيوانا أسطوريا نصفه نسر ونصفه الآخر أسد.

وفي هذه المناسبة حيث كازاخستان تركيا "لوقوفها معها في كل خطوة من تطورها كدولة مستقلة"، ورد الأتراك التحية بان منحوا كازاخستان اعتماداً مصرفياً بقيمة 300 مليون دولار أميركي. إضافة للتوظيف المالي التركي الخاص الذي بلغ نحو 1200 مليون دولار أيضاً.

وإذا لم تكن تركيا أو إيران تملكان الوسائل لاستبعاد روسيا من ممارسة النفوذ الإقليمي في هذه المنطقة، فإن تركيا (وبدرجة أقل إيران) عملتا على تعزيز إرادة وقدرة الدول المستقلة في مقاومة إعادة التكامل مع جارتهم الشمالية، وسيدتهم السابقة. وإن ذلك سوف يساعد بالتأكيد في المحافظة على إبقاء المستقبل الجيوبوليتي للمنطقة مفتوحاً.

لاسيادة ولا استبعاد

إن التأثيرات الجيواستراتيجية لأميركا واضحة: فهي، أي أميركا، بعيدة جداً لكي تسيطر في هذا الجزء من أوراسيا، ولكنها قوية جداً وبالتالي لا يحتمل ألا تنخرط في هذا المكان من العالم. وإن كل الدول في هذه المنطقة تنظر إلى التدخل أو الانخراط الأميركي باعتباره ضرورياً لبقائها. وروسيا أصبحت ضعيفة جداً وغير قادرة على استعادة سيادتها الإمبريالية على المنطقة أو على إبعاد الآخرين منها، ولكنها قريبة جداً وقوية جدا وبالتالي لا يمكن استبعادها. وإن تركيا وإيران قويتان بما فيه الكفاية لممارسة النفوذ، ولكن عدم مناعتهما تستطيع أن تجعل المنطقة غير قادرة على التكيف والتعامل مع التحدي القادم من الشمال ومع النزاعات الداخلية في المنطقة. والصين قوية جدا ولكن ليس لدرجة تخيف معها روسيا ودول آسيا الوسطى، ومع ذلك فإن وجودها ذاته ودينا ميتها الاقتصادية يسهلان على آسيا الوسطى السعي إلى امتداد عالمي أوسع.

نستنتج من ذلك أن المصلحة الرئيسة لأميركا تكمن في المساعدة لكي تضمن بأن أي قوة منفردة لن تسيطر على هذا المجال الجيوبوليتي، وأن المجتمع العالمي لم يعق حرية الوصول المالي والاقتصادي إليه. ولن تصبح التعددية واقعاً دائماً إلا عندما تربط شبكة من أنابيب النفط وطرق المواصلات المنطقة مباشرة بالمراكز الرئيسة للنشاط الاقتصادي العالمي عبر البحرين العربي والأبيض المتوسط، وعبر البر أيضاً. وبالتالي، فإن الجهود الروسية الهادفة إلى احتكار حرية الوصول يجب أن تقاوم بوصفها غير ملائمة للاستقرار الإقليمي .

ومهما يكن الأمر، فإن استبعاد روسيا من المنطقة ليس مرغوباً فيه ولا ممكناً، ولا يحبذ أيضاً خلق عداوة بين الدول الجديدة في المنطقة من ناحية ، وبين روسيا من ناحية ثانية، وفي الحقيقة فإن الإسهام الاقتصادي الفعال لروسيا في تطوير المنطقة يعتبر ضرورياً لاستقرار هذه الأخيرة، ويجعل روسيا شريكاً، ولكن ليس حاكماً مهيمناً حصراً، يمكن أن تتحقق فوائد اقتصادية هامة وناضجة أيضاً. وعموماً، فإن الاستقرار الأكبر والثروة المتزايدة ضمن المنطقة سوف يسهمان مباشرة في رفاهية روسيا وتعطي معنى حقيقياً "لرابطة الدول" التي تعد بها التسمية المعروفة بها أي رابطة الدول المستقلة. ولكن هذا الخيار التعاوني لن يصبح سياسة روسية إلا عندما تستبعد على نحو فعال التصاميم أو الأفكار الأكثر طموحاً التي تحمل مفارقات تاريخية، وتذكر على نحو مؤلم بما كان يحدث في دول البلقان الأساسية .

إن الدول التي تستحق أقوى دعم جيوبوليتي من قبل أميركا هي أذربيجان، وأوزبكستان، و(من خارج المنطقة)، أوكرانيا، علماً أن هذه الدول الثلاثه تعتبر كلها محورية أو بالغة الأهمية جيوبوليتياً. وفي الوقت ذاته، فإن كازاخستان تستحق أيضاً، إذا أخذنا في الاعتبار مساحتها، وقدرتها الاقتصادية، وموقعها المهم جغرافيا، مساندة دولية عقلانية، ولا سيما في مجال المساعدة الاقتصادية الدائمة. ومع مرور الزمن، فإن النمو الاقتصادي في كازاخستان يمكنه أن يساعد في جر الخلافات الاتنية التي تجعل هذا "الدرع" الآسيوي الأوسطي غير منيع إزاء الضغط الروسي.

وفي هذه المنطقة، تتقاسم أميركا الاهتمام المشترك ليس فقط مع تركيا المستقرة وذات النزعة الغربية، ولكن مع إيران والصين أيضاً. وإن تحسناً تدريجياً في العلاقات الأميركية الإيرانية سوف يزيد كثيراً من حرية الوصول العالمي إلى هذه المنطقة، ويقلل على نحو أكثر تخصيصاً من التهديد الفوري لبقاء أذربيجان. وإن الوجود الاقتصادي المتنامي للصين في هذه المنطقة ورهانها السياسي على استقلال هذه الأخيرة يتوافقان أيضاً مع مصالح أميركا. وكذلك، فإن مساندة الصين لجهود الباكستان في أفغانستان سوف تجعل حرية الوصول الدولي إلى توركمنستان ممكنة بدرجة أكبر،مما يساعد بالتالي في تعزيز هذه الدولة وكذلك أوزبكستان أيضاً (في حال اضطرت كازاخستان لمعاناة الاضطراب).

يحتمل أن يكون تطور تركيا وتوجهها حاسمين بشكل خاص بالنسبة إلى مستقبل دول القوقاز. وإذا استطاعت تركيا أن تشق طريقها إلى أوروبا، ولم تغلق هذه الأخيرة أبوابها أمامها (تركيا)، فلا يحتمل أن تنجذب دول القوقاز إلى المدار الأوروبي، علماً أن هذه الدول ترغب على نحو محموم في أن يتحقق ذلك. ولكن إذا توقفت عملية "أوربة" تركيا، سواء لأسباب داخلية أو خارجية، فلن يكون، عندئذ، أي خيار أمام جورجيا وارمينيا سوى التكيف مع نزعات روسيا. وسوف يصبح مستقبل هاتين الدولتين مرتبطاً بعلاقة روسيا المتطورة بأوروبا المتوسعة، سواء للخير أو للشر.

يحتمل أن يكون دور إيران أكثر إشكالية. فالعودة إلى الوضع المؤيد للغرب سوف تسهل بالتأكيد استقرار وتعزيز المنطقة، وبالتالي فمن المرغوب فيه استراتيجياً أن تشجع أميركا هذا التحول في سلوك إيران. ولكن، إلى أن يحدث ذلك، يحتمل أن تلعب إيران دوراً سلبياً، يؤثر على نحو غير ملائم في توقعات أذربيجان، حتى ولو اتخذت (أي إيران) مواقف إيجابية كجعل تور كمنستان تنفتح على العالم وتعزيز إحساس سكان آسيا الوسطى بإرثهم الديني، بالرغم من الأصولية الراهنة السائدة فيها.

وأخيراً، يحتمل أن يتشكل مستقبل آسيا الوسطى من خلال مجموعة من الظـروف تعتبـر أكثر تعقيداً، إضافة إلى تقرير مصير دولها من خلال التفاعل المعقد بين المصـالح الروسـية، والتركية، والإيرانية، والصينية، وإلى الدرجة التي تكيف فيها الولايات المتحدة علاقاتها بروسيا في ضوء احترم هذه الأخيرة لاستقلال الدول الجديدة. وإن حقيقة هـذا التفاعـل تسـتثني إمـا الإمبراطورية أو الاحتكار بوصفهما هدفاً ذا معنى ومجدياً لأي من اللاعبين الجيواسـتراتيجيين المشتركين في اللعبة. وفي الواقع، فإن الخيار الأساسي هو بين التوازن الإقليمي الحساس، الذي سوف يسمح بالإدخال التدريجي للمنطقة في الاقتصاد العالمي الجديد بينما تعزز دول المنطقـة نفسها وربما تمتلك أيضاً هوية إسلامية أكثر وضوحاً من ناحية، وبين النزاع الإتني، والتشظي (الانقسام) السياسي، وربما حتى الممارسات القتالية العدائية على امتداد الحدود الجنوبية لروسيا من ناحية ثانية. وعموماً، فإن تحقيق ودعم التوازن الإقليمي يجب أن يكوناً هدفاً رئيساً فـي أي استراتيجية طبيعية (جيواستراتيجية) أميركية شاملة معدة لأجل أوراسيا.

الفصل السادس

المرتكز الشرق أقصوي

يجب أن تملك السياسية الأميركية الفعالة إزاء أوراسيا مرساة شرق أقصوية.ولن تلب هذه الحاجة إذا استبعدت أميركا أو أبعدت نفسها عن الأرض الأسيوية المركزية. فالعلاقة الوثيقة مع اليابان البحرية ضرورية لسياسة أميركا العالمية، ولكن العلاقة التعاونية مع البر الصيني هـــي أمر واجب للجيواستراتيجيا الأوراسية لأميركا. وإن تأثيرات هذه الحقيقة تحتاج إلى مواجهة لأن التفاعل المستمر في الشرق الأقصى بين القوى الرئيسة الثلاث أي أميركا، والصين، واليابـــان، تخلق مشكلة إقليمية محيّرة وخطرة، ومن المؤكد تقريباً أنها تولد تغييرات تكتونية (متعلقة بتشوه يغير قشرة الأرض) جيوبوليتياً.

وبالنسبة إلى الصين، فإن أميركا عبر الأطلسي يجب أن تكون حليفاً طبيعياً ما دامت أميركا هذه لا تملك مخططات مرسومة عن البر الرئيسي الأسيوي، كما كانت قد عارضت تاريخياً التعديات الروسية واليابانية على الصين الأضعف. أما بالنسبة إلى الصينيين، فقد كانت اليابان العدو الرئيس خلال القرن الماضي؛ وكذلك، لم تكن ثمة ثقة بروسيا التي تعرف باللغة الصينية بأنها "الأرض الجائعة"؛ وتبدو الهند أيضاً في الأفق كأنها منافس محتمل. وهكذا فإن المبدأ القائل إن جار "جاري" هو حليفي يلائم العلاقة الجيوبوليتية والتاريخية بين الصين وأميركا.

ومهما يكن من أمر، فلم تعد أميركا خصماً لليابان عبر المحيط، ولكنها الآن متحالفة علـــى نحو وثيق مع هذه الأخيرة. ولأميركا روابط قوية بتايوان وبعدة دول في جنوب شـــرق آســـيا. والصينيون حساسون أيضاً إزاء التحفظات العقائدية لأميركا في ما يتعلق بالطابع الداخلي للنظام الصيني الراهن. وهكذا، فإنه ينظر ايضاً إلى أميركا على أنها عائق رئيس أمام سعي الصين لا إلى أن تصبح بارزة عالمياً فحسب،بل وحتى لأن تصبح بارزة إقليمياً أيضاً. فهل الصدام بـــين أميركا والصين، هو بالتالي، حتمي؟

وبالنسبة إلى اليابان، كانت أميركا المظلة التي استطاعت هذه الدولة أي اليابان، أن تسترد في ظلها عافيتها بعد هزيمة مدمرة، وأن تستعيد قوة دفعها الاقتصادية، وأن تصل بالتدريج، في هذا السياق، إلى موقعها الحالي بوصفها إحدى القوى الرئيسة في العالم. ولكن الحقيقة هـــي أن هذه المظلة تفرض حدوداً على حرية اليابان في العمل، مما يخلق وضعاً متناقضاً لقـــوة تعتبـــر عالمية من ناحية، ومع ذلك لا تزال محمية في الوقت ذاته، من ناحية ثانية.

وكذلك، فبالنسبة إلى اليابان، فإن أميركا تستمر في كونها شريكاً حيوياً في عملية ظهور اليابان كقائد دولي. ولكن أميركا هي أيضاً السبب الرئيس وراء افتقار اليابان المستمر إلى الاعتماد على الذات قومياً في مجال الأمن. فكم من الزمن يمكن أن يستمر هذا الوضع؟

وبتعبير آخر، ففي المستقبل المنظور نجد أن قضيتين جيوبوليتيتين، ومتفاعلتين مباشرة أيضاً، سوف تحددان دور أميركا في الشرق الأقصى الاوراسي وهما:

1ـ ما هو التعريف العملي، وما هو الحجم المقبول، من وجهة نظر أميركا، للظهور المحتمل للصين بوصفها قوة إقليمية مسيطرة ولطموحاتها المتنامية إلى موقع القوة العالمية؟

2ـ إذا كانت اليابان تسعى إلى تحديد دور عالمي لنفسها، فكيف ستعالج أميركا النتائج الإقليمية للتراجع الحتمي في درجة قبول اليابان بموقعها كمحمية أميركية؟

يتميز حالياً المشهد الجيوبوليتي في شرق آسيا بعلاقات قوة شبه مستقرة. ويشمل شبه الاستقرار هذا شرطاً للصلابة الخارجية، وإن كانت مرونته قليلة نسبياً، الأمر الذي يذكرنا بالحديد أكثر من الفولاذ. وهو غير منيع إزاء رد فعل تسلسلي مدمر تولده ضربة ارتجاجية قوية.

وعموماً، فإن الشرق الأقصى الآن يمارس دينامية اقتصادية أكثر من عادية إلى جانب حالة الشك السياسي المتنامية. ويمكن للنمو الاقتصادي الآسيوي في الحقيقة أن يسهم في هذا الشك لأن الرفاهية تموه أو تعتم على نقاط الضعف السياسية في المنطقة، بينما تقوي الطموحات القومية وتوسع التوقعات الاجتماعية .

إن كون آسيا تمثل نجاحاً اقتصادياً لا نظير له في التطور البشري هو أمر لا يحتاج إلى إثبات. وإن مجرد إحصاءات أساسيه قليلة تلقي الضوء على نحو درامي على هذه الحقيقة. فقبل أقل من اربعة عقود كان شرق آسيا (بما فيه اليابان) لا يشكل سوى 4 في المئة فقط أو شيء قريب من ذلك، من الدخل القومي السنوي الإجمالي للعالم. بينما وصل هذا الدخل في أميركا إلى نحو 35 ـ40 في المئة؛ وفي منتصف أعوام التسعينات كانت المنطقتان متساويتين تقريباً (في حدود 25 في المئة). وفضلاً عن ذلك؛ فإن وتيرة النمو في آسيا كانت غير مسبوقة تاريخياً. وقد لاحظ الاقتصاديون أن بريطانيا العظمى احتاجت، في مرحلة الإقلاع في التصنيع، إلى أكثر من خمسين سنة، واحتاجت أميركا إلى أقل بقليل من خمسين سنة أيضاً، لكي تضاعف كل منهما دخل الفرد، بينما حققت كلا الدولتين الصين وكوريا الجنوبية مضاعفة هذا الدخل خلال 10 سنوات فقط تقريباً .

ومع تجاوز بعض حالات التمزق الإقليمي فمن المحتمل أن آسيا سوف تتجاوز، خلال ربع قرن، كلاً من أميركا وأوروبا في الدخل القومي السنوي الإجمالي .

ومهما يكن من أمر، فبالإضافة إلى أن آسيا ستصبح مركز الجاذبية الاقتصادية للعالم، فهي تشكل أيضاً بركاناً سياسياً محتملاً. وبالرغم من أنها تتجاوز أوروبا في التطور الاقتصادي، فإنها لا تزال تفتقر، على المستوى الفردي، أو مستوى كل دولة على حدة، إلى التطور السياسي الإقليمي. وهي تفتقر عموماً إلى البنى التعاونية المتعددة الأطراف التي تحكم أو تسيطر عادة على النشاطات السياسية الأوروبية، والتي تضعف، وتمتص، وتحتوي النزاعات القومية، والإثنية والإقليمية التقليدية في أوروبا. ولا يوجد أي شيء مماثل في آسيا لأي من الاتحاد الأوروبي أو حلف الأطلسي (الناتو). وإن أياً من التجمعات الإقليمية الثلاثة، التي تضم الاسيان (تجمع دول جنوب شرق آسيا) وندوة ARF (الندوة الإقليمية الأسيوية التي تشكل منصة للحوار السياسي الأمني) ومجموعة APEC (مجموعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية، لا يشبه تقريباً، ولو من بعيد، شبكة الارتباطات التعاونية الإقليمية المتعددة الأطراف التي تربط بين دول أوروبا كلها.

وفي المقابل، فإن آسيا هي اليوم مقر أكبر تركيز في العالم للقوميات الثائرة الشاملة التي استيقظت مؤخراً، وقويت بسبب الوصول المفاجئ إلى الاتصالات الجماعية، ونشطت من خلال توسيع التوقعات الاجتماعية التي ولدتها الرفاهية الاقتصادية المتنامية واتساع الفروق في الثروة الاجتماعية. وجعلت أكثر حساسية للتعبئة السياسية بسبب الزيادة المتفجرة في السكان وانتقال الناس إلى المدن. وقد تفاقمت هذه الشروط بسبب ازدياد حجم التسلح في آسيا. ففي العام 1995، أصبحت المنطقة، حسب معطيات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجي، أكبر مستورد للأسلحة في العالم ، متجاوزة بذلك أوروبا والشرق الأوسط .

وباختصار، فإن شرق آسيا تغلي بنشاط دينامي كان حتى الآن يوجه في اتجاهات سلمية بسبب وتيرة النمو الاقتصادي السريعة في المنطقة. ولكن صمام الأمان هذا يمكن أن يفشل في منطقة ما بسبب النزعات السياسية غير المقيدة، وذلك بمجرد تفجرها في نقطة ملتهبة ما، حتى وإن كانت هذه النقطة تافهة. وإن احتمال وجود هذه النقطة الملتهبة يكمن في عدد كبير من القضايا المتنازع عليها، علما أن كلاً منها يشكل نقطة ضعف غير منيعة إزاء الاستغلال الديماغوجي (الغوغائي) وبالتالي يحتمل حدوث التفجر في أي لحظة:

ـ إن استياء الصين من موقف تايوان الانفصالي يزداد حدة في الوقت الذي تزداد فيه قوة الصين، كما أن تايوان التي تزدهر على نحو متزايد بدأت تتصرف من خلال موقف منفصل رسمياً بوصفها دولة أمة (أي دولة قومية).

ـ إن جزر (جزائر) باراسيل وسبراتلي في بحر الصين الجنوبي تشكل خطر حدوث تصادم بين الصين وعدة دول في جنوب شرق آسيا بسبب الرغبة في وصول كل من هذه الأطراف إلى مصادر الطاقة الغنية المحتمل وجودها في قاع هذا البحر، علماً أن الصين تنظر، عبر خلفية إمبريالية، إلى بحر الصين الجنوبي على أنه يقع ضمن مناطق سيادتها القومية المشروعة.

ـ يتم النزاع على جزر سنكاكو بين الصين واليابان (مع كون الغريمين تايوان والصين متفقين تماماً إزاء هذه القضية)، وبالتالي، فإن التنافس التاريخي على البروز الإقليمي بين الصين واليابان يشحن هذه القضية بجرعة من الأهمية الرمزية أيضاً .

ـ إن تقسيم كوريا وعدم الاستقرار السائد في كوريا الشمالية، ازداد خطراً بسبب سعي هذه الأخيرة إلى امتلاك قدرة نووية، وبالتالي نتج عن ذلك خطر التفجير المفاجئ لحرب تنشب في شبه جزيرة كوريا، مما سيجر الولايات المتحدة إلى التورط في هذه الحرب، ناهيك بتورط غير مباشرة لليابان فيها أيضاً.

ـ إن قضية جزر الكوريل الواقعة في أقصى الجنوب، والتي تم الأستيلاء عليها من قبل الاتحاد السوفييتي في العام 1945، تستمر في إحداث الشلل في العلاقات الروسية اليابانية، وفي تسميمها.

ـ ثمة نزاعات إقليمية إثنية كائنة أخرى، تثير قضايا حدودية بين روسيا والصين، وبين الصين وفيتنام، وبين اليابان وكوريا، وبين الصين والهند؛ وهناك اضطراب إثني في مقاطعة كسينجيانغ؛ وخصومات ومشاحنات صينية أندونيسية على الحدود المحيطية (انظر الخريطة).

1ـ المطالبة الصينية 2ـ المطالبة الهندية 3ـ المطالبة الصينية

4ـ الاحتكاك الحدودي بين الصين وفيتنام 5ـ جزر باراسيل 6ـ جزر سبراتلي 7ـ جزيرة براتاس 8ـ جزر سنكاكو/ ديايوـ يوـ تاي 9ـ صخورليانكورث 10ـ خط الفصل 11ـ الأراضي الشمالية 12ـ المحيط الهندي 13ـ المحيط الهادي .

ليس توزيع القوة في المنطقة متوازياً أيضاً. فالصين بترسانتها النووية وقواتها المسلحة الكبيرة، هي القوة العسكرية المسيطرة بشكل واضح (انظر الجدول). وقد تبنت البحرية الصينية عقيدة استراتيجية هي "الدفاع الفعال عن المناطق البحرية البعيدة نسبياً عن الشواطئ، في سعي منها إلى امتلاك قدرة على "السيطرة الفعالة على البحار ضمن سلسلة الجزر الأولى" مما يعني شمول مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي. وبالتأكيد فإن القدرة العسكرية لليابان تتزايد أيضاً،

ومن حيث النوعية ليس لهذه القدرة نظير إقليمي. ومهما يكن من أمر ففي الوقت الراهن، ليست القوات المسحلة اليابانية أداة للسياسة الخارجية اليابانية، ولكن ينظر إليها غالباً على أنها امتداد للوجود العسكري الأميركي في المنطقة .

إن بروز الصين جعل جيرانها في الجنوب الشرقي يحترمون على نحو متزايد الاهتمامات المقلقة الصينية. والجدير بالذكر أنه في أثناء الأزمة الصغيرة في بداية العام 1996 المتعلقة بتايوان (والتي انخرطت فيها الصين في بعض المناورات العسكرية الخطرة (المهددة) ومنعت الوصول بحراً وجواً إلى منطقة قرب تايوان، مسرعة بذلك الانتشار التظاهري للبحرية الأميركية)، أعلن وزير خارجية تايلاند بسرعة أن هذا المنع طبيعي، كما أوضح أيضاً نظيره الأندونيسي أن ذلك هو شأن صيني صرف، وكذلك أعلنت الفيليبين وماليزيا عن سياسة محايدة إزاء هذه القضية .

إن غياب توازن القوة الإقليمي في السنوات الأخيرة دفع بدولتي أستراليا وأندونيسيا، اللتين كانتا حتى هذا الوقت حذرتين إحداهما من الأخرى، إلى بدء تنسيق عسكري متنام بينهما. ولم تتكتم كلا هاتين الدولتين على قلقهما إزاء التوقعات على المدى الطويل عن السيطرة العسكرية الإقليمية الصينية وإزاء بقاء قوة الولايات المتحدة بوصفها ضامن للأمن في المنطقة. وكان هذا القلق قد جعل سنغافورة أيضاً تعمل على إقامة تعاون أمني أوثق مع هذه الدول. وفي الحقيقة، ففي المنطقة كلها، نجد أن السؤال المركزي لدى الاستراتيجيين، والذي لا توجد إجابة عنه، أصبح كما يلي: "إلى متى يستطيع السلام في المنطقة الاكثر كثافة سكانية والأكثر تسلحاً في العالم أن يضمن بوساطة مئة ألف جندي أميركي، وإلى متى يحتمل أن يبقى هؤلاء الجنود عموماً ؟".

وفي هذا الوضع الهش الذي تزداد فيه النزعات القومية حدة، ويتزايد عدد السكان، وتنمو الرفاهية، وتتفجر التوقعات، وتتداخل طموحات القوة، نجد أنه تحدث تغيرات تكتونية حقيقية في المشهد أو المسرح الجيوبوليتي لشق آسيا .

ـــ إن الصين، ومهما كانت آفاقها النوعية وتوقعاتها، هي قوة صاعدة ويحتمل أن تكون مسيطرة .

ـــ إن دور أميركا الأمني يصبح على نحو متزايد معتمداً على التعاون مع اليابان .

ـــ إن اليابان تتطلع إلى دور سياسي أكثر تحديداً واستقلالية .

ـ تراجع كثيراً دور روسيا، بينما أصبحت آسيا الوسطى التي كانت محكومة سابقاً من قبل روسيا هدفاً للتنافس الدولي .

ـ لم يعد الدفاع عن تقسيم كوريا أو الإبقاء عليه ممكناً مما يجعل من التوجه المستقبلي لهذه الدولة مسألة تتعلق بالاهتمام الجيواستراتيجي المتزايد لجيرانها الرئيسيين .

وهكذا، فإن هذه التغيرات التكتونية تعطي بعداً إضافياً مهماً إلى قضيتين مركـزيتين جـاء ذكرهما في بداية هذا الفصل .

القوات المسلحة الأسيوية

الدول	تعـداد القـوة البشرية (الأفراد)	عدد الدبابات	عدد الطائرات المقاتلة	عدد سفن السطح	عدد الغواصات
الصين	3030000	9400 (500)	5224 (124)	(40)57	(7)53
الباكستان	577000	(40)1890	(160)336	(8)11	(6)6
الهند	1100000	3500 (2700)	(374)700	(14)21	(12)18
تايلاند	295000	(313)633	(18)74	(6)14	(0)0
سنغافورة	55500	(0)350	(6)143	(0)0	(0)0
كوريا الشمالية	1127000	(2225)4200	(136)730	(0)3	(0)23
كوريا الجنوبية	633000	(450)1860	(48)334	(9)17	(3)3
اليابان	237700	(929)1200	(231)324	(40)62	(17)17
تايوان(*)	442000	(0)1400	(10)460	(11)38	(2)4
فييتنام	857000	(400)1900	(0)240	(5)7	(0)0
ماليزيا(**)	114500	(26)26	(0)50	(0)2	(0)0
الفيليبين	106500	(0)41	(0)7	(0)1	(0)0
أندونيسيا	270900	(110)235	(12)54	(4)17	(2)2

(ملاحظة: إن الأرقام الموجودة ضمن أقواس تشير إلى عدد المنظومات السلاحية المتطورة)

(*) إن تايوان متعاقدة على شراء 160 طائرة ف 16 و60 ميراج و130 طـــائرة مقاتلـــة أخرى كما أن لديها بضعة مراكب بحرية قيد الصنع .

(**) تشتري ماليزيا حالياً 8 طائرات ف 18 وربما 18 طائرة ميغ 29.

ملاحظة: إن تعداد القوة البشرية أو تعداد الأفراد يعني كـــل القـــوات العاملـــة (الدائمـــة)؛ والدبابات تعني مجموع دبابات القتال الرئيسة والخفيفة؛ والطائرات المقاتلة تعني طائرات القتال الهجومية جوـــ جو، وطائرات الهجوم الأرضي؛ وسفن السطح تعنـــي حـــاملات الطـــائرات، المدمرات، والفرقاطات، والطرادات؛ والغواصات تعني كل الأنواع الموجـــودة. والمنظومـــات المتطورة تعني أنها مصممة بعد منتصف أعوام الستينات على الأقل ومجهزة بمعدات تكنولوجية متطورة، كالليزر ومقاييس المسافات في الدبابات .

المصدر: تقرير مكتب المحاسبة العام ،"تأثير التحديث العسكري في الصين علـــى منطقـــة المحيط الهادي "، حزيران 1955 .

الصين ليست عالمية بل إقليمية

الصين: ليست عالمية بل إقليمية

إن تاريخ الصين هو تاريخ عظمة قومية. فالقومية الناشطة حالياً لدى الشعب الصيني ليست جديدة إلا في قدرتها على الانتشار اجتماعياً، ولأنها تشغل التحديد الذاتي للهوية والعواطف لعدد لم يسبق له نظير من الصينيين. ولم تعد ظاهرة مقتصرة في معظمها على الطلاب الذين شكلوا ، في السنوات الأولى من هذا القرن، طليعة للكيومنتانغ والحزب الشيوعي. وهكذا، فإن القومية الصينية هي الآن ظاهرة شاملة، تحدد الاتجاه الفكري للدولة الأكثر سكاناً في العالم .

ولهذا الاتجاه الفكري جذور تاريخية عميقة. فالتاريخ هيأ النخبة الصينية لتفكر في الصين على أنها المركز الطبيعي للعالم. وفي الحقيقة، فإن كلمة "الصين "تعني في اللغة الصينية "المملكة الوسطى "أو شونغ كيو"، وكلا هذين التعبيرين يحملان فكرة مركزية الصين في الشؤون العالمية وتعيد تأكيد أهمية الوحدة القومية. وإن هذا المفهوم يعني أيضاً إشعاعاً ذا تسلسل هرمي للنفوذ من المركز إلى الأطراف المحيطة، وهكذا فإن الصين، كمركز، تتوقع الاحترام من الآخرين.

وفضلاً عن ذلك، فمن زمن مغرق في القدم، كانت الصين؛ بعدد سكانها الكبيرة، مثل حضارة متميزة، وموضع فخر بحد ذاتها. وكانت هذه الحضارة متقدمة جداً في كل المجالات: كالفلسفة، والثقافة، والفنون، والمهارات الاجتماعية، والقدرة التقنية على الاختراع، والقوة السياسية. ويتذكر الصينيون أنهم كانوا حتى العام 1600 تقريباً يقودون العالم في الإنتاج، والاختراعات الصناعية، ومستوى المعيشة. ولكن، وخلافاً للحضارتين الأوروبية، والإسلامية، اللتين خلفتا أو أوجدتا نحو 75 دولة غير كاملة، فإن الصين بقيت في معظم تاريخها دولة واحدة، وكانت تضم، عندما أعلن استقلال أمريكا، أكثر من 200 مليون إنساناً، كما كانت القوة الصناعية الأولى في العالم .

ومن هذا المنظور، فإن سقوط الصين مع موقع العظمة أو السنوات المئة والخمسين التي مورس فيها الإذلال لهذه الدولة، هو انحراف عن القاعدة، أو انتهاك لقدسية النوعية الخاصة بالصين، وبتعبير آخر، فهو إهانة شخصية لكل فرد صيني. ويجب أن يمحى ذلك، كما أن منفذيه يستحقون العقاب .

وهؤلاء الذين ارتكبوا هذه الأعمال المشينة، وبدرجات مختلفة كانوا أربعة بصورة رئيسة هم: بريطانيا العظمى واليابان، وروسيا، وأميركا؛ فبريطانيا متهمة بسبب حرب الأفيون وما تلاها من إذلال مشين للصين وحط من قدرها؛ واليابان متهمة بسبب حروب النهب والسلب التي خاضتها ضد الصين في القرن الماضي، مؤدية إلى إيقاع مرعب (لم يعبر عن الندم إزاءها حتى الآن) للمعاناة على الشعب الصيني؛ وروسيا متهمة بسبب اعتداءاتها الطويلة الأمد على الأراضي الصينية في الشمال، وبسبب النزعة الاستبدادية المتسمة بعدم الإحساس وعدم المراعاة للاحترام الذاتي الصيني من قبل ستالين وأخيراً أميركا المتهمة بأنها وقفت، بسبب وجودها الآسيوي ودعمها لليابان، في وجه الطموحات الخارجية للصين .

وحسب وجهة النظر الصينية، فإن اثنتين من هذه الدول الأربع عوقبتا حتى الآن، ولنقل، من قبل التاريخ. فبريطانيا العظمى لم تعد إمبراطورية، كما أن تخفيض رافعة الاتحاد في هونغ كونغ تخفيضاً أبدياً يغلق هذا الفصل المؤلم بشكل خاص. وروسيا تبقى في الباب المجاور، وإن كانت قد تراجعت كثيراً في موقعها، وهيبتها، ومساحة أرضها. وأما أميركا واليابان فهما الدولتان اللتان تثيران أكثر المشكلات خطراً بالنسبة إلى الصين، وفي سياق هذا التفاعل معهما سوف يتحدد على نحو ملموس الدور الإقليمي والدور العالمي للصين .

ومهما يكن من أمر، فإن هذا التعريف سوف يعتمد بالدرجة الأولى على كيفية تطوير الصين لنفسها، وعلى مدى ما ستصبح عليه من قوة اقتصادية وعسكرية. وفي هذا السياق، فإن تشخيص ماهية الصين هو عموماً واحد، بالرغم من أن ذلك لن يخلو من بعض الشكوك والمواصفات الهامة. وهكذا، فإن كلا السمتين المتمثلين في وتيرة النمو الاقتصادي السريعة، وحجم التوظيف المالي الأجنبي في الصين، وكل منهما تقع بين النسب الأعلى في العالم، تقدمان أساساً إحصائياً للتشخيص التقليدي على نحو يمكن القول معه إن الصين سوف تصبح خلال عقدين من الزمن تقريباً قوة عالمية، وعلى مستوى قريب من الولايات المتحدة وأوروبا (مع افتراض أن هاتين الأخيرتين تتحدان وتتوسعان أكثر).

ويمكن أن تصبح الصين آنذاك ذات دخل قومي سنوي يزيد إلى حد كبير عن الدخل المماثل في اليابان علماً أنها تزيد الآن عن روسيا بهامش كبير. وعموماً، فإن هذا الاندفاع الاقتصادي يجب أن يسمح للصين بأن تمتلك قوة عسكرية على مستوى سيكون مروعاً أو مخيفاً لكل جيرانها، وربما حتى للخصوم الأكثر بعداً من الناحية الجغرافية الذين لا ينظرون بارتياح إلى طموحات الصين. وإذ ازدادت الصين قوة بانضمام هونغ كونغ وما كاو، وربما أيضاً وفي وقت لا حق بالإلحاق السياسي لتايوان عليها، فإنها سوف لن تصبح دولة مسيطرة في الشرق الأقصى فحسب، بل ستصبح ايضاً قوة عالمية من المرتبة الأولآ.

ومهما يكن الأمر، فإنه توجد نقاط ضعف في أي تشخيص من هذا النوع للإنبعاث الحتمي "للملكة الوسطى" لتصبح قوة عالمية مركزية، ولعل الأكثر وضوحاً من هذه النقاط تتعلق بالاعتماد الميكانيكي على الإسقاط (التفكير) الإحصائي. وإن هذا الخطأ عينه كان قد ارتكب في وقت ليس بعيداً من قبل أولئك الذين تنبأوا بأن اليابان سوف تتجاوز الولايات المتحدة في قيادة الاقتصاد العالمي، وإن اليابان هذه كانت معدة لأن تصبح الدولة العظمى الجديدة. وقد فشل هذا التنبؤ في الأخذ في الحسبان كلاً من عامل عدم المناعة الاقتصادية لليابان، ومشكلة عدم الاستمرارية السياسية، وكذلك فإن الخطأ ذاته يرتكب حالياً من قبل أولئك الذي يعلنون، ويخشون أيضاً، من البروز الحتمي للصين كقوة عالمية .

فمن ناحية أولى، يستبعد جداً أن تتمكن الصين من المحافظة على معدلات النمو المتفجرة الحالية خلال العقدين القادمين. ولا يمكن استبعاد حدوث تباطؤ اقتصادي، علماً أن ذلك بحد ذاته سوف يدخل الشك إلى التشخيص التقليدي. وفي الحقيقة، فلكي يمكن المحافظة على هذه المعدلات خلال فترة طويلة من الزمن لا بد من الجمع الملائم على نحو غير عادي بين قيادة وطنية فعالة، وهدوء سياسي، وانضباط اجتماعي داخلي، ومعدلات توفير عالية، وتدفق عال جداً ومستمر للأموال الأجنبية الموظفة في هذه البلاد، واستقرار إقليمي. ولكن الجمع على المدى الطويل بين هذه العوامل الإيجابية سيكون إشكالياً وصعباً .

وبالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أن تؤدي وتيرة النمو السريعة للصين إلى تأثيرات جانبية سياسية يمكنها أن تحد من حرية العمل .وإن استهلاك الصين للطاقة بدأ يزداد بمعدل يزيد عن الإنتاج المحلي. وسوف تتسع هذه الزيادة في أي حال، ولا سيما إذا استمر معدل النمو في الصين في مستوى عال. ويصح الشيء ذاته على الطعام. فحتى مع الأخذ في الاعتبار لإبطاء النمو الديموغرافي (السكاني) في الصين، فإن تعداد السكان فيها لا يزال يزداد بأرقام كبيرة، حيث تصبح مستوردات الطعام أكثر ضرورة للرفاهية الداخلية وللاستقرار السياسي. وإن الاعتماد على المستوردات لن يضع أعباء على الموارد الاقتصادية الصينية بسبب التكاليف العالية فحسب، بل سوف يجعل الصين أيضاً أقل مناعة للضغوط الداخلية .

وعلى الصعيد العسكري، يمكن أن تصنف الصين جزئياً كقوة عالمية، ما دام الحجم الكبير لاقتصادنا، وما دامت معدلات النمو العالية لديها تمكن حكامها من تخصيص نسبة كبيرة من الدخل القومي السنوي لإجراء توسيع وتحديث رئيسيين للقوات المسحلة الصينية، بما في ذلك بناء ترسانة نووية استراتيجية. ومهما يكن من أمر، فإذا كان هذا الجهد مفرطاً (حسب بعض التقديرات الغربية، فإن الصين كانت تستهلك في منتصف أعوام التسعينات نحو 20 في المئة من

دخلها القومي السنوي لهذا الغرض)، فربما سيكون له نفس التأثير السلبي في النمو الاقتصادي البعيد الأمد للصين الذي مارسته المحاولة الفاشلة للاتحاد السوفييتي في دخوله التنافس في سباق التسليح مع الولايات المتحدة، على الاقتصاد السوفييتي. وفضلاً عن ذلك، يحتمل أن يسرع الجهد الصيني الرئيس في هذا المجال عملية التسليح الياباني الموازية، مما سيؤدي إلى الحرمان من بعض الفوائد السياسية للبراعة العسكرية المتنامية للصين. ولا ينبغي للمرء أن يتجاهل الحقيقة المتمثلة بأن الصين يحتمل أن تفتقر، خارج نطاق القوات النووية، إلى الوسائل اللازمة لنقل قواتها العسكرية إلى ما وراء حدودها الإقليمية .

يمكن لحالات التوتر ضمن الصين أن تشتد، بنتيجة عدم التساوي الحتمي في النمو الاقتصادي المتسارع جداً، والمدفوع بقوة بوساطة الاستغلال غير المحظر للفرص الهامشية. فالجنوب والشرق الساحليان، ومراكز المدن الرئيسة التي يسهل وصول الأموال الأجنبية الموظفة والتجارة من ما وراء البحار إليها، حصلت حتى الآن على الحصص الكبرى من النمو الاقتصادي الكبير للصين. وفي المقابل، فإن مناطق الجزر الريفية عموماً، وبعض المناطق البعيدة تخلفت عن الركب (مع وجود نحو مئة مليون ريفي عاطل عن العمل فيها).

وهكذا، فإن الاستياء الناجم عن عدم المساواة الإقليمية يمكن أن يبدأ في التفاعل مع الغضب الناجم عن عدم المساواة الاجتماعية. وإن النمو السريع للصين يوسع الثغرة الاجتماعية في توزيع الثروة. وفي نقطة ما، ولأسباب تعود إما إلى أن الحكومة يمكن أن تسعى إلى الحد من هذه الفروق، أو إلى لاستياء الاجتماعي للذين يعيشون في المستويات الدنيا، يمكن لعدم المساواة الإقليمية وللثغرة الاجتماعية أن تؤثرا، بدور هما،في الاستقرار السياسي للبلاد.

والسبب الثاني للشك الحذر إزاء التنبؤات الواسعة الانتشار عن بروز الصين في الربع الأول من القرن القادم كقوة مسيطرة في الشؤون العالمية، هو، في الحقيقة، سياسة الصين. فالطابع الديناميكي للتحول الاقتصادي غير المسيطر عليه من قبل الدولة في الصين، بما في ذلك الانفتاح الاقتصادي على سائر دول العالم، ليس ملائماً على نحو متبادل مع الآخرين وعلى المدى الطويل، إذا استمرت الدكتاتورية الشيوعية المتشددة بيروقراطياً والمغلقة نسبياً. وعموماً، فإن الشيوعية المعلن عنها في هذه الدكتاتورية تصبح بالتدريج مسألة أقل ارتباطاً بالالتزام/ لإيديولوجي وأكثر تمسكاً بالمصلحة البيروقراطية الراسخة. وتبقى النخبة السياسية الصينية منظمة كفئة حاكمة ذاتية الأضواء صلبة، ومنضبطة، وغير متسامحة احتكارياً كما تظل متمسكة طقوسياً بأمانتها للعقيدة التي يقال عنها إنها تبرر سلطة هذه النخبة،التي لم تعد تنفذها (العقيدة) اجتماعياً. وفي نقطة ما، فإن هذين البعدين الحياتيين سوف يتصادمان وجهاً لوجه، ما لم تبدأ السياسية الصينية بالتكيف تدريجياً مع الضرورات الاجتماعية لاقتصادات الصين.

وهكذا، فإن الأخذ بالنظام الديموقراطي في الصين لا يمكن تجنبه إلى أمد غير محدود، ما لم تعمد هذه الدولة إلى اتخاذ نفس القرار الذي كانت اتخذته في العام 1474: وهو عزل نفسها عن العالم، على غرار ما تفعل حالياً كوريا الشمالية. ولكي تفعل ذلك، فعليها، أي الصين، أن تستدعي أكثر من 70 ألف طالب صيني يدرسون في الولايات المتحدة، وتطرد رجال الأعمال الأجانب، وتغلق أجهزتها الكومبيوترية، وتدمر صحون استقبال المحطات التلفزيونية الفضائية في ملايين المنازل الصينية. وسيكون ذلك عملاً جنونياً، يذكر بالثورة الثقافية. وربما يحدث ولفترة قصيرة، وفي سياق الصراع الداخلي على السلطة، أن يحاول جناح متشدد عقائدياً من الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، وإن كانت مثل هذه الأجنحة في طريق التلاشي تقليد كوريا الشمالية، ولكن ذلك لا يمكن أن يكون إلا ظاهرة استثنائية مؤقتة. والأكثر احتمالاً في هذه الحال هو أن هذا التصرف سوف يؤدي إلى الكساد الاقتصادي، وبالتالي يسبب انفجاراً سياسياً.

وفي أي حال، فإن العزل الذاتي سوف يعني نهاية أي طموحات صينية جدية ليس فقط بأن تصبح قوة عالمية بل وحتى في الوصول إلى السيادة الإقليمية أيضاً. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه البلاد تملك فرصة كبيرة للوصول إلى عالم اليوم، علماً أن هذا العالم يختلف عن عالم العام 1474، في أنه اقتحامي جداً ولا يمكن الاستغناء عنه عموماً. ولذا، فلا يوجد أي بديل مثمر اقتصادياً، وقابل للحياة سياسياً، للصين عن الاستمرار في الانفتاح على العالم.

وهكذا، فإن التحول إلى الديموقراطي سوف يبرز على نحو متزايد في الصين. ولا يمكن تجنب هذا التحول والمسألة المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة الوثيقة به لزمن طويل. فالتقدم المستقبلي للصين، وظهورها كقوة رئيسة، سوف يعتمدان إلى حد كبير على كيفية تعامل النخب (جمع نخبة) الصينية الحاكمة مع المشكلتين المتعلقتين بانتقال السلطة من جيل الحكام الحالي إلى فريق أصغر سناً وبالتكيف مع التوتر المتنامي بين النظامين الاقتصادي والسياسي في البلاد .

يمكن أن ينجح القادة الصينيون في تحقيق انتقال بطئ وتطوري إلى نظام انتخابي محدود يستمر فيه إخضاع الفرد للدولة من ناحية، ويراعي فيه إعطاء هامش من الحرية السياسية من ناحية ثانية، على أن يتم بعد ذلك الانتقال إلى تعددية سياسية حقيقية إلى حد ما، بما في ذلك التشديد بدرجة أكبر على حكم دستوري أولي. وسيكون هذا الانتقال المسيطر عليه أكثر تلاؤماً مع ضرورات الدينامية الاقتصادية المتزايدة الانفتاح في البلاد من استمرار الإبقاء على احتكار الحزب حصراً للسلطة السياسية.

ولإنجاز هذا التحول المسيطر عليه إلى الديموقراطية، فسوف يترتب على النخبة السياسية الصينية أن تقاد بمهارة استثنائية، وبتوجيه من الحس العام الذرائعي (الواقعي)، وأن تبقى موحدة نسبياً وراغبة في تسليم جزءا من احتكارها للسلطة (ومن الامتيازات الشخصية)، بينما يترتب

على معظم السكان أن يكونوا صبورين وغير ملحين في مطالبهم. وأن هذا الجمـــع للظـــروف الملائمة يمكن أن يثبت انه صعب التحقيق. فالخبرة تعلم أن الضغوط من أجــل التحــول إلـــى الديموقراطية التي تأتي من تحت، سواء أكان ذلك من أولئك الذين سعروا بـــأنهم مقموعـــون سياسياً (المثقفون والطلاب) أو المستغلون اقتصادياً (فئة العمال الجديدة فـــي المـــدن، وفقـــراء الريف)، تميل عموماً إلى تجاوز رغبة الحكام في التنازل. وفي نقطة ما، فإنه يحتمل أن تنضـــم الفئة الساخطة سياسياً واجتماعياً إلى القوى الأخرى المطالبة بمزيد من الديموقراطية، وحريـــة التعبير، واحترام حقوق الإنسان. وعموماً، فإن ذلك لم يحدث من ميدان تيانـــامين فـــي العـــام 1989، ولكن يمكن أن يحدث في المرة القادمة.

وبالتالي، فليس من المحتمل أن الصين سوف تكون قادرة على تجنب مرحلـــة اضـــطراب سياسي. فمع الأخذ في الاعتبار بحجمها، وحقيقة الظروف الإقليمية المتنامية، وإرث له 50 سنة من الديكتاتورية العقائدية فإن هذه المرحلة يمكن أن تكون ذات طابع فوضوي وممزق لنســـيج المجتمع على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ويبدو أنه حتى القادة الصينيين أنفسهم يتوقعـــون تلك، علماً أن دراسات داخلية أجراها الحزب الشيوعي في بداية أعوام التسعينات تنبأت باحتمال حدوث اضطراب سياسي خطر[1]. وعموماً، فقد تنبأ بعض الخبراء الصينيين أن الصين يمكن أن تنجرف إلى واحدة من المراحل التاريخية للتشظي الداخلي،مما يؤدي عندئذ إلـــى توقـــف كلـــي لمسيرتها نحو العظمة. ولكن احتمال حدوث مثل ذلك يقل بسبب التـــأثير المـــزدوج للمشـــاعر القومية و الاتصالات الحديثة، علماً أن كلاً منهما يعمل لصالح دولة صينية موحدة .

يوجد أخيراً، سبب ثالث للشك المتعلق بالتوقعات عن بروز الصين في السنوات العشـــرين القادمة كقوة عالمية رئيسة فعلاً، وبالنسبة إلى الأميركيين، كقوة أصبحت منذ الآن تشكل خطراً أو إذا استطاعت إلى حد ما أن تؤمن استمرار معدلات نموها الاقتصادي الاستثنائية خلال ربـــع قرن، وفي الحالتين يقترن الكلام بـــ "لو" أو "إذا" الشرطيتين، فإنها سوف تبقى، بالرغم من ذلك، فقيرة جداً نسبياً. وحتى مضاعفة الدخل القومي السنوي للصين ثلاث مرات سوف تترك سكانها في المستويات الدنيا، من حيث الدخل الفردي السنوي، بين دول العالم، ناهيك بالفقر الفعلي لقسم كبير من شعبها. وكذلك، فإن موقفها في امتلاك الأفراد للهواتف والسيارات وأجهزة الكومبيوتر، (محسوبة بالعدد من كل منها لكل فرد)، وإذا لم نأخذ في الحسبان السلع الاستهلاكية الأخـــرى، يعتبر منخفضاً جداً.

---

[1] "الوثيقة الرسمية تتوقع الفوضى في أثناء فترة ما بعد دانغ"، لشانغ ينغ (هونغ كونغ)، 1 شباط،1995، وهي تضم ملخصاً مفصلاً عن تحليلين حضّرتهما قيادة الحزب في ما يتعلق بمختلف أشكال الاضطراب المحتمل. وثمة وجهة نظر عربية عن نفس الموضوع في مقال ريتشارد باوم. "الصين بعد دانغ: عشرة سيناريوهات في التفتيش عن الحقيقة"، مجلة"الصين الربعية" (آذار 1996).

ولنجمل ذلك بالقول إنه حتى في العام 2020، لن يحتمل حتى في أحسن الظروف أن تصبح الصين منافسة حقيقية في الأبعاد الرئيسة للقوة العالمية. ومهما يكن الأمر، فحتى في هذه الحالة، نجد أن الصين هي في الطريق إلى أن تصبح القوة الإقليمية المتفوقة في شرق آسيا. وقد أصبحت فعلاً سيطرة جيوبوليتياً في القسم الرئيس من آسيا. فقوتها العسكرية والاقتصادية تقزّم جيرانها المباشرين، باستثناء الهند. وبالتالي، فالأمر الطبيعي هو أن تؤكد الصين ذاتها، وعلى نحو متزايد، إقليمياً، ولا سيما في المحافظة على ما يمليه عليها تاريخها، وجغرافيتها، واقتصادها.

يعرف الطلاب الصينيون الذين يدرسون تاريخ بلادهم أن إمبراطورية الصين كانت تمتد في العام 1840 عبر جنوب شرق آسيا، وصولاً إلى مضيق مالاقا، بما في ذلك يورما وأجزاء من بنغلادش الحالية، ونيبال، وأجزاء من كازاخستان الحالية، وكل منغوليا، والمنطقة التي تعرف حالياً بالمقاطعة الروسية الشرق أقصوية في جنوب المكان الذي يتدفق فيه نهر آمور إلى المحيط. وقد كانت هذه المناطق إما تقع تحت نوع ما من السيطرة الصينية أو تدفع جزية إلى الصين. وما لبث التوسع الاستعماري الفرنسي البريطاني أن طرد النفوذ الصيني من جنوب شرق آسيا في السنوات 1885– 1895، بينما فقدت الصين، بموجب معاهدتين فرضتهما روسيا في العامين 1858، و1864، أراضٍ في الشمال الشرقي والشمال الغربي. في العام 1895، وبنتيجة الحرب الصينية اليابانية، فقدت الصين تايوان أيضاً .

وثمة أمر مؤكد تقريباً هو أن التاريخ والجغرافيا سوف يجعلان الصينيين ملحّين على نحو متزايد، وحتى مشحونين عاطفياً، في ما يتعلق بضرورة إعادة ضم تايوان إلى الوطن الأم، ومن المعقول أيضاً أن نفترض أن الصين سوف تجعل من هذا الهدف، كلما ازدادت قوتها، أمراً رئيساً في أثناء العقد الأول من القرن القادم، وذلك بعد الاستيعاب الاقتصادي والهضم السياسي لهونغ كونغ: ويمكن أن تصبح إعادة الضم أو التوحيد سلمية، وربما بموجب صيغة "دولة واحدة وعدة أنظمة "(حالة من الشعار الذي طرحه دانغ كيوبينغ في العام 1984، "بلد واحد، ونظامان") جذابة لتايوان ولن تقاوم من قبل أميركا، ولكن ذلك يحدث فقط إذا نجحت الصين في المحافظة على تقدمها الاقتصادي وفي تبنيها إصلاحات ديمقراطية هامة. وإلا، فحتى الصين المسيطرة إقليمياً يحتمل أن تظل مفتقرة إلى وسائل عسكرية لفرض إرادتها، وخاصة في وجه المعارضة الأميركية، علماً أن القضية مرتبطة في هذه الحالة بالاستمرار في تلميع صورة القومية الصينية في الوقت الذي تؤدي فيه إلى تردي العلاقات الأميركية الصينية .

والجغرافيا هي أيضاً عامل مهم في دفع الاهتمام الصيني إلى إقامة تحالف مع الباكستان وإقامة وجود عسكري في بورما. وفي كلا الحالتين، نجد أن الهند هي هدف جيواستراتيجي.

فالتعاون العسكري الوثيق مع الباكستان يزيد من حدة الأزمات الأمنية للهند ويحن من قدرة الهند على جعل نفسها دولة مهيمنة إقليمياً في جنوب آسيا، ومنافساً جيوبوليتياً للصين. وكذلك، فإن التعاون العسكري مع بورما يحقق حرية وصول الصين إلى المنشآت البحرية لعدة جزر بورمية بعيدة نسبياً عن الشاطئ في المحيط الهندي، مما يؤمن بالتالي بعض النفوذ الاستراتيجي الإضافي في جنوب شرق آسيا. وعموماً، وفي مضيق مالاقا خصوصاً. وإذا استطاعت الصين أن تسيطر على مضيق مالالقا وعلى نقطة الاختناق الجيواستراتيجية في سنغافورة، فهي بذلك تسيطر على حرية وصول اليابان إلى نفط الشرق الأوسط وإلى الأسواق الأوروبية. ثم أن الجغرافيا، معززة بالتاريخ، تملي أيضاً اهتمام الصين بكوريا. ففي وقت كانت هذه الدولة تدفع الجزية إلى الصين، ولكن كوريا المعاد توحيدها (إذا حدث ذلك) وبوصفها امتداداً للنفوذ الأميركي (وبشكل غير مباشر أيضاً للنفوذ الياباني) لن تكون مقبولة أو يمكن تحملها من قبل الصين. وفي الحد الأدنى، سوف تصرّ الصين على أن تأخذ كوريا المعاد توحيدها دور مخفف صدمة بين الصين واليابان، كما سوف تتوقع الصين أيضاً أن العداوة الكورية ذات الجذور التاريخية نحو اليابان سوف تجذب ذاتياً كوريا إلى مجال النفوذ الصيني. ومهما يكن الأمر، ففي الوقت الراهن، نجد أن كوريا المقسّمة تناسب الصين أكثر، وبالتالي يحتمل أن تفضل الصين استمرار وجود النظام الكوري الشمالي الحالي .

إن الاعتبارات الاقتصادية ستؤثر أيضاً في مدى حدة الطموحات الإقليمية للصين. وفي هذا الخصوص، فإن الطلب المتنامي بسرعة على موارد طاقة جديدة جعل الصين تصّر على دور مسيطر في أي استثمار إقليمي لما يوجد من هذه الموارد في قاع بحر الصين الجنوبي. ولهذا السبب ذاته، نجد أن الصين بدأت تظهر اهتمام متزايد باستقلال دول آسيا الوسطى الغنية بالطاقة. ففي شهر نيسان من العام 1996، وقعت الصين وكازاخستان، وقيرغيزيا، وطاجاكستان اتفاقية أمن مشتركة؛ وفي أثناء زيارة الرئيس جيانغ زيمين إلى كازاخستان في تموز من العام ذاته، ذكر إن الجانب الصيني قدم ضمانات من الصين "للجهود الكازاخستانية الهادفة إلى الدفاع عن استقلال بلادهم؛ وسيادتها وسلامة أراضيها". وكان ذلك مؤشراً واضحاً إلى انخراط الصين المتنامي في النشاطات الجيوبوليتية لآسيا الوسطى.

يتآزر التاريخ والاقتصاد أيضاً في العمل على زيادة اهتمام الصين الأكثر قوة إقليمياً في الشرق الأقصى الروسي. والأول مرة منذ أن شاطرت الصين روسيا في حدود رسمية، نجد أن الصين أصبحت الطرف الأكثر دينامية اقتصادياً والأقوى سياسياً. وهكذا، فإن التسلسل إلى المنطقة الروسية من قبل مهاجرين وتجار صينيين أصبح يشكل نسبة كبيرة. كما أن الصين أصبحت أكثر فعالية في تطوير تعاون اقتصادي في شمال شرق آسيا يشمل أيضاً اليابان وكوريا. وفي هذا التعاون، تمسك روسيا بالورقة الأضعف، بينما يصبح الشرق الأقصى الروسي أكثر اعتماداً، في المجال الاقتصادي، على ارتباطات أوثق مع منشوريا الصينية. وتنشط قوى

اقتصادية مماثلة أيضاً في فلك روسيا، علما ان الصين اعترفت باستقلال منغوليا رسمياً عن غير رغبة.

وهكذا يتشكل مجال النفوذ الإقليمي الصيني. ومهما يكن الأمر، فإن هذا المجال، ينبغي أن يميز عن منطقة السيطرة السياسية من النوع الذي مارسه الاتحاد السوفييتي في أوربا الشرقية. فهو ذو طابع أكثر نفوذية على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، ذو طابع احتكاري أقل حدة على الصعيد السياسي. وبرغم ذلك، فإنه، أي هذا المجال يقتضي وجود مجال جغرافي تعير فيه دوله المختلفة، عندما تصيغ سياساتها، احتراماً خاصاً إلى المصالح، ووجهات النظر، وردود الفعل المتوقعة، للدولة المسيطرة إقليمياً. وباختصار، يمكن أن يحدد مجال النفوذ الصيني، وربما إذا قلنا مجال الاحترام نكون أكثر دقة في التعبير بوصفه ذلك المجال الذي يكون فيه أول سؤال يسأل في مختلف العواصم في ما يخص أي قضية مفترضة هو: "ما هي وجهة نظر بكين عن ذلك؟".

إن الخريطة المبينة في الصفحة التالية تحدد المدى المحتمل خلال الربع التالي من القرن القادم للصين المسيطرة إقليمياً وكذلك للصين كقوة عالمية، وذلك في الحال التي تصبح فيه الصين، بالرغم من العوائق الداخلية والخارجية التي ذكرت قبلاً، قوة عالمية فعلاً. وعموماً، فإن الصين الكبرى المسيطرة إقليمياً، التي سوف تعبئ الدعم السياسي لأفراد الشتات القوي اقتصادياً والغني جداً من سكانها المنتشرين في سنغافورا وبانكوك، وكوالا لامبور و مانيلا، وجاكرتا، إذا لم نذكر أيضاً الموجودين في تايوان وهونغ كونغ (انظر الملاحظة أدناه من بعض المعطيات المذهلة)[1] والذين سوف يدخلون إلى كل من آسيا الوسطى والشرق الأقصى الروسي، سوف

---

[1] إن الممتلكات الإجمالية للشركات الخمسمائة الكبرى التي يملكها صينيون في جنوب شرق آسيا، بلغت قيمتها 540 مليار دولار، حسب يازو زوكان في مجلة "آسيا ويك" الصادرة بتاريخ 25أيلول، 1994. وثمة تقديرات أخرى عن أرقام أعلى: فمجلة"الاقتصاد الدولي "الصادة في تشرين ثاني/ كانون أول 1996كتبت عن أن الدخل السنوي للصينيين الموجودين في ما وراء البحار والذين يزيد عددهم عن 50 مليون إنسان هو أكبر من الرقم المذكور أعلاه، وبالتالي يساوي تقريباً الدخل القومي السنوي للوطن الأم. وقد قيل إن الصينيين في ما وراء البحار يسيطرون على نحو 90% من أقتصاد أندونيسيا، و75% من اقتصاد تايلاند، و 50 – 60% من اقتصاد ماليزيا، وعلى كل اقتصاد تايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة. وإن القلق إزاء هذا الوضع كان قد جعل السفير الأندونيسي السابق في اليابان يحذر أمام الجمهور من أن "التدخل الاقتصادي الصيني في المنطقة"، يمكن ألا يستغل مثل هذا الوجود الصيني فحسب بل يمكن حتى أن يؤدي إلى تشكيل"حكومات من الدمى "برعاية صينية. (سايديمان سوريو هادبروجو"، كيف يتم التعامل مع الصين وتايوان "أساهي شيمبون" [طوكيو] ،23 أيلول، 1996).

نقترب (أي الصين الكبرى) في قطرها الجديد هذا من حجم الإمبراطورية الصينية قبل بدء ضعفها وانحطاطها أو تراجعها، منذ قبل 150 سنة، وحتى من توسيع مداها الجيوبوليتي عبر تحالفها مع الباكستان. ومع صمود الصين في القوة والهيبة، فمن المحتمل أن الصينيين الأغنياء الموجودين في ما وراء البحار سوف يتعاطفون أكثر فأكثر مع طموحات الصين وبالتالي سوف يصبحون طليعة قوية لقوة الاندفاع الإمبريالية الصينية. وربما تجد دول جنوب شرق آسيا،أنه من الحكمة أن تحترم الحساسيات السياسية والمصالح الاقتصادية للصين، علماً أن هؤلاء يفعلون ذلك فعلاً وبصورة متنامية[1]. وعلى نحو مماثل،فإن الدول الجديدة في آسيا الوسطى تنظر أكثر فأكثر إلى الصين كقوة لها رهان على استقلال هذه الدول وعلى دورها كمخففات صدمة بين الصين وروسيا.

1ـ نزاعات القوة المحتملة 2- الصين الكبرى المسيطرة إقليميا 3- للصين الكبرى كقوة عالمية 4- المحيط الهندي 5- البحر العربي 6- الهند 7- الباكستان 8- أوزباكستان 9- كازاخستان 10- روسيا 11- منغوليا 12- الصين 13- المحيط الهادي الشمالي 14- اليابان 15- 16 ماليزيا 17- أندونيسيا 18- بورما 19- لاوس 20- تايلاند 21- كمبوديا 22- فيتنام 23- أفغانستان 24- قيرغيزيا 25- طاجاكستان .

إن وضع الصين بوصفها قوة عالمية سوف يتضمن غالباً بروزاً جنوبياً أعمق إلى حد كبير، مع اضطرار كلا دولتي أندونيسيا والفلبين للتكيف مع الواقع الفعلي للبحرية الصينية بوصفها قوة مسيطرة في بحر الصين الجنوبية. وإن مثل هذه الدولة الصينية يمكن أن تتعرض لإغراء حل قضية تايوان بالقوة، وبغض النظر عن موقف أميركا. وفي الغرب، فإن دولة أوزبكستان ، وهي الدولة الأكثر تصميماً، في آسيا الوسطى، على مقاومة الاعتداءات الروسية على أراضيها التي كانت سابقاً جزء من الإمبراطورية الروسية، يمكنها أن تفضل عقد تحالف مع الصين يحقق لها التوازن، شأنها شأن تركمانستان وكذلك يمكن للصين أن تصبح أكثر حزماً في ما يتعلق بكازاخستان المقسمة أثنياً و بالتالي غير المنيعة قومياً. ويمكن أيضا للصين التي تصبح فعلاً عملاقاً سياسياً واقتصادياً أن تمارس مزيداً من النفوذ السياسي المكشوف في الشرق الأقصى الروسي، بينما ترعى في الوقت ذاته توحيد كوريا بإشرافها (انظر الخريطة).

---

[1] إن ما كان بارزاً في هذا المجال هو التقرير الذي نشر في الصحيفة اليومية التي تحرر باللغة الإنكليزية في بانكوك والمسماة" زي نيشن (The Nation) "(17آذار،1997)عن زيادة رئيس وزراء تايلاند شافاليت يونغ تشاي يود إلى بكين. إن الهدف من الزيارة كان قد حدد على أنه إقامة تحالف استراتيجي مع "الصين الكبرى" وقيل إن قيادة تايلاند "اعترفت بالصين كقوة عظمى لها دول عالمي"، وبأنها ترغب في أن تقوم بدور "الوسيط (الجسر) بين الصين ورابطة آسيا". وذهبت سنغافورة إلى أبعد من ذلك في التشديد على ارتباطها بالصين.

ولكن هذه الصين المنتفخة الأوداج سوف تواجه غالباً معارضة خارجية قوية. وتوضح الخريطة السابقة إن دولتي الهند وروسيا، في الغرب، ستكون لديهما أسباب جيوبوليتية قوية لكي تتحالفا معاً سعياً إلى الرد على تحدي الصين. ويحتمل أن يركز التعاون بينهما بصورة رئيسية على آسيا الوسطى و الباكستان حيث ستهدد الصين مصالحهما بأقصى درجة. وفي الجنوب ستكون المعارضة في أقوى حد لها من الفيتنام وأندونيسيا (وربما ستدعم هذه المعارضة من قبل أوستراليا) أما في الشرق، فإن أميركا، التي ربما تدعم من قبل اليابان، وسوف تتصرف بعداء إزاء أي جهود صينية هادفة إلى تحقيق السيطرة على كوريا وإلى ضم تايوان بالقوة، علماً أن هذه الأعمال سوف تضعف الوجود السياسي الأميركي في الشرق الأقصى ليصبح غير مستقر غالباً ومقتصراً على مكان واحد في اليابان .

وأخيراً، فإن احتمال حدوث أي من السيناريوهات المخططة على الخرائط لا يعترض على كيفية تطوير الصين لنفسها فحسب، بل وعلى السلوك والضغط الأميركيين أيضاً. فأميركا غير المشغولة في أماكن أخرى سوف تجعل السيناريو الثاني أكثر احتمالاً، ولكن فحتى الظهور الشامل للسيناريو الأول سوف يتطلب بعض التكيف الأميركي وشيئاً من ضبط النفس. إن الصينيين يعرفون ذلك، ولذا يجب أن تركز السياسة الصينية بصورة رئيسية على تأثير في كل من السلوك الأميركي، والعلاقة الأميركية اليابانية الحرجة أو الحساسة بشكل خاص، على أن تتم معالجة علاقات الصين الأخرى تكتيكياً مع إبقاء ذلك الاهتمام الاستراتيجي المذكور سابقاً في الذهن.

إن معارضة الصين الرئيسية لأميركا لا يتعلق بما تقوم به أميركا فعلاً بقدر ما يتعلق بما هي أميركا عليه في الوقت الراهن وبالمكان الذي تشغله. فالصين تنظر إلى أميركا بوصفها الدولة المهيمنة حالياً على العالم، ومن منظور كون وجودها ذاته في هذه المنطقة من العالم والمتوضع في موقعه المسيطر في اليابان، يعمل على احتواء نفوذ الصين. وحسب قول محلل صيني يعمل في فرع الأبحاث من وزارة الخارجية الصينية: "فإن الهدف الاستراتيجي الأميركي هو السعي إلى الهيمنة على العالم كله، وأميركا لا تستطيع تحمل ظهور أي قوة كبرى في القارتين الأوربية والآسيوية تشكل تهديد أو خطراً على موقعها القيادي"[1]. ومن هنا، وبمجرد

---

[1] سونغ ييمين "مناقشة تقسيم وتجميع القوات في العالم بعد نهاية الحرب الباردة"، الدراسات الدولية (معهد الصين للدراسات الدولية، بكين) 6-8(1996)-10. وإن كون هذا التقييم لأميركا بمثل وجهة نظر القيادة العليا للصين مشار إليه في الحقيقة المتمثلة في أن نموذجاً أقصر من هذا التحليل ظهر في صحيفة الحزب الشيوعي الصيني الواسعة الانتشار، "رينمين ريباو" (صحيفة الشعب اليومية)، الصادرة في 29نيسان 1996.

كون أميركا في ما هي عليه الآن وفي المكان الذي توجد فيه حالياً، يجعل منهـا عـدواً غيـر مقصود للصين أكثر مما هي حليف طبيعي لها.

وبالتالي، فإن مهمة السياسة الصينية، إذا أرادت الأخذ بالحكمة الاستراتيجية القديمة "صـن تسو"، تتمثل في استخدام القوة الأميركية لدحر الهيمنة الأميركية سلمياً، ولكن بـدون أي إثـارة للطموحات اليابانية الإقليمية الكامنة. ولذا يجب على الجيواستراتيجية الصينية أن تحقق أو تسعى إلى هدفين في آن، حسبما حدد ذلك على نحو غامض إلى حد ما من قبل دانغ كسيوبينغ في آب 1994، وهما أولاً معارضة الهيمنة وسياسة القوة إنقاذ السلام العالمي، وثانياً بناء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد". فالأول يستهدف بوضوح، الولايات المتحدة وهو ذو هدف متمثل فـي إضعاف التفوق الأميركي، بينما يتم تجنب الصدام العسكري بكثير من الحذر لأنه سوف ينتهـي اندفاع الصين إلى القوة الاقتصادية، والثاني يسعى إلى إعادة النظر في توزيع القـوة العالميـة، بالاعتماد على الاستياء في بعض الدول الرئيسة من نظام القضم العالمي الراهن، الذي تقف فيه الولايات المتحدة على القمة، مدعومة من قبل أوربا (أو ألمانيا) في أقصى الغرب من أوراسيا، ومن قبل اليابان في أقصى الشرق وعموماً، فإن الهدف الثاني للصين حث بكـين علـى أخـذ بجيواستراتيجية إقليمية تسعى إلى تجنب أي نزاعات خطرة مع جيرانها المباشرين، حتى عندما تكون مستمرة في السعي إلى تحقيق التفوق الإقليمي. وهكذا، نجد أن التحسـن التكتيكـي فـي العلاقات الصينية الروسية يأتي فعلاً في حينه، ولاسيما أن روسيا هي الآن أضعف من الصين. وبالتالي، ففي نيسان من العام 1997، اشتركت الدولتان في استنكارهما "للهيمنة" وفي الإعـلان عن أن توسع الناتو "غير مسموح به" ومهما يكن الأمر، فليس محتملا أن تأخذ الصين جدياً في اعتبارها أي تحالف روسي صيني شامل وطويل الأمد ضد أميركا فذلك سوف يـؤدي تعميـق وتوسع أبعاد التحالف الأميركي الياباني الذي تريد الصين أن تصفعه ببطء كما سـوف يعـزل الصين عن مصادر هامة جداً للتكنولوجيا الحديثة وراس المال.

وعلى غرار العلاقات الصينية الروسية، فإن الصين يلائمها أن تتجنب أن صدام مباشر مع الهند، حتى عندما تكون مستمرة في المحافظة على تعاونها العسكري الوثيـق مـع الباكسـتان وبورما. وسيكون لسياسة العداء المكشوف تأثير سلبي في تعقيد تكيف الصين تكتيكياً مع روسيا، وذلك في الوقت الذي تندفع فيه الصين نفسها نحو علاقات تعاونية أقوى مع أميركـا. وضـمن المدى الذي تشاطر فيه الهند الاستعداد للوقوف ضد "الهيمنة" العالمية الحالية نجد أن أي إضعاف أو تخفيض في حالات التوتر الصينية الهندية يكمن أيضاً فـي مشـاطرة الصـين لتركيزهـا الجيواستراتيجي الأوسع .

تنطبق نفس الاعتبارات عموماً على علاقات الصين الحالية بجنوب شرق آسيا. فحتى عندما يؤكد الصينيون من طرف واحد مطالبتهم ببحر الصين الجنوبي، نجد أنهم يعملون في الوقت ذاته على مراعاة قادة جنوب شرق آسيا (باستثناء القادة الفيتناميين الذين يعتبرون في حالة عداء تاريخي معهم)، مستغلين المشاعر الأكثر وضوحاً في العداء للغرب (ولا سيما في قضية القيم الغربية وحقوق الإنسان) الذي بدا واضحاً في السنوات الأخيرة لدى قادة ماليزيا وسنغافورة .فقد رحب هؤلاء على نحو خاص بالخطاب الشديد اللهجة المعادي للأميركيين الذي ألقاه رئيس وزراء ماليزيا داتوك مهاتير، الذي تسائل فيه جهاراً في ندوة عقدت في طوكيو في أيار 1996 حتى عن الحاجة أصلاً إلى معاهدة الأمن المعقودة بين الولايات المتحدة واليابان، مطالباً أن يعرف هوية العدو الذي يفترض أن يدافع هذا التحالف ضده، ومؤكداً أن ماليزيا لا تحتاج حلفاء. ويحسب الصينيون بوضوح أن نفوذهم في هذه المنطقة من العالم سوف يتحسن أتوماتيكياً كلما ضعف موقف أميركا فيها .

وعلى نحو مماثل نجد أن ضغط المريض يبدو ناجحاً عن سياسة الصين الراهنة إزاء تايوان. فبينما يتبنى القادة الصينيون وضعاً يتسم بالتصلب إزاء الوضع الدولي لتايوان، وإلى حد يبدو فيه أنهم راغبون في أن يختلقوا عمداً توترات دولية لكي ينقلوا عبرها جدية الصين إزاء هذه المسألة (كما حدث في آذار 1996)، نجد بالتالي أنهم متأكدون، تخميناً، من استمرار افتقارهم في الوقت اللازم إلى القوة اللازمة لفرض حلٍ مرضٍ. وهم متأكدون أيضاً أن اعتمادهم قبل الأوان على القوة لن يؤدي إلا إلى تعجيل الصدام المدمر ذاتياً مع أميركا، وعلى تقوية دور أميركا بوصفها الضامن الإقليمي للسلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصينيين أنفسهم يعترفون بأن مدى استيعابهم الجيد والفعال لهونغ كونغ سوف يقرر إلى حد كبير الآفاق المستقبلية لظهور الصين العظمى .

إن التكيف الذي كان يحدث في العلاقات الصين بكوريا الجنوبية هو جزء مكمل لسياسة تدعيم مجنباتها لكي تكون قادرة على التركيز بفعالية أكبر على الهدف المركزي. وإذا أخذنا في الاعتبار تاريخ كوريا مشاعرها العامة نجد أن التكيف الصيني الكوري بحد ذاته يسهم في إضعاف الدور الإقليمي المحتمل لليابان، ويهيئ الظروف أو الخلفية اللازمة لظهور علاقة ذات طابع تقليدي أكثر حدة بين الصين وكوريا (إما المعاد توحيدها أو التي لا تزال مقسمة) ثانية .

والأهم من ذلك، هو أن التحسن السلمي للموقف الإقليمي للصين سوف يسهل متابعة الهدف المركزي، الذي كان الاستراتيجي الصيني القديم "صن تسو" قد صاغه كما يلي" "أن يتم إضعاف القوة الإقليمية الأميركية إلى الحد الذي تصبح فيه أميركا المضعفة بحاجة إلى الصين المسيطرة

إقليمياً بوصفها حليفاً لها وحتى في نهاية المطاف إلى الصين القوية عالمياً شريكاً لها". وعموماً، يجب أن يتم السعي إلى هذا الهدف وتحقيقه بطريقة لا تسرع التوسع الدفاعي في مجال التحالف الأميركي الياباني ولا تسرّع أيضاً الاستبدال الإقليمي لقوة أميركا بقوة اليابان. ولكي تحقق الصين الهدف المركزي في المدى القريب، فإنها تسعى إلى منع تعزيز وتوّسع التعاون الأمني الأميركي الياباني. وقد خشيت الصين بشكل خاص الزيادة الفعلية في بداية العام 1996 في مدى التعاون الأمني الأميركي الياباني من "الشرق الأقصى" الأضيق إلى "آسيا الباسيفيكية" الأوسع، معتبرة أن ذلك لا يشكل خطراً مباشراً على المصالح الصينية فحسب، بل نقطة انطلاق أيضاً لمنظومة أمنية آسيوية تخضع لسيطرة أميركية وتهدف إلى احتواء الصين (والتي ستكون اليابان فيها المحور الأساسي الحيوي[1]، شأنها شأن ألمانيا في الناتو في فترة الحرب الباردة). وقد نظر إلى الاتفاقية عموماً في بكين على أنها تسهل البروز الفعلي لليابان كقوة عسكرية رئيسة، وربما قادرة حتى على الاعتماد على القوة في حل النزاعات الاقتصادية أو البحرية البارزة بنفسها. وهكذا يحتمل أن تعمل الصين بقوة على إثارة المخاوف الآسيوية التي لا تزال قوية من أي دور عسكري. ياباني مهم في هذه المنطقة من العالم، بغية تقييد أميركا وترويع اليابان .

ومهما يكن الأمر، ففي المدى الطويل، وحسب الحسابات الاستراتيجية للصين، فإن الهيمنة الأميركية لا تستطيع أن تستمر. وبالرغم من أن بعض الصينيين، ولا سيما العسكريين منهم، يميلون إلى انظر إلى أميركا بوصفها العدو الحقود والعنيد للصين، كما أن التوقع السائد في بكين هو أن أميركا سوف تصبح أكثر عزلة إقليمياً بسبب اعتمادها المبالغ فيه على اليابان، وبالتالي فإن اعتماد أميركا على اليابان سوف يزداد أكثر، ولكن ستزداد أيضاً التناقضات الأميركية اليابانية والمخاوف الأميركية الأميركية عن النزعة العسكرية اليابانية. وسوف يجعل ذلك، عندئذ من الممكن للصين أن تدفع أميركا واليابان إلى أن تلعبا إحداهما ضد الأخرى، على غرار ما فعلت الصين في وقت سابق مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وحسب وجهة نظر بكين،

---

(1) إن تدقيقاً مفصلاً لنية أميركا المزعومة عن بناء مثل هذه المنظومة الآسيوية المضادة للصين جاء في مقال وانغ شونيين، التطلع إلى الأمام إلى الأمن الآسيوي الباسيفيكي في بداية القرن الحادي والعشرين . وقد أكد معلق صيني آخر إن الترتيبات الأمنية الأميركية اليابانية كانت قد غيرت من "درع دفاعي "يهدف إلى احتواء القوة السوفييتية إلى "رمح هجومي"مسدد إلى الصين (يانغ بيجيانغ، "مضامين الإعلان الأمني الياباني الأميركي "في مجلة [العلاقات الدولية المعاصرة]، 20 حزيران ،1996). وفي 31 كانون الثاني 1997 ، نشرت الصحيفة اليومية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الصيني "رينمين ريباو" مقالاً بعنوان :" تقوية الحلف لا تتوافق مع الاتجاهات السائدة حالياً" حيث استنكرت فيه إعادة تحديد حجم التعاون العسكري الأميركي الياباني معتبرة إياه "خطوة خطرة ".

فسوف يأتي الوقت الذي تتأكد فيه أميركا من أنها لكي تبقى قوة آسيوية باسيفيكية مؤثرة، فلن يكون لها أي خيار سوى أن تتحول إلى شريكها الطبيعي في الأرض الأم الآسيوية .

اليابان: ليست إقليمية بل دولية

إن كيفية تطور العلاقة الأميركية اليابانية هي بعد حرج في المستقبل الجيوبوليتي للصين. فمنذ انتهاء الحرب الأهلية الصينية في العام 1949، كانت ولا تزال سياسة أميركا في الشرق الأوسط معتمدة على اليابان. وإذا كانت اليابان في البداية قد شكلّت موقعاً فقط لتوضع القوة العسكرية الأميركية المحتلة، فإنها لم تلبث أن أصبحت قاعدة للوجود السياسي العسكري لأميركا في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية، وحليفاً عالمياً ذا أهمية رئيسة لأميركا، ومحمية أمنية أيضا . ومهما يكن الأمر، فإن ظهور الصين على المسرح أثار فعلا السؤال عما إذا كانت العلاقة الأميركية اليابانية الوثيقة سوف تستمر في السياق الإقليمي المتغير، ولأي هدف. وعموماً، فإن دور اليابان في تحالف مضاد للصين سوف يكون واضحاً؛ ولكن ماذا يجب أن يكون دور اليابان إذا جرى استيعاب نهوض أو صعود الصين بشكل ما أو بأخر وحتى إذا كان هذا الدور سيضعف سيادة أميركا في هذه المنطقة ؟

إن اليابان هي، شأنها شأن الصين، دولة قومية ذات إحساس متجذر بعمق بطابعها الفريد في نوعه وبموقعها الخاص. وإن تاريخها المنفصل أو المتسم بالعزلة، وحتى ميتولوجيتها الإمبراطورية، عملاً على تهيئة الشعب الياباني المجّد (الكادح) والمنضبط لرؤية نفسه بوصفه ممنوحاً تلك الطريقة المتميزة والمتفوقة في الحياة، والتي دافعت عنها اليابان في البداية بالعزلة الرائعة ثم بالتقليد، عندما فرض العالم نفسه في القرن التاسع عشر، للإمبراطوريات الأوروبية في السعي إلى خلق إمبراطورية خاصة بها في الأرض الأم الآسيوية. ولم تلبث كارثة الحرب العالمية الثانية أن جعلت الشعب الياباني يركز على الهدف ذي البعد الواحد في استعادة العافية الاقتصادية، ولكنها، أي هذه الكارثة، تركت هذا الشعب في حالة من عدم اليقين إزاء المهمة الأوسع نطاقاً لبلاده .

إن المخاوف الراهنة لأميركا من الصين المسيطرة هي بقايا للهوس الأميركي الحديث نسبياً من اليابان. فقبل عقد واحد من الزمن، كانت التنبؤات عن البروز الحتمي والوشيك لليابان "كدولة عظمى" في العالم، قد أثارت الخوف ليس من خلع أميركا عن عرش العالم، بل (وحتى عن طردها خارج المسرح) فحسب، بل ومن احتمال فرض نوع ما من "السلام الأميركي" على هذا العالم، وبالتالي، فإن هذه التنبؤات أصبحت الشغل الشاغل للمعلقين والسياسيين الأميركيين.

ولكن ذلك لم يحدث بين الأميركيين فقط. فاليابانيون أنفسهم سرعان ما أصبحوا مقلدين متشوقين إلى التفوق، مع سلسلة من السلع الأكثر مبيعاً في اليابان عززت المقولة بأن قدر اليابان هو أن تتفوق في التنافس على التكنولوجيا العالمية مع الولايات المتحدة، وأنها، أي اليابان سرعان ما ستصبح مركز "إمبراطورية المعلومات" العالمية، بينما تنزلق أميركا، حسب الزعم الياباني، إلى الوراء بسبب تعبها التاريخي وانغماسها الذاتي الاجتماعي في الملذات والأهواء .

عملت هذه التحليلات السهلة على التعتيم على الدرجة التي كانت اليابان فيها، ولا تزال، دولة غير منيعة. فهي غير منيعة إزاء أخف حالات التمزق أو الاختلال في التدفق العالمي المنتظم للموارد والتجارة، هذا إذا لم نذكر الاستقرار العالمي عموماً، وهي تغلق أيضاً بسبب نواحي الضعف الداخلي التي تظهر على السطح، بما فيها النواحي الديموغرافية، والاجتماعية ، والسياسية. فاليابان هي غنية، وديناميه، وقوية اقتصادياً، في آن، ولكنها معزولة إقليمياً، ومقيدة سياسياً بسبب اعتمادها الأمني على حليف قوي يعتبر، مصادفة، الحافظ الرئيس للاستقرار العالمي (تعتمد اليابان عليه كثيراً)، وفي الوقت ذاته يعتبر المنافس الاقتصادي الرئيسي لها (لليابان) أيضاً .

ولا يحتمل أن يبقى الوضع الراهن لليابان، الذي هو محطة طاقة اقتصادية محترمة عالمياً من ناحية، وامتداد جيوبوليتي للقوة الأميركية من ناحية ثانية، مقبولاً من قبل الأجيال اليابانية الجديدة، التي لم تعد تشعر بعمق المأساة والعار اللذين خلفتهما تجربة الرحب العالمية. ولأسباب تتعلق بالتاريخ واحترام الذات معاً، فإن اليابان هي بلد ليس راضياً كلياً عن الوضع العالمي الراهن، وإن كان ذلك يعبر عنه بأسلوب أكثر استسلاماً مما هو عليه الأمر بالنسبة إلى الصين. فهي، أي اليابان، تشعر، مع شيء من التبرير، أنها تستحق أن يعترف بها كقوة عالمية، ولكنها حذرة وتعي أيضاً أن أعتمادها الأمني المفيد إقليمياً (والمطمئن أيضاً لجيرانها الآسيويين) على أميركا يمنع هذا لاعتراف .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوة المتنامية للصين على الأرض الأم في آسيا، وإلى جانب الاحتمال بأن نفوذها يمكنه أن يشع حالاً إلى المناطق البحرية ذات الأهمية الاقتصادية لليابان، تعمل على تقوية الإحساس الياباني بالغموض في ما يتعلق بالمستقبل الجيوبوليتي لهذه البلاد. فمن ناحية أولى، يوجد في اليابان تعاطف ثقافي وعاطفي قوي مع الصين إضافة إلى إحساس كامن بالهوية الآسيوية المشتركة. ويمكن لبعض اليابانيين أن يشعروا أيضاً بأن ظهور دولة صينية أقوى يمكن أن يكون له تاثير ملائم في تحسين أو تعزيز أهمية اليابان للولايات المتحدة في الوقت الذي تضعف فيه السلطة العليا الإقليمية لأميركا. ومن ناحية ثانية، فإن الصين هي،

بالنسبة إلى الكثير من اليابانيين، منافس تقليدي، وعدو سابق، وخطر محتمل على استقرار المنطقة. وهذا يجعل الارتباط الأمني مع أميركا أهم من السابق، حتى ولو زاد استياء بعض اليابانيين الأكثر تشدداً على الصعيد القومي من القيود المزعجة على الاستقلال السياسي والعسكري لليابان .

يوجد تشابه ظاهري بين وضع اليابان في الشرق الأقصى الأوراسي وألمانيا في الغرب الأقصى الأوراسي. فكلا هاتين الدولتين من الحلفاء الإقليميين الرئيسيين للولايات المتحدة. وفي الواقع، فإن القوة الأميركية في أوروبا وآسيا مشتقة مباشرة من التحالف الوثيق مع هاتين الدولتين. وكلتاهما تملكان مؤسسات عسكرية محترمة، ولكن أيا منهما لا تملك استقلالية في هذا المجال: فألمانيا مقيدة بالتكامل العسكري مع حلف الأطلسي (الناتو)، بينما تقيد اليابان بتحديداتها الدستورية (وإن كانت من تصميم أميركي) وبمعاهدة الأمن الأميركية اليابانية. وكذلك، فإن هاتين الدولتين هما محطتا طاقة تجارية ومالية، ومسيطرتان إقليمياً، وبارزتان في التفوق على الصعيد العالمي. ويمكن تصنيفهما كقوتين شبه عالميتين، كما أن كلتيهما غاضبتان من الاستمرار في تجاهلهما وعدم الاعتراف رسمياً بهما من خلال إعطائهما مقعدين دائمين في مجلس الأمن الدولي.

ولكن الاختلافات في شروطهما الجيوبوليتية لا تزال حبلي، وقد تكون لهما نتائج محتملة هامة. وإن العلاقة الفعلية لألمانيا بالناتو تضع البلاد في موقع مساوٍ لحلفائها الأوروبيين الرئيسيين، وتحت مظلة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، كما أن لألمانيا التزامات دفاعية متبادلة رسمية مع الولايات المتحدة.

وعموما، فإن المعاهدة الأمنية الأميركية اليابانية تشترط التزامات أميركية للدفاع عن اليابان، ولكنها لا تشترط (حتى وإن رسمياً فقط) أن تستخدم القوات العسكرية اليابانية للدفاع عن أميركا. فالمعاهدة في الواقع تنظم علاقة وقائية.

وبالإضافة إلى ذلك،فلم يعد أحد ينظر إلى ألمانيا، ومن خلال عضويتها الناشطة في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي (الناتو) بوصفها خطراً، وخاصة أولئك الجيران الذين كانوا في الماضي ضحايا لعدوانها، ولكن أصبح الجميع ينظرون إليها من زاوية أخرى حيث يعتبرونها شريكاً اقتصادياً وسياسياً مرغوباً فيه. وثمة من يرحبون بالظهور المحتمل لأوروبا الوسطى المقادة من قبل ألمانيا،حيث ينظر إليها كقوة إقليمية معتدلة. وهذا يختلف كثيراً عن حال الجيران الآسيويين لليابان، الذين لا يزالون يكنون عداوة إزاءها تعتبر من بقايا الحرب العالمية الثانية.

وثمة عامل يسهم في استياء الجيران هو تقييم الين (وحدة العملة اليابانية) الذي لم يثر فقط شكاوى مرة بل أعاق أيضاً إجراء تسويات مع ماليزيا، وأندونيسيا، والفليلبين، وحتى الصين، علماً أن 30 في المئة من الديون الكبيرة والطويلة الأمد لهذه الدول، والمستدانة من اليابان، هي بالين.

لا يوجد لليابان في آسيا معادل لفرنسا إزاء ألمانيا: فهذه شريك إقليمي معادل بدرجة أقل أو أكثر.، ولكن يوجد جذب ثقافي قوي ومعترف به نحو الصين، وربما يختلط هذا الجذب بإحساس بالذنب، ولكنه متسم بالغموض سياسياً من حيث أن طرف لا يثق بالآخر، كما أن أياً منهما ليس مستعداً لقبول القيادة الإقليمية للآخر. ولا يوجد لليابان أيضاً معادل لبولندا إزاء ألمانيا: فهذه الدولة أضعف بكثير ولكنها تعتبر من الناحية الجيوبوليتية جاراً مهماً يمكن أن تصبح التسوية معه أو حتى التعاون واقعاُ ملموساً. وربما يمكن لكوريا أن تصبح، وخاصة بعد التوحيد المحتمل، هذا المعادل، ولكن العلاقات اليابانية الكورية ليست جيدة إلا على الصعيد الرسمي، لأن الذكريات الكورية عن التحكم الياباني في الماضي وعن الإحساس بالتفوق الثقافي لدى اليابانيين يعيق أي تسوية اجتماعية حقيقية[1]. وأخيراً، فإن علاقات اليابان بروسيا كانت ولا تزال أكثر برودة من علاقاتها بألمانيا. فروسيا لا تزال تحتفظ بجزر الكوريل الجنوبية بالقوة، علماً أنها كانت قد احتلت قبل نهاية الحرب العالمية الثانية مما جمّد العلاقة الروسية اليابانية. وباختصار، فإن اليابان معزولة سياسياً في منطقتها، بينما لا تعاني ألمانيا من هذه الظاهرة .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ألمانيا تشاطر وجيرانها كلاً من المبادئ الديمقراطية العامة والإرث المسيحي الأوسع نطاقاً لإوروبا. وهي تسعى أيضاً إلى تحديد هويتها وتعمل حتى على تصعيد نفسها ضمن كيان وقضية هما أكبر من نفسها، ونعني بذلك "أوروبا". وفي المقابل، فلا توجد "آسيا" منافسة. ففي الواقع، فإن ماضي اليابان المتسم بالعزلة، وحتى نظامها الديمقراطي الراهن، يميلان إلى فصلها عن سائر المنطقة، بالرغم من ظهور الديمقراطية في السنوات الأخيرة في عدة بلدان آسيوية. ينظر الكثيرون من الآسيويين إلى اليابان ليس بوصفها أنانية قومياً، فحسب، بل بوصفها أيضاً مقلدة للغرب وغير راغبة في الانضمام إليهم في التساؤل عن وجهات نظر الغرب عن حقوق الإنسان وأهمية الظاهرة الفردية. وهكذا، ينظر إلى اليابان من قبل الكثيرين من الآسيويين على أنها ليست آسيوية فعلاً، علماً أن الغرب ذاته يتساءل أحياناً، وبشيء من الحيرة عن مدى تحول اليابان فعلاً إلى دولة ذات مفاهيم غربية .

---

[1] كانت "زي جابان دايجست"الصادر في 25 شباط، 1997، قد ذكرت أنه بموجب استفتاء حكومي، وجد أن 36 في المئة فقط من اليابانيين يحملون مشاعر ودية إزاء كوريا الجنوبية .

وفي الواقع، فإن اليابان ليست آسيوية بشكل مريح، بالرغم من أنها موجودة في آسيا. وإن هذا الشرط يحد إلى حد كبير من خياراتها الجيواستراتيجية. فالخيار الإقليمي الحقيقي، والمتمثل في وجود دولة يابانية متفوقة إقليمياً وتبرز الصين في هذا المجال، وحتى لو لم تعد معتمد على السيطرة اليابانية، ولكن على التعاون الإقليمي المقاد من قبلها، لا يبدو قابلا للحياة لأسباب تاريخية، وسياسية، وثقافية قوية. وفضلاً عن ذلك، فاليابان لا تزال معتمدة على الحماية العسكرية الأميركية وعلى الرعاية الدولية. فالإلغاء، أو حتى الإضعاف التدريجي للمعاهدة الأمنية الأميركية اليابانية سوف يجعل اليابان غير منيعة فوراً للتمزفات أو الاضطرابات التي يمكن أن تنتج عن أي ظهور جدي لاضطراب إقليمي أو عالمي. وسوف تكون البدائل الوحيدة عندئذ متمثلة إما في قبول السيطرة الإقليمية للصين أو في الأخذ ببرنامج إعادة تسلح عسكري كثيف وشامل، الأمر الذي لن يكون مكلفاً جداً فحسب، بل وخطراً جداً أيضاً. ومن المفهوم تماماً، أن الكثير من اليابانيين يجدون أن الوضع الراهن لبلادهم، والذي تعتبر فيه اليابان قوة شبه عالمية، ومحمية أمنية في الوقت ذاته، هو وضع شاذ. ولكن البدائل الدرامية، والقابلة للحياة للترتيبات الموجودة حالياً، ليست واضحة بحد ذاتها. وإذا أمكن القول إن الأهداف القومية للصين، وبالرغم من التنوع الذي لا يمكن تجنبه في وجهات نظر الاستراتيجيين الصينيين عن ملامح معينة، هي واضحة بشكل مبرر وإن الاندفاع الإقليمي للطموحات الجيوبوليتية للصين يمكن التنبؤ به نسبياً، فإن الرؤية الجيواستراتيجية لليابان تميل إلى كونها ضبابية أو عاتمة نسبياً، ناهيك بكون المزاج العام الياباني متسماً بدرجة أكبر من الغموض.

إن معظم اليابانيين متأكدون من أن أي تغيير مفاجئ ومهم استراتيجياً لمنهج عملهم أو مسارهم السياسي يمكن أن يكون خطراً.فهل تستطيع اليابان أن تصبح قوة إقليمية في منطقة لا تزال هدفاً للاستياء، وحيث تظهر الصين كقوة بارزة إقليمياً، ومع ذلك فهل يجب على اليابان أن تقبل ببساطة بهذا الدور الصيني؟ ثم هل تستطيع اليابان أن تصبح قوة عالمية شاملة حقيقية (بكل أبعادها) دون أن تعرض للخطر الدعم الأميركي ودون أن تثير مزيداً من العداوة الإقليمية؟ وهل سوف تبقى أميركا، في أي حال، مسمرة في مكانها ولا تأتي بحركة في آسيا، وإذا فعلت ذلك،فكيف سيكون رد فعلها على تأثير النفوذ المتنامي للصين في الأفضلية التي كانت حتى الآن معطاة إلى العلاقة الأميركية اليابانية؟ لم يثر أي من هذه الأسئلة في معظم فترة الحرب الباردة. واليوم، أصبحت هذه الأسئلة بارزة استراتيجياً، وتثير نقاشاً حياً على نحو متزايد في اليابان.

كانت السياسة الخارجية اليابانية ولا تزال، منذ أعوام الخمسينات توجه بأربعة مبادئ أساسية صاغها رئيس وزراء اليابان شيغيرو يوشيدا الذي وصل إلى هذا المنصب بعد الحرب

العالمية الثانية. وقد طالبت عقيدة يوشيدا بأنه يجب أولاً أن يكون الهدف الرئيس لليابان متمثلاً في التطور الاقتصادي، وأن تتسلح اليابان ثانياً على نطاق ضيق أو خفيف عموماً وتتجنب التورط في النزاعات الدولية، وأن تسير ثالثاً على هدى القيادة السياسية الأميركية وتقبل بحماية عسكرية من الولايات المتحدة، وأن تكون الدبلوماسية الأميركية رابعاً غير إيديولوجية كما يجب التركيز على التعاون الدولي. ومهما يكن من أمر، وبما أن الكثير من اليابانيين شعروا أيضاً بعدم ارتياح إزاء مدى تورط اليابان في الحرب الباردة، فإن الفكرة الخيالية عن ما يعرف بشبه الحياد كانت قد لقيت الرعاية اللازمة في الوقت ذاته. وفي الواقع، ففي العام 1981 اضطر وزير الخارجية اليابانية مازايوشي للإستقالة لأنه سمح باستعمال كلمة "التحالف" في وصف العلاقات الأميركية اليابانية.

إن هذا كله هو من الماضي فقط. وقد كانت اليابان آنذاك تستعيد عافيتها، وكانت الصين معزولة ذاتياً، كما كانت أوراسيا مستقطبة. وبالمقارنة، يجد أن النخبة السياسية في اليابان تشعر الآن بأن اليابان الغنية والمنخرطة اقتصادياً في العالم، لم تعد تستطيع أن تحدد الغنى الذاتي بوصفه هدفاً قومياً مركزياً دون إثارة الاستياء الدولي.

وفضلاً عن ذلك، فإن اليابان القوية اقتصادياً، وخاصة تلك التي تنافس أميركا، لا تستطيع ببسلطة أن تكون مجرد امتداد للسياسة الخارجية الأميركية بينما تتجنب في الوقت ذاته أي مسؤوليات سياسية دولية وعموماً، فإن اليابان المؤثرة سياسياً بدرجة أكبر، وخاصة تلك التي تسعى إلى اعتراف عالمي بها (وعلى سبيل المثال، حيازتها على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي)، لا تستطيع أن تتجنب اتخاذ مواقف معينة في القضايا الأمنية الأكثر حساسية أو في القضايا الجيوبوليتية المؤثرة في السلام العالمي.

ونتيجة لذلك، فإن السنوات الأخيرة شهدت انتشاراً لدراسات وتقارير خاصة لمجموعات متنوعة من الهيئات العامة والخاصة اليابانية، إضافة إلى عدد كبير جداً من الكتب المثيرة للجدل غالباً لسياسيين وأساتذة كبار ومعروفين جيداً، حيث حددت فيها مهام جديدة لليابان في فترة ما بعد الحرب الباردة[1]. وقد احتوى الكثير من هذه الكتب على أفكار متعلقة بإمكانية استمرار

---

[1] نذكر على سبيل المثال، لجنة هيغوشي، وهي هيئة استشارية لرئاسة الوزارة، كانت قد لخصت "الأعمدة الثلاثة للسياسة الأمنية اليابانية" في تقرير صدر في صيف العام 1994، وشددت على أفضلية الارتباطات الأمنية الأميركية اليابانية، ولكنها دافعت أيضاً عن الحوار الأمني الآسيوي المتعدد الأطراف؛ وتقرير لجنة أوزاوا للعام 1994، بعنوان "برنامج عمل ليابان جديدة". وملخص ياميوري شيمبون عن "السياسة الأمنية الشاملة" المؤرخ في أيار 1995، والذي يدافع، بين أشياء أخرى، عن الاستخدام الخارجي للقوات العسكرية اليابانية من أجل

و(بالرغبة في استمرار) التحالف الأمني الأميركي الياباني، كما دافع أصحابها عن دبلوماسية يابانية أكثر نشاطاً وفعالية، وخاصة نحو الصين، أو عن دور عسكري ياباني أكثر دينامية في هذه المنطقة من العالم. وإذا كان على المرء أن يحكم على حالة الارتباط الأميركية، اليابانية على أساس الحوار العام، فسيجد مبرراً للاستنتاج بأن العلاقات بين هاتين الدولتين سوف تدخل مرحلة التأزم في منتصف أعوام التسعينات.

ومهما يكن من أمر، ففي مستوى السياسة العامة، كانت التوصيات التي نوقشت بجدية، عموماً، رزينة نسبياً، ومحددة الأبعاد، ومعتدلة. فالخيارات القصوى، أي تلك التي تحمل الطابع السلمي الصحيح (والتي صيغت بلهجة (لغة) معادية للولايات المتحدة) أو المتعلقة بإعادة التسلح الرئيسة والأحادية الطرف (التي تتطلب إعادة النظر بالدستور والمتبعة تخميناً في ضوء تحدي رد فعل إقليمي وأميركي معادٍ) استقطبت الآن عدداً قليلاً من المؤيدين. وعموماً، فإن الجاذبية الجماهيرية للنزعة السلمية، إن وجدت، أصبحت في حالة تلاشي في السنوات الأخيرة، وكذلك فإن مذهبي العزلة الأحادية الجانب، والنزعة العسكرية فشلاً في أستقطاب الكثير من الدعم الجماهيري بالرغم من أن بعض الناطقين "المتألقين" باسمهما دافعوا عنهما. وهكذا، فإن الجمهور عموماً، ونخبة رجال الأعمال المؤثرة بشكل خاص، شعرا بعمق أن أياً من الخيارين لا يقدم حلاً سياسياً حقيقياً، وفي الحقيقة، فإنهما يؤديان فقط إلى تعريض الرفاهية اليابانية للخطر.

كانت المناقشات العامة التي سيطر عليها الطابع السياسي قد تضمناً بصورة رئيسة خلافات في التشديد على الوضع الدولي الأساسي لليابان، مع بعض الاختلافات الثانوية الأخرى المتعلقة بالأفضليات الجيوبوليتية. وبتعبير أدق، فثمة ثلاثة توجهات رئيسة وربما توجه رابع ثانوي،

المحافظة على السلام، وتقرير نيسان 1996 لاتحاد الهيئات التنفيذية اليابانية، الذي حضر بمساعدة من قبل مركز الأبحاث التكنولوجية المشتركة في مصرف فيجي، والذي حث على إيجاد تماثل أكثر في النظام الدفاعي الأميركي ــ الياباني؛ والتقرير المعنون بـــ "امكانية ودور النظام الأمني في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية" والذي قدم إلى رئيس الوزراء في حزيران 1996من قبل الندوة اليابانية عن الشؤون الدولية؛ وكذلك عدد كبير من الكتب والمقالات التي نشرت خلال بضع السنوات الأخيرة، والتي كانت غالباً أكثر عنفاً وتشدداً في توصياتها، كما أنها كانت غالباً تقتبس من قبل وسائل الإعلام الغربية وعلى نطاق أوسع بكثير من التقارير الأخرى المذكورة أعلاه. وعلى سبيل المثال، ففي العام 1996 أثار كتاب حرره جنرال ياباني تعليقات صحفية على نطاق واسع عندما تجرأ على القول إن الولايات المتحدة يمكن أن تفشل، في ظروف معينة، في حماية اليابان وبالتالي يجب على هذه الأخيرة أن تزيد من إمكاناتها الدفاعية القومية (انظر الجنرال ياسو شيرو مورينو، في"قوة الدفاع الذاتي البرية من الجيل الثاني" والتعليقات عليه، في" الخرافات عن مجيء الولايات المتحدة لمساعدتنا"، شانكاي شيمبون، 4آذار، 1996).

يمكن أن تحدد وتصنف كما يلي: "توجه الدعاة دون خجل لأميركا"، وتوجه فئة التجار الاحتكاريين العالميين، وتوجه الواقعيين الناشطين، وتوجه الحالمين الدوليين. ومهما يكن الأمر، ففي نهاية المطاف، نجد أن هذه التوجهات الأربعة تشترك في نفس الهدف العام ويشغلها اهتمام مركزي واحد هو: استغلال العلاقة بالولايات المتحدة لكي تحصل على الاعتراف العالمي باليابان، بينما يتم تجنب العداوة للآسيوية دون تعريض مظلة الأمن الأميركي للخطر قبل الأوان.

ينطلق التوجه الأول نقطة من الاقتراح القائل إن المحافظة على العلاقة الأميركية اليابانية الموجودة (مع الاعتراف بأنها غير متماثلة أو غير متوازنة) يجب أن تبقى محوراً مركزياً في الجيواستراتيجية اليابانية. ويرغب أتباعها، شأنهم شأن معظم اليابانيين، في اعتراف دولي أوسع باليابان وفي درجة أكبر من المساواة في الحلف، ولكن الفقرة الرئيسة في إيمانهم هي، حسبما عبر عنها رئيس الوزراء الياباني كيتشي ميازاوا في كانون الثاني 1993، "أن النظرة إلى العالم الذاهب إلى القرن الحادي والعشرين سوف تعتمد غالباً على ما إذا كانت اليابان والولايات المتحدة قادرتين أو غير قادرتين على تأمين قيادة منسقة ضمن رؤية مشتركة". وقد كانت ،ولا تزال، وجهة النظر هذه مسيطرة لدى النخبة السياسية الدولية ومؤسسة السياسة الخارجية اللتين كانتا ممسكتين بالسلطة خلال العقدين الماضيين تقريباً. ففي القضايا الجيواستراتيجية الرئيسة المتعلقة بالدور الإقليمي للصين وبالوجود الأميركي في كوريا، نجد أن هذه القيادة كانت مؤيدة للولايات المتحدة، ولكنها ترى أيضاً دورها بوصفه مصدراً للقيود على أي نزعة أميركية هادفة إلى تبني وضع مواجهة إزاء الصين. وفي الحقيقة، فحتى هذه المجموعة أصبحت تميل على نحو متزايد إلى التشديد على الحاجة إلى علاقات أميركية صينية أوثق، مصنفة أهمية هذه العلاقات تحت الارتباطات بأميركا بمقدار قليل .

إن التوجه الثاني لا يعارض التحالف الجيواستراتيجي لسياسة اليابان مع سياسة أميركا، ولكنه ينظر إلى أن أفضل خدمة تقدم إلى المصالح اليابانية هي الاعتراف الصريح والقبول بالحقيقة القائلة إن اليابان هي قوة اقتصادية بصورة رئيسة. وإن هذه النظرة تنسجم غالباً مع البيروقراطية المؤثرة تقليدياً لوزارة التجارة والصناعة الدولية، ومع قيادات أعمال التجارة والتصدير في البلاد. وفي وجهة النظر هذه، نجد أن إضعاف العسكرة اليابانية هو أمر يستحق أن يحافظ عليه. فمع كون أميركا ضامنة لأمن اليابان، تصبح هذه الأخيرة حرة في أتباع سياسة الاشتباك الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يعزز بهدوء موقفها الدولي .

وفي عالم مثالي، سوف يميل التوجه الثاني إلى تفضيل سياسة تتسم على الأقل بالحياد الواقعي، حيث تتفوق أميركا على القوة الإقليمية للصين وبالتالي تحمي تايوان وكوريا الجنوبية،

جاعلة اليابان في وضع مريح يمكنها أن ترعى فيه علاقة اقتصادية أوثق مع البر الرئيسي من القارة، وجنوب شرق آسيا. ومهما يكن الأمر، ففي ظل الحقائق السياسية الموجودة، نجد أن فئة التجار العالميين تقبل التحالف الأميركي الياباني بوصفة ترتيباً ضرورياً، بما في ذلك النفقات المتواضعة نسبياً المخصصة للقوات المسلحة اليابانية (لا تزال دون نسبة 1 في المئة من الدخل القومي السنوي الإجمالي للبلاد)، ولكنهم ليسوا متشوقين إلى حقن التحالف بأي وسائل مادية مهمة إقليمياً .

تميل المجموعة الثالثة، المؤلفة من الواقعيين الناشطين لأن تكون في عداد الفئة الجديدة من السياسيين والمفكرين الجيوبوليتيين. وهم يعتقدون أن اليابان تملك، بوصفها دولة ديمقراطية غنية وناجحة، الفرصة والالتزام لكي تجعل الأمور مختلفة فعلاً في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهي إذ تفعل ذلك، فإنها تستطيع أن تحصل على الاعتراف العالمي الذي تستحقه بوصفها مركز تأثير اقتصادي وتصنف تاريخياً بين الدول الكبرى القليلة في العالم. وكان ظهور هذا الوضع الياباني الأكثر قوة قد أشير إليه من قبل رئيس الوزراء الياباني ياسو شيرو ناكاسوني في أعوام الثمانينات، ولكن ربما كان أفضل عرض لوجهة النظر هذه قد جاء في تقرير لجنة أوزاوا المثير للجدل، والذي نشر عام 1984 وحمل العنوان "برنامج عمل ليابان جديدة: التفكير المتجدد للدولة".

وإذ سمي هذا التقرير باسم رئيس اللجنة، ايشيروا اوزاوا، والذي هو قائد سياسي مهم ظهر بسرعة على المسرح، فقد دافع، أي التقرير، عن أمرين هما إضفاء الطابع الديمقراطي على الثقافة السياسية الهرمية للبلاد وإعادة التفكير في الوضع الدولي لليابان. وإذ حث هذا التقرير على أن تصبح اليابان" دولة عادية"، فقد أوصى أيضاً بإبقاء العلاقة الأمنية الأميركية اليابانية، ولكنه قدم رأياً آخر عن وجوب تخلي اليابان عن سلبيتها الدولية بأن تنخرط على نحو فعّال في السياسة العالمية، وخاصة في الأخذ بدور بارز في جهود حفظ السلام الدولية. ولهذا الغرض، فقد أوصى التقرير برفع التقييدات الدستورية عن إرسال قوات مسلحة يابانية إلى الخارج.

أما الشيء الذي لم يقل ولكنه وجد ضمناً في التشديد على كون اليابان "بلداً عادياً"، فد تمثل في فكرة الانعتاق الجيوبوليتي المهم جداً من العباءة الأمنية الأميركية. وكان المدافعون عن وجهة النظر هذه يميلون إلى التأكيد بأن اليابان يجب ألا تتردد، في المسائل ذات الأهمية العالمية، في التكلم باسم آسيا عوضاً عن اتباع خط السير الأميركي بصورة أوتوماتيكية. ومهما يكن الأمر، فقد ظلوا في وضع من الغموض في شأن تلك المسائل الحساسة كالدور

الإقليمي المتنامي للصين أو مستقبل كوريـــا، دون أن يختلفوا كثيراً عن زملائهـــم التقليـــديين. وهكذا، ففي ما يتعلق بالأمن الإقليمي، شاطروا هؤلاء الزمـــلاء النرعة اليابانية التي لا تـــزال قوية في شأن إبقاء هذه الأمور ضمن مسؤولية أميركا بصورة رئيسة، على أن تمارس اليابـــان مجرد دور معدل أو مهدئ لأي تصرف حماسي مبالغ به من قبل أميركا .

وفي النصف الثاني من أعوام التسعنينات بدأ هذا التوجه للواقعيين الناشطين في الســـيطرة على التفكير العام ويؤثر في صياغة السياسة الخارجية اليابانية. ففي النصف الأول مـــن العـــام 1996 ، بدأت الحكومة اليابانية تتكلم عن "الديبلوماسية المستقلة "لليابان، حتى بالرغم مـــن أن وزير الخارجية اليابانية الحذر دائماً اختار أن يترجم الجملة اليابانية عن "الدبلوماسية الناشطة " بوصفها تعبيراً أكثر غموضاً (وإن كان ذلك يعتبر، تخميناً، أقل وضوحاً في توجهه إلى أميركا).

أما التوجه الرابع، الذي يتعلق بالحالمين الدوليين، فقد كان أقل تأثيراً من أي من التوجهات التي سبق ذكرها، ولكنه خدم أحياناً في حقن وجهة النظر اليابانية بكلمات أكثر مثالية. وهو يميل إلى أن يرتبط جماهيرياً بأفراد بارزين مثل أكيو موريتا من شركة سوني الذي أضفى، شخصياً، طابعاً دراميا على أهمية التزام اليابان الحاسم بالأهداف العالميـــة المرغوبـــة علـــى الصـــعيد الأخلاقي. وغالباً ما كان هؤلاء الحالمون يدعون اليابان، من خلال إثارتهم لفكرة "نظام عـــالمي جديد"، وبالضبط لأنها لا تحمل عبء مسؤوليات جيوبوليتية، إلى أن يكون لها السبق، عالميـــاً، في تطوير وتقديم مفكرة أو برنامج أعمال ذي طابع إنساني من أجل المجتمع العالمي .

تتفق كل هذه التوجهات الأربعة في قضية إقليمية رئيسة واحدة هي: أن ظهور أو نشـــوء المزيد من التعاون الآسيوي الباسيفيكي المتعدد الأطراف هو في مصلحة اليابان. ويمكـــن لهـــذا التعاون أن تكون له، مع مرور الزمن، ثلاثة تأثيرات إيجابية: فهو يستطيع أن يســـاعد فـــي أن يغري الصين بالمشاركة (وأن يضع قيوداً، بشيء من الذكاء، عليها)؛ ويستطيع أن يحافظ علـــى بقاء أميركا في آسيا، حتى وإن كان يعمل في الوقت ذاته على إضعاف ســـيطرتها بالتـــدريج؛ وكذلك يستطيع أن يساعد في تلطيف الاستياء ضد اليابان، وبالتالي يزيد من نفوذ هذه الأخيرة. وبالرغم من أنه لا يحتمل أن يخلق مجال نفوذ إقليمي يابانياً فإنه يستطيع أن يحقق لليابان درجة ما من الاحترام ألإقليمي، وخاصة في الدول البحرية البعيدة عن شواطئها التـــي قـــد لا تكـــون مرتاحة إزاء القوة المتنامية للصين .

تتفق أيضاً كل وجهات النظر الاربع على أن المراعاة الحذرة للصين هي أفضل مـــن أي جهد تقوده أميركا ويهدف إلى الإحتواء المباشر لهذه الدولة. وفي الحقيقة، فإن فكرة الاستراتيجية المقادة من قبل أميركا والهادفة إلى احتواء الصين، أو حتى فكرة التحالف الموازن غير الرسمي المقتصر على الدول الجزائرية (موجودة في جزر) التي تضم تايوان، والفيليبـــين، وبرونـــاي،

وأندونيسيا، والمدعوم من قبل اليابان وأميركا، لم تكن ذات جاذبية كبيرة بالنسبة إلى مؤسسة السياسة الخارجية اليابانية. فمن وجهة النظر اليابانية، نجد أن أي جهد من هذا النوع لن يحتاج إلى ضغط عسكري أميركي كبير وغير محدود في كل من اليابان وكوريا فحسب، بل يحتمل أن يصبح، ومن خلال خلق تداخل أو تشابك جيوبوليتي ملتهب بين المصالح الإقليمية الصينية من ناحية،والمصالح الأميركية اليابانية من ناحية ثانية (انظر الخريطة)، نبوءة ذاتية التحقيق عن صدام مع الصين[1]. وسوف تكون النتيجة متمثلة في منع الانعتاق أو التحرر التطوري لليابان وتهديد الرفاهية الاقتصادية في الشرق الأقصى.

وفي نفس هذا المجال، فإن قلة تفضل العكس: أي تحقيق وفاق وتكيف بين اليابان والصين. وإن النتائج الإقليمية لهذا العكس الكلاسيكي للتحالفات ستكون غير مستقرة أو مضطربة جداً لأن ستتمثل في انسحاب أميركي من المنطقة، إضافة إلى الإلحاق السريع لكل من تايوان وكوريا بالصين، وترك اليابان تحت رحمة الصين. ليس هذا الأمر جذاباً، ولن يكون كذلك إلا بالنسبة إلى عدد قليل من المتطرفين. وعموماً، فمع تهميش روسيا جيوبوليتياً، والاستخفاف بها تاريخياً، فليس ثمة بديل للإجماع الأساسي على أن الارتباط بأميركا يبقى ذلك الخط الحياتي المركزي لليابان. وبدون ذلك، فاليابان لا تستطيع أن تضمن لنفسها إمداداً مستمراً من النفط ولا أن تحمي نفسها من قنبلة نووية صينية (وربما، من قنبلة مماثلة كورية، في وقت قريب لاحق). ولعل القضية السياسية الحقيقية، الوحيدة هي كيف نعالج بأفضل طريقة الارتباط الأميركي بغية دفع المصالح اليابانية إلى الأمام.

وبالتالي، نجد أن اليابانيين ذهبوا إلى مكان بعيد مع الرغبات الأميركية بغية تعزيز التعاون العسكري الأميركي الياباني، بما في ذلك، المجال الذي يبدو متوسعاً اعتباراً من "الشرق الأقصى المحدد إلى" الصيغة الآسيوية الباسيفيكية" ذات الأبعاد الأكثر اتساعاً. وانسجاماً مع ذلك،وسعت الحكومة اليابانية أيضاً في بداية العام 1996 عندما أعادت النظر في ما يعرف بالخطوط الرئيسة عن الدفاع الأميركي الياباني، مجال استخدامها المحتمل للقوات الدفاعية اليابانية من "عمليات الطوارئ في الشرق الأقصى" إلى" عمليات الطوارئ في المناطق المجاورة لليابان". وإن رغبة اليابان في جعل أميركا موافقة على، ومتكيفة مع هذه المسألة كانت ذات دوافع ذات صلة بإزالة

---

(1) كان بعض اليابانيين المحافظين قد تعرضوا للإغراء بفكرة إقامة ارتباط خاص بين اليابان وتايوان، وفي العام 1996 شكلت رابطة برلمانية يابانية تايوانية لكي تطور هذا الهدف، فكان رد الفعل الصيني، حسبما تم التنبؤ به، معادياً.

الشكوك المثارة إزاء القوة الأميركية الباقية لأمد طويل في آسيا، والنواحي الأخرى المقلقة المتمثلة في صعود الصين، وما يبدو من قلق تشعر به أميركا إزاء هذا الصعود الذي يستطيع في نقطة ما في المستقبل أن يستمر في فرض خيار غير مقبول على اليابان: فإما أن تقف مع أميركا ضد الصين، أو تقف، بدون أميركا وحلفائها، مع الصين.

1- التشابك بين الصين الكبرى والتحالف الأميركي الياباني المضاد للصين.

2- التحالف الأميركي الياباني المضاد للصين.

3- التشابك مع الصين بوصفها قوة عالمية.

4- البحر العربي.

5- الهند.

6- الباكستان.

7- أفغانستان.

8- أوزبكستان.

9- كازاخستان.

10- روسيا.

11- منغوليا.

12- الصين.

13- اليابان.

14- المحيط الهادي الشمالي.

15- أندونيسيا.

16- ماليزيا.

17- ماليزيا.

18- بورما.

19- لاوس.

20- تايلاند.

21- كمبوديا.

22- قيرغيزيا

23- توركمنستان

وبالنسبة إلى اليابان، فإن هذا المأزق الجوهري يحتوي أيضاً على مسألة تاريخية: فبما أن تحول هذه الدولة إلى قوة إقليمية مسيطرة لم يكن هدفاً قابلاً للحياة، وبما أن التحول إلى قوة عالمية شاملة فعلاً ليس أمراً واقعياً، فإنه ينتج عن ذلك أن اليابان تستطيع أن تحقق التحول إلى دولة قائدة عالمياً عبر انخراطها النشيط في عمليات حفظ السلام على المستوى العالمي وفي التطور الاقتصادي. وإذ تستفيد من التحالف الأميركي الياباني لضمان استقرار الشرق الأقصى، ولكن بدون جعل هذا الاستقرار يتطور إلى تحالف مضاد للصين، فإنها، أي اليابان، تستطيع أن تعمل بأمان على تنفيذ مهمة عالمية مؤثرة ومتميزة بوصفها تلك القوة التي تطور تعاوناً مؤسساتياً دولياً حقيقياً وأكثر فعالية. وهكذا تستطيع اليابان أن تصبح أقوى بكثير وتعادل في نفوذها العالمي دولة مثل كندا، أي تصبح دولة محترمة من أجل استخدامها البناء لثروتها وقوتها ولكنها ستكون في الوقت ذاته دولة لا يخافها أحد ولا يستاء منها أحد.

التكيّف الجيواستراتيجي لأميركا

يجب أن تكون مهمة السياسة الأميركية أن تتأكد من أن اليابان تأخذ بمثل هذا الخيار، وأن صعود الصين إلى مرتبة البروز الإقليمي لا يمنع التوازن المثلثي المستقر للقوة الشرق آسيوية. وإن الجهد المعدّ لترويض اليابان والصين والمحافظة على تفاعل ثلاثي الاتجاهات ومستقر يشمل أميركا أيضاً سوف يرهف على نحو حاد المهارات الدبلوماسية الأميركية والتخيل السياسي الأميركي. وعموماً، فإن التغلب على الترسيخ السابق للخطر الذي يشكله، حسبما يزعم، الصعود الاقتصادي الياباني وتجنب المخاوف من القوة السياسية الصينية، يساعدان في إنعاش وتغذية واقعية باردة في السياسية التي يجب أن تستند على حسابات استراتيجية دقيقة أي "كيف توجّه الطاقة اليابانية في الاتجاه الدولي وكيف توجه القوة الصينية إلى التوافق والتكيف الإقليميين.

وبهذه الطريقة فقط ستكون أميركا قادرة على أن تخلق في البر الرئيسي من أو راسيا معادلاً متجانساً من الناحية الجيوبوليتية لدور أوروبا في الحدود المحيطية الغربية لأوراسيا، وهذا يعني، إقامة بنية لقوة إقليمية معتمدة على مصالح مشتركة. ومهما يكن الأمر وخلافاً للحالة الأوروبية، فلن يظهر فوراً رأس جسر ديمقراطي في البر الرئيسي الشرقي. ولكن، وعوضاً عن ذلك، يجب على التحالف مع اليابان المعاد توجيهه في الشرق الأقصى أن يخدم بوصفه أساساً للتكيف الأميركي مع الصين البارزة والمتفوقة إقليمياً.

وبالنسبة إلى أميركا، فإن عدة استنتاجات جيواستراتيجية مهمة تأتي من تحليل القسمين السابقين من هذا الفصل: فالمعرفة السائدة عن أن الصين هي القوة العالمية الثانية تخلق هوساً من هذه الدولة، وتعزز الإصابة بجنون العظمة ضمن الصين ذاتها. وإن المخاوف من دولة الصين العدائية والعدوانية التي ستكون قبل وقت ليس بعيداً عن القوة العالمية الثانية،هي، في أفضل الحالات، سابقة لأوانها؛ وكذلك، ففي أسوأ الأحوال، يمكن لهذه المخاوف أن تصبح نبوءة ذاتية التحقيق. وينتج عن ذلك، أنه سيكون أمراً غير مثمر أن ينظم تحالف معدّ لاحتواء صعود الصين إلى قوة عالمية. وإن ذلك سوف يضمن فقط أن تكون الصين المؤثرة إقليمياً دولة معادية. وفي الوقت ذاته، فإن أي جهد من هذا النوع سوف يجهد العلاقة الأميركية اليابانية ما دام محتملاً أن معظم اليابانيين سوف يعارضون هذا التحالف. وبالتالي، يجب على الولايات المتحدة أن تكفّ عن الضغط على اليابان لكي تمارس مسؤوليات دفاعية أكبر في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية. وإن الجهود في هذا المجال سوف تعمل فقط على إعاقة نشوء علاقة مستقرة بين اليابان والصين، بينما تؤدي ،في الوقت ذاته إلى تعزيز عزل اليابان في هذه المنطقة .

ولكن لأنه لا يحتمل في الحقيقة أن تصبح الصين حالاً قوة عالمية، ولأنه، ولهذا السبب ذاته لن يكون من الحكمة أن يتم الأخذ بسياسة الاحتواء الإقليمي للصين، فمن المرغوب فيه أن تعامل الصين كلاعب هام عالمياً. أما سحب الصين إلى تعاون دولي أوسع ومنحها الموقع أو المرتبة التي تتوق إليها، فسوف يكون له تأثير في تشذيب حدة الطموحات القومية لهذه الدولة. والخطوة الهامة في هذا الاتجاه ستكون متمثلة في ضم الصين إلى القمة السنوية لدول العالم البارزة، أو ما يعرف بمجموعة الدول السبع الكبرى، وخاصة بعد أن دعيت روسيا إلى حضور هذه القمة .

وبالرغم من المظاهر الخارجية، فإن الصين لا تملك في الحقيقة خيارات استراتيجية مهمة. وإن النجاح الاقتصادي المستمر للصين يبقى معتمداً إلى حد كبير على تدفق رأس المال إلى الأسواق الأجنبية، الأمر الذي يحّد كثيراً من خياراتها. ثم إن التحالف مع روسيا غير المستقرة والتي تعاني من الفقر لن يعزّز الإمكانات الاقتصادية أو الجيوبوليتية للصين (وبالنسبة إلى روسيا، فإنها سوف تعني التبعية للصين). ولذا، فإن ذلك ليس خياراً جيواستراتيجياً قابلاً للحياة، حتى وإن كان أمراً مغرياً، تكتيكيا، لكل من الصين وروسيا أن تتعاملا مع هذه الفكرة. وعموماً، فإن مساعدة الصين لإيران والباكستان هي أكثر أهمية لها من الناحيتين الإقليمية والجيوبوليتية في المدى الأقرب، ولكن حتى ذلك لا يؤمن تقديم نقطة الانطلاق الضرورية للبحث عن أو السعي الجدي إلى موقع (مرتبة) القوة العالمية. وكذلك، يمكن للتحالف "المضاد للهيمنة" أن يصبح خيار الملاذ الأخير إذا بدأت الصين تشعر بأن الطريق يغلق على طموحاتها القومية أو الإقليمية من قبل الولايات المتحدة (وبدعم من اليابان). ولكنه سيكون تحالف الفقراء الذين يحتمل أن يبقوا كلهم فقراء لزمن ما، قد يطول، في المستقبل.

قد تظهر إلى الوجود دولة صينية كبرى بوصفها قوة مسيطرة إقليمياً. وبهذا الشكل، فإنها قد تحاول أن تفرض نفسها على جيرانها بطريقة تؤدي إلى عدم الاستقرار إقليمياً؛ أو يمكن أن تكتفي بممارسة نفوذها على نحو غير مباشر بأن تحافظ على تاريخها الإمبريالي السابق.

أما احتمال ظهور مجال نفوذ متسم بالهيمنة أو مجال احترام متسم بالغموض فيعتمد جزئياً على الطابع الوحشي والاستبدادي الذي يحتفظ به النظام الصيني، كما يعتمد في جزء آخر منه على الطريقة التي يتصرف بها اللاعبون الخارجيون الرئيسيون، ولا سيما أميركا واليابان، إزاء ظهور الصين الكبرى. وإن سياسة الاسترضاء يمكنها أن تشجع على اتخاذ وضع أو موقف صيني أكثر حزماً؛ ولكن سياسة الاعتراض فقط على ظهور مثل هذه الدولة الصينية سوف تؤدي غالباً إلى نتيجة مماثلة. فالوفاق الحذر على، او التكيف مع، بعض القضايا، والرسم الدقيق للخط الفاصل بين هاتين السياستين سوف يؤديان إلى تجنب كلتيهما.

وفي أي حال، يمكن للصين الكبرى أن تمارس في بعض مناطق أوراسيا نفوذاً جيوبوليتيا يتلاءم مع المصالح الجيواستراتيجية الكبرى لأميركا في أوراسيا المستقرة والتي توجد فيها أنظمة حكم تعددية سياسياً. وعلى سبيل المثال، فإن اهتمام الصين المتزايد بآسيا الوسطى يقيّد حتماً حرية روسيا في العمل لدى سعيها إلى إنجاز أي شكل من أشكال إعادة التكامل السياسي في المنطقة بإشراف موسكو. وفي هذا الخصوص، وفي المجال المتعلق بالخليج الفارسي (العربي)، نجد أن حاجة الصين المتنامية إلى الطاقة تملي وجود اهتمام مشترك لدى الصين وأميركا في المحافظة على حرية الوصول إلى مناطق استخراج النفط وعلى الاستقرار السياسي فيها. وعلى نحو مماثل، فإن دعم الصين للباكستان يقيد طموحات الهند في إلحاق هذه الدولة بها ويضعف ميل الهند أيضاً إلى التعاون مع روسيا في ما يتعلق بأفغانستان وآسيا الوسطى.

وأخيراً، فإن الانخراط الصيني والياباني في تطوير شرق سيبيريا يستطيع أيضاً أن يساعد في تعزيز الاستقرار الإقليمي. ويجب أن تكتشف هذه المصالح المشتركة عبر حوار استراتيجي دائب[1].

توجد أيضاً مناطق يمكن للطموحات الصينية أن تتصادم فيها مع المصالح الأميركية (أو مع المصالح اليابانية أيضاً)، ولا سيما إذا كانت هذه الطموحات ستلاحق عبر تكتيك عنيف اتّسم تاريخياً بأنه كان مألوفاً جداً. وينطبق ذلك بشكل خاص على جنوب شرق آسيا، وتايوان، وكوريا.

إن جنوب شرق آسيا غني جداً غالباً، ومنتشر على مساحات واسعة جغرافياً، وهو ببساطة كبير جداً من منظور سهولة ضمّة حتى من قبل دولة الصين القوية، ولكنه، في المقابل، ضعيف جداً أيضاً، ومقسم جداً على الصعيد السياسي،لدرجة يصعب معها أن يصبح، على الأقل، في موضع احترام من قبل الصين. ثم إن النفوذ الإقليمي للصين، والمعزّز بالوجود المالي والاقتصادي الصيني في كل دول هذه المنطقة من العالم، يجتمل حتماً أن يكبر كلما ازدادت قوة الصين. والكثير يعتمد على كيفية استخدام الصين لهذه القوة، ولكن ليس الأمر واضحاً في ما

---

[1] كنت قد حددت،في اجتماع، في العام 1996، مع المسؤولين الأمنيين والدفاعيين الكبار في الصين (مستخدماً أحياناً صيغاً غامضة عن عمد) المناطق التالية ذات الأهمية الاستراتيجية المشتركة بوصفها أساساً لمثل هذا الحوار:1ـ جنوب شرق آسيا المسالم؛ 2ـ عدم استخدام القوة في حل القضايا المتنازع عليها والموجودة بعيداً عن الشواطئ؛ 3ـ إعادة توحيد الصين سلمياً؛ 4ـ الاستقرار في كوريا؛ 5ـ استقلال آسيا الوسطى؛ 6ـ التوازن بين الهند والباكستان؛ 7ـ كون اليابان دينامية اقتصادياً ومعتدلة سياسياً؛ 8ـ كون روسيا مستقرة، ولكنها غير قوية جداً.

يتعلق بكون أميركا ذات مصلحة خاصة في معارضة هذه القـوة مباشـرة أو فـي أن تصـبح متورطة في مثل هذه القضايا، كالنزاع على بحر الصين الجنوبي. ويملـك الصـينيون خبـرة تاريخية كبيرة في التعامل بذكاء مع العلاقات غير المتساوية (أو المتسمة بالتبعيـة)، وسـيكون بالتأكيد من مصلحة الصين أن تمارس قيوداً ذاتية (على نفسها) لكي تجنّب الآخرين المخـاوف الإقليمية من الإمبريالية الصينية. فهذا الخوف قد يولّد تحالفاً أقليمياً مضاداً للصـين (علمـاً أن بعض النغمات المتصلة بذلك بدأت تظهر في التعاون العسـكري الأندونيسـي _ الأوسـترالي الوليد)، كما قد يدفع هذا التحالف باحتمال كبير إلى السعي للحصول على دعم مـن الولايـات المحتدة واليابان، وأستراليا. إن الصين الكبرى، وخاصة بعد استيعاب هونغ كونغ، سوف تسعى بشكل مؤكد تقريباً وبنشاط أكبر إلى العمل على إعادة ضم تايوان إلى البر الصيني الرئيسـي. ومن المهم أن نقدر الحقيقة المتمثلة في أن الصين لم يسبق لها قط أن قبلت بالفصـل النهـائي لتايوان عنها. وبالتالي، ففي نقطة ما، يمكن لهذه القضية أن تؤدي إلى صدام أميركـي صـيني وجهاً لوجه. وسيكون انعكاس نتائج هذا الصدام على كل المعنيين مدمرة إلى أقصى حد. فالآفاق الاقتصادية المستقبلية للصين سوف تعاني من انتكاسة؛ ويمكن أن تصـبح ارتباطـات أميركـا باليابان مجهدة جداً؛ وكذلك يمكن أن تخرج الجهود الأميركية الهادفة إلى خلق تـوازن مسـتقر للقوة في أوراسيا الشرقية عن خطها الصحيح.

ولذا، فمن الضروري أن تحقق على نحو متبادل أقصى وضوح فـي هـذه القضـية وأن تحافظ عليه. وحتى إذا كان يحتمل أن تفتقر الصين في المستقبل المنظور إلى الوسـائل التـي تمكنها من ضم تايوان عنوة، فعلى بكين أن تفهم، وأن يتم إقناعها بشكل موثـوق، أن القبـول الأميركي بمحاولة الصين الهادفة إلى إعادة ضم تايوان إليها عنوة، أي باستخدام القوة العسكرية، سوف يكون مدمراً لوضع أميركا في الشرق الأقصى، وبالتالي لا تستطيع هذه الاخيرة أن تبقى، في هذه الحال، سلبية عسكريا إذا لم تكن تايوان قادرة على حماية نفسها.

وبتعبير آخر، فإن أميركا سوف تضطر للتدخل ليس لصالح بناء تايوان منفصلة فحسب، بل من أجل المحافظة على مصالحها الجيوبوليتية في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية أيضاً. وإن هـذا التمييز أو الفرق مهم جداً. فالولايات المتحدة ليس لها، من حيث المبدأ، أي مصلحة خاصة فـي بقاء تايوان منفصلة وفي الحقيقة، فإن وضعها الرسمي كان، ويجب أن يبقى، متمثلاً في وجـود دولة صينية واحدة فقط،ولكن الطريقة التي تسعى من خلالها الصين إلى إعادة التوحيد (الضـم) يمكنها أن تؤثر في المصالح الأميركية الحيوية، وعلى الصينيين أن يكونوا مـدركين بوضـوح لهذا الأمر.

وكذلك، فإن قضية تايوان تعطي أميركا مبرراً مشروعاً لإثارة مسألة حقوق الإنسان في تعاملاتها مع الصين دون أن تبرر اتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية الصينية. ومن الملائم تماماً أن تكرر أميركا كلامها لبكين عن أن إعادة التوحيد سوف تتم فقط عندما تصبح الصين أكثر ازدهاراً وأكثر ديمقراطية. وهذه الصين فقط هي التي ستكون قادرة على جذب تايوان واستيعابها ضمن الصين الكبرى التي تكون مستعدة أيضاً لأن تكون كونفدرالية معتمدة على المبدأ القائل: "دولة واحدة، وعدة أنظمة". وفي أي حال، وبسبب تايوان، فسيكون من مصلحة الصين أن تعزز احترامها لحقوق الإنسان كما أنه من الملائم لأميركا أن تعالج المسألة في هذا السياق.

وفي الوقت ذاته، ينبغي على الولايات المتحدة، إذ تريد المحافظة على وعدها للصين، ان تمتنع عن الدعم مباشرة أو غير مباشرة لأي مساهمة دولية تهدف إلى رفع مرتبة أو موقع تايوان. ففي أعوام التسعينات نقلت بعض الاتصالات الرسمية بين الولايات المتحدة وتايوان انطباعاً عن أن الولايات المتحدة بدأت، من حيث المبدأ، تعامل تايوان باعتبارها دولة منفصلة (مستقلة)، وإن الغضب الصيني إزاء هذه القضية كان مفهوماً، شأنه شأن الاستياء الصيني من تقوية الجهد الذي يبذله المسؤولون التايوانيون من أجل الحصول على اعتراف دولي بوضع تايوان المنفصل (أو المستقل).

وبالتالي، يجب ألا تخجل الولايات المتحدة من أن توضح الأمور عن أن موقفها إزاء تايوان سوف يتأثر سلباً بجهود هذه الأخيرة الهادفة إلى تغيير حالات الغموض المتعمد والقائمة منذ أمد طويل، والتي تحكم العلاقة الصينية التايوانية. وفضلا عن ذلك، فإذا أصبحت الصين مزدهرة وديمقراطية ولم ينطو امتصاصها أو استيعابها لهونغ كونغ على أي انتكاس متعلق بالحقوق المدنية، فإن التشجيع الأميركي لحوار جدي عبر المضائق عن شروط إعادة التوحيد الفعلي سوف يساعد أيضا على توليد ضغط من أجل التحول المتزايد إلى الديمقراطية ضمن الصين، بينما يتم أيضاً، في الوقت ذاته، تعزيز وفاق أو تكيف استراتيجي أوسع نطاقاً بين الولايات المتحدة والصين الكبرى .

تستطيع كوريا، وهي الدولة المحورية جيوبوليتياً في شمال شرق آسيا أن تصبح ثانية مصدراً للنزاع بين أميركا والصين، كما أن مستقبلها سوف يؤثر أيضاً بشكل مباشر في الارتباط أو العلاقة بين أميركا واليابان. وما دامت كوريا مقسمة وغير منيعة إزاء حرب تنشب، في أي وقت، بين الشمال غير المستقر والجنوب الذي يتزايد غنى وثروات، فإن القوات الأميركية سوف تضطر للبقاء في شبه الجزيرة الكورية. وإن أي انسحاب أميركي أحادي الجانب لن يؤدي إلى

زيادة احتمال التعجيل بحرب جديدة فحسب، بل سوف يكون مؤشراً، في كل الاحتمالات، إلى إنهاء الوجود العسكري الأميركي في اليابان أيضاً. ومن الصعب أن نفكر في استمرار اليابان في الاعتماد على النشر المستمر للقوات الأميركية على الأرض اليابانية غداة التخلي الأميركي عن كوريا الجنوبية. أما إعادة التسلح السريع في اليابان فستكون النتيجة الأكثر احتمالاً، ناهيك بنتائج أخرى مؤدية إلى عدم الاستقرار الواسع النطاق في هذه المنطقة من العالم ككل.

ومهما يكن الأمر، فمن المحتمل أن إعادة توحيد كوريا سوف تخلق مآزق جيوبوليتية جدية وخطرة. وإذا كانت القوات الأميركية ستبقى في كوريا الموحدة، فسوف ينظر إليها حتماً من قبل الصينيين بوصفها موجهة ضد الصين. وفي الحقيقة، فمن المشكوك فيه أن يقبل الصينيون بإعادة التوحيد في ظل هذه الظروف. وإذا تمت إعادة التوحيد هذه على مراحل، متضمنة ما يعرف "بالهبوط الناعم"، فإن الصين سوف تعارضه سياسياً وتدعم تلك العناصر في كوريا الشمالية التي بقيت معارضة لإعادة التوحيد. أما إذا تمت إعادة التوحيد بالعنف مع "الإنزال المدمر" في كوريا الشمالية، فلا يستبعد حتى التدخل العسكري الصيني. ومن المنظور الصيني، فإن كوريا المعاد توحيدها لن تكون مقبولة إلا إذا لم تكن في الوقت ذاته امتداداً مباشراً للقوة الأميركية (مع وجود اليابان في الخلفية كمنصة وثب أو نقطة انطلاق).

ومهما يكن الأمر، فإن كوريا المعاد توحيدها بدون قوات أميركية على أراضيها سوف يحتمل تماماً أن تنجذب أولاً إلى شكل من الحياد بين الصين واليابان، ثم تندفع تدريجياً، وجزئياً بالمشاعر المعادية لليابان المتبقية والتي لا تزال قوية، أما نحو مجال النفوذ الصيني الأكثر ميلاً إلى التوكيد والجزم على الصعيد السياسي أو نحو نفس هذا المجال المتسم بدرجة ما من الاحترام الأكثر رقة وكياسة. وسوف تنشأ عندئذ القضية المتعلقة بما إذا كانت اليابان ستظل راغبة في أن تخدم باعتبارها القاعدة الآسيوية الوحيدة للقوة الأميركية. ويمكن القول إن القضية ستكون، في أقل الأحوال ملاءمة، مثيرة للانقسام إلى أقصى حد ضمن الدوائر السياسية الداخلية في اليابان. وإن أي تقليص ناجم عن ذلك في مجال وصول القوات العسكرية الأميركية (انتشارها) في الشرق الأقصى سوف يجعل، بدوره، المحافظة على توازن أوراسي مستقر للقوة أكثر صعوبة. وهكذا، فإن هذه الاعتبارات سوف تعزز الرهانات الأميركية واليابانية على الوضع الراهن الكوري (وإن كان ذلك يعود في كل حالة لأسباب مختلفة إلى حد ما، إذا كان يجب تغيير هذا الوضع الراهن، فيجب أن يحدث على مراحل بطيئة جداً ويفضل في وضع من الوفاق أو التكيف الإقليمي الأميركي الصيني المعمق) .

وفي الوقت نفسه، فإن تسوية يابانية كورية حقيقية سوف تسهم إلى حد كبير في تحقيق خلفية إقليمية أكثر استقراراً لأي عملية إعادة توحيد نهائية. وإن التعقيدات الدولية المختلفة التي يمكن أن تنجم عن إعادة دمج الكوريتين سوف تلطف بتسوية حقيقية بين اليابان وكوريا، مما يؤدي إلى نشوء علاقة سياسية ذات طابع تعاوني وجامع على نحو متزايد بين هذين البلدين. وتستطيع الولايات المتحدة أن تلعب دوراً حساساً في تطوير هذه التسوية. وعموماً، فإن الكثير من الخطوات النوعية التي اتخذت لتحقيق التسوية الألمانية الفرنسية أولاً والتسوية بين ألمانيا وبولونيا لاحقاً (والتي تراوحت، على سبيل المثال، من البرامج الجامعية المشتركة وحتى التشكيلات العسكرية الموحدة)، يمكن أن تكيف لتصبح ملائمة لهذه الحالة. وكذلك، فإن شراكة يابانية كورية شاملة ومستقرة إقليمياً سوف تسهل، بدورها، الحضور أو الوجود الأميركي المستمر في الشرق الأقصى حتى بعد توحيد كوريا غالباً .

ولا يحتاج الأمر حتى للتأكيد إذا قلنا إن علاقة سياسية وثيقة مع اليابان ستكون في مصلحة أميركا الجيواستراتيجية العالية. ولكن سواء أكانت اليابان تابعاً، أم منافساً، أم شريكاً لأميركا، فإن الأمر يعتمد على قدرة الأميركيين واليابانيين على أن يحددوا، بوضوح أكثر، نوعية الأهداف الدولية التي يجب أن يسعى بلداهما إلى تحقيقها عموماً، وأن يرسموا بدقة عالية خط الفصل الذي يفصل بين المهمة الجيواستراتيجية الأميركية في الشرق الأقصى من ناحية وبين الطموحات اليابانية إلى دور عالمي من ناحية ثانية. وبالنسبة إلى اليابان، وبالرغم من الجدل الحاد الداخلي حول السياسة الخارجية اليابانية، فأن العلاقة بأميركا لا تزال تشكل المرشد الرئيس لإحساسها، (أي اليابان) بالاتجاه العالمي. فاليابان التي فقدت التوجه، والساعية إما إعادة التسلح أو إلى تكيف ووفاق منفصلين مع الصين، سوف تنهي الدور الأميركي في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية وتعمل على إغلاق نشوء ترتيب ثلاثي الطرف ومستقر إقليمياً، ويضم كلاً من أميركا، واليابان، والصين. وهذا سيؤدي بدوره إلى منع أو إعاقة تشكيل توازن سياسي تديره أميركا في أوراسيا كلها .

وباختصار فإن اليابان الفاقدة للتوجه ستكون مشابهة لحوت مرمي على الشاطئ يندفع ويدور دون أن يكون له حول ولا قوة، ولكنه يتصرف على نحو خطر. ويمكنها أن تسبب عدم الاستقرار لآسيا، ولكنها لا تستطيع أن تخلق بديلاً قابلاً للحياة للميزان المؤدي إلى الاستقرار الذي تحتاجه أميركا، واليابان، والصين. ولن تكون أميركا قادرة على التكيّف مع الطموحات الإقليمية للصين والحد من تظاهراتها الاعتباطية إلا بوساطة تحالف وثيق مع اليابان. وعلى هذا

الأساس فقط يمكن استنباط وفاق ثلاثي الاتجاهات ومعقد، ويضم القوة العالمية لأميركا، والتفوق الإقليمي للصين، والقيادة الدولية لليابان .

نستنتج من ذلك أن تخفيض المستويات الموجودة حالياً من القوات الأميركية فـي اليابـان (وامتداداتها في كوريا)، في المستقبل المنظور ليس أمراً مرغوباً فيه. ومهما يكن الأمر، وحسب نفس المبدأ، فإن أي زيادة هامة في المجال الجيوبوليتي والحجم الفعلي للجهد العسكري لليابانيين ليست مرغوبة أيضاً. وكذلك، فإنه انسحاباً أميركياً مهماً سيحرّض غالباً على تنفيذ برنامج تسلح ياباني رئيس في سياق حالة عدم التوجه الاستراتيجي المسببة لعدم الاستقرار بينما لا يسـتطيع الضغط الأميركي الهادف إلى جعل اليابان تستأنف دوراً عسـكرياً أكبـر إلا أن يـدمر آفـاق واحتمالات الاستقرار الأقليمي، ويسبب إعاقة التكيف الإقليمي الأوسع مـع الصـين الكبـرى، ويحرف اليابان عن تنفيذ مهمة دولية أكثر نجاعة، وبالتالي يعقد الجهد الهـادف غلـى رعايـة التعددية الجيوبوليتية المستقرة في أوراسيا كلها.

ونستنتج أيضاً أن اليابان، إذا كان عليها أن تدير وجهها إلى العالم وبعيداً عن آسيا، فيجب أن تعطى حافزاً ذا معنى وموقعاً خاصاً، بحيث أن مصلحتها القومية تخدم عندئذ جيداً. وخلافـاً للصين، التي تستطيع أن تسعى إلى القوة العالمية بأن تصبح أولاً قوة إقليمية، فإن اليابان تستطيع أن تحقق نفوذاً عالمياً بتجنبها السعي إلى أن تكون قوة إقليمية. ولكن ذلك يجعل من المهم بدرجة أكبر أن تشعر اليابان أنها شريك خاص لأميركا في مهمة عالمية لا تقل فـي كونهـا مرضـية سياسياً عن كونها مفيدة اقتصادياً. ولذا، فإن أميركا ستفعل جيداً إذا أخذت في الاعتبـار تبنـي اتفاقية تجارة حرة أميركية يابانية، خالقة بذلك مجالاً اقتصادياً أميركياً يابانياً مشتركاً. وسـتقدم مثل هذه الخطوة، التي تضفي الصفة الرسمية على الربط المتنامي بـين اقتصـادي البلـدين، الأساس أو الدعامة الجيوبوليتية إلى كل من الوجود المستمر لأميركا في الشرق الأقصى وإلـى الاشتباك العالمي البناء لليابان[1] .

وفي الاستنتاج الأخير يمكن القول: إنه يجب أن تكون اليابان، بالنسبة إلى أميركا، شـريكا حيويا ورئيساً في بناء نظام تعاون دولي قابل للانتشار وذي طابع تعاوني متنام، ولكن دون أن تكون بصورة رئيسة حليفاً عسكرياً لها في أي ترتيب إقليمي معد للصراع ضد التفوق الإقليمي للصين. وفي الواقع يجب على اليابان أن تكون شريكاً عالمياً لأميركا في التعامل مع مفكـرة أو

---

[1]- وضع كورت تونغ في مقاله "ثورنة سياسة أميركا إزاء اليابان" في مجلة "السياسة الخارجية" (شتاء 1996–1997) حيث حدد قضية مهمة لهذه المبادرة مشيراً إلى الفوائد الاقتصادية المتبادلة التي ستنجم عنها.

برنامج العمل الجديد للشؤون الدولية. ويجب أن تصبح الصين المتفوقة إقليمياً المرتكز الشرق أقصوي لأميركا في المجال التقليدي لسياسة القوة، مساعدة هذه الأخيرة في تعزيز ميزان القوى الأوراسي، على أن يكون للصين الكبرى في شرق أوراسيا دور مماثل في هذا الخصوص لدور أوروبا الموسعة في غرب أوراسيا.

الخاتمة

لقد حان الوقت لكي تضع الولايات المتحدة وتنفذ جيواستراتيجية متكاملة، وشاملة، وطويلة الأمد لأوراسيا كلها. وتأتي هذه الحاجة من التفاعل بين حقيقتين جوهريتين اثنتين هما أن أميركا هي الآن القوة العظمى العالمية الوحيدة، وأن أوراسيا هي المسرح المركزي للعالم. ومن هنا، فإن ما يحدث من توزيع للقوة في القارة الأوراسية سيكون ذا أهمية حاسمة للتفوق أو السيادة الأميركية وللإرث التاريخي لأميركا.

إن السيادة العالمية الأميركية هي متميزة أو فريدة من نوعها في الحجم والطابع.فهي هيمنة من نوع جديد يعكس الكثير من ملامح النظام الديمقراطي الأميركي الذي يتميز بكونه تعددياً، ومرناً، وقابلاً للانتشار. وإن الظاهرة الجيوبوليتية لهذه الهيمنة التي أمكن تحققها هي الدور الأميركي غير المسبوق في البر الرئيسي الأوراسي، والذي كان حتى اليوم النقطة الأساس، أو نقطة الانطلاق لكل المتنافسين السابقين على القوة العالمية. فأميركا هي الآن الحكم (الذي يحكم بين اللاعبين المتنافسين) في أوراسيا، علماً أنه لا يوجد قضية أوراسية رئيسة قابلة للحل دون اشتراك أميركا أو على نحو مضاد لمصالحها.

إن كيفية تعامل أميركا وتكيفها مع اللاعبين الجيواستراتيجيين الرئيسيين على رقعة الشطرنج الأوراسية وكيفية إدارتها للمحاور أو الدول المحورية الجيوبوليتية الرئيسة في أوراسيا ستكونان حساستين أو حرجتين لمدى استمرار السيادة العالمية لأميركا ولاستقرار هذه السيادة. ففي أوروبا سوف تستمر فرنسا وألمانيا في كونهما اللاعبين الرئيسيين، كما يجب أن يكون الهدف المركزي لأميركا متمثلاً في تعزيز وتوسيع رأس الجسر الديمقراطي الموجود في الحدود المحيطية الغربية لأوراسيا. وفي الشرق الأقصى الأوراسي يحتمل أن تكون الصين ذات دور رئيس على نحو متصاعد، ولن يكون لأميركا موطئ قدم سياسي في البر الرئيسي الآسيوي ما لم يعزز بشكل ناجح الإجماع الجيواستراتيجي الأميركي الصيني. وهكذا ففي مركز أوراسيا، فإن الفسحة بين أوروبا المتوسعة والصين المتنامية والصاعدة إقليمياً سوف تبقى ثقباً أسود جيوبوليتياً، وإن على الأقل حتى تحل روسيا صراعها الداخلي في ما يتعلق بالتحديد الذاتي

لهويتها في فترة ما بعد الإمبريالية، بينما تهدد المنطقة الموجودة في جنوب روسيا، أي دول البلقان الأوراسية، بأن تصبح مرجلاً للنزاع الإتني والمزاحمة أو التنافس بين القوى العظمى .

وفي هذا السياق، وخلال بعض الوقت في المستقبل، وربما لأكثر من جيل واحد، فإن موقع أميركا كقوة أولى في العالم يحتمل أن يتم التنافس عليه من قبل أي طرف أو دولة متحدية منفردة. ولكن لا يحتمل أن تقوم أي دولة قومية بمضاهاة أميركا في الأبعاد الأربعة للقوة (العسكري، والاقتصادي والتكنولوجي والثقافي) التي تنتج مجمعةً ضربة سياسية عالمية حاسمة. وإذا استثنينا التنازل الأميركي المتعمد او غير المتعمد، فإن البديل الحقيقي الوحيد للقيادة الأميركية العالمية في المستقبل المنظور هو الفوضى الدولية. وفي هذا الخصوص، يكون صحيحاً أن نؤكد أن أميركا أصبحت، حسبما يقول الرئيس كلينتون، "الدولة التي لا يستغني العالم عنها".

ومن المهم أن نشدد هنا على كل من حقيقة عدم الاستغناء هذا وحقيقة أو واقعية احتمال حدوث الفوضى العالمية. وعموماً فإن النتائج المدمرة للتفجير السكاني والهجرات الناجمة عن الفقر، وإضفاء الطابع الجذري على التحضر (انتقال الناس إلى المدن)، والعداوات الإتنية والدينية، وانتشار أسلحة التدمير الشامل سوف تصبح كلها غير قابلة للتحكم بها إذا تعرض الإطار العملي ذو الاستقرار الجيوبوليتي الصلب والقاعدة التحتية المؤلفة من دول قومية للتشظي والانقسام. وما لم يتم الدعم والتدخل المباشر الأميركيين، فإن قوى الفوضى العالمية تستطيع بعد وقت غير طويل، أن تحكم سيطرتها على المسرح العالمي. وإن احتمال مثل هذا التشظي والانقسام يكمن في حالات التوتر والجيوبوليتية ليس في أوراسيا فحسب، بل وفي العالم كله أيضاً .

يحتمل أن تزداد أكثر فأكثر الأخطار المتشكلة على الاستقرار العالمي من خلال واقع الانحطاط العام للشروط الإنسانية. وإذا أخذنا بشكل خاص الدول الأكثر فقراً في العالم نجد أن التفجر السكاني وانتقال السكان في الوقت ذاته إلى المدن يولدان بسرعة ازدحاماً سكانياً لا يضم فقط المحرومين بل يضم أيضاً وبشكل خاص مئات الملايين من العاطلين عن العمل والشبان الذين يعانون من القلق والاستياء ويتزايدون يوماً بعد يوم، بينما أصبح معدل الخيبة والإحباط لديهم يتزايد حسب سلسلة هندسية مخيفة. وكذلك، فإن الاتصالات الحديثة تقوي حدة تمزق هؤلاء وابتعادهم عن السلطة التقليدية بينما تجعلهم أيضاً مدركين على نحو متزايد، ومستائين، من عدم المساواة العالمية وبالتالي أكثر تأثراً بالتبعية المتطرفة. فمن ناحية أولى، نجد أن الظاهرة المتصاعدة للهجرات العالمية، والتي وصلت حتى الآن إلى عشرات الملايين، يمكنها أن

تخدم كصمام أمان مؤقت، ولكن نجد من ناحية ثانية، أنه يحتمل أن تخدم هذه الظاهرة كعربة معدة لنقل النزاعات الإثنية و الاجتماعية عبر القارات.

وهكذا نجد أن دور القهرمان (الوكيل المسؤول عن تدبير أعمال القصر كالإشراف على الخدم وجمع الإيجارات وتدوين الحسابات ـ المترجم) العالمي الذي ورثته أمريكا يحتمل بالتالي أن يصطدم بمقاومة من حالة الاضطراب، والتوتر، أو على الأقل بمقاومة العنف، المؤقت وإن النظام الدولي الجديد والمعقد، الذي شكلته الهيمنة الأميركية والذي يحتمل أن تقتصر فيه مقولة أو مبدأ "كون التهديد بالحرب أصبح خارج الطاولة أو بعيداً عنها" على تلك الأجزاء من العالم الذي عززت فيها القوة الأميركية بأنظمة اجتماعية سياسية ديمقراطية، وبإطارات عمل خارجية مدروسة ومتعددة الأطراف، ولكنها تقع تحت سيطرة أميركية. إن الجيواستراتيجية الأميركية المتعلقة بأوراسيا سوف تكون، بالتالي، على تنافس مع قوى الاضطراب. ففي أوروبا توجد مؤشرات إلى أن القوة المحركة الدافعة للتكامل والتوسع تتلاشى وأن الحركات القومية الأوروبية التقليدية يمكن أن تستيقظ ثانية خلال وقت ليس طويلاً. فالبطالة الموجودة على نطاق واسع مستمرة حتى في أكثر الدول الأوروبية نجاحاً، وهي تولد ردود فعل ضد الأجانب يمكنها أن تسبب فجأة ترنحاً أو جنوناً في السياستين الألمانية والفرنسية نحو التطرف السياسي الحاد وإلى الشوفينية ذات التوجه الداخلي. وفي الواقع، فإن الوضع قبل الثوري الحقيقي يمكن أن يكون في مرحلة التشكل. وإن الجدول الزمني التاريخي لأوروبا، الذي لخص في الفصل الثالث من هذا الكتاب، لايمكن أن يتحقق إلا إذا شجعت طموحات أوروبا إلى الوحدة وحتى مع الحث على هذه الوحدة من قبل الولايات المتحدة .

ثم أن الشكوك المتعلقة بمستقبل روسيا هي أكبر مما نتصور، علماً أن آفاق التطور الإيجابي تتسم، هي الأخرى، بكونها أكثر غموضاً. ولذا، فمن الضروري أن تعمل أميركا على تشكيل سياق جيوبوليتي يكون ملائماً لاستيعاب روسيا في خلفية واسعة من التعاون الأوروبي المتنامي يكون معززاً أيضاً للاستقلال الذي تعتمد فيه الدول المجاورة، التي حصلت على سيادتها مؤخراً، على ذاتها. ومع ذلك، فإن قدرة بعض الدول على البقاء (الحياة)، كأوكرانيا وأوزبكستان (دون أن نتكلم عن كازاخستان المقسمة اتنياً) سوف تبقى غير مؤكدة، وخاصة إذا اصبح الاهتمام الأميركي مشتتاً بسبب الأزمات الداخلية الجديدة في أوروبا، وبسبب الثغرة المتنامية بين تركيا وأوروبا، أو بسبب اشتداد حدة العداوة في العلاقات الأميركية الإيرانية .

إن إمكان التكيف الكبير النهائي مع الصين يمكن أيضاً أن يجهض بسبب أزمة مستقبلية من أجل تايوان، أو لأن الديناميات السياسية الصينية الداخلية تحرض على ظهور نظام عدواني

وعدائي؛ أو لأن العلاقات الأميركية الصينية يمكن أن تتحول ببساطة إلى علاقات سيئة. يمكن أن تصبح الصين قوة غير مستقرة إلى حد كبير في العالم، وتفرض قيوداً شديدة الوطأة على العلاقات الأميركية اليابانية وربما تولد أيضاً حالة فقدان التوجه الجيوبوليتي في اليابان نفسها. وفي هذه الخلفية، سوف يصبح استقرار جنوب شرق آسيا، بالتأكيد، في خطر، ولا يمكن للمرء إلا أن يفكر كيف سيؤثر اندماج هذه الأحداث كلها في وضع الهند وتماسكها علماً أن هذا البلد يعتبر حرجاً في ما يتعلق باستقرار جنوب آسيا .

تخدم هذه الملاحظات في التذكير بأن أيا من هذه المشكلات العالمية الجديدة التي تذهب إلى ما وراء الدولة القومية أو الاهتمامات الجيوبوليتية التقليدية لا يحتمل أن يحل أو يتم احتواؤه، إذا بدأت البنية الجيوبوليتية التحتية للقوة العالمية في التفتت والانهيار. ومع وجود إشارات إنذار في الأفق عبر أوروبا وآسيا، فإن أي سياسة أميركية ناجحة يجب أن تركز على أوراسيا ككل وأن توجه بتصميم جيواستراتيجي .

جيواستراتيجية معدة لأوراسيا

إن نقطة الانطلاق للسياسة اللازمة يجب أن تكون الاعتراف الصلب بالشروط الثلاثة غير المسبوقة التي تعرّف الحالة الجيوبوليتية لشؤون العالم: فاللمرة الاولى في التاريخ نجد أن

أولاً : أن دولة واحدة تشكل قوة عالمية حقيقية.

ثانياً : أن دولة غير أوراسية هي دولة متفوقة عالمياً.

ثالثاً : أن المنطقة المركزية في العالم، أي أوراسيا، محكومة أو مسيطر عليها من قبل قوّة غير أوراسية ومهما يكن من أمر، فإن جيواستراتيجية شاملة ومتكاملة لأوراسيا يجب أن تعتمد على الاعتراف بحدود القوة الفعالة الأميركية وباستنزاف حجمها مع مرور الزمن. وحسبما لوحظ سابقاً، فإن أبعاد أوراسيا ذاتها وتنوعها، إضافة إلى القوة الكامنة لبعض دولها، تحد من عمق النفوذ الأميركي ومن درجة السيطرة على مسار الأحداث، وإن هذا الشرط يشجع على الرؤية المستقبلية الاستراتيجية وعلى النشر الانتقائي المتعمد لموارد أميركا على رقعة الشطرنج الأوراسية الكبرى. وبما أن قوة أميركا غير المسبوقة سوف تقل مع مرور الزمن، فيجب أن تعطي الأفضلية إلى التعامل مع صعود قوى إقليمية أخرى بطرائق لا تهدد السيادة العالمية لأميركا.

وكما في الشطرنج، يجب على اللاعبين العالميين الأميركيين أن يفكروا بعدة خطوات (نقلات شطرنجية) مسبقاً، مع توقع الخطوات المضادة المحتملة. وبالتالي يجب على

الجيواستراتيجية القادرة على الاستمرار أن تميز بين المدى الزمني القصير الأمد (السنوات الخمس القادمة أو أكثر بقليل)، والمدى المتوسط (حتى 20 سنة أو أكثر بقليل) والمدى الطويل الأمد (أكثر من 20 سنة). وفضلاً عن ذلك، يجب أن ينظر إلى هذه المراحل ليس بوصفها شقوقاً لا يتسرب إليها الماء، ولكن بوصفها جزءاً من سلسلة متصلة. فالمرحلة الأولى يجب أن تؤدي بالتدريج، وعلى نحو متماسك، إلى المرحلة الثانية، وفي الواقع يجب أن توجه عن عمد إليها، كما أن المرحلة الثانية يجب عندئذ أن تؤدي إلى المرحلة الثالثة، "ففي المدى القصير، سيكون من مصلحة أميركا أن تعزز وتعمل على استمرارية التعددية الجيوبوليتية السائدة على خريطة أوراسيا. وهذا يشجع على المناورة والتلاعب بغية ظهور تحالف معاد يمكنه في نهاية المطاف أن يسعى إلى تحدي سيادة أميركا، هذا إذا لم تذكر الإمكانية البعيدة الاحتمال عن ظهور دولة معينة تسعى إلى أن تفعل ذلك. وفي المدى المتوسط، يجب على ما ذكر سابقاً أن يعمل بالتدريج على التشديد بدرجة أكبر على ظهور شركاء مهيمنين على نحو متزايد ولكنهم ملائمين استراتيجياً، وسوف يكونون قادرين، إذا شجعوا أو حرضوا من قبل القيادة الأميركية، على تشكيل نظام أمني عبر أوراسي أكثر تعاوناً. وأخيراً وحتى في المدى الأبعد، يمكن من خلال ما ذكر سابقاً أن يتم التخطيط لجعل المركز العالمي الأوراسي ذا مسؤولية سياسية مشتركة حقيقية".

إن المهمة الفورية هي التأكد من ألا تصبح أي دولة أو مجموعة دول قادرة على طرد الولايات المتحدة من أوراسيا أو حتى على إضعاف دورها التحكيمي الحاسم إلى حد كبير . ومهما يكن الأمر، فإن تعزيز التعددية الجيوبوليتية عبر القارات يجب ألا ينظر إليه بوصفه نهاية بحد ذاته، ولكن يجب النظر إليه على أنه مجرد وسيلة لتحقيق هدف المدى المتوسط المتمثل في تشكيل شراكات استراتيجية حقيقية في المناطق الرئيسة لأوراسيا. ولا يحتمل أن أميركا الديمقراطية سوف ترغب في أن تظل مشتبكة أو منخرطة على نحو دائم في المهمة الصعبة و المنهكة والمكلفة المتمثلة في إدارة أوراسيا من خلال التلاعب والمناورة المستمرين، وبدعم من الموارد العسكرية الأميركية، لكي تمنع التحكم أو السيطرة الإقليمية من قبل أي قوة (دولة) واحدة. وبالتالي يجب أن تؤدي المرحلة الأولى، منطقياً وبشكل متعمد، إلى المرحلة الثانية، أي إلى تلك المرحلة التي تظل فيها الهيمنة الأميركية الحيادية تعمل على عدم تشجيع الآخرين على إثارة التحديات ليس فقط بجعل تكاليف هذه التحديات عالية جداً، ولكن بعدم تهديد المصالح الحيوية للمرشحين الإقليمين المحتملين في أوراسيا .

إن ما يتطلبه ذلك، بوصفه هدفاً في الحد المتوسط، هو تعزيز الشراكات الحقيقية التي كان بين المسيطرين فيها اولئك الذين يريدون أوروبا أكثر توحداً ومحددة سياسياً، ويريدون دولة صينية متفرقة إقليمياً إضافة إلى روسيا ما بعد الإمبريالية وذات التوجه الأوروبي (حسبما يؤمل)

ودولة الهند الديمقراطية والمستقرة إقليمياً، في الطرف الجنوبي من أوراسيا. ولكن سيكون نجاح أو فشل الجهد الهادف إلى إقامة علاقات استراتيجية أوسع مع أوروبا والصين، على التوالي، هو الذي سيشكل السياق المحدد لدور روسيا، سواء أكان سلبياً أم إيجابياً .

وينتج عن ذلك أن أوروبا الأوسع وحلف الاطلسي الموسع سوف يخدمان جيداً أهداف السياسة الأميركية على المديين القصير والأطول. فأوروبا الأوسع سوف توسع مدى النفوذ الأميركي، كما سوف تزيد أيضا، عبر إدخال أعضاء أوروبيين رئيسيين جدد، من عدد الدول ذات الميول الأمريكية في المجالس الأوروبية، دون أن تخلق، في الوقت نفسه، أوروبا متكاملة سياسياً إلى حد تستطيع معه فوراً أن تتحدى الولايات المتحدة في مسائل جيوبوليتية ذات أهمية كبيرة لأميركا في أماكن أخرى، وخاصة في الشرق الأوسط .

لاتستطيع أميركا باعتراف الجميع، أن تخلق بنفسها أوروبا أكثر توحداً، فهذا أمر يعود إلى الأوروبيين ولا سيما الفرنسيين و الألمان، ولكن أميركا تستطيع أن تعارض ظهور أوروبا الأكثر توحداً هذه. ويمكن لذلك أن يثبت كونه كارثياً على الاستقرار في أوراسيا وبالتالي على مصالح أميركا أيضاً. وفي الواقع، فما لم تصبح أوروبا أكثر توحداً، يحتمل عندئذ أن تصبح أكثر تشرذماً مرة ثانية. وبالتالي، حسبما جاء سابقاً، فإنه لأمر حيوي أن تعمل أميركا على نحو وثيق مع كل من فرنسا وألمانيا على السعي إلى خلق أوروبا قابلة للحياة سياسياً، أو أوروبا التي تبقى مرتبطة بالولايات المتحدة، والتي توسع مجال أو أبعاد نظامها الدولي الديمقراطي المتعاون مع الآخرين. وعموماً، فإن الاختيار بين فرنسا وألمانيا ليس القضية المعينة. فبدون فرنسا أو ألمانيا لن تكون ثمة أوروبا، وبدون أوروبا لن يكون ثمة نظام عبر أرواسي .

ومن الناحية العملية، فإن ما تقدم سوف يتطلب تكيفاً متدرجاً مع قيادة مشتركة في الناتو، وقبولاً أكبر لاهتمامات فرنسا بدور أوروبي ليس في أفريقيا فحسب بل وفي الشرق الأوسط أيضاً، ودعماً مستمراً لتوسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق، حتى عندما يصبح هذا الاتحاد لاعباً[1] عالميا أكثر حزماً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ويمكن لاتفاقية تجارة حرة عبر

---

[1] قدم عدد من الاقتراحات البناءة عن ذلك في مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عن أميركا وأوروبا الذي عقد في برو كسل في شباط 1997. وتراوحت هذه الاقتراحات بين الجهود المشتركة في الإصلاح البنيوي المعد للإقلال من العجوزات (جمع عجز مالي) المالية للحكومة، وتطوير قاعدة صناعية دفاعية أوروبية محسنة، مما سيعزز التعاون الدفاعي عبر الأطلسي كما يعزز الدور الأوروبي الأكبر في الناتو. وقد ذكرت لائحة مفيدة من مبادرات مماثلة وغيرها بغية خلق دور أوروبي ت وف. ستيفن لارابي "أميركا وأوروبا "شراكة من أجل مرحلة جديدة " (سانتا مونيكا، كاليفورنيا"راند 1997).

الأطلسي، كان قد دافع عنها وأيدها عدد من القادة الأطلسيين البارزين، أن تخفف خطر التنافس الاقتصادي المتنامي بين اتحاد أوروبي أكثر توحداً من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية ثانية. وفي أي حال فإن النجاح الفعلي لهذا الاتحاد في دفن العداوات القومية الأوروبية التي استمرت قروناً من الزمن، مع تأثيراتها المدمرة عالمياً،سوف يستحق جيداً بعض التخفيف من الدور الحاسم لأميركا بوصفها الحكم (الذي يحكم بين اللاعبين) الراهن في أوراسيا.

إن توسيع حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي سوف يخدم إعادة إنعاش إحساس أوروبا المتلاشي بوجود مهمة أكبر بينما يعزز، ولمصلحة كل من أميركا وأوروبا، المكاسب الديمقراطية التي تحققت عبر الإنهاء الناجح للحرب الباردة. ولن يوجد في الرهان على هذا الجهد شيء أقل من إقامة علاقة طويلة الأمد لأميركا بأوروبا فأوروبا الجديدة لا تزال تتشكك وإذا كانت أوروبا هذه ستبقى جيوبوليتياً، جزءا من المجال الأوروبي الأطلسي "فإن توسع حلف الناتو سيكون ضرورياً. وحسبنفس المبدأ، فإن الفشل في توسيع هذا الحلف (أي الناتو)، بعد أن تم الالتزام الآن بذلك، سوف يفتت مفهوم أوروبا الموسعة ويخفض معنويات الأوروبيين الأوسطيين (القاطنين في أوروبا الوسطى). ويمكن لذلك حتى أن يعيد إشعال الطموحات الجيوبوليتية الروسية في أوروبا الوسطى، علما أنها، أي الطموحات، تعاني حلياً من السبات أو الاحتضار.

وفي الواقع، فإن فشل الجهد الذي تقوده أميركا من أجل توسيع حلف الناتو يمكن أن يوقظ ثانية الرغبات الروسية الأكثر طموحاً. وليس واضحاً حتى الآن وإن كان السجل التاريخي يقف بقوة في الطرف المضاد،ما إذا كانت النخبة السياسية الروسية تشاطر أوروبا رغباتها في وجود سياسي وعسكري أميركي مستمر. وبالتالي، فبينما نجد أن تعزيز العلاقة ذات الطابع التعاوني المتزايد حدة مع روسيا مرغوب فيه على نحو واضح، نجد أيضاً أنه من المهم بالنسبة إلى أميركا أن ترسل رسالة واضحة عن أفضلياتها العالمية. وإذا كان يجب أن يتم الاختيار بين نظام أوروبي أطلسي أكبر وعلاقة أفضل مع روسيا، فإن الخيار الأول يأتي في مرتبة أعلى بالنسبة لأميركا.

ولهذا السبب، فان أي تكيف وفاقي مع روسيا في ما يتعلق بقضية توسيع الناتو يجب ألا يؤدي إلى عاقبة ذات تأثير يجعل من روسيا عضواً حقيقياً في مجال صنع القرار في الحلف،مما يضعف الطابع الأوربي الأطلسي(الناتو) بينما يبعد في الوقت ذاته الأعضاء المنتمين إلى الحلف حديثاً إلى مرتبة الفئة الثانية. وسوف يخلق ذلك فرصاً لروسيا لا لتستأنف جهدها الهادف إلى استعادة مجال نفوذها في آسيا الوسطى فحسب، بل يجعلها أيضاً تستخدم وجودها ضمن الناتو

لكي تلعب على أي خلافات أميركية أوروبية بغية الإقلال من الدور الأميركـــي فـــي الشـــؤون الأوروبية.

وإنه لأمر حساس، عندما تدخل أوروبا الوسطى إلى الناتو، أن تكون أي ضـــمانات أمنيـــة لروسيا في ما يتعلق بهذه المنطقة متبادلة فعلاً" ، وبالتالي تكون هذه الضمانات مطمئنة على نحو متبادل أيضاً. فالتقييدات على نشر قوات الناتو والأسلحة النووية على أراضي الأعضاء الجـــدد يمكن أن تكون عاملاً مهماً في تحليل الاهتمامات الروسية المشروعية والمهدئـــة، ولكـــن هـــذه الأخيرة يجب أن تقارن بالضمانات الروسية المتماثلة في ما يتعلق بنزع الســـلاح مـــن نتـــوء كالينينغراد الخطر استراتيجياً وبالقيود على عمليات انتشار القوات الرئيسة قرب حدود الـــدول الجديدة المحتمل ضمها إلى حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وإذا كان الجيـــران الغربيـــون المستقلون حديثاً متشوقين إلى إقامة علاقة مستقرة وذات طابع تعاوني مع روسيا، فإننـــا نجـــد أيضاً تلك الحقيقة المتمثلة في أنهم لا يزالون يخشون هذه الدولة لأسباب مفهومة تاريخياً. ومـــن هنا، فإن ظهور أو نشوء تكيف وفاقي متساو بين الناتو والاتحاد الأوروبي مـــن ناحيـــة وبـــين روسيا من ناحية ثانية، سوف يلقى ترحيباً من قبل الأوروبيين كلهم وذلك كمؤشر إلى أن روسيا تصنع أخيراً خيارها المرغوب جداً في فترة ما بعد الإمبريالية ولصالح أوروبا .

يمكن لهذا الاختيار أن يعبد الطريق لجهد أكبر يعزز موقف روســـيا ويجعلهـــا محترمـــة. فالعضوية الرسمية في مجموعة الدول السبع (إضافة إلى رفع مستوى آلية صنع السياســـة فـــي منظمة التعاون والأمن في أوروبا التي يمكن أن تؤلف ضمنها لجنة أمنية خاصة مؤلفـــة مـــن أميركا وروسيا وعدة دول أوروبية رئيسة)، سوف تخلق فرصاً لانخراط روسي بناء في تشكيل كلا البعدين السياسي والأمني لأوروبا. وإن عملية إعطاء وزن ملموس إلى الخيار الروسي في ما يتعلق بأوروبا، يمكنها، إذا ترافقت مع المساعدة المالية الغربية المقدمة حالياً إلـــى روســـيا، وبالإضافة إلى تطوير مخططات طموحة جداً عن ربط روسيا على نحو أوثق بأوروبـــا عبـــر شبكات جديدة من الطرق الرئيسة والخطوط الحديدية، أن تتحرك كثيراً إلى الأمام.

إن الدور الطويل الأمد لروسيا في أوراسيا سوف يعتمد إلى حـــد كبيـــر علـــى الاختيـــار التاريخي الذي يجب على هذه الدولة أن تقوم به، وربما حتى خلال هذا العقد، في مـــا يتعلـــق بتحديدها الذاتي لهذا الدور. وحتى مع زيادة أوروبا والصين لنصف قطر منطقة النفوذ الإقليمية لكل منهما، فإن روسيا سوف تبقى مسؤولة عن أكبر مساحة في العالم تسيطر عليها دولة واحدة. فهي تغطي عشر مناطق زمنية (يوجد فيها عشرة توقيتات مختلفة) وتزيد هذه المساحة مـــرتين على مساحة الولايات المتحدة أو الصين، مقزمة في هذا الخصوص حتى أوروبا الموسعة. ومن

هنا، فإن الحرمان الإقليمي لا يشكل مشكلة رئيسية لروسيا. وفي الواقع، فإن روسيا الكبرى يجب أن تواجه بأمانة وصلابة وتستنتج التأثيرات الصحيحة من الحقيقة المتمثلة بأن كلا دولتي أوروبا والصين أصبحتا فعلاً أقوى اقتصادياً منها، وأن الصين تهدد أيضاً بسبق روسيا على الطريق إلى التحديث الاجتماعي.

وفي هذه الظروف، يجب أن يصبح الأمر أكثر وضوحاً للنخبة السياسية الروسية بأن الأفضلية الأولى لروسيا هي تحديث نفسها عوضاً عن الانخراط في جهد عقيم يهدف إلى استعادة موقعها السابق كقوة. ومع الأخذ بالاعتبار الحجم الكبير جداً والتنوع في طبيعة هذه البلاد، فإن نظاماً سياسياً لا مركزياً دولية فيها ويعتمد على السوق الحرة، سوف يؤدي غالباً إلى تحرير القدرة الخلاقة لكل من الشعب الروسي والموارد الطبيعية الواسعة لبلاده. وسوف تكون هذه الدولة الروسية الأكثر مركزية بدورها، أقل تحسساً للتعبئة الإمبريالية. أما روسيا ذات النظام الكونفدرالي غير المتماسك والمؤلف من روسيا الأوروبية وجمهورية سيبيريا، وجمهورية الشرق الأقصى فسوف تجد من الأسهل عليها أن ترعي علاقات اقتصادية أوثق بأوروبا، ومع الدول الجديدة في آسيا الوسطى، ومع الشرق، الأمر الذي يسرع تطورها (أي تطور روسيا ذاتها). وعموماً، فغن كلا من هذه الكيانات الكونفدرالية الثلاثة سوف يكون أيضاً أكثر قدرة على استثمار قدراتها الخلاقة المحلية، بعد أن عانت من التجمد لقرون من الزمن بسبب اليد البيروقراطية الثقيلة لموسكو.

أن اختياراً واضحاً من قبل روسيا يفضل الخيار الأوروبي على الخيار الإمبريالي سيكون محتملاً بدرجة أكبر إذا أخذت أميركا، وعلى نحو ناجح، الجزء الإلزامي الثاني من استراتيجيتها نحو روسيا: أي بتعزيز التعددية الجيوبوليتية السائدة في الفترة ما بعد السوفييتية. فمثل هذا التعزيز سوف يعمل على تثبيط أي محاولات إمبريالية مغرية. ويجب فعلاً على روسيا ما بعد الفترة الإمبريالية وذات التوجه الأوروبي أن تنظر إلى الجهود الأميركية الموجهة إلى هذا الغرض بوصفها تساعد على تعزيز الاستقرار الإقليمي وعلى إضعاف احتمال حدوث نزاعات على امتداد حدودها الجنوبية الجديدة التي ستكون غير مستقرة غالباً. ولكن يجب على سياسة تعزيز التعددية الجيوبوليتية ألا تكون مشروطة بوجود علاقة جيدة بروسيا. وفي الواقع، فإن ذلك يعتبر ضماناً مهماً أيضاً في حال فشل تطوير علاقة جيدة، لأنه يخلق عوائق أمام أعادة ظهور أي سياسة إمبريالية روسية خطرة فعلاً .

ينتج من ذلك أن الدعم السياسي والاقتصادي للدول الرئيسة حديثاً هو جزء مكمل لاستراتيجية أوسع لأوراسيا. وهكذا، فإن تعزيز أوكرانيا ذات السيادة، والتي تعيد تعريف نفسها

في الوقت ذاته بوصفها دولة أوروبية رئيسة تدخل في تكامل أوثق مع أوروبا الوسطى، يعتبر عنصراً مهماً جداً وحساساً في مثل هذه السياسة شأنه شأن رعاية وتعزيز علاقة أوثق مع تلك الدول المحورية استراتيجياً كأذربيجان وأوزبكستان، بالإضافة إلى الجهد الهادف إلى فتح آسيا (بالرغم من العوائق الروسية) على الاقتصاد العالمي .

إن التوظيف المالي الدولي الواسع النطاق في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والمتاحة له حرية الوصول على نحو متزايد، لن يساعد في تعزيز استقلال الدول الجديدة في هذه المنطقة فحسب، بل سيفيد أيضاً في المدى البعيد روسيا الديمقراطية في فترة ما بعد الإمبريالية. وكذلك، فإن استغلال مصادر الطاقة والمعادن في هذه المنطقة، سوف يخلق ازدهاراً، ويحرض على الإحساس بدرجة أكبر من الاستقرار والأمن فيها، بينما يضعف أيضاً مخاطر النزاعات من النوع البلقاني. وإن فوائد التطور الإقليمي المتسارع والممول من قبل التوظيفات المالية الخارجية، سوف تشع أو تنتشر إلى المقاطعات الروسية المجاورة، بمجرد أن تتحقق النخب (جمع نخبة) الحاكمة الجديدة في المنطقة بأن روسيا تقبل بتكامل هذه المنطقة مع الاقتصاد العالمي، وبالتالي، فإن هذه النخب ستصبح أقل خوفاً من النتائج السياسية للعلاقات الاقتصادية الوثيقة بروسيا. ومع مرور الزمن، فإن روسيا ما بعد فترة الإمبريالية تستطيع أن تكسب القبول بها كشريك اقتصادي متفوق (بارز) في المنطقة حتى وإن لم تعد الحاكم الإمبريالي لها .لكي يطوَّر القوقاز الجنوبي المستقل وآسيا الوسطى المستقلة، يجب على أميركا مراعاة عدم تغريب تركيا كما يجب عليها أن تكتشف ما إذا كان تحسين العلاقات الأميركية الإيرانية ممكناً. فتركيا التي تشعر بأنها منبوذة من أوروبا التي كانت تسعى إلى الانضمام إليها، سوف تصبح أكثر تمسكاً بالإسلام، ويحتمل بدرجة أكبر أن تعارض توسيع الناتو نكاية بما صنعوه بها، كما يحتمل بدرجة أقل أن تتعاون مع الغرب في سعيه إلى تحقيق الاستقرار والعمل على تكامل أو دمج آسيا الوسطى العلمانية في المجتمع العالمي. وهكذا يجب على أميركا أن تستخدم نفوذها في أوروبا للتشجيع على إدخال تركيا إلى الاتحاد الاوروبي كما يجب عليها أن تعامل تركيا كدولة أوروبية شريطة ألا تتحول السياسة التركية الداخلية على نحو درامي إلى الاتجاه الإسلامي. وعموماً فإن التشاور المنتظم والمنفذ دورياً مع أنقره بما يتعلق بمستقبل حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى سوف يقوي في تركيا الإحساس بشراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة. ويجب على أميركا أيضاً أن تدعم بقوة الطموحات التركية عن تمرير خط أنابيب النفط من باكو في أذربيجان إلى سيهان على الشاطئ التركي من البحر المتوسط لكي يخدم كمخرج رئيس لمصادر الطاقة في حوض بحر قزوين .

وفضلاً عن ذلك، فليس من مصلحة أميركا أن يستمر العداء الأميركي الإيراني. ويجب على أي تسوية نهائية أن تعتمد على الاعتراف بوجود مصلحة استراتيجية متبادلة في خلق الاستقرار في ما يعتبر الآن بيئة اقليمية هشة جداً بالنسبة لإيران. ومن المعترف به أن أي تسوية يجب أن يأخذ بها الطرفان، وأنها لن تكون منّة أو خدمة يمنحها أحدهما إلى الآخر. فإيران القوية، وحتى لو كانت ذات حوافز دينية. وغير المتعصبة ضد الغرب، هي في مصلحة أميركا، وفي نهاية المطاف، فحتى النخبة السياسية الإيرانية يمكنها أن تعترف بهذه الحقيقة. وفي الوقت نفسه، فإن المصالح الطويلة الأمد الأميركية في أوراسيا سوف تخدم على نحو أفضل بالتخلي عن الاعتراضات الأميركية الموجودة حالياً على التعاون الاقتصادي التركي الإيراني الوثيق، وخاصة في تمديد خطوط أنابيب النفط الجديدة، وكذلك في بناء (إقامة) الارتباطات الأخرى بين إيران، وأذربيجان، وتركمانستان. وإن الاشتراك الأميركي الطويل الآمد في تمويل هذه المشاريع سوف يخدم في الحقيقة، مصلحة أميركا[1].

يحتاج الدور المحتمل للهند إلى إلقاء الضوء عليه بالرغم من أن هذه الدولة ليست حالياً سوى لاعب سلبي نسبياً على المسرح الأوراسي. والهند محتواة جيوبوليتياً من قبل التحالف الصيني الباكستاني، بينما لا تستطيع روسيا الضعيفة أن تقدم الدعم السياسي الذي كان يقدمه الاتحاد السوفييتي. ومهما يكن من أمر، فان بقاء الديمقراطية مهم من حيث أنها تدحض على نحو أفضل من النقاشات الأكاديمية المفهوم (الفكرة) القائلة إن حقوق الإنسان والديمقراطية هي مجرد تظاهرة غربية ضيقة ومحدودة. وقد أثبتت الهند أن "القيم الآسيوية" المضادة للديمقراطية التي ينشرها الناطقون باسم سنغافورة، والصين هي ببساطة مضادة للديمقراطية فعلاً ولكنها ليست خاصة أو مميزة، بالضرورة، لآسيا. وحسب نفس المبدأ، فإن فشل الهند، سيكون ضربة موجهة إلى مواقع الديمقراطية، وسوف تزيل من المسرح تلك القوة التي تسهم في خلق توازن أكبر على المسرح الآسيوي، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار صعود الصين إلى مرتبة التفوق

---

[1] من الملائم أن أقتبس هنا النصيحة الجديدة التي قدمها صديقي في معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، كور دسمان (غي بحثه المعروف "التهديد أو الخطر الأميركي على الولايات المتحدة "شباط 1997، وقد ألقي كمحاضرة في كلية الحرب التابعة للجيش، حيث كان قد حذر فيه من النزعة الأميركية إلى إخضاع القضايا وحتى الدول لنفوذ الشياطين. وقد جاء فيه: "إن إيران والعراق وليبيا دول اعتبرتها الولايات المتحدة أنظمة عدائية تشكل تهديدات حقيقية ولكن غير خطرة، وأخضعتهم لنفوذ الشياطين أو حولتهم إلى شياطين دون أن تطور أي لعبة نهائية في المديين المتوسط والطويل لاستراتيجياتها هذه. ولا يستطيع المخططون الأميركيون أن يأملوا بعزل هذه الدول كلياً، وليس ثمة معنى للتعامل معهم كما لو أنهم دول إرهابية... والولايات المتحدة تعيش في عالم رمادي أخلاقياً ولا تستطيع أن تنجح بجعله أسود أو أبيض.

الجيوبوليتي. وينتج عن ذلك أن الانخراط المستمر للهند في مناقشات متعلقة بالاستقرار الإقليمي، وخاصة في ما يخص مستقبل آسيا الوسطى، يتحول إلى انخراط يحدث في الوقت المناسب، وبغض النظر عن تطوير ارتباطات ثنائية الجانب ومباشرة بين الهيئات الدفاعية الأميركية والهندية.

إن التعددية الجيوبوليتية في أوراسيا ككل لن تكون قابلة للتحقق أو للاستقرار دون تفهم استراتيجي معمق بين أميركا والصين. وينتج عن ذلك أن سياسة اشراك الصين في حوار استراتيجي جدي، ربما في نهاية المطاف في جهد ثلاثي الاتجاهات يشمل اليابان أيضاً، وهو الخطوة الأولى الضرورية في تعزيز مصلحة الصين في تكيف وفاقي مع أميركا يعكس عدة مصالح جيوبوليتية (وخاصة في شمال شرق آسيا وفي آسيا الوسطى) يشترك فيها البلدان فعلاً. ويجب أيضاً على أميركا أن تزيل أي شكوك متعلقة بالتزامها سياسة وجود دولة صينية واحدة، لئلا تزداد قضية تايوان التهاباً وسوءاً، وخاصة بعد امتصاص الصين لهونغ كونغ. وحسب نفس المبدأ، فمن مصلحة الصين أن تجعل هذا الامتصاص (الاستيعاب) إثباتاً ناجحاً للمبدأ المتمثل في أنه حتى الصين الكبرى تستطيع أن تتحمل وتحمي التنوع المتزايد في ترتيباتها السياسية الداخلية.

وبينما نجد، حسبما ناقشنا ذلك في الفصلين الرابع والسادس من هذا الكتاب، أنه لا يحتمل أن يتبلور التحالف الصيني الروسي الإيراني المزعوم ضد أميركا خارج بعض الأمزجة او الأوضاع التكتيكية العرضية، فمن المهم بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية بأن تتعامل مع الصين بأسلوب لا يدفع الصين في هذا الاتجاه. وفي أي تحالف "مضاد للهيمنة" ستكون الصين المحور الأساسي أو"مسمار العجلة". وستكون أيضاً العنصر أو المكون الأقوى، والأكثر دينامية، وبالتالي الأبرز. وعموماً فلا يمكن أن يظهر هذا التحالف إلا حول دولة الصين الساخطة، والمحبطة، والمعادية. ولكن لا تملك إيران أو روسيا الوسائل المادية التي تسمح أي منهما بأن تكون المغناطيس المركزي لمثل هذا التحالف. إن الحوار الأميركي الصيني في شأن المناطق التي يرغب كلا البلدين في رؤيتها متحررة من سيطرة أطراف مهيمنة طموحة أخلى يصبح ضرورياً حتماً. ولكن، فلكي يتم بعض التقدم يجب أن يكون هذا الحوار مستمراً وجدياً. وفي خلال هذا الاتصال يمكن أن يعالج أيضاً المزيد من القضايا الخلافية المتعلقة بتايوان وحتى بحقوق الإنسان، وعلى نحو أكثر إقناعاً. وفي الواقع، فإن هذه النقطة يمكن أن تجعل موثوقة تماماً إذا جرى توضيح الأمر عن أن قضية التحرر الداخلي للصين ليست مجرد شأن صيني داخلي ما دامت الصين المزدهرة و التي تمارس فيها الديمقراطية هي فقط القادرة على إغراء تايوان وجذبها إليها سلمياً. إن أي محاولة لإعادة التوحيد عنوة لن تضع العلاقات الأميركية

الصينية في موضع خطر فحسب، بل ستولد حتماً نتائج سلبية وغير ملائمة لقدرة الصين على جذب رأس المال الأجنبي وعلى استمرار تطورها أيضاً. وبالتالي ستتم التضحية عندئذ بطموحات الصين الهادفة إلى تحقيق تفوق إقليمي وموقع دولي.

وبالرغم من أن الصين تبرز كقوة مسيطرة إقليمياً، فلا يحتمل أن تصبح قوة عالمية قبل وقت طويل (لأسباب ذكرت في الفصل السادس). علماً أن المخاوف الارتيابية من الصين كقوة عالمية تولد نوعاً من جنون العظمة فيها، بينما يصبح ذلك أيضاً مصدراً للنبوءة الذاتية التحقق عند عداوة أميركية ضيقة حادة. وبالتالي فلا يجب احتواء الصين أو استرضاؤها. ولكن يجب أن تعامل باحترام بوصفها أكبر دولة في حالة تطور في العالم ناهيك بكونها دولة ناجحة وإن على الأقل حتى الآن. وعموماً فإن دورها الجيوبوليتي لا في الشرق الأقصى فقط بل في أوراسيا كلها يحتمل أن ينمو أيضاً. ومن هنا، فمن الحكمة في شيء أن يتم ضمها، كزميل جديد، إلى القمة السنوية لمجموعة الدول (الصناعية) السبع، وخاصة بعد أن وسع ضم روسيا إلى هذه المجموعة تركيز القمة من الاقتصاد إلى السياسة. وعندما تصبح الصين أكثر تكاملاً مع النظام العالمي، وبالتالي أقل قدرة وأقل ميلاً إلى استغلال سيادتها الإقليمية بأسلوب يتسم بالغباء على الصعيد السياسي، فإنه ينتج عن ذلك أن الظهور الفعلي لهالة الاحترام المحيطة بالصين في مجالات اهتماماتها التاريخية يحتمل أن يكون جزءاً من البنية الأوراسية للتكيف الوفاقي الجيوبوليتي الذي يظهر على السطح. أما كون كوريا الموحدة ستتأرجح في موقفها إزاء هذه الهالة فيعتمد كثيراً على درجة التسوية اليابانية الكورية (التي يجب على أميركا أن تشجعها بشكل فعال)، ولكن، ففي أي حال، تظل عملية إعادة توحيد كوريا دون تكيف وفاقي مع الصين غير محتملة. سوف تضغط الصين الكبرى في نقطة ما، وبشكل حتمي، من أجل حل قضية تايوان، ولكن لدرجة إدخال أو شمول الصين في مجموعة الارتباط الاقتصادية والسياسية الدولية ذات الطابع الملزم على نحو متزايد يمكن أيضاً أن يكون له تأثير إيجابي في طبيعة السياسات الداخلية الصينية. وإذا أثبت امتصاص (استيعاب) الصين لهونغ كونغ أنه غير فمعي، فإن صيغة دانغ عن تايوان القائلة بوجود بلد واحد ونظامين يمكن أن يعاد تعريفها أو صياغتها لتصبح وجود بلد واحد وعدة أنظمة.يمكن لذلك أن يجعل إعادة التوحيد أكثر قبولاً للأطراف المعنية، الأمر الذي سيعزز النقطة أو المقولة المتمثلة بأنه ما لم يحدث بعض التطور السياسي في الصين ذاتها، فإن إعادة تشكيل دولة صينية واحدة بطريقة مسالمة لن تكون ممكنة. وفي أي حال، يجب على الصين أن تعتبر أميركا حليفها الطبيعي وذلك لأسباب تاريخية وجيوبوليتية معاً. وخلافاً لليابان أو روسيا فلم تكن توجد قط أي مطامح متعلقة بالأرض لدى أميركا إزاء الصين. وكذلك فخلافاً لبريطانيا العظمى، فأميركا لم تعمل قط على إذلال الصين. وفضلاً عن ذلك، فبدون إجماع استراتيجي قابل للحياة (الاستمرار) مع أميركا، لا يحتمل أن تصبح الصين قادرة على الاحتفاظ بامكان

جذب التوظيفات المالية الأجنبية المكثفة والضرورية لنموها الاقتصادي وبالتالي لتحقيق تفوقها الإقليمي. ولهذا السبب ذاته، فبدون تكيّف استراتيجي أميركي صيني على غرار المرساة أو المرتكز الرئيسي لانخراط أميركا في أوراسيا، فلن توجد جيواستراتيجية لدى أميركا من أجل البر الرئيسي لآسيا. وكذلك فبدون جيواستراتيجية للبر الرئيسي الآسيوي فلن توجد لدى أميركا جيواستراتيجية من أجل أوراسيا. وهكذا، فبالنسبة إلى أميركا تستطيع القوى الإقليمية للصين والمنضمة إلى إطار عمل أوسع في التعاون الدولي، أن تكون قوة جيواستراتيجية مهمة حيوياً ولأ تقل في هذا المجال عن أهمية أوروبا كما لا تقل وزناً عن اليابان في ضمان استقرار أوراسيا.

ومهما يكن من أمر، وخلافا للوضع الأوروبي، فلن يظهر في وقت قريب رأس جسر ديمقراطي في البر الرئيسي الشرقي. وإن ما يجعل الأمر أكثر أهمية هو أن تعتمد جهود أميركا الهادفة إلى خلق علاقة استراتيجية معمقة بالصين على الاعتراف الواضح بأن اليابان الديمقراطية والناجحة اقتصادياً هي الشريك العالمي الرئيسي والشريك الباسيفيكي الأول لأميركا. وبالرغم من أن اليابان لا تستطيع أن تصبح قوة إقليمية آسيوية مسيطرة إذا أخذنا في الاعتبار ما يثيره ذلك من كره إقليمي قوي، فإنها تستطيع في الوقت نفسه أن تصبح قوة دولية بارزة. وتستطيع طوكيو أن تقوم بدور مؤثر عالمياً بتعاونها الوثيق مع الولايات المتحدة في ما يتعلق بما يمكن تسميته بمفكرة أو برنامج العمل الجديد عن الاهتمامات العالمية، بينما يتم تجنب أي جهد عقيم وربما غير مثمر من أجل أن تصبح هي ذاتها قوة إقليمية. وبالتالي يجب أن تكون مهمة السياسة الأميركية متمثلة في توجيه اليابان في هذا الاتجاه. فاتفاقية التجارة الحرة الأميركية اليابانية، التي تخلق مجالاً اقتصادياً مشتركا، سوف تقوي العلاقات وتعزز الهدف، وبالتالي يجب تدقيق فائدتها بالاشتراك بين الطرفين .

وعموماً، فمن خلال علاقة سياسية وثيقة باليابان سوف تكون أميركا قادرة على نحو مأمون على استيعاب الطموحات الإقليمية للصين، بينما تعارض الظواهر الأكثر اعتباطية لها. ولا يمكن، إلا على هذا الأساس، أن تستنبط طريقة استيعاب معقدة وثلاثية الاتجاهات، أي تلك الطريقة التي تضم القوة العالمية لأميركا والتفوق الإقليمي للصين، والقيادة الدولية لليابان. ومهما يكن الأمر، فإن هذا الاستيعاب الجيواستراتيجي الواسع يمكن أن ينسف أو يدمر بالتوسع غير المتسم بالحكمة في التعاون العسكري الأميركي الياباني. ويجب ألا يكون الدور المركزي لليابان على غرار حاملة الطائرات غير القابلة للغرق التي تملكها أميركا في الشرق الأقصى، كما لا يجب أن لا يكون دور الشريك العسكري الآسيوي الرئيسي لأميركا أو قوة إقليمية آسيوية

محتملة. وإن الجهود السيئة التوجيه الهادفة إلى تطوير أي أمر مما ذكر سوف تؤدي إلى قطع أميركا عن البر الرئيسي الآسيوي. وإلى إضفاء الحيوية على احتمالات الوصول إلى إجماع استراتيجي مع الصين، وبالتالي إلى إحباط قدرة أميركا على تعزيز التعددية الجيوبوليتية المستقرة في أوراسيا كلها .

النظام الأمني عبر الأوراسي

إن استقرار التعددية الجيوبوليتية في أوراسيا، ومع استبعاد ظهور قوة مسيطرة ومنفردة، سوف يتعزز بالظهور النهائي، وربما في الوقت مبكر من القرن القادم لنظام أمني عبر أوراسي (Tess). ويجب أن تشمل مثل هذه الاتفاقية عبر القارية حلف الأطلسي الموسع، المرتبط بميثاق ذي طابع متعاون مع روسيا، والصين، واليابان (التي لا تزال مرتبطة بالولايات المتحدة بمعاهدة أمن ثنائية الجانب). ولكن لكي يصل حلف الأطلسي إلى هنا، يجب أولاً أن يتوسع، بينما يتم إدخال روسيا في إطار عمل إقليمي أكبر للتعاون الأمني. وبالإضافة إلى ذلك ،يجب على الأميركيين واليابانيين أن يتشاوروا ويتعاونوا في تنشيط حوار سياسي أمني ثلاثي في الشرق الأقصى الذي يضم الصين. ويمكن للمحادثات الأمنية الأميركية اليابانية الصينية أن تضم، في نهاية المكان، مزيداً من الشركاء الآسيويين، وتؤدي لاحقا إلى حوار بينهم وبين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويستطيع هذا الحوار، بدوره، أن يعبّد الطريق أمام سلسلة من المؤامرات التي تشترك فيها كل الدول الأوروبية والآسيوية، وبالتالي تبدأ عملية إضفاء الطابع المؤسساتي على النظام الأمني عبر القاري .

ومع مرور الزمن، يمكن للبنية ذات الطابع الرسمي الأكثر حدة أن تبدأ بأخذ شكل يحث على ظهور نظام أمني عبر أوراسي يغطي لأول مرة القارة كلها. وإن تشكل هذا النظام، أي تحديد ماهيته ثم إضفاء الطابع المؤسساتي عليه، يمكن أن يصبح المبادرة الهندسية الرئيسية في العقد القادم بمجرد أن تخلق السياسات التي ذكرت سابقاً الشروط الضرورية لذلك. ويستطيع مثل هذا الإطار العملي الأمني عبر القاري الواسع أن يضم أيضاً لجنة أمنية دائمة، مؤلفة من كيانات أوراسية رئيسة بغية تحسين قدرة النظام الأمني عبر الأوراسي على تطوير تعاون فعّال في القضايا الحساسة المتعلقة بالاستقرار العالمي. يمكن أن تكون أميركا، وأوروبا، والصين، وروسيا الكونفدرالية، والهند، وربما بعض البلدان الأخرى، بمنزلة الثعلب لمثل هذا النظام عبر القاري الأكثر قوة. وإن الظهور النهائي لهذا النظام الأمني عبر الأوراسي يستطيع أن يخفف بالتدريج عن أميركا بعض أعبائها، حتى عندما تستمر بدورها الحاسم كعنصر استقرار وتحكيم في أوراسيا .

ماوراء القوى العظمى في أوراسيا

ترتبط السياسة العالمية، في المدى البعيد، بأن تصبح غير ملائمة، على نحو متزايد، لتركيز القوى المهيمنة في أيدي دولة واحدة. فأميركا ليست فقط القــوة العظمــى العالميــة الأولــى، والوحيدة، بل يحتمل أن تكون أيضاً الأخيرة .

ولا يعود ذلك فقط إلى أن الدول القومية تصبح أكثر فأكثر قابلة لأن يتم النفوذ عبرها، بل لأن المعرفة، شأنها شأن القوة أصبحت أكثر انتشاراً وأكثر قابلية للمشاطرة، وأقل تقييداً بالحدود القومية. وكذلك يحتمل أن تصبح القوة الاقتصادية أكثر توزعاً. وفي السنوات القادمة لا يحتمــل أن تصل قوة (دولة) واحدة إلى مستوى 30 بالمئة أو ما يقرب من هذا الرقم من إجمالي النــاتج القومي السنوي للعالم كله، علماً أن أميركا حافظت على هذا الرقم خلال معظــم هــذا القــرن، وبغض النظر عن رقم ال 50 بالمئة الذي وصلته في العام 1945. وعموماً فإن بعض التقديرات تشير إلى أن أميركا ستظل حتى نهاية هذا العقد محافظة على نسبة 20 في المئة مــن النــاتج القومي السنوي للعالم، وربما تتراجع هذه النسبة إلى 10ـــ15في المئة في العام 2020 عنــدما تزداد الحصة النسبية بقوى (أو دول) أخرى مثل أوربا، والصين، واليابان، إلى نسبة أكثــر أو أقل من المستوى الأميركي. (قد تزيد النسبة لإحداها فتصبح أكثر أو أقل وتقل النسبة لدولة أخلى منها فتصبح أقل). ولكن التفوق الاقتصادي العالمي لكيان واحد، ومن النوع الذي حققته أميركــا خلال هذا القرن، ليس محتملاً علماً أنه ستكون لذلك تأثيرات عسكرية وسياسية بعيــدة المــدى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطابع المتعدد القوميات والاستثنائي للمجتمع الأميركي جعل من السهل على أميركا أن تجعل هيمنتها ذات طابع عالمي دون أن تدع هذه الهيمنة تبدو ذات طابع قومي صارم. وعلى سبيل المثال، فإن جهداً تقوم به الصين سعياً إلى السيادة العالمية سوف ينظر إليه حتماً من قبل الآخرين على أنه محاولة لفرض هيمنة قومية. ولكي نعبر عن ذلك ببساطة نقــول إنه يمكن لأي شخص أن يصبح أميركياً، ولكن الصيني وحده يستطيع أن يكون صينياً، ويضــع ذلك حاجزاً إضافياً ومهماً في طريق أي هيمنة عالمية ذات طــابع قــوي بصــورة رئيســية . وبالتالي، فما أن تبدأ الزعامات الأميركية بالتلاشي حتى يصبح من غيــر المحتمــل للســيطرة العالمية الراهنة لأميركا أن تكرر من قبل أي دولة بمفردها. وهكذا فإن السؤال الرئيســي عــن المستقبل هو ماذا ستّورث أميركا للعالم كإرث دائم من سيادتها؟".

والجواب يعتمد في جزء منه على مدى استمرار هذه السيادة وعلى مدى فعاليــة الطريقــة التي تستخدمها أميركا في تشكيل إطار العمل لشراكات القوة الرئيسية التي يمكــن أن تضــفى عليها، مع الزمن، الطابع المؤسساتي رسمياً. وفي الحقيقة فإن نافذة الفرصة التاريخية لاستثمار

أميركا البنّاء لقوتها العالمية تستطيع أن تثبت أنها ضيقة نسبياً، وذلك لأسباب داخلية وخارجية معاً. فالديمقراطية الشعبية الحقيقية لم تحقق قط قبلاً سيادة دولية. ثم إن متابعة سياسة القوة ولاسيما ما تتطلبه غالباً ممارسة هذه القوة من تكاليف وتضحيات بشرية ليست ملائمة عموماً للقدرات الديمقراطية. فالتحول إلى الديمقراطية هو معاد وغير ملائم للتعبئة الإمبريالية. وفي الواقع، فإن الشك الحرج إزاء المستقبل يمكن أن يتطرق إلى ما إذا كانت أميركا ستصبح أول قوة عظمى غير قادرة أو غير راغبة في السيطرة على قوتها. فهل يمكن أن تصبح قوة عالمية عاجزة؟ إن استفتاءات الرأي العام تشير إلى أن أقلية صغيرة فقط من الأميركيين (13في المئة) تفضل الاقتراح القائل إنه يجب على الولايات المتحدة، بوصفها القوة العظمى الوحيدة الباقية، أن تستمر في كونها القائد العالمي البارز الذي يعمل على حل المشكلات الدولية وتفضل اغلبية ساحقة (74 في المئة) أن تقوم أميركا بقسط وافر في الجهود الهادفة إلى حل المشكلات الدولية. في بلدان أخرى[1] .

وبالإضافة إلى ذلك، وإذ تصبح أميركا مجتمعاً متعدد لثقافات على نحو متزايد، فقد تجد أنه سيكون من الأصعب عليها أن تحقق إجماعاً على قضايا السياسة الخارجية. ماعدا ما يحدث في ظروف التهديد الخارجي المباشر الملموس والكثيف فعلا. وقد وجد مثل هذا الإجماع عموماً في أثناء الحرب العالمية الثانية كلها، وحتى خلال الحرب الباردة أيضاً. ومهما يكن الأمر، فلم يكن ذلك متجذراً في القيم الديمقراطية التي يأخذ بها الناس بعمق، والتي أحست الجماهير بأنها، أي القيم، تتعرض للخطر، بل أيضا في الصلات أو العلاقات الأثنية والثقافية التي تجمع بين ضحايا الأنظمة الديكتاتورية المعادية الذين كان معظمهم من الأوربيين. وفي غياب تحد خارجي منافس، فمن الممكن أن يجد المجتمع الأميركي أنه من الصعب جداً أن يصل إلى اتفاق متعلق بالسياسات الخارجية التي لا يمكن ربطها مباشرة بالمعتقدات الرئيسية وبحالات التعاطف التي يشعر بها الناس على نطاق واسع، والتي لا تزال بحاجة إلى وجود اشتباك إمبريالي مستمر ومكلف أحياناً. وإذا وجد شيء من ذلك، فثمة وجهتا نظر مختلفتان إلى أقصى حد عن أن تأثيرات الانتصار التاريخي لأميركا في الحرب الباردة يحتمل أن تكون أكثر جاذبية سياسياً: فمن ناحية أولى ثمة

---

[1] إجماع يظهر على السطح ـ دراسة لمواقف الرأي العام الأميركي إزاء دور أميركا في العالم (كوليج بارك: مركز الدراسات الدولية والأمنية في جامعة ميريلاند تموز 1996) إنها دراسة تستحق التقدير وهي منسجمة مع ما جاء سابقاً، وثمة دراسات أخرى قام بها هذا المركز في بداية عام 1997 (بإشراف الباحث الرئيس ستيفن كول) وأظهرت أن هناك أغلبية كبيرة موافقة على توسيع الناتو (62%مع، منهم 27% مع (بقوة) و29% فقط ضد، منهم 14% ضد (بقوة).

وجهة النظر القائلة غن نهاية الحرب الباردة تبرر تخفيضاً هاماً في حجم الاشتباك أو الانخراط العالمي لأميركا بغض النظر عن النتائج المترتبة على الموقف الأميركي. ومن ناحية ثانية، هناك الإدراك بان الوقت قد حان لوجود تعدد أطراف دولي حقيقي يجب على أميركا أن تتنازل له عن بعض من سيادتها وأن كلا وجهتي النظر هاتين تحكمان (تسيطران) على ولاء أنصارهما الملتزمين بهما.

وعموماً، يمكن أيضاً للتغير الثقافي في أميركا أن يكون غير ملائم لاستمرار ممارسة استخدام القوة الإمبريالية على نحو فعلي في الخارج. فهذه الممارسة تتطلب درجة عالية من الحافزية العقائدية، والالتزام الفكري، والرضا الوطني. ومع ذلك، فإن الثقافة المسيطرة في البلاد أصبحت تتركز على نحو متزايد على اللهو أو التسلية الواسعة النطاق التي كانت ولا تزال تسيطر عليها إلى حد كبير بموضوعات أو أفكار متعبة على الصعيد الشخصي وهروبية (فيها تهرب من الواقع) على الصعيد الاجتماعي. وقد جعل التأثير التراكمي من الصعب أكثر فأكثر أن تتم تعبئة الإجماع السياسي اللازم من أجل القيادة أو الزعامة الأميركية الدائمة والمكلفة، أحياناً، في الخارج. ولعبت الاتصالات الواسعة الانتشار دوراً مهماً بوجه خاص في هذا المجال، مولدة رد فعل قوياً ضد أي استخدام انتقائي للقوة يترتب عليه حتى أخفض مستويات إصابة الأشخاص في القتال (قتلي وجرحي) .

وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجدت أميركا وأوروبا الغربية، ولا تزالان تجدان، أنه من الصعب التكيف مع نتائج ممارسة مذهب المتعة الاجتماعي والتراجع الدرامي في استقرار (مركزية) القيم الدينية في المجتمع. (إن ما حدث بالتوازي مع التراجع في الأنظمة الإمبريالية الذي لخص في الفصل الأول كان مذهلا في هذا المجال). وقد تعقدت الأزمة الثقافية الناجمة بانتشار المخدرات، وخاصة في أميركا، وبربطها بالقضية العرقية. وأخيراً لم يعد معدل النمو الاقتصادي قادراً على التوقعات المادية المتنامية، علماً أن هذه الأخيرة، أثيرت بالثقافة السائدة التي تشجع على الاستهلاك. ولا نبالغ إذا قلنا إن الإحساس بالقلق التاريخي، وربما حتى بالتشاؤم، يصبح ملموساً في القطاعات الأكثر بروزاً من المجتمع الغربي.

وقبل نصف قرن تقريباً، قلق مؤرخ مشهور، هو هانز كون، بعد أن لاحظ التجربة المأساوية للحربين العالميتين وللنتائج المنهكة للتحدي الديكتاتوري، من أن الغرب يمكن أن يصبح "تعبا ومستنفداً" وفي الواقع فهو قد خشي من:

"أن إنسان القرن العشرين أصبح أقل ثقة بنفسه مما كان عليه سلفه في القرن التاسع عشر. وقد شهد القوى الظلامية في التاريخ في تجربته الخاصة. فالأشياء التي بدت أنها تنتمي إلى

الماضي عادت إلى الظهور ثانية: كالإيمان إلى درجة التعصب، والقـادة الـذين لا يخطئـون، والعبودية والمذابح الجماعية، واستئصال جذور الناس كلهم، وانتقاء الرحمة، والبربرية"[1] .

إن الافتقار إلى الثقة كان ولا يزال يزداد حدة بسبب الخيبة الواسعة الانتشار التي نجمـت عن نتائج الحرب الباردة. وعوضاً عن "نظام عالمي جديد"معتمد على الإجماع والانسجام نجد أن "الأشياء التي بدت أنها تنتمي إلى الماضي" أصبحت كلها فجأة تنتمي إلى المستقبل. وبالرغم من أن النزاعات الأثنية القومية لم تعد تنطوي على كونها تسبب حرباً رئيسة، فهي تهدد السلام في اجزاء هامة من العالم. وهكذا، فلا يحتمل أن تصبح الحرب من مخلفات الماضي فـي الـزمن المستقبلي القريب. ومع وجود الدول الأكثر تقدماً المقيدة بقدراتها التكنولوجيـة العاليـة التـي تستطيع أن تسبب الدمار الذاتي أو تحقق المصلحة الذاتية، فقد أصبحت الحرب ترفاً لا يمكن أن تتحمله سوى الشعوب الفقيرة. وفي المستقبل المنظور، فإن ثلثي البشرية التي تعاني من الفقر لا يمكن أن تحفز بالقيود المفروضة على الذين يتمتعون بامتيازات.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن النزاعات الدولية وأعمال الإرهاب كانت حتى الآن خالية من أي استخدام لأسلحة التدمير الشامل. أما كم من الزمن يمكن أن يستمر هذا التقييد الـذاتي، فـلا يمكن التنبؤ به، ولكن توفر وسائل إيقاع الإصابات الكثيفة، بما فـي ذلـك الأسـلحة النوويـة والبكتريولوجية على نحو متزايد، وليس عموماً لدى الدول فحسب بل ولدى المجموعات المنظمة أيضاً، سوف يزيد من احتمال استخدامها.

وباختصار، فإن أميركا بوصفها القوة الأولى في العالم، تواجه فعلاً نافذة ضـيقة لفرصـة تاريخية. فالوضع الراهن للسلام العالمي النسبي يمكن ألا يستمر إلا لوقت قصـير. وإن هـذا الواقع شدد على الحاجة الملحة إلى انخراط أميركي في العالم الذي يتم التركيز فيه عمداً علـى تعزيز الاستقرار الجيوبوليتي الدولي وعلى إعادة إحياء الإحساس بالتفاؤل التاريخي في الغرب. ولكن هذا التفاؤل يتطلب القدرة المثبتة على التعامل في آن مع التحديات الجيوبوليتية الخارجيـة ومع التحديات الاجتماعية الداخلية.

ومهما يكن من أمر، فإن إعادة إذكاء التفاؤل الغربي وجعل القيم الغربية عالمية الطـابع لا يعتمدان حصراً على أميركا وأوروبا. فاليابان وللهند تثبتان أن مفاهيم حقوق الإنسان ومركزية التجربة الديمقراطية يمكن أن تصلح في الخلفيات الآسيوية أيضاً، سواء في الخلفيات (الـدول) النامية جداً أم في تلك التي لا تزال نامية فقط. وإن النجاح الديمقراطي المستمر لليابان والهنـد

---

[1] هانز كون "القرن العشرون" (نيويورك" 1949)، الصفحة53.

هو بالتالي، ذو أهمية كبيرة أيضاً في المحافظة على أفق مستقبلي أو منظور موثوق بدرجة أكبر ومتعلق بالشكل السياسي المستقبلي للعالم وفي الحقيقة فأن خبرة هاتين الدولتين شانهما شأن خبرة كوريا الجنوبية وتايوان تشير أن النمو الاقتصادي المستمر للصين، والمترافق بضغوط خارجية يولدها تدخل دولي أكثر حدة من أجل التغيير، يمكنه أن يؤدي أيضا إلى جعل النظام الصيني ديمقراطياً بالتدريج .

إن مواجهة هذه التحديات هو عبء أميركا ومسؤوليتها الفردية من نوعنها. فمع الأخذ بالإعتبار لحقيقة أو واقع الديمقراطية الأميركية، نجد أن الرد الفعال سوف يحتاج إلى خلق فهم عام للأهمية الدائمة للقوة الأميركية في تشكيل إطار العمل الواسع للتعاون الجيوبوليتي المستقر، أي ذلك التعاون الذي يتجنب الفوضى العالمية ويؤجل بنجاح ظهور تحدي قوة جديدة. وإن هذين الهدفين، أي تجنب الفوضى العالمية وتأجيل ظهور منافس في القوة، هما غير قابلين للفصل عن التحديد على المدى الأبعد لهدف الاشتباك أو الانخراط العالمي لأميركا، أي ذلك الهدف المتعلق بإقامة إطار عمل دائم وقادر على البقاء للتعاون الجيوبوليتي العالمي.

ولسوء الحظ، فحتى الآن كانت الجهود الهادفة إلى تحديد هدف رئيس جديد وعلى مستوى العالم وللولايات المتحدة، غداة انتهاء الحرب الباردة، ذات بعد واحد. وقد فشلت هذه الجهود في ربط الحاجة إلى تحسين الشروط الإنسانية بضرورة المحافظة على مركزية القوة الأميركية (دورها المركزي) في الشؤون العالمية. ويمكن التحديد، أو الإشارة إلى عدة محاولات جديدة من هذا النوع فخلال السنتين الأوليتين لإدارة كلينتون، لم يأخذ الدفاع عن تعددية الأطراف الحازمة في الاعتبار، وعلى نحو كاف، الحقائق الأساسية للقوة المعاصرة. وفي وقت لاحق، نجد أن التشديد البديل على المفهوم القائل إنه يجب على أميركا أن تركز على التوسع الديمقراطي "العالمي" لم يأخذ في الحسبان بما فيه الكفاية، الأهمية المستمرة لمحافظة أميركا على الاستقرار العالمي أو حتى لتطويرها علاقات قوة ملائمة (ولكنها للأسف غير ديمقراطية)، على غرار ما يجب أن تفعله مع الصين.

وعلى غرار الأفضلية الأميركية المركزية، فإن عوامل الجاذبية الضيقة التركيز كانت ولا تزال أقل إقناعاً، علماً أنها شملت تلك العوامل التي ركزت على إزالة النظام السائد في توزيع الدخل عالمياً، وعلى تشكيل"شراكة استراتيجية ناضجة" مع روسيا، أو على احتواء انتشار الأسلحة. أما البدائل الأخرى، كوجوب تركيز أميركا على حماية البيئة، أو، بشكل أضيق، على خوض حروب محلية، فقد كانت تميل إلى تجاهل الحقائق الرئيسية عن القوة العالمية. ونتيجة لذلك، فإن أياً من الصيغ المذكورة سابقاً لم يعالج كلياً الحاجة إلى خلق استقرار جيوبوليتي

عالمي في حده الأدنى بوصفه يشكل الأساس الضروري لإطالة زمن الهيمنة الأميركية والتجنب الفعال للفوضى الدولية في آن.

وباختصار، يجب أن يكون هدف السياسة الأميركية مزدوجاً دائماً: أي يتمثل في استمرار الوضع المسيطر لأميركا لمدة جيل واحد على الأقل، ويفضل أن يتم ذلك لفترة أطول؛ وأن يتم خلق إطار عمل جيوبوليتي يستطيع امتصاص الصدمات والاجهادات أو التوترات الحتمية للتغير الاجتماعي السياسي بينما يطور في الوقت ذاته القلب أو الجوهر الجيوبوليتي للمسؤولية المتقاسمة من أجل إدارة العالم سلمياً. وعموماً، فإن المرحلة الطويلة من التعاون المتوسع بالتدريج مع الشركاء الأوراسيين الرئيسيين. والذي ينشط ويحكم من قبل أميركا، تستطيع، أيضاً، أن تساعد في تعزيز الشروط الضرورية لرفع مستوى بنى (جمع بنية) الأمم المتحدة الموجود حالياً والتي تقادم عليها الزمن على نحو متزايد. ويستطيع التوزيع الجديد للمسؤوليات والامتيازات أن يأخذ عندئذ في الحسبان الحقائق المتغيرة للقوة العالمية، والتي تختلف على نحو حاد عن تلك التي وجدت في العام 1945 .

سوف تملك هذه الجهود الميزة التاريخية المضافة عن الاستفادة من الشبكة الجديدة للارتباطات العالمية التي تنمو بوتيرة متسارعة خارج نظام الدولة القومية التقليدية. ولقد خلقت، فعلاً، هذه الشبكة، التي نسجتها مؤسسات متعددة القوميات، ومنظمات غير حكومية (يحمل الكثير منها الطابع ما فوق القومي) ومجتمعات (هيئات) علمية، وعززّت بشبكة الانترنت، منظومة عالمية غير رسمية تعتبر غير ملائمة للتعاون ذي الطابع المؤسساتي والشامل.

وهكذا ففي أثناء بضعة العقود القادمة، يمكن أن تظهر بنية عملية للتعاون الدولي، معتمدة على الحقائق الجيوبوليتية، وتمارس، بالتدريج، دور "الحاكم" الحالي للعالم الذي يحمل في الوقت الواهن عبء المسؤولية عن استقرار العالم وسلامه. وإن النجاح الجيواستراتيجي في هذه القضية سوف يمثل إرثاً ملائماً لدور أميركا بوصفها القوة العظمى الحقيقية الأولى، والوحيدة، والأخيرة.